د. حسين كنعان

مسارات سياسية



مسارات سياسية

مسارات سياسية

د. حسين كنعان



مسارات سياسية

د. حسين كنعان



للطباعة والنشر والتوزيع
بناية يعقوبيان بلوك ب طابق 3- شارع الكويت
المنارة - بيروت - 2036 6308
لبنان - تلفاكس : 009611-740110
E-mail: alkhayal@inco.com.lb

الاخراج والتنفيذ دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع
الطبعة الأولى 2005
الغلاف: جلنار خباز

الإهداء

إلى زينب...

المقـدمـة

إن عقلية الصراع بقيت ملازمة للإنسان منذ بدأ هذا الإنسان يتعاطى ويتفاعل مع الإنسان الآخر،وتاريخ الصراع بالنسبة لنا بدأ منذ وعى الإنسان تاريخه، ونجد أن صفحات التاريخ مليئة بهذه الحقائق. وما دام الإنسان في حالة صراع مستمر، فعليه أن يدرس ويخطط استراتيجية ليواجه بها حالة الصراع إذا حدث. ليس من الضروري أن تكون حالة الصراع عسكرية، فالصراع له جوانب عديدة يمكن أن تسبق حالة المواجهة العسكرية وممكن ألا تتحول إلى مواجهة عسكرية، فإما أن تتجمد أو أن تبقى صراعاً سياسياً، اقتصادياً أو اجتماعياً محدوداً الخ.

البعض فسر بأن الصراع حالة مرضية، ويجب التوصل إلى استئصال المرض وإلغاء مسبباته. بينما البعض الآخر ينظر إلى الصراع كحالة قائمة ومستمرة ولا مناص منها، لذلك يجب التركيز على دراسة السلوك والتصرفات المتعلقة بحالات الصراع عند هؤلاء المشاركين بها ودراسة الاستراتيجية التي يرسمونها ويخططون لها.

إن دراسة استراتيجية الصراع ممكن أن تأخذ رحاها في عالم الفكر على الأسس التالية:

ـ أولاً: ممكن أن نكون نحن ذوي علاقة بالصراع أنفسنا، وحتى إذا لم نكن من المشاركين في الصراع ولكن بدون شك نكون من المتأثرين بمجريات الأمور.

ـ ثانياً: مهما يكن الأمر، فإننا ما دمنا نعيش على وجه الكرة الأرضية ونعيش في نظام دولي له هيكليته ونظامه، فإننا والحالة هذه نعيش حالة صراع دائم لم يتوقف منذ فجر التاريخ.

ـ ثالثاً: ما دامت إمكانية علاقتنا بالصراع واردة، فعلينا إذاً أن نفكر كيف نربح دون أن نرمي أنفسنا في معارك خاسرة.

من هذا المنطلق ينبغي علينا التعرف بحالة الأشياء التي تلتصق بحالة الصراع والتعرف بالأدوار التي يسلكها المشاركون في حلبة الصراع مهما كان لون هذا الصراع وشكله، وأيضاً فهم الأدوار التي يقوم بها المشاركون. هذا كله يساعدنا على تكوين رؤية واضحة عن السلوك الحقيقي عند الآخرين وعن الطريقة التي يصنعون بها قرارهم والمؤسسات التي تعمل على اتخاذ القرار. فإذا كلنا فعلاً ضالعين ومشاركين في الصراع، فعلينا أن نضبط تصرفات حلفاء العدو ودرس العوامل التي يمكن استعمالها كي تؤثر على سلوكهم وتصرفاتهم؛ هذا مع العلم بأنه يتوجب علينا الحفاظ على حلفائنا دون خسارتهم أو تحييدهم من قبل العدو أو حلفائه.

إذا أخذنا الصراع كحالة قائمة، فلا مناص منها، وبفعل هذا نعمل برؤية المشارك الذي يريد أن يربح لا أن يخسر، فهذا يدعونا ويدفعنا أن نكون دقيقين وموضوعيين عندما نتعاطى مع هكذا أمر، ويتطلب منا أن نعترف بأن اختلاف بالمصالح بين المشاركين والربح لا يفسر فقط بالانتصار العسكري في معركة الحرب إنما الربح الفعلي هو نسبة درجة الربح التي تنسجم مع القيم والتراث على أساس أن الحرب المدمرة والمبيدة لتراث المتحاربين وقيمهم هي حرب خاسرة لا يربح بها أحد.

ففي هكذا حالة فإن الربح ممكن أن يحصل بالمفاوضات أو الاتفاق على تسوية الخلافات بالطرق السلمية وأيضاً بواسطة إبعاد مزالق الانهيار في عوالم اللاعقلانية في اتخاذ القرار وإبعاد الوقوع في الحالات السيكولوجية المتطرفة في اتخاذ القرار كما حصل لهتلر وموسوليني وغيرهما.

إذا أصبحت الحرب غاية وهدفاً بحد ذاتها، فباستطاعتنا القول بأن الإنسان الذي يجعل الحرب هدفه هو إنسان غير عقلاني وسوف يصطدم بإنسان غير عقلاني.... فإننا والحالة هذه ألا وهي الحرب هدف وغاية، فإن الصراع يجب ألا يقف إطلاقاً ومع هذه الاستمرارية الحتمية فيجب إذا أمكن تحييد أو تفادي حرب مدمرة للأطراف المتنازعة وتخفيف أضرار الحرب بواسطة التهويل والتحذير بنشوب الحرب وليس بدفع الماكينة العسكرية إلى ساحة المعركة. إن إمكانية التسوية بالطرق السلمية مهمة ودراماتيكية بقدر ما هي حالة الصراع العسكري.

إن دراسة اتخاذ القرار والاستراتيجية في حالة الصراع هنا ليست دراسة عن ساحة المعركة، وعدد القتلى والجرحى والأسرى، إنما عن القوى الممكنة للدخول في الصراع عند نشوبه أو الاستعداد له. إنها ليست فقط عن الأعداء الذين لا يحبون

بعضهم إنما أيضاً عن الشركاء الذين لا يثقون ببعضهم ولا يوافقون على آراء بعضهم البعض.

فإن تعرضنا في هذا البحث إلى الطريقة التي ينرز بها القرار السياسي في الولايات المتحدة ومصالح أمريكا الفوقية، فإننا في الشرق الأوسط مع أخذ القدرة العسكرية كوسيلة تحقيق للسياسة الفوقية نفعل ذلك لأن الولايات المتحدة هي إحدى الدولتين العظميين التي تؤثر على طبيعة الصراع الإقليمي والدولي، مع العلم بأن العالم الذي نعيش فيه الآن هو من تركيبة ما أفرزته الحرب العالمية الثانية، وعلينا أن نتعاطى معه كواقع دولي، كما أنه ليس من الضروري أن يقاس هذا الواقع بموازين القانون الدولي والحق المطلق بقدر ما يجب أن يقاس بالواقعية في منهجية وموضوعية لأنه لو كان هنالك حق تعترف به كل الدول الكبرى والصغرى لما كان هنالك صراع مصالح ولا كانت هنالك امتيازات دولة على أخرى.

الجهاز التنفيذي لسياسة أمريكا الخارجية

الحقيقة هي أن الماكينة الأمريكية لصنع القرارات لا يمكن أن تفهم جيداً إلا بمقدار علاقتها برئاسة الجمهورية، كذلك فإن الرئاسة لا تفهم جيداً بدون الإلمام العميق بطبيعة المكتب التنفيذي ووظائفيته. لذلك فإننا سوف نركز على دور رئيس الجمهورية أولاً وعن علاقته بالماكينة السياسية ثانياً، كي نستطيع فهم صياغة القرارات السياسية الأمريكية.

الرئيس: إن مركز رئيس السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة سوف يبقى محور الشؤون القومية الدولية وتعرضها للتدخل في الحروب المحدودة. ثانياً: استمرارية المنافسة السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الاتحاد السوفيتي وربما الصين مستقبلاً. ثالثاً: هو ضرورة بعث الديمقراطية السياسية والاجتماعية داخل الولايات المتحدة ويجب ألا يخفى علينا بأن صلاحيات الرئيس تحدها المحكمة العليا والكونغرس وأيضاً الرأي العام. كل ذلك لا يقف في وجهه إذا استطاع أن يثبت للشعب بأنه قائد شعبي يعرف كيف يستعمل مركزه ليستقطب عواطف المواطنين وآمالهم.

المادة الثانية من الدستور الأمريكي تعطي الرئيس حق ممارسة السلطة التنفيذية والسهر على تطبيق القانون.

وهنا لا بد لنا من طرح الأسئلة التالية:

1 ـ ما هي القوانين التي يستطيع الرئيس تطبيقها خارج نطاق سلطة الكونغرس.

2 ـ أية قيادة عسكرية يمارسها سوى ما تخوله إياها السلطات التشريعية.

3 ـ أية حرب باستطاعته أن يشن ضد العدو دون موافقة مجلس الشيوخ.

أضف إلى ذلك ما تحده المحكمة العليا من صلاحيات الرئيس في بعض الأمور.

الجواب عن ذلك هو أن سلطاته موروثة وغير مكتوبة من حيث الممارسة، واليوم نجد أن قوة القائد الأعلى للولايات المتحدة هي بحد ذاتها إمكانيات واسعة وتختلف من رئيس لآخر بحسب قوة شخصيته.

فالرئيس ترومان مثلاً وضع يده أثناء الحرب الكورية على مصانع الفولاذ الخاصة لاعتقاده بأن ذلك ضروري لدعم ماكينة الحرب وادعى بأن ذلك من حقه ومن واجباته (ثلاثة أعضاء من المحكمة العليا وافقوا معه وستة عارضوا) وقد قيل آنذاك إن الدستور الأمريكي هو ما تقوله أو تفسره المحكمة العليا، بينما كان يرى ترومان أن الرئاسة هي ما يراه الرئيس في حالات معينة، وأن الأمر يجب أن يكون كذلك إلى أن يعيد الكونغرس أو المحكمة العليا النظر في تفسير المواد المختلفة حول صلاحيات الرئاسة المنصوص عنها في الدستور[1].

فرئيس الجمهورية إذاً هو رئيس السلطة التنفيذية وعليه السهر على تطبيق القوانين. ففي سنة 1957 عندما أعطت المحكمة العليا حكمها بخصوص التمييز العنصري في ليتل روك اركنساس ورفضت حكومة الولاية التقيد بقرار المحكمة، أرسل الرئيس إيزنهاور

قوات فدرالية إلى المدينة لتطبيق القانون[2].

إن رئيس الجمهورية وهو رئيس السلطة التنفيذية له في الوقت نفسه نوع من الهيمنة على الكونغرس، فهو يتقدم من الكونغرس سنوياً بخطاب عن حالة الأمة The State of the Union وهو الذي يصادق على القوانين Bills قبل أن تصبح نافذة ومن حقه أن يدعو إلى جلسة مشتركة كلما وجد ذلك ضرورياً للكونغرس.

وبما أن الرئيس له الكلمة الأولى في البلاد وعندما ينطق يسمع من الجميع فإنه يستعين بهذه السلطة لإقناع الرأي العام بأي مشروع يريد تصديقه من الكونغرس

(1) In The KoreanConflit president Truman brought down the supreme Court Upon his head when he ordered the seizure of most of the nation's steel mills in the face a threatened strike, citing "the authority vested in me by the Constitution and laws of the U.S" the president ignored the Taft- Haetley Act wbich estalished special procedures for national Labor emergencies but did not give him the power of seizure. The Supreme Court in Youngstown sheet and Tube co. V sawyer (343 U.S 579, 1951) orderd the president and his, executive colleagues to stay out of the steel mills, holding that in seizing Chief Executive New York U.N.Y. 1964, P252.

(2) Public papers of the president of the president of the United states Dwight Eizenhower (1957 Washington, O.C, U.S. government Printing office 1958) PP689-694.

كي يكون للشعب القوة الضاغطة التي تعطي الرئيس ما يريده من الكونغرس. ذلك أن الرئيس يعتقد بأنه منتخب من قبل الشعب والشعب هو المرجع الذي يعود إليه الرئيس في القضايا الكبرى التي يحتدم فيها الصراع سواء مع المحكمة العليا أو مع الكونغرس(1).

أما كونه قائداً أعلى للقوات المسلحة فهذا حق منحه إياه الدستور الأمريكي الذي أعطى السلطة العليا في القيادات العسكرية إلى مدني. وحق إعلان الحرب كما في الدستور يرجع إلى الكونغرس، لكن هذا الحق المعطى للكونغرس هو حق تشريعي وقانوني وليس حقاً تقريرياً باعتبار أننا في عصر تتسارع فيه الأحداث ولا يستطيع رجل البيت الأبيض في العصر النووي أن ينتظر من الكونغرس أن يعطيه الحق في شن حرب، فلا وقت للتشاور مع الكونغرس في شأنها من أجل بلورة القرار وبعدها الإيذان للرئيس بإعلان الحرب. إن عصر التكنولوجيا ربما يكون قد ألغى دور الكونغرس في اتخاذ القرار الفوري. ففي سنة 1864 أعطى الرئيس بولك POLK الأوامر للجنرال تيلر لاحتلال المناطق المتنازع عليها على ضفاف نهر ريوغراندى مع المكسيك حيث قتل عدد كبير من الجنود الأمريكيين، فما كان من الرئيس بولك إلا أن طلب فوراً من الكونغرس اتخاذ قرار بإعلان الحرب؛ وكما نرى ففي هذه الحالة لم يكون للهيئة التشريعية من خيار سوى التجاوب مع طلب رئيس الجمهورية في إعلان الحرب على المكسيك. وهكذا يتبين أن القرار الفعلي في إعلان الحرب كان لرئيس الجمهورية وليس للكونغرس من الناحية العملية. ففي كوريا كانت بداية التدخل الأمريكي عملية أمنية Police- Action وقد تطورت إلى حرب كبيرة لم يكن للكونغرس دخل بها. وأيضاً في سنة 1951 دارت مناقشة طويلة في مجلس الشيوخ حول حق الرئيس بإرسال قوات أمريكية إلى أوروبا في وقت السلام للوفاء بتعهدات أمريكا بدعم الحلف الأطلسي، ومع كل ذلك لم يكن القرار للكونغرس. والحالة هذه فكيف نتصور أن يكون دور الكونغرس في عصر الردع النووي، وفيتنام كانت المحك الرئيسي

---

(1) On order to manipulate, public opinion, the President of the U.S has the access to the public ear, because when he speaks he is heard as a leader of the nation, and it is him who should know when to speak and specially when the nation is at stake. See: public papers of the president's of the United States. John F. Kennedy, 1963 Washington, D.C (U.S Government pritntin office 1964) pp459-464- J.F. Kennedy the American University address June 10, 1964.

للكونغرس من حيث إن هذه الحرب لم تلق أي تجاوب من مجلس الشيوخ، حتى أكثر أعضائه كانوا من المعارضين لهذه الحرب التي زجتهم بها السلطة التنفيذية.

من الناحية القانونية وحسبما ينص الدستور الأمريكي، فإن تعيين ضباط في مرتبة عالية في المؤسسة العسكرية يرجع إلى موافقة الكونغرس ولكن حق الرئيس في الاستغناء عن الأشخاص هو حق لا ينازعه عليه أحد.

فالرئيس لنكلن قد طرد الجنرال مكللان Meclellan عندما استاء من تصرفاته، كما أن الرئيس ترومان قد أزاح أكبر شخصية عسكرية في تاريخ أمريكا ألا وهو الجنرال ماك أرثر Mac Arther وقد سمي ببطل كوريا العسكري، ذلك لأن خطته العسكرية قد تضاربت مع الخطة العسكرية الموضوعة من قبل رئيس أركان القوات الأمريكية المسلحة.

إن سلطة رئيس الجمهورية في حالات الحرب والسلم هي أكبر مما نتصور، فهو صاحب الكلمة الفصل وعليه أن يعود لنفسه ولحكمته أولاً وأخيراً في اتخاذ القرار. ففي سنة 1962 عندما زود الاتحاد السوفياتي كوبا بأسلحة نووية (مع أن الاتحاد السوفياتي نفى ذلك) Intermediate Range Ballistic Missiles عندما أنذر الرئيس كيندي الاتحاد السوفياتي بسحب صواريخه النووية من كوبا وصارح الشعب الأمريكي بهذا القرار التاريخي وجعل العالم بأسره يضبط أنفاسه، أمر بمحاصرة كل البواخر المتجهة إلى كوبا واستنفر القوات الأمريكية في فلوريدا عندها لم يجد الاتحاد السوفياتي بدأ من التراجع عن مغامرته. فالمهم هنا أن الرئيس هو الذي يقرر ولا يستطيع أن ينتظر الكونغرس لإعطائه الإذن في اتخاذ قراره، وربما كان قراراً يهدد العالم بأسره[1]. وهذا ما يجعل الرئيس الأمريكي ليس قائداً أمريكياً فقط بل عالمياً أيضاً. وكما نشعر من وسائل الإعلام فإن انتخابات رئاسة الجمهورية الأمريكية تبدو كأنها انتخابات عالمية تشغل العالم من سياسيين ومفكرين وإعلاميين لأكثر من سنة قبل بدئها، لأن الرجل الذي يدخل البيت الأبيض يحمل بين يديه أوراق السياسة الخارجية. ففي السابق كان رئيس الجمهورية الأمريكية يحمل أوراق السياسة الداخلية بالدرجة الأولى ولم تكن للسياسة الخارجية الأمريكية الاهتمام الذي أعطي لها فيما بعد، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا الدور الذي أعطي لأمريكا في

---

(1) Public papers of the president of the Unitel states, John F. Kennedy 19625 (Washington, D.C.U.S Government printing office, 1963) PP 809-811.

الشؤون الدولية قد أضاف إلى مركز الرئاسة مسؤوليات جساماً واهتماماً دولياً للرؤيا والتطور السياسي الذي يحمله الرئيس المنتخب.

إن الرئيس روزفلت قد مارس دوره كقائد عندما اعتقد بأن توازن القوى في أوروبا أمر ضروري لأمن أمريكا نفسها، لذلك استعمل نفوذه الشخصي ومركزه للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الألماني الإسباني France - German dispute حول المغرب وبالمنطق نفسه شعر أن توازن القوى في الشرق الأدنى له تأثيراته على الأمن الأمريكي والمصالح الأمريكية فقد تدخل في الحرب الروسية اليابانية(1).

وبعد ستة قرون Decades وحربين عالميتين تجد أمريكا نفسها مشدودة إلى عسكرية والتزامات سياسية تمتد حول العالم إضافة إلى قواعد عسكرية ومنها قواعد نووية تضع أمريكا في مركز النقل الدولي بالنسبة للأحداث التي تلف العالم والأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية والعقائدية انتي تعصف به.

لذلك فإن رجل البيت الأبيض بصفته قائداً عالمياً، عليه أن يخاطب شعبه وحلفاء ودول عدم الانحياز وكذلك العالم الشيوعي وهيئة الأمم. وهذه الأطراف تعرف من يخاطبها وهو يعرف من يخاطب. كل هذا يدل على أن الرئيس يعطي لنفسه دوراً غير الدور المنصوص عنه في الدستور(2).

المكتب التنفيذي

لقد تأسس هذا المكتب سنة 1939 ضمن خطة تجمع المؤسسات Reorganization-Plan ويكون هذا المكتب مساعداً للرئيس. ففي سنة 1956 تفرع عن المكتب التنفيذي: مكتب البيت الأبيض، إدارة الميزانية، مكتب المستشارين الاقتصاديين، مكتب الأمن القومي، وكالة الاستخبارات الأمريكية، مكتب التنسيق، مكتب التحرك الدفاعي Office of Defense Mibilization.

هذه الهيئات التي تحيط بالرئيس مهمتها مساندته في تسيير الدولة الداخلية والخارجية، وما يهمنا منها هو ما يختص بالشؤون الخارجية أكثر من سواها. فمكتب

(1) Anne O'Hase Mecormick, "Roosvelt's view of the big Job" NewYourk Times Magazine (September 1, 1932).

(2) Louis W. Koenig "More Power to the President" New york Time Magazine (Jannary 3, 1965). The 22 Amendment which was added to the constitution of the United States in 1951, This is to Prevent him from becoming a dictator. This amexdment was directed to F.D. Roosevelt.

البيت الأبيض هو المكتب الذي ربما يقع في قمة الهرم[1] من المكتب التنفيذي. ذلك أن هؤلاء الرجال في مكاتب البيت الأبيض هم أقرب الناس إلى الرئيس بما يخص العمل اليومي، فهم دائماً قربه ويؤخذ برأيهم وقد لعب شرمان آدمز SHERMAN ADAMS دوراً رئيسياً عند ترؤسه مكتب البيت الأبيض في عهد ايزنهاور، وكان هذا المكتب في تلك الفترة هو المنفذ الفعلي والحقيقي على الرئيس، وكان يضم فعاليات رئيسية من الشخصيات ذات النفوذ حتى تساءل علماء السياسة عما إذا كان رئيس هذا المكتب هو وزير بدون حقيبة A Minister Without port folio مما يتنافى مع تركيبة النظام الأمريكي وتتداخل صلاحياته مع الإدارات الأمريكية الأخرى. كما تساءل البعض عن مدى صلاحيات المستشار ستاسن Stassen ودوره في مفاوضات نزع السلاح مع الاتحاد السوفياتي وتخطيه وزير الدفاع في هذا الموضوع، ومهما يكون فإن مكتب البيت الأبيض الذي يرئسه الرئيس يجب أن يكون له الأهمية الأولى فيما يخص دراسة هذه المؤسسات أو المكاتب، كما علينا ألا نغفل أهمية مكتب المستشارين الاقتصاديين للرئيس، وخاصة عندما يأتي رجل قوي مثل Arthur Burns على رأس هذا المكتب والدور الذي يلعبه في رسم سياسة الاقتصاد الأمريكي.

وكالة الاستخبارات الأمريكية

هذا الجهاز قد وجد ليكون ضمن اختصاص عمله مسؤولاً ومستشاراً لمجلس الأمن القومي، وكمؤسسة لأن علاقتها بالمكتب التنفيذي ضئيلة جداً. لقد أنشئت هذه الوكالة تحت بند 102 من قرار الأمن القومي الصادر سنة 1947 وقد خلفت المكتب الحربي للخدمات الاستراتيجية O.F.S. WAR Time OFFICE FOR STRATEGIC SERVICES إن ميزانية وكالة الاستخبارات تدخل في ميزانية وكالات ومؤسسات أخرى ولا يعرف ميزانيتها إلا عدد قليل من المسؤولين. وهي معفية من تقديم أي تقرير إلى الكونغرس، ويسمح لهذه المؤسسة بإدخال 100 رجل وامرأة ليقيموا في الولايات المتحدة وإعطائهم إقامة دون الرجوع إلى دائرة الهجرة وشروطها.

فمن الناحية الوظائفية يتوجب على الوكالة بموجب القانون الصادر سنة 1947 لشؤون الأمن القومي أن تتقدم بما يلي: أولاً: أن تقدم إلى المجلس القومي آخر

---

(1) Edward H. Behind The president: A study of Executive office Agencies Public Affais Press, Washington. 1954, P. 86

المعلومات والاستخبارات بعد غربلتها وتحليلها... فالوكالة من خلال المجلس الوطني للتخمين Board of National Estimates الذي يشكل القاعدة الأساسية في غربلة المعلومات الاستراتيجية التي عليها يترتب اتخاذ القرارات المهمة والتي ربما قد تكون مصيرية.

ثانياً: أن تقدم إلى مجلس الأمن القومي ما عندها من تقارير وذلك يصب في بوتقة هيئة الاستخبارات Intelligence Community فهيئة الاستخبارات العليا هي: وكالة الاستخبارات المركزية، مجلس الأمن القومي - وكالة الأمن القومي[1] The National Security Agency-، ومركز التحريات الفدرالية FBI، وقسم الاستخبارات في وزارة الخارجية، الجيش، الدفاع وسلاح الجو. وهيئة الطاقة الذرية: The Atomic Energy Commission[2] ولا تدخل هذه المعلومات في صلب اتخاذ القرار قبل غربلتها ومقارنتها مع بعضها البعض، وعندما نقول صلب القرار فهذا يعني قراراً على مستوى سياسة الولايات المتحدة بحجمها ودورها العالمي، مع العلم بأن اتخاذ القرار هو قمة السياسة الأمريكية.

مجلس الأمن القومي

إن وظيفة المجلس هي إبداء النصح إلى الرئيس بما يخص التنسيق ما بين السياسة الداخلية والخارجية والدفاعية وعلاقة هذه السياسات بالأمن القومي الأمريكي، وهذا كله يساعد العسكريين والدوائر المختصة ووكالات الدولة على التنسيق فيما بينها لتكون أكثر فاعلية بأمور تتعلق بشؤون الأمن القومي، وكذلك كي يقوم المجلس بتقديم وتدقيق الأهداف المتوخاة والتعهدات والمغامرات التي تترتب على الولايات المتحدة بما يخص هذه العلاقات وإمكانيات القوى العسكرية لديها. كل ذلك لصالح الأمن القومي ولأجل الهدف الرئيسي الذي هو تقديم النصائح لرئيس الجمهورية كي يتخذ قراره[3].

(1) هذه الوكالة هي ما تقوم به استخبارات وزارة الدفاع وهي تحتوي أيضاً على تنسيق في المعلومات بين وكالة أمن الجيش وبعض الدوائر ذات الاختصاص في البحرية وسلاح الجو. ويجب أن نذكر هنا بأن هذه الوكالة لها الحقوق نفسها المعطاة لوكالة الاستخبارات الأمريكية.

(2) Commission or Organization of the Executine Branch, Intelligence Activities A report to the congress June, 1955, P. 13

(3) The National Security Council Act Of 1947, PL 253 80 The congress 61 stat 495. 50 U.S.C. 401 - Section 101.

وعندما أنشئ هذا المجلس كان يضم بالإضافة إلى الرئيس كلاً من: وزير الخارجية، وزير الدفاع، ووزير البحرية، والجيش، وسلاح الطيران ورئيس مجلس الطاقة الأمنية.

وقد أعطى الرئيس أيزنهاور بعد انتخابه اهتماماً خاصاً لمجلس الأمن، حيث إن هذا المجلس قد اجتمع سنة 1953 واحداً وخمسين مرة ودرس 305 قضايا، بينما لم تتعدّ اجتماعات المجلس قبل ذلك 34 مرة ولم تدرس أكثر من 192 قضية(1). وقد كانت هنالك عدة آراء حول وظائفية المجلس، حتى إن البعض انتقد تركيبة المجلس وشبهه «بوزارة حرب» على أساس أن الحربين العالميتين حققتا النصر العسكري ولكنهما لم تحققا السلام، وإذا كانت عقلية مجلس الأمن ترتكز على القوى العسكرية وتغفل النواحي السياسية والاقتصادية والإنسانية والروحية، فالأفضل أن يتحول هذا المجلس إلى دائرة في وزارة الدفاع. فمن خلال هذه الانتقادات طرأ تعديل على تركيبة المجلس وعضويته، حيث أصبح وزير الدفاع هو الممثل الوحيد لكل القوى العسكرية. هذا التطوير الذي حصل حدد عضوية المجلس بالأعضاء الدائمين وهم الرئيس، نائب الرئيس، وزير الخارجية، وزير الدفاع ومدير مكتب التحري الدفاعي Director Of The office of defense- Mobilization هذا المكتب يقوم بدرس الاستراتيجية العسكرية والحركة اليومية لكل النواحي الأمنية وينسق مع المكاتب المختصة.

أما الأعضاء المشاركون إذا دعت الحاجة فهم الوزراء الآخرون والمسؤولون الكبار في نواحي الشؤون القومية.

مستشار شؤون الأمن القومي فهو المنسق بين الأجهزة المختصة، وقوته مستمدة من العلاقة التي تربطه برئيس الجمهورية فهو على اتصال يومي به كي يوجز له الأمور الهامة، وكونه المصب الرئيسي للمعلومات فباستطاعته أن يكون ذا شأن مهم في التأثير على مجرى الأحداث؛ ومما يجب ذكره هنا أن مستشار الأمن القومي هو رئيس مكتب التخطيط Planning Board والمنسق بين هذا المكتب ومجلس الأمن القومي، لذلك باستطاعته أن يبقي المناقشات حامية في المجلس وباستطاعته أن يثير القضايا ذات الشأن التي يراها جديرة بالبحث والنقاش، لذلك فإن البعض يرى أن وظيفة

(1) Georges A. Wyeth "The National Security Council" *Journal Of International Affairs VO. 8 No. 2 1954 P. 192*

مستشار الأمن القومي تطغى بعض الأحيان على وظيفة وزير الخارجية، والذين يعتقدون ذلك يعزون هذا الشأن إلى العلاقة المباشرة واليومية بين الرئيس ومستشاره.

فهو على التصاق دائم بالرئيس فباستطاعته أن يؤثر على تفكيره ورؤيته للأمور. أما وزير الخارجية فقد يرى الرئيس مرة في الأسبوع كي يوجز له المواضيع المهمة وبعض الأحيان أكثر من أسبوع، لذلك يرى المراقبون أن مستشار الأمن القومي يستأثر بالرئيس في الشؤون العامة والمهمة دائماً لأن مكتب المستشار ملاصق لمكتب رئيس الجمهورية وهو دائماً على اتصال به ليقدم له التوصيات التي يراها مهمة. ويجب الملاحظة أن كل التوصيات من أي جانب كانت تبقى في نطاق التوصيات حتى إذا وافق مجلس الأمن القومي بالإجماع على التوصيات فإن هذه التوصيات لا تصبح قرارات إلا بعد إمضائها من الرئيس. فالرئيس هو صاحب القرار حتى ولو تضاربت رؤيته مع رؤية مجلس الأمن القومي ككل، وهذا عادة لا يحصل. ذلك أنه من ناحية الدستور فإن الرئيس المنتخب من قبل الشعب هو الذي يتحمل مسؤولية القرار، أما أولئك الذين يعينهم فهم مسؤولون اتجاهه وباستطاعته الاستغناء عنهم إذا وجد ذلك ضرورياً ولمصلحته.

مجلس الدفاع الأعلى The Joint Chiefs Of staff

إن رئيس مجلس الدفاع الأعلى مرتبط إدارياً بوزير الدفاع، ولكن الارتباط الفعلي هو برئيس الجمهورية عادة بالطرق المباشرة وبعض الأحيان من خلال وزير الدفاع أو من خلال مجلس الأمن القومي.

إن رئيس الجمهورية هو الذي يعين رئيس مجلس الدفاع الأعلى ويأخذ على عاتقه تسمية الشخص الذي يراه ملماً في حقل اختصاصه وعنده الإمكانيات الفائقة التي يستطيع أن يوظفها في خدمة الرئيس والجهاز التنفيذي للإدارة الأمريكية.

يتألف مجلس الدفاع الأعلى من رئيس هذا المجلس ومن قائد الجيش الأعلى وقائد القوات البحرية وقائد القوات الجوية وقيادة المارينز Marine Corps إن وظائفية هذا المجلس هي بعض دفاعية وأكثر اختصاصاتها هي الشؤون القومية من الناحية الدفاعية ويوظف تركيزها على القضايا الخارجية التي قد تؤثر على الأمن القومي الأمريكي، ويقدم مجلس الدفاع الأعلى تقريراً أسبوعياً لوزارة الخارجية حول الاستقصاءات التي تتوفر لديه وعن الرؤيا التي يستخلصها حول القضايا الخارجية

المهمة التي قد تؤثر على الأمن الدولي، فمن القضايا التي واجهها الرئيس ترومان سنة 1946 هي قضية فلسطين، فقد طلب من وزير خارجيته أن يستخير رأي المجلس الأعلى للدفاع حول هذه المسألة فكان رأي المجلس الأعلى للدفاع هو أن تتدخل الولايات الأمريكية المتحدة في الشرق الأوسط. وقد اعتقدوا بأن هذا التدخل لا ينتج عنه اضطرابات دولية. وقد ورد في التقرير أن الولايات المتحدة مستقبلاً بحاجة إلى زيت الشرق الأوسط وأن هنالك تخوفاً من أن تتحول بعض دول الشرق الأوسط إلى دائرة النفوذ السوفياتي[1].

ومع أن هذا الاحتمال كان حقيقياً في نظر واضعي التقرير، فإننا نجد أن مجلس الدفاع الأعلى قد أعطى أهمية الشؤون الاقتصادية إذ ألمح التقرير إلى أهمية زيت الشرق الأوسط كطاقة يجب الاستئثار بها، وهذا معناه أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون قوية بما فيه الكفاية عسكرياً للسيطرة على منابع النفط؛ وهكذا نرى أن الأمور السياسية والاقتصادية والعسكرية مرتبطة ببعضها البعض من أجل ضمان قوة الدولة ومصالح الشعب الذي أوكل إليها أموره الحياتية.

طريقة صنع القرارات

هناك طريقتان في صنع القرار: واحد أحدهما قسري لا يرتبط بالقاعدة الشعبية بل يرتبط بالقائد الذي قلما يسخر النظام وشعبه لخدمة نفسه فربما يتخذ قراراً في خوض معركة عسكرية لا مبرر لها، فإذا كان من مبرر فإن هذا المبرر هو غرور وجموح هذا القائد في الاعتداء على الغير، كما فعل هتلر وموسيليني وغيرهما وفي هذه الحالة (في النظامين النازي والفاشستي) فإن من ينتقد قرار القائد يتهم بالخيانة. فلا ديمقراطية في اتخاذ القرار وغير مسموح بانتقاد ما يقره القائد.

أما من الناحية الثانية في اتخاذ القرار عند الدول صاحبة النظام القسري وأكثرها من الدول النامية، فإنه يأخذ طابع خلق الأزمات الخارجية ذلك أنه عندما يشعر القائد بأن قاعدته الشعبية في الداخل غير متماسكة وغير مؤيدة له فيعمل لتحويل هذه الاتجاهات الداخلية إلى صراع مع الخارج بقرار يحول فيه أنظار مجموعته البشرية إلى أزمة خارجية وعدو خارجي، ويحول تفكير شعبه من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية إلى مشاكل خارجية يفترض من المواطن أن يعطيها الأولوية

(1) Harry S. Truman The Truman Memoirs VOL. 2 Years of Trial And Hopes: Doubleday, New York 1956. Publishel in New York Times Jan 30, 1956 P. 16

والاهتمام الكلي ويهمل المعاناة الداخلية بما يخص وضعه الاقتصادي والاجتماعي. إن قرارات قادة من هذا الرعيل لا تصب إلا في خدمة مصالحهم الذاتية والحفاظ على السلطة وتسخير النظام ككل لخدمتهم، ولعمري كأنهم فهموا ماكيفيلي دون أن يسمعوا به أو يقرؤوه.

إن ما يهمنا هنا هو تقييم صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى نفهم طبيعة صنع القرار في هذا البلد، علينا أن نلم بوضعه السياسي وتركيبة نظامه. هذا النظام المستمد من أفكار جان لوك لم يترك المجال أمام رجل واحد في اتخاذ القرار دون أن يرجع هذا الرجل إلى الشعب وإلى ممثليه (أي الكونغرس) وإلى ما يجيز له الدستور.

النظام الأمريكي منذ مائتي سنة قد تطور كثيراً مع تطور الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الخارجية. هذا التطور قد جعل من النظام الأمريكي نظاماً يدفع نحو النمو السياسي عند الشعب الأمريكي ليشارك في إيصال رجال ينوبون عنه في اتخاذ القرار. ويجدر بنا هنا أن نذكر شيئاً عما نعنيه بالنمو السياسي.

إن العنصر الرئيسي والبارز في عملية الإنماء السياسي هو ما يخص المجموعة البشرية وعملية التفاعل التي تربط ما بين أبناء هذه المجموعة، وعندما نقول التفاعل الذي يدور في حلقة الإنماء السياسي نقصد بذلك نسبة عملية المشاركة الفعلية من قبل المواطنين في صنع القرار، وإذا لم نقل النسبة فباستطاعتنا القول بأن القصد هو زيادة عدد المشاركين من المواطنين بالشؤون العامة والقرارات المصيرية من جراء ذلك التوخي بأن تشمل هذه المشاركة القطاع الأوسع من المجموعة السياسية كي لا تبقى المشاركة منوطة برجل واحد أو بفئة معينة من أبناء المجتمع.

المشاركة في الأمور العامة ليست فقط بفعل المشاركة أو الخصومات الثأرية أو الغرائز العشائرية بالمشاركة نتوخى أن تكون الدوافع نحو المشاركة مبنية على أسس سياسية سليمة منحاها مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة ما بين المواطنين في ظل قانون يعطي لكل صاحب حق حقه دون إجحاف في حقوق المواطنين، حيث لا يجوز أن يكون هنالك تمييز بين المواطنين إلا بقدر مساهمتهم في العطاء الوطني والبناء الاجتماعي. ويجب أن لا يغيب عن فكرنا بأن تكون ركيزة الدوافع عند فعل المشاركة هي ركيزة دوافع إنسانية وقوانين عالمية واحترام حقوق الإنسان أينما كان وأينما وجد. وإذا كانت البنية الداخلية للنظام تنبع من هذه المبادئ فإن صوابية اتخاذ القرار

تصبح مطمئنة في الحياة الديمقراطية، نجد بأن صنع القرار من قبل المسؤولين وخاصة المرشحين لتولي مناصب عامة يأخذ بعين الاعتبار الوقائع التالية: أولا: أن يربط القيم المتعددة في الولايات المتحدة الأهداف - لطرق البديلة - السياسة ومصالحه - ومصالح حزبه الانتخابية. ثانياً: أن يدرس نسبة القوى المتصارعة داخل الولايات المتحدة حول القرار السياسي. ثالثاً: الاعتماد على اتخاذ القرار13.

إن الدفاع عن القرار الذي اتخذ يجب أن يصب بنظرهم في مصلحة الولايات المتحدة وأن يظهر للمسيسين بأن القرار لمصلحة الأمة وللحفاظ على النظام السياسي الأمريكي وطبيعته الديمقراطية.

الإنماء السياسي هو الإسهام في زيادة دفع النظام السياسي كي يكون قادراً على معالجة الشؤون العامة يحضن ويزيل التناقضات. ويتماشى مع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية. ثانياً: يجب أن يكون هناك حالة عالية من الاندماجية لكل المؤسسات والمنظمات التي تساهم في عملية المشاركة عند اتخاذ القرار ودفع النظام للعطاء بأكثر فعالية وبسخاء.

مهما، تكن عملية الإنماء السياسي فإنها ترتكز على المعتقد وجذوره، لذلك تبقى الثقافة هي القاعدة الأوسع رقعة في الإنماء السياسي حيث إن الإنماء السياسي يبقى ولدرجة كبيرة متأثراً بعوارض الأمور التراثية «ممكن أن نتصور لماذا نجد العقبات الكبرى عند بعض الشعوب كي تقوم بعملية التغيير في صدد الإنماء السياسي».

ما دمنا قد أعطينا فكرة عن الإنماء السياسي في الأنظمة الديمقراطية فالسؤال يدور هنا عن العوامل التي تعطي المدى والبعد للسياسة الخارجية بعد أن تكون رقعة المشاركة الشعبية قد أصبحت متوفرة من حيث تركيبة النظام. الحقيقة هي أن القيم الاجتماعية والتراثية والمصالح الوطنية هي التي تعطي الدفع والعزم والطريقة في اتخاذ القرارات بالشؤون الخارجية، وخاصة التي تترجم منها إلى غايات وأهداف محددة، وعندما نقول القيم الاجتماعية والتراثية فإننا بذلك نقصد ما يتمخض عن هذه القيم من إنماء سياسي يصبح امتداداً لهذه القيم خاصة في حقل السياسة الخارجية.

1- S. Huntington "the common Defense" Columbia U. Press, 1961, chapter 3.

إن الدكتور ريمون أرون يعتقد بأن عملية الإنماء السياسي التي تمخّض عنه الغرب هو جعل اليهودية والمسيحية قاعدة ثابتة لهذا الإنماء. بمعنى أن الحضارة الغربية ترتكز في مقوماتها على الفلسفة الأخلاقية لهاتين الديانتين وتطويرها في عملية إنماء سياسي، وخاصة عند النخبة حتى يصبح هذا الإنماء السياسي درعاً متيناً يحفظ مقومات الحضارة الغربية وأبعادها. مهما يكن التطلع نحو هذه الفلسفة السياسية فإن أصحابها يرون بأن القرارات السياسية للدول التي تؤمن بهذه النظرية لا تخرج قراراتها عن إطار مفهوم القيم المستمدة من قيم الحضارة الغربية. هذا من ناحية الإطار النظري الذي يجعل الإنماء السياسي على هذه القاعدة الإطار العام الذي يجب ألا تتخطاه القرارات السياسية المصيرية...

... أما من الناحية العملية فإن القرارات المصيرية في الولايات المتحدة وفي نظام يؤمن وإلى بعيد بهذه القيم التي ذكرنا هي القرارات التي تصطدم بحالات معقدة الحل. ممكن أن يكون هنالك قناعة في القيم والأهداف التي من أجلها يجب اتخاذ القرار ولكن المشكلة الحقيقة هي التي تكمن في طريقة التنفيذ والوصول إلى الغاية المتوخاة، وهذا يدل على أن توضيح الأهداف مهم في صنع القرارات السياسية وخاصة في بلد كالولايات المتحدة الأمريكية. لأنه عندما تتوضح الأهداف وتتبلور وتصبح مقبولة ديمقراطياً، يتبع ذلك عملية تخطيط تدرس إمكانية تحقيق الهدف وبالنهاية يجب أن يكون هنالك خيارات عدة في طريقة التنفيذ.

إننا عندما نقول إن هذه القرارات يجب أن تكون مقبولة ديمقراطياً في الولايات المتحدة فإننا نتعرض هنا إلى فكرة المشاركة الشعبية في هضم القرار والقبول به. فلو قام رئيس الجمهورية الأمريكية باتخاذ قرار يدعو فيه إلى محاربة الكنديين، لأحبط هذا القرار شعبياً على أساس أن الشعب الأمريكي يعرف بأن النظام الكندي في تركيبته الديمقراطية قريب إلى نظامه وأن الشعب الكندي في عقليته ورؤيته السياسية لا يختلف عنه، أضف إلى ذلك ناحية العلاقات الاجتماعية والاحتكاك البشري Social communication بين الشعبين. إن علاقة الأمريكيين في الولايات الشمالية مع الكنديين هي الأقرب إلى علاقة الأمريكيين مع أبناء وطنهم في الجنوب مثلاً ناهيك بكل ذلك فإن القيم الاجتماعية بين البلدين هي ذاتها التي تدور حول مفهوم الحفاظ على مبادئ الحضارة الغربية ونظامها الديمقراطي.

إن القرارات السياسية الأمريكية التي تتعلق بالدول التي لم تجعل الحضارة

الغربية أساساً لأنظمتها وقوانينها نجد بأن صنع القرار يكون أسهل ولا نصطدم بالقاعدة الشعبية إذا كانت المصالح الأمريكية الوطنية تتطلب ذلك. أما عندما يعي الشعب الأمريكي بأن المصلحة الأمريكية لا تتماشى مع القرار السياسي بالمواجهة العسكرية، فقد يأخذ الشعب موقفاً منها ويحرج الإدارة الأمريكية بشأن قراراتها كما حصل في الحرب الفيتنامية. يقول الدكتور برنار فول بأن الانتصار الفعلي في الحرب الفيتنامية كان للشعب الأمريكي ضد الإدارة الأمريكية لأن الرئيس الأمريكي ومساعديه لم يستطيعوا إقناع الشعب الأمريكي على أن الحرب الفيتنامية هي لمصلحة الولايات الأمريكية المتحدة.

الناحية التقنية لاتخاذ القرار وعملية التخطيط

القرارات عادة تتبعها عملية فعل Action من نوع ما وإذا لم يحصل ذلك فإن هذه القرارات تبقى حبراً على ورق أو نوعاً من التنظير الفكري. أما إذا كانت عملية الفعل مقترنة بالقرار فعلينا هنا أن نفترض وبموضوعية علمية بأن عملية الفعل هذه ممكن أن تخلق حالات جديدة لقرار جديد أو ربما تبديل القرار السابق أو تعديله. وعلى كل حال فإن القرار القابل للتنفيذ يصبح قراراً قبل دراسة كل الجوانب المتعلقة به.

إن الماكينة الأمريكية الموكل إليها صنع القرار تأخذ بعين الجدية المواد الرئيسية التالية التي تسبق عملية اتخاذ القرار.

أولاً: توضيح الهدف الذي من أجله يصنع القرار ولأي درجة هذا الهدف يخدم المصلحة الوطنية الأمريكية.

ثانياً: تعريف المشكلة. ما هي هذه المشكلة التي يتوجب على أمريكا أن تنغمس فيها وما هي انعكاسات هذه المشكلة على السياسة الأمريكية.

ثالثاً: وصف الحالات الخارجية التي تحيط بهذه المشكلة، جغرافياً، اقتصادياً، معنوياً، وعسكرياً.

رابعاً: ما هي الحلول البديلة للأزمة القائمة.

خامساً: الخطة التي يجب أن توضع للوصول إلى الهدف مع الأخذ بعين الاعتبار خططاً أخرى بديلة في حال فشل الخطة الأولى.

سادساً: اتخاذ القرار.

إن التخطيط للقرار ممكن أن لا يكون لحالة قائمة إنما لحالات ممكن أن تنشأ. فالتخطيط القومي من ناحية التعريف هو العزم للتطلع إلى الأمام بطريقة مدروسة وممنهجة خشية وقوع تطورات ومشاكل مستقبلية تتطلب المواجهة بشكل من الأشكال(1). فالتخطيط بحد ذاته يركز على المستقبل ولا علاقة له بالماضي أو الحاضر إلا من ناحية الإفادة والعبر.

عدة حالات أو أنواع من التخطيط ممكن أن تتميز عن بعضها البعض ولأسباب عديدة. بعض المخططين في الشؤون الخارجية يعتقدون بأنه من الضروري وضع تخطيط فرضي أو تخميني يحمل تساؤلات تتطلب أجوبة مثل: ماذا يمكن أن يحصل؟ ماذا يجب أو يمكن أن نفعل في حالة انفجار الوضع في الشرق الأوسط... وكيف يمكن دعم الحليف وإمداده أو حتى التدخل عسكرياً لإنقاذه؟

إنه عندما نذكر كلمة تخطيط يتبادر إلى الذهن رأساً دور المؤسسة العسكرية في هذا الصدد.

ذلك لأن المؤسسة العسكرية تتحمل المسؤوليات الكبرى في ترجمة الأهداف القومية إلى استراتيجية قومية وإلى ترجمة هذه الاستراتيجية إلى قوة جاهزة لتقوم بوظائف متعددة وأماكن عديدة. وما دامت المؤسسة العسكرية تتحمل هذه المسؤولية فعليها أن تبقى في قمة التخطيط للإدارة الأمريكية في ميدان شؤون الأمن القومي. فعندما تتوغل الولايات الأمريكية في حالات مفاجئة بأنها بحاجة إلى خطة مسبقة فرضية كانت أو تخمينية تضعها موضع التنفيذ عند الضرورة. إن التدخل الأمريكي المفاجئ في لبنان سنة 1958 كان قراراً سياسياً اتخذه الرئيس إيزنهاور ولكن عملية تنفيذ القرار ومتطلباته هي من مسؤولية المؤسسة العسكرية، لذلك فإن هذه المؤسسة يجب أن تكون دائماً جاهزة لحصول قرارات مفاجئة تقع عليها مسؤولية تنفيذها والتنفيذ يجب أن يتبع خطة معينة لها جوانب عديدة. هذه الجوانب ممكن أن تكون خططاً أخرى تلغي الأولى. مثالاً على ذلك فلو حصل تدخل عربي ضد القوات العسكرية الأمريكية التي تدخلت في لبنان ماذا يمكن أن تفعل الولايات المتحدة لمواجهة عبد الناصر وغيره من العرب وأيضاً ماذا يمكن أن تفعل لو حصل تدخل

(1) W.W. Rostow "The Planning of Foreign Policy" In E.A.J. Johnson (ed) The Dimension of Diplomacy (John Hopkins Press 1964) PP. 40- 50. Planning is thinking ahead with a view to action.

سوفياتي وليس من الضروري أن يكون في لبنان فإنه من الممكن أن يكون هذا التدخل في مكان آخر ضد الولايات الأمريكية المتحدة. إن كل ذلك يتطلب أكثر من خطة وما دامت الخطة دائماً في حيز المستقبل فعند وقوع الحادث يجب أن تكون الخطة جاهزة مع كل متطلباتها من برامج.

إن برامج التخطيط هي عملية تقدم a process بواسطتها تترجم الأهداف السياسية إلى برامج فعلية وعملية (على المدى القريب والبعيد). فعندما تتحرك السياسة الخارجية الأمريكية بقرارات سياسية نجد بأن المؤسسة العسكرية تكون ملزمة فوراً للقيام بوظيفتها، وهذا الإلزام يتطلب عدداً كبيراً القوى البشرية ـ المال ـ التكنولوجيا بكل وجوهها ـ التسهيلات والوقت المطلوب لتنفيذ الهدف والحالة هذه نجد بأنه يجب أن نتوقع قيمة الحاجات الجسيمة التي تعكسها القرارات لبلوغ الحاجة المصيرية[1] يعني بأن، على الولايات المتحدة أن تبرمج متطلباتها من المال والموارد الأخرى والتقنيين والاختصاصين على أساس أن الدول الكبرى (التي هي في المستوى الذي عليه الولايات المتحدة) يجب أن يكون لديها برامج مستقبلية وعليها أن تلم بالحاضر ومتطلباته وبالمستقبل وتكهناته[2].

إنه من الصعب جداً فصل القرار عن التخطيط. فلكل قرار يتطلب أكثر من خطة ويجب أن نعرف بأن القرار بدون تخطيط يصبح نوعاً من الأفكار التجريدية والخيالية، لذلك فإننا نجد بأن كل المؤسسات الأمريكية التي تتعاطى بنوع أو بآخر الشؤون القومية وتشارك في صنع القرار يجب أن يكون لديها هيئة تخطيط آنية ومستقبلية، ذلك لأن القرار هو خطة تصبو إلى الأمام وتحمل في طياتها عملية تنفيذ إذا ساءت الظروف أن توضع الخطة في حالة فعل.

الاستراتيجية الدولية

لقد اعتادت الولايات الأمريكية المتحدة لثلاثين سنة خلت على مبدأ التفوق العسكري على الاتحاد السوفياتي للحفاظ على أمنها وأمن حلفائها وعلى وضع حد للتوسع السوفياتي. لكن الوضع الآن يتطلب نظرة أعمق حول هذا التصور وحول تأثير القوة العسكرية من أجل تحقيق المصالح القومية.

---

(1) Pranklin A. Lindsay, Program- Planning: The Missing Ellement Foreign Affaires Vol. 39 (Jan 61) P. 280.

(2) George Morgan "Planning in Foreign Affairs" Foreign Affairs 1961 Vol 39, PP. 276- 278

إن هذا التفوق العسكري كان دعماً كبيراً للسياسة الأمريكية حتى أواخر الخمسينيات، ولكن التطورات والتغيرات التي حصلت في موازين القوى جعلت هذا الدعم يقف أمام نمو الاستراتيجية العسكرية السوفياتية وخاصة في حقل الرعب النووي، حيث إن بداية الستينيات كانت بداية معادلة جديدة بين القوتين العظميين. هذه المعادلة كانت بداية الانتقال من سياسة الحرب الباردة إلى سياسة التفاهم السلوكي .Behavioral understanding ففي الحرب الباردة كانت الولايات الأمريكية المتحدة في سياستها الخارجية تعتمد على التفوق العسكري والتكنولوجي لتعلن على لسان وزير خارجيتها دالس بأن وزير الخارجية الأمريكية هو ليس وزيراً للولايات المتحدة الأمريكية فقط إنما وزير خارجية العالم الحر أيضاً، وقد جعل دالس من مبادئ السياسة الخارجية مبدأ الوحدة الأمنية لكل دول العالم الحر ليعلن بأن أي اعتداء على دول هذا العالم هو اعتداء مباشر على الولايات المتحدة. بمعنى أن أي اعتداء سوفياتي على باريس أو بيروت مثلاً هو اعتداء على نيويورك وواشنطن. أما سياسة التفاهم السلوكي الذي بدأت مفاهيمه تتبلور بعد الستينيات وتدعو إلى التنسيق والتفاهم بين الجبارين (خوفاً من لعبة الصفر Zero- seem Game التي لا يربح بها أحد وخاصة بعد تطور الصواريخ والقاذفات النووية عند كلا الجبارين). يقول الدكتور Graham Allison في كتابه حول اتخاذ القرار في الأزمة الكوبية بأنه لو حلت الحرب فإن التخمينات تدل على أن الخسائر من الجانب الأمريكي سوف تكون حوالى مئة مليون ضحية. وربما أكثر من ذلك من الجانب السوفياتي ناهيك من الخسائر بالأرواح في أوروبا وغيرها من دول العالم. هذا يدل على نمو الاستراتيجية العسكرية السوفياتية لدرجة التوازن النووي الفعلي، إضافة إلى أن اليد العسكرية السوفياتية قد أصبحت مماثلة لليد الأمريكية بحيث إنها أصبحت تطال أجزاء كبيرة من أنحاء الكرة الأرضية.

إن الفرق بين سياسة الحرب الباردة وسياسة التفاهم السلوكي تأخذ المعادلة التالية: إذا كان باستطاعتي قتلك وليس باستطاعتك قتلي سوف أقتلك إذا لم تتجاوب مع أوامري. ولكن إذا كان باستطاعتي قتلك وباستطاعتك قتلي فالأفضل أن نتفاهم لأن لا أحد منا يرغب أن يموت.

لذلك فإن النظرية التي تقول بأن الفريق الذي يتمتع بالمقدرات العسكرية هو الفريق الذي يملي شروطه على الآخرين قد توقفت بالنسبة لأمريكا والاتحاد

السوفياتي، بحيث لا أحد منهما يستطيع أن يدعي التفوق العسكري بحرب مدمرة لكلا الطرفين. ومما لا شك فيه فإن الواقع الذي حصل من جراء تعادل القوى قد جعل المنظرين كما العاملين في السياسة الخارجية يعتقدون بأن دور الاعتماد على القوى العسكرية قد توقف كمصدر أساسي للنفوذ ويجب التطلع إلى مصادر أخرى.

مع العلم بأن التغييرات في التكنولوجيا التي بدورها غيرت مفاهيم الجيوبولتيك، حيث إنه لم تعد هنالك أرض لا تطالها تكنولوجيا الجبارين.

بعد هذه المعادلة العسكرية يتبين لنا بأن تحولاً قد طرأ في توجيه التكنولوجيا إلى مصادر أخرى تدعم نفوذ الدولتين العظميين. هذا التوجه الجديد في صناعة التكنولوجيا Industrial technology قد أخذ بعده أولاً في إنتاج المعدات الحربية للاستهلاك، ولكن هذه المعدات يجب أن تكون من نوع معين لا يؤثر على موازين القوى والسلام العالمي بل تصلح للحروب المحدودة Limited uvars عند الحلفاء والأصدقاء عند المعسكرين. هذه السياسة في صناعة التكنولوجيا لها قاعدتان: اقتصادية وسياسية. اقتصادية لأنها تدر موارد مالية تدعم الاقتصاد الوطني وتبقي مصانع الأسلحة مستمرة في الانتاج وفي تشغيل اليد العاملة. سياسية لأنها ترضي الحلفاء وتبقيهم بحاجة إلى الحليف القوي والاعتماد عليه. هذه السياسة تتماشى ولحد بعيد مع فورة القومية وغلوائها عند الدول النامية ولحد أقل عند الدول الصناعية، وهنا يجب الاعتراف بأن انتفاضة الحس القومي قد جعلت الدول الكبرى تواجه صعوبات ومشاكل معقدة أكثر مما هي عليه بعد الحرب العالمية الثانية، لأن المشاكل الرئيسية هي بين أعضاء الحلف الواحد (وأصدقائه) أكثر مما هي بين الدول الكبرى.

إن غمرة التغييرات في العالم جعلتنا نتخبط في تعريف طبيعة النظام الدولي الذي نجد أنفسنا فيه، كما أن الصعوبة الكبرى هي أنه كيف باستطاعتنا أن نجدد السلام الذي نتوق إليه في هذا العالم. وكيف باستطاعة الولايات المتحدة أن تضمن السلام الدولي مع الحفاظ على تمتين أمنها القومي والحفاظ على قيم تعتنقها دون أن يكون لها نهج جديد وتوجهات سياسية جديدة. الجواب عقيم على هذه الأسئلة ولكن وجهات النظر عند الأمريكيين حول هذه المواضيع قد أخذت سواها وخاصة بعد الحرب الفيتنامية. البعض يرى بأن الولايات المتحدة يجب أن تبتعد عن لعبة الأمم والتداخلات الدولية ويدعون بأن فيتنام يجب أن تكون الدرس الوافي والكافي للشعب الأمريكي ولقادته كي يحيدوا أمريكا عن الصراعات الدولية. أما البعض الآخر

فيعتقد بأن الولايات المتحدة تقع على عاتقها مسؤوليات جسام في الحفاظ على السلام الدولي. لذلك فإن من واجبها أن تسهر على أمنها وأمن حلفائها وأصدقائها لأن فيتنام يجب أن تكون درساً ليس على طريق العزلة السياسية من لعبة الأمم إنما درساً يجب التوقف عنده لخلق تصور جديد وسياسة جديدة. وعلى ما يبدو فإن هذا التوجه هو التوجه العام عند الأكثرية لأن المصالح الأمريكية تفرض على أميركا أن تكون حيث تكون هذه المصالح. وربما يتبادر إلى الذهن بأن السياسة الأمريكية الجديدة هي بهذا الاتجاه وبهذه الرؤية وتقع في إطار جديد من الحرب الباردة، لأنه وكما يعتقد مهندسو السياسة الخارجية في الوقت الحاضر هو بأنه بقدر ما يكون هنالك من توتر في العلاقات السوفياتية الأمريكية بقدر ما يكون هنالك تلاحم ووحدة وتنسيق بين الحلفاء وخاصة بالنسبة لدول السوق الأوروبية المشتركة واليابان. هذا لأنه تبين لأمريكا بأن هذه الدولة قد خطت لنفسها سياسة الحياد الاختياري (Selective neutrality) بمعنى أن سياستها الخارجية ممكن أن تأخذ شكلاً من الاستقلالية حيث أنه من الضروري أن يصار إلى تفاهم مسبق بين قادة هذه الدول وأمريكا إذا شاءت هذه الدول أن تتفاوض مع الاتحاد السوفياتي حول بعض القضايا الوطنية، ولكنه من الممكن أن تطلع الولايات المتحدة بعد إجراء المحادثات أو المفاوضات وليس قبلها.

إن الولايات المتحدة غير ميالة لسياسة الحياد الاختياري، لذلك فإنها في منهجها الجديد على ما يبدو تريد أن تجعل الحلفاء أكثر ثقة بها وأكثر تنسيقاً معها وتريد أن تعمل على تغيير التصور الأوروبي والياباني بالنسبة لها، وهذا ينعكس بدوره على الدول النامية التي بدأت تعتقد بأن النهج الأوروبي في سياسة الحياد الاختياري (بالنسبة لأمريكا) ممكن أن يكون منهجها المستقبلي.

وإن ما يتصوره الأوروبيون هو أن أمريكا عاجزة عن مساعدتهم في حل المشاكل الداخلية التي يعانون منها اقتصادية كانت أم اجتماعية أو سياسية. لم تعد أمريكا بنظر الأوروبيين وغيرهم من الدول هي الآن كما اعتقدوا بها في السابق. الدولة التي أخذت على عاتقها تبني مشاكل الحلفاء والأصدقاء كما فعل روزفلت وترومان. لم تعد الدولة التي كانت تعتقد بأن أي ربح للاتحاد السوفياتي هو خسارة لأمريكا ولحلفائها. لم تعد الدولة التي كانت تعتقد بأن مشاكل التضخم العالمي ولا وضع سياسة جدية بما يخص الطاقة البترولية تستطيع أن تضمن حسن توزيعها وحد أسعارها.

هذا التصور الأوروبي قد خلف منعطفاً أمريكياً جديداً أخذت تأشيراته تظهر من السياسة الجديدة التي تنتهجها إدارة ريغان الجديدة. هذه السياسة تدعي بأنها قادرة على رسم خطة جديدة وفهم جديد للنظام الدولي والمكاسب التي يجب أن تحقق. ولكن هذا يخلق قلقاً عند الأوروبيين وغيرهم لم تظهر بوادره بعد.

إن الاستراتيجية الدولية وسياسة التفاهم السلوكي بين الجبارين هي سياسة الأمر الواقع التي تفرضها موازين الرعب النووي، لذلك لا تستطيع أوروبا الغربية ولا غيرها من الدول أن تنتهج سياسة الحياد الاختياري. كما أن دول عدم الانحياز لا تستطيع أن تكون غير منحازة ولا تستطيع أن تغير تركيبة النظام الدولي القائم، لأنه ليس من أحد يستطيع أن يغير هذه التركيبة إلا أولئك الذين يتربعون على رأس الهرم. ويجب أن نقر بأن التركيبة هي من صنعهم وهم المستفيدون الأوائل من هذه التركيبة لذلك استطاعوا أن يرسموا لأنفسهم حدوداً في إدارة شؤون النظام الدولي كي لا يقعوا فيما لا تحمد عقباه. هذه الحدود هي أن المناطق النارية يجب أن تبتعد عن ساحة الصراع لأنها بداية حرب لا ترحم. إن دول الحزام الناري بالنسبة لأمريكا هي دول أمريكا الجنوبية باستثناء كوبا ودول أوروبا الغربية واليابان. أما للاتحاد السوفياتي فهي دول حلف وارسو (أوروبا الشرقية). إن التفاهم السلوكي بما يخص منطقة الشرق الأوسط فيرتكز على إبعاد حالة التصادم العسكري بين الجبارين والعمل على إدارة الصراع ولحمه كي لا يتطور إلى مواجهة دولية management zone.

المقصود من فكرة الحياد الاختياري هو بأن حلفاء أمريكا يختارون لأنفسهم السياسة التي تؤمن مصالحهم إذا كان ذلك مع الاتحاد السوفياتي أوغيره من دول العالم دونما تنسيق مسبق مع الولايات الأمريكية المتحدة.

الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية

إن العلاقات بين الولايات الأمريكية المتحدة ودول الشرق الأوسط ممكن تحديدها بثلاث مراحل: الأولى انتهت سنة 1941 والمرحلة الثانية من سنة 1941 - 1945 والمرحلة الأخيرة هي ما بعد سنة 1945.

المرحلة الأولى اقتصرت على علاقات ثقافية بحتة، حيث إن الإرساليات البروتستنتية كانت وحدها مركز الاهتمام في الشرق الأوسط. هذه الإرساليات نشطت في تأسيس الجامعة الأمريكية في بيروت، وقد بدأت هذه المؤسسة العلمية سنة 1866 تحت اسم الكلية السورية البروتستنتية.

وقد أسست هذه الإرساليات الجامعة الأمريكية في القاهرة وكذلك بعض المؤسسات العلمية في بغداد وطهران واستانبول. هذه المراكز العلمية كانت وحدها هي صلة الوصل بين العالم الجديد ومنطقة الشرق الأوسط وجعلت هذه المؤسسات الدولة الأمريكية الناشئة في مرتبة عالية بأنظار أبناء هذه المنطقة.

إن مرحلة التدخل الأولى في شؤون المنطقة حصلت سنة 1918 ـ 1919، في فترة الحلول السلمية (إن النقطة الثانية عشر من مبادئ الرئيس ولسن (14) التي اختصت بشؤون الإمبراطورية العثمانية ومبادئ حرية تقرير المصير)، فلقد بات شعور أهالي المنطقة تواقاً للمبادئ التي أطلت بها أمريكا على العالم تحت شعار الديمقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية وحق الشعوب في تقرير مصيرها ولا ننسى ما نصت عليه هذه المبادئ من شرعية حقوق الأفراد والجماعة في عالم عادل تسوده الطمأنينة والسلام الدائم والعادل.

في هذه الفترة أرسل ولسن بيعثتين للشرق للاطلاع على إدارة الشعوب والأهداف التي تصبو إليها. فكانت بعثة King Grane كنغ كراين إلى سوريا وفلسطين وبعثة King Grane هاربورد إلى أرمينيا، ولكن لعبة الأمم في باريس كانت قد أحبطت عزائم ولسن لأن المساومة كانت قد أخذت مجراها وبالطرق التقليدية للإمبريالية الغربية بالسيطرة على دول المنطقة.

وبعد وفاة الرئيس ولسن وعدم التقيد بمعاهدة فرساي انسحبت أمريكا من القيام بأي دور رسمي في المنطقة. ولكنه سنة 1924 كانت قد عقدت اتفاقية أمريكية انكليزية تعطي لكليهما فرصاً متساوية في فلسطين. وفي إبان هذه الفترة أخذت الشركات الأمريكية تشتم رائحة البترول في العراق وأخذت الطموحات الاقتصادية تتصاعد. فمن جراء هذا التنافس الاقتصادي فسحت انكلترا المجال لشركة بترول أمريكية Standard Oil of New Jersey وأعطتها 25% من زيت العراق، ولكن سيطرة بريطانيا على منطقة الموصل جعل الشركة الأمريكية تتوجه إلى حكومتها للحصول على امتيازات تنقيب في هذه المنطقة، وبقي التنافس بين أخذ ورد حتى معاهدة لوزان ولكن هذه المعاهدة لم تحل العقد كلياً. ففي نهاية عام 1925 عرضت القضية على عصبة الأمم التي ألغت حقوق شستر Chester مع الحكومة العثمانية بخصوص مد السكة الحديدية. وهذا القرار فتح الباب أمام تسوية الخلاف بين الشركة الأمريكية والحكومة البريطانية وذلك برعاية وموافقة وزارة الخارجية

الأمريكية. فمع كل هذا لم يكن في هذه الفترة من دور للولايات الأمريكية المتحدة وكان الدور الفعلي قد ترك للإمبريالية الانكليزية والفرنسية حتى عام 1945 حيث بدأت المرحلة الأخيرة مرحلة الدور الأمريكي الذي لم ينته حتى الآن في منطقة الشرق، هذه المرحلة العصيبة بدأت مع إنشاء إسرائيل كدولة ووطن لليهود.

في هذه المرحلة العصيبة فرض على العرب أن يتخذوا موقفاً من الوطن الإسرائيلي في بلادهم فحاربوا عدة مرات، ولكنهم دائماً كان يصطدمون بالمواقف الأمريكية حيال إسرائيل.

فلا غنى لأكثرية أنظمتهم عن أمريكا ولا غنى لأمريكا عن بترول العرب، وهنا بدأت دول المنطقة تعرف عن نفسها وعن اتجاهاتها السياسية أن تعرف الدولة نفسها هي ضرورة كما يعرف الإنسان نفسه.

أن يعرف الإنسان قدره ومكانته بين الآخرين «كذلك الدولة» هي شيء من العقلانية هذه المعرفة تحدث عنها أفلاطون من أمد طويل عندما قال: «اعرف نفسك». إن معرفة الإنسان لنفسه تعطيه القدرة على اتقان فن التعاطي ومعرفة الحدود التي يجب أن يقف عندها والحدود التي باستطاعته أن يتخطاها. وحتى يعرف الإنسان نفسه في حلقة التعاطي، عليه أن يعرف طريقة وعقلية الذين يتعاطى معهم. إن وليام شكسبير في مسرحيته «قياس بقياس» Meauvre For Meauvre يعطي مثالاً على ذلك:

أنجلو يلعب دور الديوك وعنده سجين يقترح الخلاص منه. هذا الخلاص يستدعي قتل السجين. باستطاعته تعذيب السجين والتنكيل به ولكنه لا يحمل في طيات فكره هذا القصد أو النية. السجين عنده أخت هبت وجاءت لإغاثة أخيها والعمل على إنقاذ حياته، وباستطاعتنا أن نتصور لهفة الأخت وحنانها وتفانيها وراء عاطفة الأخوة لتندفع بجوارحها في عملية إنقاذ أخيها بعاطفة غلواء. الأخت جميلة وجمالها أثار في انجلو شعوراً قوياً دفعه كي يفاوضها على حياة أخيها. لقد اقترح أنجلو عليها ولكنها لم ترغب فصدت الاقتراح. عندئذ أنذر أنجلو بتعذيب وتنكيل أخيها المجرم إذا هي رفضت ولم تتجاوب مع مطامح أنجلو. عند هذا الحد فباستطاعتنا القول إن معرفة الإنسان لذاته ومعرفته للآخرين الذين هو على احتكاك بهم هي بداية فهم الواقع الذي يواجهه. فإذا كان الواقع هو ما توصل إليه أنجلو مع الفتاة الجميلة فإن الحالة هذه حيث انتهى العرض والطلب والرد فإننا نقول بأن بداية

المفاوضات بدأت، فإن الوعيد يجب أن يكون قد نفذ من قبل أنجلو. إن تعذيب السجين أو قتله ليست هي الغاية هنا عند أنجلو إنما هي حالة وعيد وتهديد للوصول إلى غايته الحقيقية هي أن عملية التنكيل بسجين تحمل في طياتها قيمة لأنجلو هذه القيمة هي مدرج الوصول ولأنها ليست الغاية بحد ذاتها وعملية التهويل والإنذار بالتهويل تبقى محدودة في إطارها لأنه إذا حصل التنكيل حصلت الغاية غير المطلوبة... لذلك فإن أنجلو سوف لا يقدم على ذلك...

فمن شكسبير نستخلص بأن وحدات (دول) النظام الدولي قد عرفت عن توجهاتها السياسية وعن حجمها وطاقاتها ودورها في هرمية النظام. هذا التعريف والتصنيف الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية. ولو كان شكسبير معنا في لعبة الأمم لظن بأن أنجلو هو الولايات الأمريكية المتحدة غايته ثروة العرب البترولية فالقضاء عليهم ليس هو الغاية إنما الغاية هي الحصول على البترول. إن الأنظمة العربية هي سجينة لا تستطيع أن تضمن استمرارية حياتها إلا بالبترول. فلو سئل شكسبير لقال بأن السجين هي الأنظمة العربية والبترول هي الأخت الجميلة التي تحاول الإنقاذ فلأي مدى تنجح ولأي مدى يبقى السجين على قيد الحياة.

إن إسرائيل تشهد المسرحية وتعرف الحقيقة، لذلك باستطاعتها أن تستغل ضعف كل هذه الأطراف في اللعبة كي تحافظ هي على قوتها وتظهر لأنجلو بأنها هي عونه الأكبر في ترويض السجين وفي بعض الأحيان بالنيابة عنه.

إن الأنظمة العربية هي سجينة الواقع الدولي الراهن وسجينة القوى الصهيونية العالمية. ففي هذه الحالة المرة تشاء هذه الأنظمة أن تلعب بدورها دور أنجلو في كبح جموح شعوبها وتوقهم إلى الحرية والتحرير فتجعلهم سجناء الحالة الراهنة. والسجن الذي تقطنه هذه الشعوب هو النظام السياسي غير المنفتح إذا لم نقل القسري في معظم جوانبه وتصرفاته.

تطور الاهتمام الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط

كانت بداية اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ترتكز على الأسلوب التقليدي الذي ورثته هذه السياسة عن الإمبريالية الأوروبية. هذه الاستراتيجية بمفهومها التقليدي بعد الحرب العالمية الثانية أخذت نمط الاعتماد على جغرافية المنطقة كجسر يربطها بأوروبا وإفريقيا وآسيا، ولم تكن أمام أمريكا أي خيار

لأنها كانت مضطرة كي تسد الفراغ الذي حصل من تقلص دور الدول الأوروبية في الشرق الأوسط وفي الوقت عينه مضطرة لإيقاف التوغل السوفياتي الذي كان قد بدأ في إيران واليونان وتركيا. لقد استطاعت أمريكا أن تسد هذا الفراغ وتجعل الشيوعية الدولية في حالة تقهقر في دول المنطقة، ولكن القلق الذي أصاب السياسة الأمريكية بدأ في أوائل الستينيات عندما عاد الاتحاد السوفياتي ينشط في المنطقة وخاصة في مصر وبعدها في الجمهورية العربية المتحدة. فمن جراء هذا القلق قامت الولايات المتحدة بتعزيز استراتيجيتها تحت شعار بأن البحر الأبيض المتوسط هو ضروري لحلفائها في أوروبا، كما أن البترول هو طاقة لا غنى عنها لا لأمريكا ولا لحلفائها وبأسعار معقولة وإنتاج لسد الحاجات.

إن تعزيز الاستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف هو تعزيز قدرة إسرائيل العسكرية بكل الإمكانيات والطاقات التي تجعلها دائماً دائماً في وضع متفوق على الدول العربية. لم يكن ذلك بجديد، لأن السياسة الأمريكية ولأكثر من ثلاثين سنة خلت مازالت تعتقد بأن أمن إسرائيل متصل بقدرتها العسكرية وتفوقها العسكري. لذلك يجب أن يتوفر لإسرائيل كل ما تحتاجه في هذا الميدان.... ولا ضمانة لأمن إسرائيل قبل الحل السلمي الشامل بينها وبين العرب إلا تفوق قدرتها العسكرية على القدرات العربية.

لقد بدأت أمريكا تدفع باتجاه الحل السلمي لمنع صراع عسكري من نوع حرب 67 و 73 فكانت مبادرة كامب ديفيد من ضمن هذه السلسلة التي لم تنته بعد.

مفاوضات كامب ديفيد

إن الأزمات في التاريخ هي من عمر الإنسان كذلك زوالها، أو إيجاد الحلول لها. من ذلك المد

إن الأزمات المستعصية والمزمنة قد تدخل ضمن إطار التجميد حتى يأتي الوقت المناسب لحلها، هذا الحل فإما أن يكون عسكرياً وتنتهي المقاومة المناوئة ويندمل الصراع، وإما أن تتجمد الأزمة ويبقى الصراع محدوداً، وإما أن تدخل الأزمة المفاوضات للوصول إلى ما يسمى بالحل السلمي الذي تقبل به الأطراف المتنازعة.

الأزمة الكبيرة... أزمة الشرق الأوسط والنزاع الذي دخل عقده الأربعين أي أشده لا تزال تأخذ أبعادها المحلية، والإقليمية، والدولية والحل عسير.

فمن الناحية المحلية فإن الأزمة تدور في إطارها العسكري على أرض الجنوب اللبناني، أما من الناحية الإقليمية فإنها في حالة التجميد من قبل أكثرية الأطراف العربية، في ما من الناحية الدولية فإنها في حالة المد والجزر بين قرارات هيئة الأمم من جهة ولعبة المفاوضات من جهة أخرى واستراتيجية البترول والمصالح الدولية في المنطقة.

إن دخول الأطراف المتنازعة في لعبة المفاوضات تحتاج إلى طرف ثالث يقوم بمهمة تقديم المساعدات لإنجاح المفاوضات، والأمثلة كثيرة من كتب التاريخ، فقد تقدمت الولايات الأمريكية المتحدة، (بالمساعي الحميدة) أو ما يسمى بالقانون الدولي (The Good Offices) هذا مع العلم أن أمريكا لم تدخل من زاوية التحكيم بين الأطراف المتنازعة Arbitration فمن زاوية المساعي الحميدة شاءت أمريكا أن تتوصل من خلال مساعيها إلى عملية تجربة «جس النبض» في الصراع العربي الإسرائيلي.

أمريكا هي من الناحية العملية المظلة التي رعت ودعت إلى مؤتمر كامب ديفيد وادعت بأنها قد تحجب حرارة الحرب المحرقة عن مصر وإسرائيل. وبالتالي عن كل العرب. وهنا وضعت أمريكا نفسها أمام المحك، حيث إن الطرفين ينظران إليها بطرق مختلفة. إسرائيل تعتقد بأن أمريكا ترعى شؤون فن المفاوضات بين مصر وإسرائيل بينما السادات يعتقد بأن أمريكا هي في موضع التحكيم، حيث إن مبدأ التحكيم يترك (للحَكَم) أن يبت بالحكم الذي يفترض أن ترضى به الأطراف المتنازعة.

بينما فن المفاوضات هو عملية أخذ ورد ينتصر فيها من يتقن فن اللعبة والمناخ السياسي الذي ينطلق به للقيام بهذا الدور.

إن الأطراف الثلاثة أمريكا ـ مصر واسرائيل هي بحد ذاتها غير مؤمنة الإيمان الفعلي والحقيقي بأن هذه الاتفاقية لن يكتب لها النجاح. والثلاثة منهم يعرفون السبب فكيف بالآخرين... السبب بعدم قناعتهم بنجاح الاتفاقية بسيط، ألا وهو أن إسرائيل لا تراهن على هذه الاتفاقية ولا على بنودها. وهي تدرك تمام الإدراك بأنها قد استطاعت من خلال هذه الاتفاقية أن تضع السادات في آتونها وتعرف أيضاً أنه باستطاعتها أن تزيد الوقود في هذا الأتون وتجعل حرارته السياسية مرتفعة بقدر ما تشاء أو أن تخفف درجة حرارته ساعة تشاء.

أن تخفيف الضغط عن السادات الذي يحمل أعباء فشل معاهدة كامب ديفيد عربياً وإسلامياً ودولياً يطبق بضرب جنوب لبنان وتحويل الأنظار عن الفشل الذي

غرق به وأننا نسمع بتنديدات أمريكا الواهية لاعتداءات إسرائيل على جنوب لبنان، ولكننا لا نسمع صوتاً للسادات وإذا سمعنا فإننا نسمع صوت الخطيئة التي ارتكبها ورمى بها على سهول وجبل عامل. لا نستطيع أن نسمع صوته لأن ما يجري في الجنوب يخفف عنه وطأة الفشل ولا يعنيه إطلاقاً إلا من هذه الزاوية.

أين هو الحل الذي أتى به السادات للقضية الفلسطينية وعلى حسب تعبيره الحل العادل الذي يرضي جميع الفلسطينيين؟ فهل الحل العادل باتفاقية كامب ديفيد هو توطين الفلسطينيين في الجنوب أو حشرهم على هذه البقعة الصغيرة والضغط عليهم ليعيشوا في ركابه؟ فإذا كان السادات قد جعل من الجنوب هدفاً للتخفيف والتكفير عن ذنوبه، فليعلم أن حليفه ليس إلا الفشل، وسبب ذلك يرجع لكونه لا يدرك أبعاد الفكر والتخطيط الصهيوني. فلو قرأ في حياته شيئاً عن المراسلة التي تمت بين أنشتين وفرويد حول مصير الصهيونية لكان ما فكر قط بالذهاب إلى منتجع كامب ديفيد ولا إلى القدس.

سأل أينشتين صديقه فرويد برسالة أرسلها إليه عن مصير الصهيونية وكيف العمل لصيانتها واستمراريتها، فكان جواب فرويد مفصلاً بالغريزة والدوافع السيكولوجية التي تحرك هذه الغريزة، يقول فرويد بأن غريزة العداء Aggressively هي من طبيعة الإنسان وإذا لم يجد لها مجالاً مع الآخرين لتنفيسها فإنها تنعكس عليه وتودي به إلى التمزيق والفناء الداخلي. فعلى إسرائيل أن تسعى دائماً ودوماً لخلق العدو الخارجي خوفاً من التمزيق والفناء الداخلي. فإذا كانت هذه هي فلسفة الصهيونية فإنه يتعذر على إسرائيل أن تقبل بالسلام، لأن السلام بنظرها هو السرطان الذي تتفاداه.

إن فريقاً من أطباء علم النفس قام بدراسة ميدانية سيكولوجية بعد حرب 1973 نشرت في مجلة Conflict Resolution توصلت هذه الدراسة لتقول بأن العربي لا يفكر بالعالم الخارجي من ناحية النزاع بل يوجه عدوانيته لعربي آخر، بينما العنصر الإسرائيلي فإنه لا يثق إلا بصهيوني آخر أينما كان ويشعر دائماً بأنه لا يثق بالآخرين. الخلاصة هي أن العربي يثق بكل ما هو غير عربي بينما الإسرائيلي لا يثق إلا بإسرائيلي آخر. فإذا كانت هذه هي فلسفة الصهيونية العالمية ومخططها فلماذا ذهب السادات إلى القدس... ذهب لأنه لم يقرأ، وقلائل هم القادة العرب الذين يقرأون كي يتسنى لهم فهم العالم الذي يعيشون فيه.

خلاصة:

إن تصور السياسة الأمريكية هو أنه بقدر ما يتوفر الأمن الذاتي لدلو المنطقة بما فيهم إسرائيل هو بقدر ما تربح السياسة الأمريكية. لأن إسرائيل بتصور أمريكا هي امتداد لسياستها ومفاهيمها وضرورة يجب أن تبقى لحماية المصالح الأمريكية. أما بما يخص الدول العربية فإن أمريكا تعتقد أنه إذا توفر الأمن والسلام والاستقلال لهذه الدول، فهذا يمكن هذه الدول أن تحول طاقاتها وقدراتها باتجاه النمو الاقتصادي والسياسي. ناهيك بكل ذلك، فإن أمريكا تعتقد بأن استقرار المنطقة يبعد شبح الاتحاد السوفياتي عنها ولا خوف من العقيدة الشيوعية لأن الرادع الإسلامي عند أبناء هذه الدول يكفي أن يكون الضمانة التي لا تلتقي مع المبادئ الماركسية.

إن أمن إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية هو التوصل إلى حل سلمي وتسوية شاملة بينها وبين العرب، لأن الحل السلمي يقضي على حالة التوتر القائمة... وتعرف أمريكا بأن حالة التوتر كلما اشتدت في المنطقة، انعكست عليها وتوترت علاقاتها مع الدول العربية... هذه الاستراتيجية ترتكز على أن السلام لا يفيد إسرائيل وأمريكا فقط إنما هو مفيد لكل الدول العربية وخاصة المعتدلة منها، ومفيد لأنه يبطل مفعول الراديكالية العربية ويدفع بعجلة تحسين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. ومن مبادئ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة هو تشجيع الرأسمال الأمريكي في القطاع الخاص أن ينشط في المنطقة كي يصبح ارتباط المصالح أوثق، وهذا بدوره يشجع السياسة الأمريكية أن تندفع نحو المنطقة بدعم داخلي أمريكي تحت شعار حماية المصالح الأمريكية القومية.

إن من صلب الاستراتيجية الأمريكية هو أن مصالح أمريكا مهمة ليس في الشرق الأوسط فحسب إنما في دول عديدة من العالم. ومن أجل ذلك فإن الاستراتيجية الأمريكية هي ربط مصالح الحلفاء والأصدقاء بالمصلحة الأمريكية، وهذا يتطلب أن تكون أمريكا موجودة أينما وجدت هذه المصالح.

أميركا مطالبة بقراءة كتاب جديد لمعالجة جذور الإرهاب

العولمة لا تتحقق إلا بين دول ذات مفاهيم ديموقراطية مشتركة

العالم الذي لا يزال يلتقط أنفاسه بعد أحداث 11 أيلول وحرب أفغانستان المستمرة، يجد نفسه في مواجهة إعادة قراءة مفاهيم كانت حتى زمن غير بعيد من الثوابت في نظرته إلى الأمور. من هذه المفاهيم، العولمة التي صارت في وقت من الأوقات كلمة سرية تفتح لها العقول والقلوب، باعتبارها تمثل تعبيراً: «افتح يا سمسم» التي استخدمها علي بابا في الأسطورة المشهورة ليفتح باب الكهف ويستولي على كنوزه. وكهذه العبارة فإن «العولمة» كانت تعني الحداثة والانفتاح على العصر، والخروج من العزلة الثقافية، وهدم الأسوار التي تمنع التواصل بين الشعوب.

اليوم لم تعد الحال على ما صورته الكلمة. فالعولمة باتت أشبه بالذكرى في زمن التطرف والانغلاق وتبادل الريبة والشك. هل هذا يعني أن مصير هذا النهج مطروح على بساط البحث؟ ندوة (النهار) طرحت السؤال على رئيس الدائرة الاقتصادية وأستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت الوزير السابق الدكتور سمير مقدسي، ونائب حاكم مصرف لبنان سابقاً الدكتور حسين كنعان لاستكشاف ملامح مستقبل التواصل الإنساني.

أفغانستان والعولمة

(النهار): أحداث الولايات المتحدة، وبعدها حرب أفغانستان، ألقت بثقلها في ساحة المناقشة حول العولمة، فهل ما شهدناه منذ 11 أيلول هو وجه من وجوه العولمة؟ أم أن هذه الأحداث برهان على فشلها؟

مقدسي: أنا أعتقد أن حرب أفغانستان هي وجه من وجوه العولمة. كثير من

الباحثين يقولون إن العولمة ليست فقط قضية اقتصادية، بل لها أبعاد عدة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. ومن تحدياتها ما يرد تحت مفهوم عسكرة العولمة. مثلما الإرهاب صار معولماً. كذلك أصبحت محاولة هيمنة دول معينة على دول أخرى مطروحة. أعتقد أن الكلام في هذا المعنى على جزء من العولمة هو في محله. وكما استطاع الإرهاب أن يطال نيويورك وواشنطن فإن الرد جاء في نطاق عالمي.

وأود العودة إلى توضيح مفهوم العولمة. فما عرفناه في التسعينات ليس جديداً، وهو ليس أول عولمة عرفها العالم، إذ عرف مثلها في القرن التاسع عشر، عندما كانت المستعمرات منفتحة على الدول الغربية الصناعية، أي انفتاح المستعمرين على المستعمرين. طبعاً عولمة القرن العشرين تختلف من حيث كونها أكثر شمولاً. فالثورة المعلوماتية لم تكن سابقاً في مثل هذه الحدة التي هي عليها اليوم. هناك من ينظر إلى العولمة كمنظومة واحدة في أوجه مختلفة. العولمة شيء واقعي لا يمكن القول إننا لن ندخله، علماً أن للعولمة فوائد متعددة، وخصوصاً من النواحي الاقتصادية. في المقابل للعولمة أكلاف. والسؤال هو: كيف يمكن للدول النامية اتخاذ خطوات وسياسات وإجراءات تعظم فوائد العولمة وتقلل من أكلافها قدر المستطاع، إذا قدرت على ذلك، هذا هو التحدي الكبير الذي يواجه الدول النامية.

هناك من يعتقد أنه مهما كان للعولمة من فوائد ظاهرة فإنها، في جوهرها، تعني هيمنة الدول الصناعية الغربية الكبرى على الدول النامية، وأن القضية التي تواجهها الدول النامية ليست قضية كيف تحصّن نفسها تجاه العالم، ولكن كيف تغيّر قواعد اللعبة بحيث تجعلها لمصلحتها. وهناك من يستعمل عبارة «أنسنة العولمة» لترجع أكثر فائدة لمصالح الدول النامية، لكن هذا يعني تغييراً في قواعد اللعبة، ويمكن أن تعني لدى البعض عولمة من طراز آخر وليست العولمة التي نعرفها.

هذا ما أردت قوله كمدخل إلى الحديث في موضوع حرب أفغانستان وصلتها بالعولمة.

جذور الفكرة

كنعان: العولمة كلمة استعملت منذ زمن بعيد في مفردات أخرى. فقد عرفت في الأكاديميات الأميركية بما سمي «الاندماجية» على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ففي عام 1888 دعا ديفيد ميتراني، وهو إنكليزي، إلى الاندماجية العالمية،

بمعنى التعاون بين القوميات، فالعولمة في مفهومها التقليدي هي عملية الاندماج مع الآخر. هذا الاندماج يتطلب التقارب في القيم الإنسانية والانفتاح على الآخر. فإذا لم يحصل هذا تكون العولمة كلاماً، بمعنى هيمنة القوي على الضعيف، وهذه ليست عولمة، بل إنها نوع من صراع الأمم حيث يفرض القوي شروطه على الآخر.

مفهوم العولمة هو العوامل الإنسانية التي تخفف من حدة الصراع عبر التواصل الاجتماعي، وقد عبّر عن ذلك أحد المفكرين الأميركيين وهو أهمهم كارل دويج من دون أن ننسى سواه، كارنست هاس من المفكرين الكبار الذين وضعوا أسس العولمة وتحدثوا عن شروط لها. وهي أنه يجب أن يكون هناك شيء اسمه نظام قيم إنسانية يقرها العالم. هذه القيم الإنسانية تعني أنه لا يمكنك أن تأتي بالطالبان لكي تتولى تحطيم رموز بوذية، بل يجب أن تكون هناك قيم إنسانية نلتقي عليها، وحركة تواصل اجتماعية ما بين الناس، حتى ينفتح بعضها على بعض. بمعنى آخر: إذا كان هناك جدار بين شخصين فلا يمكن أن يكتّا الحب لبعضهما البعض أو يتبادلا الكراهية. أي تكون حالة التواصل بينهما صفراً. العالم اليوم حطم الجدار فانفتح على نفسه وأصبحت الحدود بين الأمم والدول حدوداً واهية، مما أطلق حركة اتصال عالمية بين الناس. هذا الاتصال يجب أن يساعد كثيراً على التفاهم بما يخفف حدة الفقر عند الدول النامية ويخلق فرص عمل في هذه الدول من خلال الرساميل التي ستأتي من الدول الغنية إلى الفقيرة. كل ذلك يمثل تنظيراً، لكن إذا لم تكن الأنظمة ديموقراطية ومنفتحة على بعضها بالمفهوم الديموقراطي، فلا يمكن في إطار العولمة التقاء بين نظام قسري ونظام ديموقراطي. يجب أن تكون الأنظمة شبيهة بعضها ببعض إلى حد ما، وتتميز بالانفتاح الديموقراطي.

في مفهوم العولمة يمكن القول إنه إذا جاء رئيس الولايات المتحدة الأميركية يقول لشعبه إنه يريد قتال الكنديين فسيجيبونه بأن يقلع عن هذه الفكرة، لأنهم يفهمون الكنديين الذين يشبهون الأميركيين، ولديهم نظام ديموقراطي، ومؤسسات تماثل المؤسسات الأميركية. لذا لن يستطيع الرئيس الأميركي أن يقف ضد بلد مماثل لبلده. لكن إذا قال الرئيس الأميركي إنه يريد حال صراع مع دول تعتمد الديكتاتورية والقسرية والظلم والإرهاب وسواها، فسيجد أن كل الشعوب الديموقراطية مهيأة لذلك.

إذن العولمة، لا يمكن أن تكون بين فريق ينتمي إلى قيم كبيرة ومقبولة، وفريق

آخر ينتمي إلى مجتمعات قسرية حيث القيم تطرف وتعصب وإرهاب.

لذلك فإن للعولمة مجالات ما بين أمم لديها قواسم مشتركة وتركز على إنسانية الإنسان في كل مكان، فإذا لم يكن هذا الأمر وارداً فلا مجال للالتقاء. إذا أردت أن تساعد الدول النامية أو الفقيرة، التي لسوء الحظ لديها أنظمة قسرية، فعليك أن تقوم بعملية التوظيف. لكن هذا التوظيف غير مضمون. فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي يحاولان أن يقولا لهذه الدول إنه من الأفضل أن تكون أميركا معطاء. إن هذا المستثمر، إذا لم يجد نظاماً ديموقراطياً يسمح له بالتوظيف فسيهرب.

إننا أمام عولمة تختلف الآن عن مفهوم العولمة الموجودة عند الدول النامية. وهناك وجهات نظر، فالدول النامية تقول إن لها حقاً على الدول الغنية التي استثمرتها، والدول المتقدمة لديها نوع من الهيمنة على الدول التي تريد أن تستثمرها. فالصراع في هذا الإطار قائم. وما شاهدناه بالأمس في قطر، رغم أنه حصلت تسويات كلها تدل على أن هذا الصراع قائم بين الذين يملكون والذين لا يملكون.

نظام قيم

(النهار): في إطار مفهوم العولمة هناك تنوع، فنجد مثلاً تميزاً في المواقف بين أوروبا والولايات المتحدة واليابان، مما يدل على أن المفهوم لم يكتسب معنى نهائياً.

مقدسي: أود التعليق على ماقاله الدكتور حسين. فإذا كانت العولمة مبنية على أسس نظام القيم فستكون أمراً ممتازاً. لكن هناك مشكلة أساسية تتمثل بوجود دول قوية قبالة دول نامية تريد أن تحمي حالها من هيمنة الدول الصناعية الكبرى على مقدراتها. علماً أننا، أنا والدكتور حسين، نتفق على القيم المتقدمة. لكن ذلك لا يعني أن ما تريده الولايات المتحدة سياسياً هو ما يريده لبنان، أو دول عربية أخرى. إذا أتينا إلى أرض الواقع نرى أن الصراع ليس صراعاً عقائدياً أو صراع قيم، ولكنه صراع المصالح الاقتصادية والسياسية. فإذا كانت أميركا لا تعجبها قضية الصراع العربي الإسرائيلي، فستضغط مثلاً على لبنان في سياق مفهومها لهذا الصراع. وفي كل حال يجب أن لا نستخف بوزن القوة السياسية العسكرية للدول الصناعية. ونشاهد كيف تفرض على الدول النامية أموراً، ترغب في فرضها، وبصرف النظر عن القيم التي قد يتفق أو لا يتفق عليها.

إن المشكلة الأساسية التي تواجهها الدول النامية هي أنه إذا كانت العولمة شيئاً قائماً ولا يمكن الانعزال عنه، وإذا كانت الأفكار الإنسانية يجب أن تكون موضع تفاهم وتواصل، فكيف يمكن أن تعظم هذه الفائدة في التواصل في القيم وأن تحمي ما تعتقده من مصالح ذاتية أو هوية وطنية أو هوية ذاتية؟

اقتصاد وسياسة

كنعان: هناك مدرسة تنظر إلى العولمة من الناحية الاقتصادية، علماً أن الدكتور سمير قال إن للعولمة جوانب عدة. في أوروبا، أنشأوا الفولاذ والصلب (1952) كرد على الفكرة الديغولية التي تقول بوحدة أوروبا. فجاءت هذه الفكرة، ثم جاءت فكرة السوق الأوروبية المشتركة عام 1957 التي تدعو إلى التعاون والتكامل الاقتصادي، أي كيف يفيد طرف من هذا الولاء الاقتصادي على المستوى الإقليمي إذا كان مردوده ربحاً على كل الدول المعنية به. ففي النتيجة هذا الولاء سيتحول مع الأيام إلى ولاء سياسي يجمع أوروبا كوحدة متجانسة، وهذا يمكن أن ينعكس على المستوى الدولي.

إذن، هناك من يقول إن هذا التعامل الاقتصادي، وهذه المناقشة التي دارت في الدوحة، هما ما يقربان الناس من بعضها البعض إذا ما تعاملوا اقتصادياً وأفاد الجميع مما يحقق ولاء سياسياً لشيء اسمه العولمة.

إنما الصعوبة تكمن في أنه لا يمكن أن تعمم التعامل الاقتصادي الذي حصل في أوروبا، حيث هناك تساو في مستويات المعيشة والإنتاجية ودخل الفرد، أي إن هناك نمطاً معيناً مما يسمح بأن يقيم ولاء اقتصادياً ثم ولاء سياسياً. إنما عندما تشرّع هذه التجربة على أبواب العالم كله، تجد أنها لن تتحقق لغياب الأسباب المتوافرة عند الأوروبي وغير المتوافرة عند سواه.

الخوف عند الدول النامية هو في أن تكون هذه العولمة عولمة جشعة، وعلى حساب الفقراء في العالم. فهؤلاء الفقراء يطالبون بشيء من الرحمة من الدول الصناعية، وبتعميم التكنولوجيا كي تفيد دول العالم الثالث. هذا التكامل الذي تطرقنا إليه يمكن أن يساعد، إنما الصراع الاقتصادي قد يولّد الحرب، إذ إن المنافسة تولد صراعاً في المصالح قد يؤدي إلى صراع عسكري، علماً أنه لا توجد مقارنة بين الدول النامية والدول المتقدمة في مجال الصراع العسكري. عام 1967

جرت محاولة لقيام السوق الأفريقية المشتركة بما يستعيد التجربة الأوروبية المشتركة فلم تنجح.

الديموقراطية

مقدسي: النقطة المهمة التي ذكرت هي أن العولمة، كي يجري تعظيم فوائدها، يجب أن تكون المجتمعات ديموقراطية، فإذا كان لديك نظام ديموقراطي بالمعنى الصحيح، فهذا يعني أن هناك ضوابط على الحكم والسلطة. وهذا ما يؤدي إلى تجانس بين مصالح الشعوب، التي هي في ذاتها ضابط، لكي لا تكون هناك شراسة من الدول الكبرى على الدول الصغرى. ولكن لا نعلم متى سيتحقق ذلك. إنما في إطار النظريات، من المهم جداً أن يكون هناك نظام ديموقراطي. أعتقد أن من المشكلات الأساسية التي نواجهها في لبنان أو العالم العربي عدم وجود نوع من الديموقراطية التي يتمنى المرء وجودها. والسؤال الذي يطرح هنا هو: إلى أي حد تستطيع الدول العربية أن تقبل تحدي العولمة أو تنخرط فيها، وتتطلع إليه من فوق بدلاً من تحت، فتكون الأكلاف أكثر بكثير من الفوائد؟ إذا كان نظام الحكم في دولة معينة يتميز بإدارة فاسدة سيئة، غير ديموقراطية، فهذه من مكامن الضعف في نطاق التنافس في حلبة العولمة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وأزيد القول إنني مؤمن بأن التفاعل الثقافي في إطار العولمة مهم جداً، ليس على أساس أن تذوب الذاتية الوطنية، بل على العكس يكون هناك تفاعل بين الذاتيات والوطنيات المختلفة ليتحقق اللقاء، بالفكر العالمي ككل. نحن نفيد من الانطلاق في الغرب وبالإمكان التفاهم معه للمساهمة في تغذية روافد الفكر والثقافة.

مثلاً، لا يمكن أن تكون عندك جامعة متقدمة ثقافياً في مختلف النواحي إذا لم تكن متحررة من السلطة السياسية. فالجامعة إدارة مستقلة، إذا لم تكن لديك حرية أكاديمية وبيئة جامعية منفتحة، يكون من الصعب جداً أن تنطلق بالجامعة لتنافس جامعات العالم، حيث البيئات مفتوحة. إن للانفتاح فوائد كبيرة جداً. في المقابل لا يعني ذلك تبني كل ما هو في الخارج. ما يعنيني هو التفاعل مع ما يجري في الخارج، والمساهمة في إغناء هذا التفاعل الإيجابي.

السياسة الريفانية

كنعان: إذا أردنا أن نكبّر الساحة الاقتصادية العالمية للمستثمرين وأصحاب

الأموال الذين يريدون توظيفها، فإن ذلك صعب التحقيق في إطار النظام الديكتاتوري. فرأس المال جبان.

السياسة التي اتبعت وادعى بأنها عولمة، وسميت بالأخص السياسة الريفانية، قد أدت إلى إغناء أفراد على حساب الحكومات المركزية في دول العالم الثالث. يعني، البنك المركزي في دول العالم الثالث يصبح خاوياً في مقابل ثراء أفراد على حساب المؤسسات. كالحال التي جرت في لبنان أو في السعودية وباقي الدول النامية. هناك أفراد يملكون طاقات مالية ضخمة على حساب مركزية النقد الوطني. وفي نظر هذه السياسة إن هذا الفرد صاحب الرأسمال ستذهب أمواله إلى الغرب حيث توظف في المؤسسات المشتركة. لذا نجد، على سبيل المثال، في السعودية أفراداً يملكون أضعاف أضعاف ما تملك الحكومة المركزية، وأموال هؤلاء في الغرب، حيث المؤسسات تمثل العولمة، حيث إن كل العالم يساهم فيها. في لبنان أصحاب الرساميل الكبيرة لم يوظفوا أموالهم في لبنان أو في العالم الثالث، بل ذهبت إلى الدول الصناعية، وبالأخص الولايات المتحدة التي تحدد المسار. في عولمة من هذا النوع سيولد صراع ما بين الشرق والغرب. إذا كان هناك بعض المفكرين، كريمون أرون، يقول إن الشرق والغرب لا يلتقيان بسبب الفارق الثقافي بينهما، فهو يدعو إلى بقاء الهيمنة الغربية برأسمالها، ولا يريد أن يلتقي الشرق والغرب. علماً أن العولمة تدعو إلى وحدة الكوكب، إلى حد ما. وإذا لم يتحد فإن لعبة الإرهاب ستكون العامل المفجر لما يسمى هدفاً سامياً ورئيسياً، هو عولمة بمعناها الصافي وليست العولمة الجشعة.

مقدسي: السؤال يدور حول الشروط التي يجب أن تسري، حتى يكون هناك تقارب ثقافي وفكري وقيمي، حتى إذا ما حصل طارئ فسيقلل من صواعق الانفجار. لكن هذه الشروط هي موضع خلاف بين الدول النامية والدول الصناعية لجهة أفضل الشروط لبلوغ هذه الأهداف. فمن ناحية تخاف الدول النامية، أن يؤدي فتح الأسواق إلى إضعاف القوة التفاوضية بينها وبين الدول الصناعية. ومثلاً، يجب أن لا يكون التفاوض بين الاتحاد الأوروبي وبين كل دولة عربية على حدة، بل يجب أن يكون على أساس إقليمي عربي يفاوض الاتحاد الأوروبي، وإلا فإن مركز استقطاب الرساميل. سيصبح أوروبا، أي إذا كانت أوروبا منفتحة على كل بلد عربي على حدة، فلماذا على صاحب الرأسمال العربي أن يوظفه في بيروت أو القاهرة أو تونس؟ سيوظفه حتماً في باريس أو لندن. في حين لو كان العالم العربي منفتحاً بعضه على بعض ومساحة

اقتصادية واحدة، فإن شروط التفاوض بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي ستكون أفضل لمصلحة الجانب العربي.

ثم إن الهدف الأساسي للشركة الأوروبية ليس اقتصادياً، بل سياسي، وذلك من أجل امتلاك الأوراق لتحديد الشروط التي تجعل الدول النامية تنخرط في العلاقات. أي ليس أمام هذه الدول خيارات في ما يتعلق بالعولمة. وهي تحتاج إلى وحدة تفكير وسياسية أكثر للانخراط في اللعبة في صورة أفضل.

مصير كلمة

(النهار): تلقينا كلمة (العولمة) عند تداولها بكثير من الانفتاح. وحلت مكان كلمات مثل (الإمبريالية) و(الاستعمار) و(الهيمنة) وسواها. الآن هناك ما يشبه (النقزة) من كلمة (العولمة) التي لم يعد لها الوقع عينه الذي كان من قبل. إنها تثير الريبة أكثر مما تثير الارتياح. كانت هناك سابقاً رغبة في الدفاع عنها، لأنها تمثل انفتاحاً بين الشعوب وتلاقي الحضارات. الأمر الآن اختلف. فهناك وجه قاس للعولمة، قد ظهر، وبقوة السلاح.

كنعان: العولمة كمفهوم هي حال تقدم. هناك خلافات عدة الآن على وصف كلمة (عولمة). إنها حال تقدم إلى ما هو أحسن، في عملية هذا الكم البشري على هذا الكوكب الأرضي. اليوم كل واحد يريد هذا التعاون على الكوكب الأرضي، بعد توحيد المصالح والاتصالات التي قربت مفاهيم الناس. وصار من المطلوب مستقبلاً أن يكون هناك شيء من العولمة، السابقون سمّوها (الانصهارية الدولية). ولكن العولمة مفردة جديدة تستعمل. الهدف الرئيسي منها تخفيف أعباء البشرية. مثلاً: في العولمة نظم في القاهرة مؤتمر عن النمو السكاني في العالم. وقد كان الكلام على أن عدد سكان أفريقيا سيصبح من الآن حتى سنة 2025 ثلاثة أو أربعة أضعاف عدد سكان أوروبا. إذن، في العولمة، يجب أن نكون منهجيين. وفي البداية يجب تحديد النسل. فهذا التكاثر البشري في الهند أو الصين أو في العالم الثالث، ومنه العالم العربي، لافت في مقابل تقدم تكنولوجي هائل في العالم الصناعي. لذا، المطلوب في إطار العولمة تحقيق تفاهم سلوكي يتعارض مع الشريعة الإسلامية وسيقوم عليك الملاّ عمر أو سواه. في حين يتم بالتفاهم السلوكي تحديد النسل من جهة والعولمة من جهة أخرى. فلا تكون التكنولوجيا وقفاً على الأوروبيين لتكون أداة ضاربة في العالم الثالث. فالعولمة أمر كثير الفوائد إذا ما حققناها.

ثم هناك أمر غاب عن ذهننا هو الخصخصة، التي تنيط بالقطاع الخاص القيام بالأعمال. لكن هذا القطاع الخاص في العالم الثالث صاحب الرأسمال أصبح في أوروبا كما قلنا، ثم إن هناك دولاً مؤهلة للخصخصة. فأميركا وجدت بالخصخصة. في المقابل لا نعرف انتكاسات الخصخصة إذا ما أتت إلينا. ولا نعلم ماذا يحصل إذا تسلم القطاع الخاص السوق عندنا، وتخفيف الأعباء عن الدولة كي تتكامل مع العولمة الأوروبية التي تسير في هذا النسق، أعتقد أن العالم الثالث سيقع كله في انتكاسات لأنه غير مؤهل. حتى أن إنكلترا عندما خصخصت خدمات باصات النقل التي اشتراها الموظفون، فوجد هؤلاء بعد عام أن خسارة الدولة كانت فادحة.

هذا في إنكلترا. أما في العالم الثالث فإن تسليم القطاع الخاص شؤون إدارة القطاع العام يكشف عدم الأهلية، بل يحتاج إلى وقت.

مقدسي: لبنان مهيأ. وفي جانب من جوانب التهيؤ أو عدم التهيؤ في دخول حركة العولمة هناك أمور كثيرة يجب أن تتوافر لدى الدول النامية كي تفيد من ناحية وتحمي نفسها من سيئات العولمة الموجودة بلا شك. ففي أدبيات الغرب توضيح لهذه السيئات، منها البطالة وسوء توزيع الدخل، ليس فقط ما بين الدول بل أيضاً داخل كل دولة.

السؤال هو عن علاقة الناس بـ(العولمة) وتبدل النظرة إليها بعدما كانت تعني الحرية السياسية والاقتصادية المضبوطة، تطرح مخاوف من أن ما يبتغيه المفكرون من العولمة والواقع بالنسبة للعولمة تكشف عن خلاف. فنحن مثلاً في الاقتصاد نعلم ونبشر بما هو النظام الاقتصادي الأمثل. لكن هذا النظام يحتاج إلى شروط من الصعب جداً تحقيقها. إذن، لكي تفيد من العولمة هناك شروط. وإذا لم تتحقق هذه الشروط فهناك مشكلات يجب أن تحل. لكن إلى أي حد ستسمح الآلية السياسية بهذا الحل؟ يمكن الأخذ والرد في هذا المجال. لكن من دون شك، هناك بعض الدول النامية التي تجفلها العولمة لأنه لا يوجد ضمان بأن تطبق في وجهها الإنساني المثالي.

كنعان: أكرر القول إنه إذا لم يكن هناك تجانس بين الأنظمة السياسية إلى حد ما، وليس إلى حد مثالي، فلا نكون نفعل شيئاً. بعض المفكرين يقول إن الغرب الصناعي، بديموقراطيته وحرياته ونظامه الاقتصادي، يمثل بالوناً مطاطاً قابلاً لامتصاص الضربات. والمثال حرب فيتنام والركود الكبير. أي في مواجهة الضربات نجد أن لبنان تحمل 30 عاماً، وذلك بسبب الملامح الديموقراطية في نظامه. إذن،

النظام الديموقراطي مرن، ويتحمل الهزات السياسية والاقتصادية، في المقابل يعرف هؤلاء المفكرون العالم الثالث ببالون غير مطاط، وعند أول ضربة ينفجر. عندئذ ماذا يحصل لأصحاب الرساميل في هذا المكان من العالم؟ إن العالم الثالث غير مهيأ، حتى أبناء هذا العالم توجهوا برساميلهم إلى هذا النظام المطاط ليضمنوا رساميلهم فيها. واليوم أقرأ دراسة عن شركة مثل شركة أكنسون دولة في العالم. إن هذه الشركة التي صارت امتداداتها عالمية تضم رأسماليين عالميين. هنا تقوم العولمة بدورها في إطار المؤسسات المساهمة، التي صارت إلى حد ما مسيطرة على الاقتصاد العالمي. لكن أين شعوب العالم الثالث من ذلك؟ إذا دخل أصحاب الملايين العرب أو غير العرب في مثل هذه المؤسسات فأي فائدة يجنيها العالم النامي الذي يحتاج إلى تطوير وخدمات وفرص عمل وخلاص من الفقر والتطلع إلى أمام، حتى يتكامل مع أخيه الغربي، ويكوّنا معاً كوكباً أرضياً، لا أعرف ماذا سيواجه في المستقبل.

الشرق والغرب

(النهار): ما هو مستقبل التواصل بين الشرق، خصوصاً الشرق العربي، والغرب الغارق في تداعيات مسألة الإرهاب؟ وما هي التأثيرات التي ستستقر في نفوس أجيالنا الطالعة إزاء هذا التبدل في علاقات الغرب بنا؟

كنعان: في العالم كله يوجد شيء اسمه التطرف، أو التعصب الديني. هناك دول ذات النظام القسري أو الديكتاتوري، فعندما يضطهد هذا الإنسان ويحس بأنه مقهور وفقير ويتألم، يجد أن لا مجالات أمامه إلا أن يلوذ إلى الله.

في أميركا الجنوبية لديهم نوع من التطرف الديني يلجأون إليه من وراء الأنظمة الديكتاتورية. في العالم الثالث، حيث الأنظمة الديكتاتورية لم يتم العمل على دمج الشعوب وإلغاء الفوارق العرقية والدينية والعنصرية، نجد أن هذه الشعوب تلجأ إلى التطرف بسبب القهر اللاحق بها من أنظمتها. ثم لا مبرر إطلاقاً للغرب عندما تولى في سياسته الخارجية تغذية هذه الحركات في مواجهة الاتحاد السوفياتي سابقاً.

في الخمسينات وفي مؤتمر باندونغ تضايقت دول عدم الانحياز من المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي حيث ألقى كل من ممثل الاتحاد السوفياتي في هيئة الأمم ومُمثل الولايات المتحدة خطاباً يبدأ بعبارة: من ليس معنا فهو ضدنا، أي

كانا يقسمان العالم قسمين، ونحن نقول في هذه الأيام في مواجهة الإرهاب، من ليس مع شرعة هيئة الأمم وحقوق الإنسان فهو ضدنا. فالتطرف والإرهاب كانا يستعملان لغايات سياسية من البعض، وكانت الأنظمة العسكرية تدفع إليهما. على العالم وبالأخص أميركا، أن تعالج هذا الموضوع من جذوره، فتجعل الفرد في العالم الثالث يتحرر، إلى حد ما، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. أي أن تعطيه القليل من الأوكسجين لكي تبعده عن لعبة التطرف. اليوم الأنظمة القسرية هي التي تولّد التطرف.

مقدسي: ما حصل في مدى زمني معين لا أعتقد أن الأمور ستستمر على ما هي حالياً. مستقبل التواصل يعتمد إلى حد كبير على نوعية المجتمع الذي نعيش فيه. كلما كان النظام السياسي أكثر ديموقراطية وأكثر انفتاحاً، كان التواصل أنفع وأحسن وأسهل. إذا كان أحد منغلقاً على نفسه سياسياً فكيف بالإمكان التواصل معه؟ كلما كان هناك انفتاح، وكلما تركت الشباب يحسون بأن لديهم مساحة من التعبير والحرية في بيئة الثاني، التواصل في مساحتنا الذاتية في لبنان مثلاً، كلما توافرت الأسس تفيد من التواصل مع الخارج. لا خوف من القبول بالغير. مثلاً أنا أختلف مع هذا وذلك. وإلا فما هي الفائدة من التماثل في كل شيء؟ على أي شيء سيدور الحوار؟ في حين أن الخلاف يولّد الحوار والفهم والطروحات الجديدة. إذن، وجهة النظر الأخرى يجب ألا تشكل عائقاً في التواصل مع الغير. كلما كان لدينا في المستقبل مستوى في التربية على الانفتاح، أفدنا من التواصل. هذه القضية يجب أن ننظر إليها آنياً. ففي ضوء ما جرى في أفغانستان ونيويورك وواشنطن، أعتقد أنه مع تطور التربية والثقافة يمكن أن يتحقق التواصل. لكن عملية التحرر يجب أن تأتي من عندنا. ولا يمكن أن تعتمد على أن الآخر سيحررك. مثلاً في أفغانستان إذا جاؤوا بحكومة تعتمد على أميركا أو الغرب، فلنْ تحظى بإمكانات العيش على أسس سليمة. بل المطلوب حكومة من داخل المجتمع الأفغاني، مهما تكن الصعوبات. إذن، التحرر هو ذاتي، يجب أن نكون واثقين من أنفسنا للتواصل مع الغير. ولا خوف عندئذ.

كنعان: هناك مدرستان للعولمة في أميركا: مدرسة تضم مثلاً هنري كيسينجر وستانلي هوفمان وسواهما. هؤلاء يعتقدون بأن العولمة لها شخصية اسمها الحضارة والمفاهيم والأخلاقيات الغربية المستمدة مما يسمى اليهودية المسيحية.

والمدرسة الثانية لها رعيل كبير تدعو إلى عكس ذلك. وعلى رأسها كارل دويج

وفولبرايت. وهي تدعو إلى عولمة مبنية على الإنسان وأخيه الإنسان. في هذا السياق أن الغرب بمدارسه يجب أن ينطلق من أن الكبير هو المسؤول. يقال، إن النظام الدولي هو نظام الأقوياء. ولا أحد يستطيع أن يغيّر هذا النظام إلا أولئك الذين أوجدوه، لكني مقتنع بأن هناك مفاهيم غربية تلتقي مع المفاهيم والقيم الموجودة في العالم كله. لأنه لم تأت ديانات أو حضارات إلا كانت ركيزتها الإنسانية. وأي حضارة أو عولمة لا قاعدة أخلاقية لها لن تكون عولمة ولا من يحزنون.

مقدسي: ستكون عولمة مكشرة تخوف.

كنعان: نريد عولمة لها قاعدة أخلاقية وإنسانية، لأن العالم يواجه فعلاً صعوبات كثيرة، وهو ما واجهته أميركا في 11 أيلول.

مقدسي: أساس المعادلة قبول الغير، وليس بالضروري أن نكون مثل بعضنا البعض، لكن هذا لا يعني أننا لا نستطيع أن نتعايش معاً، إنما لا يمكن أن تفرض علي شيئاً وأن أفرض عليك شيئاً آخر.

كنعان: هناك نحو 20 مليون أميركي في حال سفر دائم في العالم. لماذا يجب أن تعرضهم من المسلمين في العالم. المفروض على أميركا أن تعود وتقرأ في كتاب جديد. ولا تتأثر بهؤلاء الذين لهم أغراض سياسية معينة وبخاصة أصحاب الفكر الصهيوني المتطرف في زيادة هذا الصراع. ومن مصلحة أميركا أن ترعى الأمور بحكمة.

مقدسي: المشكلة وقوعنا بين الإرهاب من جهة ومغالاة الطرف اليميني الأميركي المتطرف من جهة أخرى.

النهار 19/11/1

النظام الدولي
لم يصبح الآن نظام القطب الواحد

بدعوة من جمعية متخرجي جامعة بيروت العربية، حاضر الدكتور حسين كنعان، أمس، عن (النظام الدولي الجديد ودور الولايات المتحدة الأميركية)، في مقر الجمعية، واستمع إليه جمع من الشخصيات الثقافية والتربوية والمتخرجين والطلاب.

ومما قاله الدكتور كنعان في محاضرته:

«بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لم يبقَ سوى قوة واحدة هي الولايات المتحدة الأميركية، ولكن هذا لا يعني أن النظام الدولي الذي كان قائماً على نظرية القطبين أصبح الآن نظام القطب الواحد، لأننا إذا أقررنا بذلك، فإننا نقر بأن أميركا الآن أصبحت الشرطي العالمي أو الفلك الوحيد الذي تدور حوله بقية الأفلاك، ولا تستطيع الدول الأخرى أن ترى النور والحياة من دونه، لا نستطيع أن نسلم بذلك لأن ما حصل بالفعل هو أن أميركا وحدها أصبحت القوة العظمى في العالم وحولها قوى إقليمية أخرى لا تستطيع أن تتحرك من دون التنسيق والاتفاق معها للقيام بأي عمل على مستوى دولي وإقليمي، نستطيع أن نستنتج أن الولايات المتحدة (القوة العظمى) استطاعت، بالاستناد إلى واقع عدم قيام نظام مناهض لها بسبب الصراعات الإقليمية والدولية، أن تخلط الأوراق وتساهم في تأجيج الصراعات بين الدول لتأمين مصلحتها القومية، بالإضافة إلى ذلك، أمنت لنفسها ثلاث قواعد ثابتة بسبب الولاء والانتماء لها، واحدة في الشرق الأقصى هي أوستراليا بالإضافة إلى حلفائها هناك، إنكلترا في أوروبا وإسرائيل في الشرق الأوسط».

وتابع: «عندما تتحرك الولايات المتحدة، الدولة العظمى في هذا العالم، من بغداد أو كوسوفو أو بلغراد إلى أي مكان آخر في العالم، فإنها تدعي لنفسها وللآخرين حرية الحركة بناء على زعمها أن القدر قيض لها أن تحمل عبء (الأمانة الإنسانية) من دون أن تسعى هي إلى ذلك. إن هذا الزعم أمر جيد لجميع الأمم ولكل إنسان في

ربوع هذا العالم، لكن تلك الأمانة هي رسالة البشرية جمعاء من خلال ميثاق هيئة الأمم المتحدة حيث إن المادة الحادية عشرة من ميثاقها تنص: على الجمعية العمومية أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلام والأمن الدوليين (..) ولم ينط هذا الأمر بمجلس الأمن القومي الأميركي ولا بأمانة الحلف الأطلسي. فإذا كان في استطاعة أميركا أن تقوم مع هيئة الأمم أو بالتنسيق معها للوصول إلى هذه الأهداف السامية، فإن الجميع يدعم هذا التوجه ويباركه شرط أن يكون عادلاً وشاملاً.

إن الأمانة الإنسانية هي عصارة تجارب وثقافات وتراكمات من التراث البشري العظيم عبر التاريخ ضحى من أجلها أنبياء وعباقرة وفلاسفة حتى وصلت إلينا، وتبلورت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المؤلف من ثلاثين مادة The International Bill Of Rights أهم ما جاء في هذا الميثاق هو المادة الأولى والثانية «جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق وأن لكل إنسان حق التمتع بالحقوق والحريات كافة الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز ناجم عن العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو الميلاد، أو غير ذلك».

فإذا كانت المادة الأولى والثانية هي ما يعبر عنه المفكرون الأميركيون والغربيون، ولا سيما ريمون آرون الذي يدعي أن الحضارة الغربية هي التي أوجدت ما نصت عليه وثيقة حقوق الإنسان وكرامة وسيادة الدول، ويقول إذا فكر أحد في أن يمس مبادئ تلك الحضارة الغربية بأذى، فإن العالم الحر يجب أن يدمر من يفكر في ذلك قبل أن يقوم بأي عمل آخر. إن الحضارة الغربية، بمبادئها، غاية بحد ذاتها، ولا يمانعه صاموئيل هانتغتون ولا سواه، هذا الرأي، ولكن هل يعتقد هؤلاء وسواهم أن أميركا جاءت إلى يوغوسلافيا لتطبيق المادة الأولى والثانية لتحافظ على أقلية مضطهدة وإنسان معذب، أو أنها ذهبت إلى بغداد لتنقذ الإنسان العراقي من الإرهاب والاستعباد والفقر والمرض، أم أنها جاءت بسبب مصالحها القومية؟ إنها أسئلة نطلب من الذين يدافعون عن مبادئ الحضارة الإنسانية وليس المدنية الغربية الإجابة عنها لأن الحضارة الإنسانية هي ملك للبشرية لا لدولة دون أخرى.

في أيلول 1948 وافقت 48 دولة وامتنعت ثماني دول عن التصويت هي المجموعة الشيوعية بالإضافة إلى السعودية دولة جنوب أفريقيا.

نعم يتأثر العالم بأسره في هذه المبادئ لأن حرية الإنسان وكرامته أثمن ما في

الدنيا، ولكن الليبرالية والسياسة الخارجية والأمن القومي الأميركي تدعو إلى مبدأ العقلانية Rationalism تحت شعار أن العالم يجب أن يتكيف مع أميركا ويقبل بالتفسير التي تعطيه حول سيادة الأمم وحقوق الإنسان. إن الجميع يقبلون بالمبادئ التي يؤمن بها المواطن الأميركي في بلده ويطلبون من الإدارة الأميركية في سياستها الخارجية أن تطبق المبادئ التي وضعها الآباء المؤسسون لهذه الدولة الفتية.

إن سمعة أميركا وتعاملها مع دولة إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني تنكر عليها كل ما تدعيه من مبادئ إنسانية وتجعل الدول الأخرى تشعر بأن الدولة العظمى تسعى دائماً وراء الأمن القومي الأميركي والمصالح القومية ليس إلا.

إننا نجد أن أجدى عمل تستطيع الدول أن تقوم به في الوقت الحاضر للحفاظ على مصالحها وتخفيف الخسائر عنها هو أن تخاطب الشعب الأميركي لا الإدارة الأميركية، ولكي تستطيع القيام بذلك فإن عليها أن تؤسس لنفسها قوى ضاغطة يجب أن تظهر عن نفسها وعن مدى ارتباطها بمبادئ الإنسان والديموقراطية التي تمارسها في بلدها، إذ لا يمكن أن تطالب الشعب الأميركي أن يكون معها في قضاياها المحقة من دون أن تظهر له بأنها جديرة ومحقة في ما تطالب به وتريد تحقيقه».

النهار 99/5/15 ص.20

الخصخصة تثير جدلاً اقتصادياً وسياسياً: هل هي أزمة أم حل؟

كنعان: وسيلة لمعالجة العجز ونجاحها يرتكز على صوغ قوانين ترعى التفاصيل

الاتحاد العمالي: سنلجأ إلى التصعيد إذا بيع القطاع العام بلا دراسات

كتبت رنا صيداني:

عادت قضية التخصصية إلى واجهة السجالات السياسية والاقتصادية بعدما طرحها وزير المال جورج قرم ومرّ على ذكرها البيان الوزاري، كوسيلة محتملة يمكن اعتمادها لمعالجة ارتفاع نسبة العجز في الموازنة وحجم الدين العام.

التخصصية بمفهومها العام يحوطها الغموض حتى أصبحت (تهمة) للحكومات السابقة وشبحاً يخيف العمال، ومتاهة يضيع المواطن فيها بين مؤيد لدورها في تفعيل القطاع العام، ومعارض لها خوفاً من الاحتكار في ظل انعدام الرقابة والشفافية.

فما هي التخصصية؟ شروطها، ضروراتها نتائجها العملية السلبية والإيجابية، ملاءمتها للأوضاع الاقتصادية والإدارية في لبنان.. تلك التساؤلات بحثتها (الأنوار) مع فاعليات سياسية واقتصادية وتنشرها في حلقات:

رأي اقتصادي

الخبير الاقتصادي ونائب رئيس المصرف المركزي السابق حسين كنعان، شرح معاني التخصصية ونتائجها لافتاً إلى (ضرورة) ترافقها مع الإصلاح الإداري والشفافية وتأمين المنافسة حرصاً على تفادي الاحتكار.

واعتبر كنعان أن التخصصية وسيلة لا كنهج تعتبر أسلوباً ناجحاً في معالجة

تردي القطاع العام، إذا ترافقت مع إنشاء هيئة رقابة وسلطة مستقلة للضرائب، تحت صلاحيات واسعة يهابها المواطن والوزير والنائب فلا يتجرأ أحد على المخالفة.

معلومات عامة

عرف كنعان التخصصية «بعملية نقل القطاع العام إلى القطاع الخاص وتكون إما كطبيعة نظام ما في الولايات المتحدة، وإما وسيلة تلجأ إليها الدول لحل مشاكلها كمعالجة مشكلة الخسائر في القطاع العام، أو كمورد يدر على الدولة الأموال».

ولفت إلى أن أهم شروطها صوغ قوانين «ترعى التفاصيل وتنظم العمل فتمارس الدولة رقابتها فتمنع الاحتكار، وتصون حقوق المواطنين، عبر تطبيق مبدأ المنافسة بين الشركات الكبرى فلا تكون حكراً على تكتلات معينة تستأثر بالمرافق العامة. وتشكل تجربة روسيا نموذجاً سيئاً في التخصصية حيث كانت كضرب من ضروب المافيا، إذ سيطرت على ملكية القطاع العام بأسعار متدنية جداً، وهذا ما نتخوف من حصوله في لبنان، لكن يمكن تفادي ذلك عبر وضع الأطر القانونية التي تنظم هذه الخطوة.

وسيلة .. وليست نهجاً

وأوضح كنعان أن تطبيق التخصصية في دولة ما ينطلق من المعطيات التي تحكم النسيج الاقتصادي والاجتماعي فيها، «فلا يمكن تطبيق النموذج الأميركي في لبنان. نحن لا نلجأ إلى هذا الأسلوب كنهج اقتصادي لكن كوسيلة ضرورية لمعالجة ارتفاع خدمة الدين العام، مما سبب عجزاً في الموازنة. ومن الضروري أن توضع القوانين اللازمة والدراسات المفصلة عن كل قطاع على حدة وبناء على تلك المعلومات يتخذ القرار بالتخصصية أم لا.

من الأهمية بمكان تشكيل هيئة رقابة تضع القوانين الصارمة، وتشرك الأفراد في ملكية المرافق المخصصة عبر أسهم، وذلك لئلا تستولي شركات عملاقة على القطاع العام برمته وتجعل المواطن اللبناني يعمل لديها ويسدد لها أجر الخدمات التي تقدمها».

وعن المرافق المرجح خصخصتها أشار كنعان إلى أن هذا الأسلوب يمكن أن يطاول كل القطاعات التي تقدم الخدمات إلى المواطنين «إذ من غير المقبول الاستمرار

في هدر الأموال في شركة كهرباء لبنان. حتى اليوم دفع اللبنانيون ملياراً و350 مليون دولار وكلها ذهبت هدراً.

كذلك شركة الميدل إيست وكازينو لبنان الذي أضحى مورد رزق للنافذين على حساب أرباح الدولة وحقوق المواطنين. فالمرافق العامة كلها مرشحة للخصخصة، إذ أكدت الدراسات العملانية ضرورة اللجوء إلى هذا الأسلوب.

إعادة بعقود سابقة

النظر بما تم تخصيصه سابقاً، إذ من المحتمل أن تتضمن تفاصيل العقود المبرمة إجحافاً وغبناً في حق المواطنين. والأمثلة عديدة، إذ ثمة علامات استفهام حول عقود الهاتف الخليوي وسوليدير وسوكلين التي التزمت تنظيف المدينة بأسعار خيالية، حتى أن البعض يرجح أن يكون تنظيف الكيلومتر المربع في بيروت الأغلى، في العالم بأسره.

للأسف لجأت الحكومة إلى الخصخصة في بعض القطاعات من دون الدراسات الضرورية التي تعلن بوضوح آلية العمل ونسبة الأرباح. فالحكومة لم تكن شفافة إطلاقاً بالتجارب السابقة ولا شك أن سوليدير عينة واضحة عن ذلك».

هيئة للضرائب

وأشار كنعان إلى ضرورة تشكيل هيئة للضرائب في موازاة التخصصية، تكون ذات صلاحيات واسعة وشبيهة بالهيئة القضائية «يقدم إليها المواطن قيمة مدخوله وممتلكاته وعدد الأشخاص الذين يعولهم، وبناء عليه تحتسب الضريبة التي يجب عليه تسديدها. على أن تمتلك هذه الهيئة هيبة وسلطة فيخاف منها الوزير والنائب ولا يتجرأ أحد على المخالفة.

للأسف لم يأتِ البيان الوزاري على ذكر ذلك، علماً أن الخصخصة هي عادة من طبيعة النظام الاقتصادي الحر المرتكز على مبدأ جباية الضرائب كمصدر أساسي للواردات.

آن الأوان لكي نرفع شعار «إن ضريبتك تعمل من أجلك» فيشارك المواطن في المشاريع ويسدد ما عليه من واجبات ويتحمل مسؤولياته في بناء الوطن.

ودعا كنعان إلى ضرورة السعي إلى تطوير السوق المالية اللبنانية «لتلبية

مقتضيات التخصصية ونتائجها. فإذا طرحت ملكية بعض القطاعات المخصصة عبر أسهم فهذا من مصلحة المواطن ومن ثم مصلحة الشركات الخاصة».

الاتحاد العمالي

الاتحاد العمالي العام، من الأطراف الأساسية الرافضة لمبدأ الخصخصة. هكذا كان موقفه في السابق، ولا يبدو موقفه اليوم مختلفاً في المبدأ، ولو أنه يبدو أكثر ليونة واستعداداً لبحث بعض التفاصيل. وعلى أساس التفاصيل، سوف يقرر الاتحاد، إما المضي بمعارضة الخصخصة، وإما القبول بشروط أساسية، رسمها بوضوح، عضو المجلس التنفيذي في الاتحاد ياسر نعمة، الذي شرح موقف العمال، حيال الطرح.

عن أسباب رفض الاتحاد لجوء الحكومة إلى أسلوب الخصخصة، يقول نعمة إن الاتحاد يخشى مخاطرها على صعيد حقوق المواطنين والعمال «إذ تسعى الشركات الخاصة إلى الربح فحسب، في حين يعتبر تأمين الخدمات من أولى واجبات الدولة تجاه أفرادها الذين يسددون الرسوم والضرائب.

فمن غير المنطقي ألا يتلقى الموظف الخدمات من دولته الراعية لشؤونه ومصلحته».

وإذ رفض نعمة الخصخصة، لفت إلى أن الاتحاد العمالي يمكن أن يناقش هذا الاحتمال «إذا وضعت الدولة الدراسات المفصلة والدقيقة التي تؤكد الجدوى وترسم خرائط المراحل التنفيذية وتوضح أية مرافق سيتم تخصيصها كيف ولماذا وبأية كلفة وبكل شفافية. فالمنطق العلمي يجب أن يرافق أي عملية خصخصة وألا تكون تبالغ في الطروحات النظرية التي لا تلبث أن تفشل، وتخلف خيبة أمل كبيرة لدى المواطنين. من هنا يجب دراسة هذا الاحتمال بروية. إذ لا نرى أن الخصخصة قضية ملحة وتندرج في سلّم الأولويات، فإذا أخذت ولم تقدم الشركات على استثمار أموالها في قطاع لن يدر عليها الأرباح الطائلة، وقضية تلفزيون لبنان مثال واضح، إذ تخلى القطاع العام عن حصته فيه لأنه مؤسسة خاسرة جداً، في حين نجد أن التلفزيونات الخاصة الأخرى تحقق أرباحاً طائلة.

فإن طرح تلفزيون لبنان للخصخصة لن تقدم أية شركة على تملكه.

لكل تلك الأسباب سنبقى نعارض من حيث المبدأ حتى نطمئن إلى أن حقوق المواطنين ستبقى مصانة. فقد نشأ القطاع العام في لبنان منذ عشرات الأعوام

واستمر بفعل ما نسدده من رسوم وضرائب. من هنا فإن ملكيته تعود إلى الناس إلى الأفراد لذا لا يحق للدولة أن تتصرف بأموال الشعب وتبيع تلك المرافق إلى شركات خاصة تتوخى الربح والمنفعة.

الواقع غير مشجع

إن معطيات الواقع الاقتصادي والإداري اللبناني لا تشجع على تطبيق التخصصية التي من أحد شروطها وجود رقابة دقيقة على أعمال تلك الشركات، حرصاً على شفافية الأرباح، إذ إن مصلحة المواطنين في سلم الأولويات. للأسف هذا الوضع غير موجود في لبنان حالياً. ورأى نعمة أن إشراك المواطنين في ملكية المرافق المخصخصة عبر أسهم ممكن أن تكون فكرة جيدة، لكن «من المبكر البحث في هذا الطرح إلى أن تقوم الحكومة بالإصلاح الإداري وبناء إدارة جديدة بكل عناصرها يطمئن إليها المواطن. فبعدما اطمأن اللبنانيون إلى الأشخاص يجب أن يشعروا بالأمر عينه بالنسبة إلى الإجراءات والخطط المزمع تطبيقها من قبل عناصر الحكم الذين نشهد لهم بالنزاهة والمناقبية لا سيما رئيس الدولة ورئيس الحكومة وبعض الوزراء».

لنجاح التجربة، وبذلك يتشجع اللبناني في استثمار أمواله عبر الأسهم لا عبر سندات الخزينة.

كذلك يجب وضع خطة وآلية لتحفيز المصارف اللبنانية للدخول في مشاريع استثمارية. فلو ساهمت المصارف اللبنانية في تمويل عملية توليد الكهرباء في مشروع اليمونة، لاستطاعت تقديم الخدمات للمواطنين مع جني الأرباح لأن هذه السلعة مطلوبة حتما».

وعن احتمال إعفاء بعض الشركات من الضريبة على الأرباح في حال طبقت الخصخصة، قياساً على ما حصل في سوليدير، لفت كنعان إلى «أهمية تطبيق أسلوب الضريبة التصاعدية، إذ لا يجوز أن تستأثر تلك الشركات بالأرباح وهي من حقوق المواطنين. للأسف صدق على قانون إنشاء سوليدير بسرعة، وبمادة واحدة. من هنا ضرورة إعادة النظر بتلك القوانين والعقود حرصاً على المصلحة العامة، وفرض الضريبة على الأرباح وعلى الشركات الخاصة التي ستمتلك القطاع العام مستقبلا».

وعن مخاوف العمال من احتمال صرفهم من الشركات الخاصة واستبدالهم بموظفين جدد، أشار كنعان إلى أن «هذا التخوف يعود إلى الفجوة في الثقة بين

المواطن والدولة، وليست التخصصية سبباً مباشراً له. فمن واجبات الدولة تأمين فرص العمل وموارد الرزق لأبنائها».

التجربة الأميركية

وسرد كنعان تاريخ نشوء التخصصية في الولايات المتحدة الأميركية حيث اتبعت كنهج وطبيعة نظام «إذ تعمل الشركات الخاصة لمصلحة الحكومة الفيدرالية أو لحكومات الولايات».. وقد سلكت بريطانيا الطريق عينه فقدمت تجربة رائدة في الخصخصة. وبالطبع تشرف الدولة وتمارس رقابتها على أعمال هذه الشركات التي تتنافس في تقديم أفضل خدمة بأقل سعر إلى المواطنين، حرصاً من الحكومة على عدم احتكار المرافق العامة من قبل أفراد أو شركات كبيرة فقط. وثمة حالات تمارس فيها الحكومة رقابتها بشكل كلي حرصاً على الأمن القومي، فالشركات التي تصنع الأسلحة، تقوم بمهام الإنتاج ويبقى التسويق والأمور الأخرى من مهام الدولة الأميركية.

كذلك لا تزيد الشركات أسعار خدماتها أو منتجاتها إلا بعد موافقة الحكومة والكونغرس حرصاً على عدم تحميل المواطنين أعباء إضافية غير ضرورية ولا تصب في مصلحتهم.

فالحرص على المواطنين هو من أولويات السياسة الأميركية، لذا يلتزمون بتشديد الضرائب باستمرار واقتناع كامل أن تلك الأموال ستصب في مصلحتهم في النهاية. فالدولة دائماً ترفع شعار «إن ضريبتك تعمل من أجلك» وتطبق كل الخطط التي تؤمن وقدمت إلينا ما يقنعنا بهذا الحل، يمكن أن نقف إلى جانبها في دعم وتفسير هذا الخيار مستقبلاً.

لكن أن نسلم بالأمر اليوم فقط لأنه أطلق على لسان أحد الوزراء وذكره البيان الوزاري أمر لن نفعله، لأننا بذلك نكون نرتكب خطأ في حقنا وفي حق الوطن».

الأنوار 98/12/25 عدد 13527

تركيا أثارت «فتنة مفتعلة» مع سوريا

مواجهة اللوبي اليوناني (والأرمني) باللوبي الإسرائيلي

حتى الساعة، لم ينجلِ الموقف التركي - السوري تماماً، ولا يزال الغموض يعتريه، والأنظار مشدودة إليه وإلى نتائجه، وهذا ينسحب على اتفاق «واي بلانتيشن» وعلى الشروط الجديدة التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ هذا الاتفاق.

الدكتور حسين كنعان، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية، الذي ترأس مجلس الجنوب فترة غير قصيرة، والذي كان نائباً لحاكم مصرف لبنان السابق الدكتور أدمون نعيم، أجرت «الكفاح العربي» معه هذا الحوار، لما عُرف عنه من اهتمام ومتابعة للعلاقات التركية - السورية، والحلف الاستراتيجي الذي قام بين تركيا وإسرائيل.

تحدث الدكتور كنعان عن عدم التكافؤ في مفاوضات «واي بلانتيشن» وكيف أن «أبو عمار» أغرق السفينة الفلسطينية في (محيط) وليس في (بحر) وأكد أن الأزمة التركية - السورية مفتعلة، وأشاد بموقف الرئيس الأسد الذي فهم خلفيات هذه الأزمة فأطفأ فتيلها، وقد أتى أيضاً على ذكر (لواء اسكندرون) وأزمة (المياه) والقانون الدولي الذي يجب أن تخضع له. كما تحدث عن عدة (لوبيات) (جمع لوبي) موجودة داخل أميركا. ثم نوه بالرئيس لحود، وأشار إلى الملفات التي ينبغي أن يبدأ بمعالجتها، إضافة إلى موضوعات حساسة تطرق إليها الدكتور كنعان في هذا الحوار.

❖ الحكومة الإسرائيلية وضعت شروطاً جديدة لتنفيذ اتفاق (واي بلانتيشن) إضافة إلى العديد من الشروط التي كانت وضعتها من قبل. على ضوء ذلك كيف ترى إلى هذا الاتفاق ونتائجه، وتنفيذه، وتأثيره في المسار اللبناني - السوري؟

- حين تدخل دولة، أو شخص، في مفاوضات ليس فيها تكافؤ فرص، تكون هذه المفاوضات غير عادلة. ففي علم السياسة، هناك ما يسمى بـ«النوايا» إلا بعد أن تعرف

الدول المفاوضة ماهية المشكلة، وتنظر في إمكانات التفاوض، ثم تجري مقارنة بين إمكاناتها وإمكانات هذا المفاوض، كي تكتشف مدى التوازن. وبعد ذلك، تتحدث عن (النوايا).

لذلك، نذكر أن الرئيس حافظ الأسد، قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، كان دائماً يتكلم عن (التوازن الاستراتيجي). فلا نستطيع أن نقيم سلاماً في أي مكان، إذا لم يكن هناك (معادلة) لأننا إذا دخلنا في عملية (النوايا) من دون أن ندرس العوامل الأخرى، نكون عاطفيين، ولا نفهم لعبة النظام الدولي، وهذا ما طبقه (السادات) في عملية (كامب ديفيد).

فقد تأثر السادات عاطفياً وجماهيرياً بالتصفيق والتهليل من الغرب، فدخل لعبة (النوايا) من دون أن يفكر بالإمكانات، وهانحن وصلنا بالاتفاقات، من (أوسلو) إلى (واي بلانتيشن) إلى عقدة عدم التوازن في عملية المفاوضات والسلام الذي يحلم فيه الآخرون.

❖ في هذه الحالة، كيف ترى إلى وضع (أبو عمار)؟ وهل ينطبق عليه وضع (السادات)؟ وكيف؟

ـ (أبو عمار) بالنسبة للفلسطينيين، يقيم نفسه بأنه قائد (السفينة)، لكنه من دون شك، سيغرق هذه (السفينة) في (محيط) وليس في (بحر)، ومسؤوليته أكبر من مسؤولية سواه لأنه يتعاطى مع دولة لم يقارن إمكاناتها بإمكاناته. ولا دورها بدوره، ولا علاقاتها بعلاقاته. ثم، هو لم يعتمد على قوة عربية متضامنة تسمح له بدخول هذا المدخل. وحين ذهب إلى (أوسلو) فاجأ كل العرب بهذه الخطوة التي اتخذها، إذ ليس من حق (أبو عمار) أو أي زعيم عربي، أو أي قائد، أن يتصرف بالحق العربي كما يشاء.

(أبو عمار) ارتكب خطأً فادحاً، لكن (السادات) ارتكب خطيئة، فهو الذي بدأ هذا الطريق، وهو الذي شرّع الأبواب أمام مثل هذه المشروعات، لأنه كان يعيش أجواء العواطف والنوايا، وهذا ما لا يحصل في لعبة الأمم.

❖ عرف عنك متابعتك باهتمام وعناية للعلاقات التركية ـ السورية. وعرف عنك أيضاً أن لك اهتماماً خاصاً بالحلف الاستراتيجي الذي قام أخيراً بين تركيا وإسرائيل وأميركا، وأخيراً وقعت الأزمة التركية ـ السورية. برأيك، هل لهذه الأزمة،

علاقة باتفاق (واي بلانتيشن)؟ وما هو تأثيرها في الموقف الفلسطيني في المفاوضات؟

ـ نسب البعض أسباب الأزمة التركية ـ السورية المفتعلة إلى أزمة تركية داخلية، بمعنى أن الدول حين يكون لديها وضع داخلي متأزم، تحاول خلق أزمة في الخارج من أجل إلهاء القاعدة.

بعض آخر، يعتقد أنها أزمة انتخابية تركية، إذ إن الأتراك كانوا يريدون الضغط على حزب (الرفاه) الذي أصبح اسمه الآن حزب (الفضيلة)، وجرّه إلى أن يعارض السياسة التركية، كي يصموه بأنه غير قومي عند إجراء الانتخابات.

بعض آخر أيضاً يقول بأنها عملية أمنية، تتعلق بحزب العمال الكردستاني.

وهناك من يقول بأنها مشكلة مياه.

وهناك من يقول أيضاً، بأنها مشكلة سياسية تاريخية.

لكنني أقول: يجب أن نرى الأزمة من داخل الاستراتيجية التركية. وقد فهم الرئيس حافظ الأسد ذلك. وفهمه لتركيبة النظام الدولي، جعله يطفئ (فتيل) التفجير مع تركيا، لأن لديه مهمة أكبر، وهي العدو الإسرائيلي المتحفز. وليس من حق تركيا أن تقوم بما قامت به، في الوقت الذي يشغل سوريا عدو ضخم، ومفاوضات «واي بلانتيشن» الخ. وسأعالج هذا الموضوع، من المنظور التركي ـ الاستراتيجي ـ العسكري.

الأتراك، تورطوا في قبرص سنة 1974, وقد احتلوا ثلث الجزيرة القبرصية، وهذا الثلث، أي الأتراك القبارصة، يعيشون الآن على حساب الحكومة التركية، رغم وضعها الاقتصادي المتدهور والمنهار، حتى أنهم يمدونهم بالماء عبر أنابيب خاصة ليؤمنوا لهم الحياة وسبل العيش.

الأتراك، كان لهم دور قبل انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد ركّز (ترومان) الرئيس الأميركي يومها، على أنه يريد (الشريط الشمالي) كي لا تدخل الشيوعية المياه الدافئة، فكانت تركيا ضرورة قائمة لما يسمى بالحرب الباردة، وخصوصاً، بالنسبة للغرب. لهذا كان دور تركيا.

في سنة 1974, وضمن هذه الأجواء، قام (اللوبي) اليوناني داخل أمريكا،

لكنه لم يستطع أن يؤثر آنذاك، لأن تركيا كانت وقتها حاجة ضرورية في المواجهة مع الاتحاد السوفياتي.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وجدت تركيا نفسها مع صُنّاع القرار الدولي في أميركا، في وضع شبه مهزوز، وخصوصاً في جزيرة قبرص، وبدأ اليونانيون الأميركيون يطالبون أميركا بتطبيق مبادئ (ولسون) التي تحكي عن السلام العالمي، وينادون بتوحيد الجزيرة وبحق تقرير المصير، حتى أن وزير خارجية تركيا (تشيم) قال إن تركيا تطالب بتطبيق (الكونفدرالية) في جزيرة قبرص.

نحن العرب، وخصوصاً سوريا، أصبحنا معرضين على الصعيد التركي إلى عملية (تحويل) إذا جاز التعبير، علماً بأن ليس لنا علاقة بأي موضوع، ولا وجود لحزب عمال (كردستاني) ولا لأي مشكلة.

لقد افتعلت تركيا المشكلة مع سوريا، إرضاء لـ(اللوبي) اليهودي في أميركا، من أجل أن تواجه به (اللوبي) اليوناني الأميركي، بعد أن ضعف دور تركيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

❖ عشت فترة غير قصيرة في أميركا، ولديك فكرة عن تأثير أي (لوبي) موجود هناك. فهل (اللوبي) اليهودي. هو الأبرز؟

(اللوبي) اليهودي يضم تقريباً 32 منظمة، تعدادهم حوالى 5 ملايين نسمة، إنما المسيسون منهم يبلغ عددهم في حدود مليون نسمة. هذا المليون لا يعمل شيئاً سوى مزاولة السياسة، ووظيفته التأثير في الإنتخابات الأميركية والتبرع لها. نسبة المنتخبين والمقترعين في أميركا تصل إلى 40 أو 50% أما بالنسبة لليهود فتصل إلى الـ 90%.

(اللوبي) اليهودي موجود وقوي، وندفع نحن ثمن تأثيره في الإدارة الأميركية، إنما جل ما يستطيع التوصل إليه هذا (اللوبي) في أميركا، أن تقوم الإدارة الأميركية بتوزير أحد أعضائه، وتخدمه أيضاً في مجال التعيينات، إذ إن الأميركي لا يسمح بأكثر من ذلك، فلم يزل الشعب في أميركا يعتبر أن كلمة (يهودي) (مذمة) بينما بالمقارنة، (الهليني) الأميركي، هؤلاء (اليونانيون) مسيسون أكثر من اليهود، لكن، في موضوع (قبرص) بالذات، يصبحون جميعاً مجندين.

يضاف إلى ذلك، أن طموحات (اليوناني) أكبر بكثير من طموحات

(اليهودي)، لأنه يعتبر نفسه أصل الحاضرة الأميركية وأساسها، حتى إنه يطمح إلى تبوء منصب رئاسة الجمهورية الأميركية. و(سبيرو اغنيو) كان نائب رئيس الجمهورية الأميركية، وهو من أصل يوناني، ولو لم يخالف بـ10 آلاف دولار، لأصبح رئيساً للجمهورية الأميركية مكان الرئيس (فورد). وقد شغل منصب (نائب الرئيس) وميشال دوكاكيس الذي هو من أصل يوناني، كاد يصل إلى سدة الرئاسة الأميركية الأولى مكان (بوش) لأنه كان مرشح الديمقراطيين.

الآن، هناك (جورج تانت) وهو أرثوذكسي يوناني وطماح، وهو الآن رئيس الـ(سي. آي. إي). (نلاحظ أخيراً أن تانت هدد بالاستقالة إذا أفرجت واشنطن عن الجاسوس الأميركي بولارد. وهذا يقع في إطار الصراع بين اللوبي اليوناني واللوبي اليهودي، كما يمكننا أن نضع في هذا الإطار قضية الجاسوسين الإسرائيليين في قبرص اللذين كانا يتجسسان لمصلحة الأتراك).

ما أود قوله، هو أننا حين نقيّم الموازين، نجد أن اليوناني يتطلع إلى مركزية القرار في الإدارة الأميركية، وهذا ما يخيف الأتراك.

من هذا المنطلق، حوّلت تركيا مصائبها نحو العرب، وخصوصاً نحو سوريا، كعملية (تعويض) كما نوهت قبل أسطر، إرضاء لليهود، ليواجهوا بهم اليونانيين. و(ريمون آرون) وهو يهودي يقول: «إن إسرائيل، جزء للحضارة الغربية في الشرق» وامتداد لها. ولا يتكلم عن تركيا التي من المفروض أن تعود إلى حقيقتها، إلى هذا الشرق، وإلى تاريخها وثقافتها ودينها وامتدادها الجغرافي.

إذن، عندما تورطت تركيا في قبرص، حوّلت أزمتها نحونا، وبالتحديد نحو سوريا التي ليست كبقية الدول العربية، لأن سوريا هي التي تقف ضد إسرائيل وفي مواجهتها، بمعادلة توازن القوى، أو في المواقف المبدئية والقومية، مع إدراك الرئيس (حافظ الأسد) تركيبة لنظام الدولي. فالرئيس (الأسد) لا يتهوّر عاطفياً، بل يخطو خطوات مدروسة واستراتيجية، وقد فهم خلفيات الموقف التركي فتصرف.

لقد نسي الأتراك أن العرب ساعدوهم على بناء إمبراطوريتهم العثمانية، وبدل أن يبادلوهم المعروف، بادلوهم بقيامهم بهذا الدور الذي يقومون به حالياً، وفي هذا الظرف العصيب الذي يعيشه العرب الآن.

نحن نعرف أن لا دولة في العالم، تستطيع العيش مستقلة عن بقية دول العالم. جميع الدول، تؤثر وتتأثر، لكن ذلك يخضع للنسبية.

الآن، المختبر الأميركي الموجود في (واشنطن) يرسم حالياً سياسة العالم، ويؤثر في بقية الدول أكثر من تأثيرها فيه، رغم أن هذه الدول لها وجود داخل أميركا، ووجودها من أجل أن تتلمس ما إذا كان القرار الأميركي يخدمها أو لا يخدمها. وهذا وضع عالمي جديد.

وعودة إلى تركيا نقول، أن لا مشكلة بيننا وبين الأتراك، وإن أي زعيم أو رئيس، غير الرئيس حافظ الأسد، كان سيفهم الموقف التركي بشكل خاطئ، وكان تصرف بردة فعل عاطفية، جعلتنا نخسر الموقع العربي الوحيد الصامد حتى الآن.

❖ هل معنى ذلك، أن تركيا، حين قامت بتحذير سوريا وإنذارها، لم تكن تنوي تنفيذ هذه التحذيرات وهذه الإنذارات، بقدر ما كانت محاولة منها لإثارة مشكلة؟

. هذا صحيح. وهذا ما نسميه في علم السياسة (السلوكية) و(التفاهم السلوكي). وهذا يعني أن على الغير أن يفهم من دون أن ينطق. ثم، إن القمر الاصطناعي الإسرائيلي يزود تركيا بالصور، وبالمعلومات. فالأتراك بسبب مشكلتهم مع قبرص، وقعوا في الفخ الإسرائيلي، فأصبحت تركيا (موظفة) لدى إسرائيل.

من المخجل القول إن تركيا لم يعد لديها استراتيجية، لم يعد لديها سياسة، بل أصبح لديها وظيفة تقوم بها. فبعد أن كانت هذه الوظيفة خلال الحرب الباردة، أي قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، عند الأميركان، أصبحت بعد الحرب الباردة عند إسرائيل.

❖ هذا الموقف التركي، هل هو مصيري؟

. صناعة القرار، ومركزيته الآن في واشنطن. ففي أميركا الآن (لوبي) يوناني، و(لوبي) أرمني، و(لوبي) عربي، إضافة طبعاً إلى (اللوبي) اليهودي، وهناك أيضاً (لوبي) كردي في أوروبا. هؤلاء، إذا وجدوا أنفسهم أنهم مجبرون على التحرك، فهم في مجموعهم أقوى من (اللوبي) اليهودي، وعندئذ تتضرر تركيا.

السلوك الذي سلكته تركيا خطأ، إذ إنها لم تكن بحاجة إلى هذا السلوك، فمشكلتها مع اليونان كان يمكن أن تحل عبر عملية (اندماجية) كما هو حاصل في لبنان، لأن الأتراك اليونانيين في جزيرة قبرص، تواقون إلى عودة التلاحم بينهم وبين القبارصة.

العسكر في تركيا، هم الذين رسموا في السابق، ويرسمون حالياً، سياستها،

وقد رسموها خطأ، وهم الآن يدفعون الثمن على الصعيد القبرصي. فمن غير المعقول أن يدفع العرب ثمن المشكلة القبرصية. فالعرب أعطوا أمجاداً لتركيا، وهناك روابط وصفقات بينها وبينهم. وأن تقوم تركيا بافتعال مشكلة مع العرب، إرضاء (للوبي) اليهودي، فهذا لا يجوز.

❖ هل هذا هو سبب قيام الحلف التركي ـ الإسرائيلي؟

ـ لا مبرر لقيام هذا الحلف سوى ما ذكرت. ولنتكلم عن المصالح. إذا أوقف العرب تجاراتهم مع تركيا، فالفوارق على الصعيد الاقتصادي تبلغ 85% إذ إن 85% من الفائض في الميزان التجاري لدى الأتراك، هي من قبل العرب، وعليه، فتركيا هي في أمس الحاجة إلى أن تكون على علاقة جيدة مع العرب.

إنما لسوء الحظ، عدم التضامن العربي، بل التفكك العربي الذي نعيشه الآن، سمح لتركيا بأن تفعل ما فعلت، من دون أن يقف في وجهها أحد، باستثناء سوريا ورؤية الرئيس الأسد جعلته يكشف اتفاق (واي بلانتيشن) والإهانات التي يتلقاها الشعب الفلسطيني وعلى رأسهم (أبو عمار)، والتهديد الأميركي للعراق.. كاف.

في حرب العراق السابقة، سمحت تركيا وبعض الدول العربية للأميركيين، باستعمال أرضهم وأجوائهم، والآن الأمر نفسه مطروح.

إلى ذلك، تركيا التي لم تُقبل في السوق الأوروبية بسبب وضعها الاقتصادي المتردي، وبسبب أنهم لا يشعرون بأنها جزء من الحضارة الغربية، لو وجهت عربياً، لاختلف الأمر، إذ إن حاجتها إلى العرب اقتصادياً كبيرة.

❖ ألا تعتقد أن هناك خلافاً كبيراً ورئيسياً، بين تركيا وسوريا، بسبب (الاسكندرون) و(المياه) و(الحدود) و..؟ فكيف تُركز على أن سبب المشكلة هو (التعويض) فقط الذي تسعى إليه تركيا؟

ـ موضوع (الاسكندرون) يعود إلى زمن الحرب العالمية الأولى، وهو قضية عالقة. وكم من القضايا العالقة بين الأمم بسبب الأرض، ولا أحد يثير هذه القضية الآن، فهناك ما هو أهم، وهي القضية الصهيونية التي لها الأولية.

أما مشكلة (المياه)، فالقوانين الدولية تحكم هذه المشكلة وتحلها، علماً بأن تركيا تستولي على (المياه) ولا تستفيد منها، وكأنها بذلك تريد إلحاق الضرر بغيرها فقط.

ثم، إن الرئيس حافظ الأسد الذي أرسى علاقات طيبة بين سوريا وإيران، عمد إلى تحسين العلاقات نسبياً مع شعب يموت من الجوع، وهو الشعب العراقي، مما أزعج الصهاينة، فحمّسوا الأميركيين من أجل أن يقفوا في وجه سوريا التي لم يبقَ في الميدان القومي غيرها، فهم يخشون من أن تصبح سوريا الشرارة التي تتسبب في إعادة إيقاظ الشعوب العربية، لتعود وتقف في مواجهة هذه الهجمة التركية ـ الإسرائيلية، وغيرها.

❖ ما ذكرته، منطقي ـ لكن، ما هو سبب وجود الأردن في التحالف التركي ـ الإسرائيلي؟

ـ يقول (كيسنجر) في إحدى محاضراته: «إن أكبر ضمانة لوجود إسرائيل، واستمرار هذا الوجود، هو (الأردن). وفي حال تزعزع الوضع في الأردن، يبدأ الخطر على إسرائيل». لذلك، يتطلعون إلى الأردن كسياج لإسرائيل.

لسوء الحظ، النظام الأردني وظف نفسه أيضاً في هذا السياق، ووضعها في خدمة المصالح الإسرائيلية. لذلك، حين نوجّه اللوم لتركيا بسبب مواقفها من إسرائيل تقول: وجهوا لومكم إلى العرب الذين يسيرون في ركاب إسرائيل، قبل أن توجهوا اللوم إلينا.

وهنا، أود أن أكرر وأركز على أن سوريا وحدها لا تزال ضمير الأمة العربية، وضمير الشعوب العربية، وهذه الشعوب أقوى من أنظمتها، وعليه، نجد أن الشعب العربي كله، يرفض سياسة (الانبطاح) أمام إسرائيل ومن يدعمها. ففي النتيجة، ستنتصر الكرامة العربية مهما كان الثمن.

❖ هذا التحالف التركي ـ الإسرائيلي، هل لعب دوراً بالنسبة لاتفاق (واي بلانتيشن) بشكل غير مباشر؟

ـ أعتقد أن تركيا ليس لها أي علاقة، ولا أي تأثير في اتفاق (واي بلانتيشن).

❖ المقصود من السؤال، سعي تركيا من خلال تحالفها مع إسرائيل، إلى إضعاف العرب؟

ـ العملية ليست موجهة ضد العرب، بل ضد الدولة الوحيدة التي تقف ضد بعض سياسات العرب، وأقصد سوريا، سواء في (واي بلانتيشن) أو غيره.

❖ هذا الحلف التركي ـ الإسرائيلي، ألا يجعل إسرائيل أكثر تطاولاً على العرب، وأكثر قدرة على مواجهتهم؟

ـ لا تفكر إسرائيل يوماً بأن لديها حليفاً اسمه (تركيا) بل لديها (دولة تركية) موظفة عندها.

إسرائيل لا تقبل بأن تساوي نفسها بتركيا، بل تعتبر أن تركيا موظفة لمصلحتها، وهذا أمر مخز، لذلك، هي لا تعتمد على الموقف التركي، لا في (واي بلانتيشن) ولا في غيره، فهي التي تحدد الدور التركي، وتحدد وظيفته التي ستصب حتماً في النهاية في مصلحتها.

❖ لننتقل إلى الوضع اللبناني، ونحن على أبواب عهد جديد، كيف تتصور إمكانات التغيير الذي من المفترض أن يبدأ به الرئيس لحود. باعتبارك أستاذ علوم سياسية، ماذا تقول؟

ـ قبل كل شيء أقول: «لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم». فكل ما يستطيع الرئيس لحود عمله في البداية، أن يطلب من الناس القيام بما يتوجب عليهم القيام به. وينبه المجتمع اللبناني إلى ضرورة الخروج من مذهبيته وطائفيته السياسية.

نمط الرئيس لحود في الحياة كما نعرف، هو نمط (علماني). فحين نريد فهم شخصية ما، علينا دراستها وتحليلها. مثلاً حين نود معرفة بماذا يفكر (كيسنجر) ننطلق من نقطة أنه (ربيب) مدرسة يهودية للأيتام.

بيت الرئيس لحود بيت سياسي عريق، وقريب جداً من المفاهيم العلمانية. ليس لديه طائفية ولا مذهبية، بل لديه (لبنانية) وانتماء كامل لهذا الوطن.

الرئيس لحود يجب أن يذكر اللبنانيين بواجباتهم، ويقول لهم: سأقوم أنا بوظيفتي، فقوموا أنتم بوظائفكم، ثم يطبق القانون، وينظف الإدارة.

الرئيس لحود، يجب أن يتخلص من جمهورية الطوائف، ونحن جميعاً معه، فكلنا يطالب بالانتماء الوطني وبانصهار لبنان في البوتقة الوطنية، وانفتاحه سورياً وعربياً، والرئيس لحود في هذا التوجه.

نريد لبنان الكرامة، لبنان الذي يساند جيشه أي مقاومة هدفها تحرير الأرض.

كل طموحاتنا كلبنانيين، مبنية الآن على الرئيس لحود، وأملنا أن يعيدنا إلى الولاء الوطني، وليس الولاء للأفراد والمذاهب والطوائف.

ـ لا يوجد وطن في العالم، إلا ويؤثر ويتأثر بغيره، والرئيس لحود يعرف المناخات التي نعيشها. لكن، ضمن هذه المناخات، هناك أمور ثابتة لا تقبل الجدل، منها الولاء الوطني، ولا فضل للبناني على آخر، إلا بقدر ما يعطي لبنان ويفيد لبنان.

أتصور أن الرئيس لحود، بعد إحياء المؤسسات الدستورية، سيقوم بتحسين صورة لبنان، حتى يستطيع أن يستقطب اللبنانيين الذين تركوا هذا البلد، وذهبوا بأموالهم إلى الخارج، فيعودون وتعود الدورة الاقتصادية إلى لبنان، هذه الدورة التي ستحيينا وتخلق لنا ضمانة اقتصادية ومالية.

❖ برأيك، أين تكمن العقد والعقبات التي ستواجهه في عملية الإصلاح والتغيير؟

ـ في المتضررين من المسؤولين. فهم لا يناسبهم وجود رجل في السلطة مثل الرئيس لحود، لأنهم كانوا يعيشون على هامش هذا الوطن لمنافع شخصية. لم يكونوا وطنيين بالمعنى الصحيح، بل كانوا يستفيدون من خيرات هذا الوطن، فأوصلونا إلى ما نحن عليه الآن.

نحن نتطلع بعد تبوء الرئيس لحود مركز الرئاسة الأولى، إلى انبلاج جديد لهذا الوطن، رغم العقبات الكثيرة التي ستعترض مسيرته، إذ عليه أن يتخطى مرحلة ليس من السهل تخطيها.

على الرئيس لحود أن يبعث لبنان من جديد، فمقومات الأوطان متوافرة لدينا، إنما القضية: كيف سنستعمل هذه المقومات لبناء الوطن؟ آمل أن تتيح الظروف للرئيس لحود تحقيق آمالنا وكلنا معه.

❖ كنت في السابق، رئيساً لمجلس الجنوب. كيف تنظر إلى هذه التجربة في ضوء تجربة المجالس ككل، والصناديق الموازية التي تحولت إلى مصدر شكوى من كونها مصدر هدر للمال العام؟

ـ أخبرني المرحوم الرئيس الراحل رينيه معوض يوم كان الرئيس سركيس رئيساً للجمهورية، وحصلت أزمة عدم السماح للوزراء بالدخول إلى وزاراتهم من قبل

حركة (أمل). إن الرئيس سركيس، طلب إليه بحضور الوزير فؤاد بطرس، التوجه إلى دمشق، ليستفسر عن الأمر، فاجتمع رينيه معوض بالرئيس الأسد، الذي تكلم عن موضوعات قومية عديدة، ثم أبدى اهتمامه الزائد بموضوع الجنوب وقال له: موضوع الوزارة لا يهمني، فموضوع الجنوب أهم بالنسبة لي. وبعد هذا الحديث مباشرة تسلمت مجلس الجنوب، وجعلت منه (مؤسسة) بعد أن أبعدت السياسيين عنه. ولم أزل على إيمان مطلق بصواب ما فعلت. أذكر أنني تصادمت مع المدير بسبب (أجرة عتال). كنت أقاتل حتى من أجل (أجرة عتال).

أستطيع القول عن تلك الفترة بأنني كنت موفقاً. ولم يزل أهل الجنوب يذكرونني بالخير حتى الآن. فليس من الصعب جداً، خلق المؤسسات وإحياء دورها، إذا كان على رأس هذه المؤسسات شخص كالرئيس لحود، وإذا كان على رأس كل مؤسسة شخص نظيف اليد، نزيه وصادق، فالمؤسسة تكون بخير إذا كان راعيها بخير، حتى إنه يستطيع أن يتحدى المسؤولين، وهذا ما حصل معي شخصياً.

❖ هل ترى الحل بإلغاء هذه المجالس والصناديق، مثل مجلس الإنماء والإعمار ومجلس الجنوب، وصندوق المهجرين، أم بإخضاعها لمؤسسات الرقابة؟ وضمن أي شروط تستطيع مؤسسات الرقابة أداء دورها؟

- أعتقد أن هناك بعض المؤسسات لها وجه قومي ووطني مثل مجلس الجنوب. فهو ضرورة وطنية وقومية طالما أن الاحتلال الإسرائيلي موجود، فالأرض في الجنوب تهتز تحت أقدامنا، بفضل هذا العدو الإسرائيلي الغاشم. أما الخضوع للمراقبة، فهذا ضروري وأساسي، فلدى الدول الراقية أجهزة رقابة على أي عمل. يجب أن تكون الرقابة على جميع المؤسسات في لبنان، ولا يمكن للشخص أن يكون رقيب نفسه. أنا أتكلم بمفاهيم الأوطان. فالأوطان، يجب أن ننظر إليها من خلال الرقابة على المؤسسات وعلى جهد المؤسسات.

❖ نسألك باعتبارك كنت النائب الأول لحاكم مصرف لبنان، وفي مؤسسات على صلة بالأوضاع المالية للدولة. فنقول: ثمة شكوى من أن سياسة تثبيت سعر صرف الليرة الذي يقوم به مصرف لبنان، لا يعبر عن سياسة حكيمة في ظل الثمن الباهظ، بقدر ما يعبر عن التزام سياسي مكلف، هدفه تغطية وجود رئيس الحكومة أطول مدة ممكنة في الحكم. كيف ترى إلى هذا الأمر؟

ـ فلنتوخ الحكمة والإدراك، عند الدخول في هذا الموضوع الاقتصادي والمالي، لأن الأمر يتعلق بكل (فم) لبناني، وبحقه في أن يعيش ويتغذى من خلال الدورة الاقتصادية في هذا البلد. ولا شك فيَ أن أخطاء كثيرة حصلت على هذا الصعيد. فعلى الذين أخطأوا أن يحاسبوا.

إذا كان تثبيت سعر صرف الليرة، اصطناعياً، فهذا يشكل خطراً على الوطن، وهذا ما لا أستطيع الجزم به، لأنني لست الآن في (المطبخ) المالي. أما إذا كان تثبيت سعر صرف الليرة، بمعنى أن الإمكانات اللبنانية ترى أن سعر هذا التثبيت كما هو عليه صحيح. فالأمر يختلف. ولقد سمعت من حاكم مصرف لبنان نفسه، أن سعر الدولار ليس اصطناعياً، بل هذا هو سعره الحقيقي، وأن باستطاعته الدفاع عنه كسلطة نقدية. حين نسمع ذلك، نستطيع أن نتبنى هذا الموقف بناء على رأي السلطة النقدية.

إنما السؤال الذي يخيفني جداً هو: لِمَ كل هذا الدَيْن على لبنان؟

لقد مثلت لبنان في صندوق النقد الدولي مدة 5 سنوات، وقد كانوا يقولون لنا: ليس لديكم أي إمكانات مالية، حتى لإصلاح طريق أو (طمر جورة) فحافظوا على الاحتياط. وقد كنا، أي لبنان، الدولة الوحيدة غير المكبلة بالديون، حتى في سنوات الحرب.

السياسة (الريغانية) ـ نسبة إلى الرئيس الأميركي ريغان ـ لم تطبق على لبنان في السابق، رغم أنها كانت سياسة عالمية، تتبع إضعاف جميع الدول مادياً، بمعنى أن يغتني الأفراد على حساب السلطة المالية والنقدية في البلد. فنحن نلمس الآن في الخليج وغير الخليج، وفي مصر، وجود أشخاص، ثرواتهم بمليارات الدولارات وإمكاناتهم المادية أكبر من إمكانات دولهم التي تشكو العجز في موازنتها وخزينتها واحتياطها.

السياسة (الريغانية) تقول: حين يغتني الفرد، تذهب ثروته إلى الغرب، بينما إذا اغتنت الدول، توظف أموالها في الداخل.

❖ تقصد الفرد الغربي؟

ـ بل الفرد في كل دول العالم. (سوهارتو) مثلاً، تقدّر ثروته بـ42 مليار دولار، منها 40 ملياراً موظفة في (لندن) و(باريس) وليس في (أندونيسيا). كذلك في

(الفيليبين) أموال (ماركوس) موظفة في (نيويورك). سلطان بروناي كذلك. سياسة أميركا، طاولت كل الشعوب، وجميع الدول وقعت في الفخ، وعليه، فديون لبنان (تكبّله).

هذه هي الإمبريالية الأميركية الجديدة التي يسميها البعض (العولمة).

الكفاح العربي 98/11/30 ص 7

حوار: ذو الفقار قبيسي وغادة سلهب

ندوة في صيدا عن التهديدات التركية لسوريا

هدفها إرضاء إسرائيل لكي تدعمها في القضية القبرصية وروسيا هي التي تدعم حزب العمال

اعتبر الدكتور حسين كنعان أن تركيا أثارت الأزمة مع سوريا، بحجة دعمها لحزب العمال الكردستاني، خدمة لإسرائيل علَّ الأخيرة تضغط على الإدارة الأميركية لكي تتبنى موقفاً مؤيداً لتركيا من القضية القبرصية.

ورأى الدكتور محمد نور الدين أن روسيا هي التي تدعم حزب العمال الكردستاني، وأن تركيا أثارت الأزمة مع سوريا لأنها عاجزة عن مواجهة روسيا.

«الأزمة الراهنة ومستقبل العلاقات العربية ـ التركية» كان عنوان ندوة أقيمت أمس في (مركز صيدا الثقافي) في الهلالية بدعوة من (ندوة صيدا) وحاضر فيها الدكتور حسين كنعان الذي اعتبر أن تركيا بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت تتأثر بعامل واحد وهو التأثير الأميركي فيها. وهذا يفسر دخولها في كل المشاريع الأميركية منذ قيام حلف بغداد الذي قيل إنه يهدف لمواجهة الشيوعية.

واعتبر كنعان أن التهديدات التركية لسوريا ناجمة عن الأزمة التي تواجهها الحكومة التركية في قبرص حيث تعيش النطقة القبرصية التركية حالة مزرية، ولذلك فهي حاولت تحويل الانتباه إلى الأزمة مع سوريا.

وربط كنعان بين الأزمة التركية ـ السورية، ورغبة إسرائيل في الضغط على سوريا من أجل إضعاف موقفها التفاوضي، خصوصاً أنها تصر على التمسك بالمصالح والمبادئ القومية، واعتبر أن تركيا تحاول أن تقدم خدمة لإسرائيل على الجبهة السورية في مقابل خدمة إسرائيلية على الجبهة القبرصية عبر الضغط على الإدارة الأميركية.

ورأى أن ما تقوم به تركيا هو ضد مصالحها، حيث تستفيد من السوق العربية المفتوحة أمامها، خصوصاً أن الميزان التجاري مع العرب يميل إلى مصلحتها.

بعد ذلك، تحدث الدكتور محمد نور الدين عن حزب العمال الكردستاني الذي تستعمله روسيا كورقة للضغط على تركيا.

وقال إن الهدف التركي المعلن من التصعيد مع سوريا هو وقف الأخيرة دعمها لحزب العمال الكردستاني. ورأى أن الهدف التركي من الأزمة هو بالدرجة الأولى عدم قدرتها على مجابهة روسيا، «لذلك اختارت فتح الجبهة السورية».

واعتبر أن التعاطي السوري مع الأزمة كان حكيماً، حيث استوعبت القيادة السورية الأزمة التي كانت تنوي تحويل أنظارها عن الصراع مع إسرائيل.

الكفاح العربي 98/11/7 ص 4

ندوة حول الأزمة والعلاقات مع تركيا

كنعان: مصلحتها مع العرب
نور الدين: أربكت الموقف السوري

نظم مركز صيدا الثقافي ـ الهلالية ندوة مساء الخميس بدعوة من (ندوة صيدا) بعنوان (الأزمة الراهنة ومستقبل العلاقات العربية ـ التركية)، تحدث فيها المحلل السياسي الدكتور حسين كنعان والخبير في الشؤون التركية الدكتور محمد نور الدين، أمام جمع من المدعوين والمهتمين.

وقدم نصير الأسعد المحاضرين.

كنعان: أشار كنعان إلى أن تركيا (لم تتأثر عبر الماضي ولن تتأثر حاضراً إلا بالعامل الأميركي)، وقال: (لقد وظفت تركيا نفسها منذ الحرب العالمية الثانية في خدمة المصالح الأميركية. فكانت النتيجة في عهد الرئيس ترومان ووزير خارجيته مارشال ومدير التخطيط جورج كانين أن يكون هناك ما يسمى خط الدفاع في وجه الشيوعية. فوظفت تركيا وتدللت، لأن الأميركي آنذاك كان يخاف أن يتحرك هذا البعبع الشيوعي نحو المياه الدافئة. فقد توظفت ووظفت تركيا لهذا الأمر وخاضت ضد العرب ما يسمى حلف بغداد. والعرب أيضاً لم يقصروا لأن بغداد كانت في هذا الحلف.

لكن المعضلة الرئيسية أنه كيف توظف تركيا نفسها وتقع في الورطة منذ أمد بعيد؟).

وأضاف: (عام 1974، وقعت تركيا في ورطة كبيرة على جزيرة قبرص «ايتشيفيك» (بولنت أجاويد رئيس الوزراء التركي السابق) الذي هو كردي. وكيف يمكن أن تكون المعادلة أن الأكراد يشكلون هذا الخطر على تركيا، فاحتلت تركيا قسماً يعادل الثلث من قبرص، وهذا الثلث الآن في وضع اقتصادي واجتماعي ومعيشي سيئ. حتى ربما قرأتم في الصحف أن تركيا اضطرت إلى مد المياه عبر الأنابيب

البلاستيكية. والبارحة بالذات طالب وزير خارجية تركيا بحكومة كونفيديرالية على الجزيرة.

هذا المأزق الذي أوجدته تركيا لنفسها بعد الانقلاب الذي حصل على (الرئيس القبرصي الراحل الأسقف) مكاريوس، خلّف لها معادلة جديدة في النظام الدولي الذي انتقل من ثنائية النظام والحرب الباردة إلى ما تسمى الآن أحادية النظام، والمقصود بها هذا العملاق الأميركي الذي يحرك الأمور على الكرة الأرضية حيثما يشاء في الفترة الراهنة (..)

هنا بدأ الخوف التركي على ما يسميه العسكر كرامة تركيا في الجزيرة، فحاول في هذه الحال أن يلعب ما تسمى لعبة التحويل، فحول هذه القضية أزمة مع سوريا، وليس هناك من أزمة، لكي يتطلع إلى اللوبي اليهودي في أميركا ليقف في وجه اللوبي اليوناني.

إذاً في هذه الحال بات العرب وتحديداً سوريا هم الضحية في سبيل أخطاء ارتكبتها تركيا، لأنها جعلت نفسها موظفة في لعبة الإدارة الأميركية، والآن في لعبة الأيادي الإسرائيلية عبر التحالف، واعتماد القمر الصناعي الإسرائيلي لتزويدها معلومات عن الجزيرة.

نحن نعرف عبر القانون الدولي والعلاقات الدولية، أنه إذا كان هناك من مشكلة نتطلع إلى حلها، فذلك يكون بطريقة تفكيكها إلى مشكلات إلى حل مشكلتها وتركت المشكلات الأخرى عالقة. وأول من نبه إلى هذا الأمر هو الرئيس حافظ الأسد وتلازم المسارين يصب في هذا الصدد، وهو أن على العرب جميعاً أن يذهبوا معاً إلى سلام عادل وشامل. أما تفكيك الوضع فهو استفراد إسرائيل بهذا الموضوع. فبقيت سوريا صامدة على أساس أن الحل يجب أن يكون حلاً شاملاً وعادلاً، فهنا يجد الصهيوني ومن معه، أنه لم يبقَ على الساحة العربية في حال الصمود الفعلي والحقيقي إلا سوريا، وهي التي اكتشفت هذه الحقيقة عملية التفكيك. فتحولت اللعبة التركية للضغط على سوريا من أجل إرضاء يهودي في واشنطن يلعب دور اللوبي في خدمة تركيا على الساحة القبرصية.

أعتقد أن تركيا الدولة التي لها حُسن الجوار ولها عملية التبادل التجاري، ميزانها التجاري، ميزانها التجاري مع العرب، فائض بالمئات لمصلحتها، وأعتقد أن

العرب سيستفيدون بنسبة 15 في المئة، بينما تركيا تستفيد 85 في المئة. فإذاً لمصلحة تركيا أن تكون مع العرب وفي سبيل التوجه العربي).

نور الدين: ورأى نور الدين (أن المسألة القبرصية عنوانها الآن تزويد روسيا قبرص الجنوبية (اليونانية) صواريخ (أس 300)، أي إن روسيا لا تزال تملك أوراق قوة تحاول أن تلعبها).

أضاف: هناك ورقة أساسية أيضاً في يد روسيا، وهي حزب العمال الكردستاني، الموضوع الأساسي في الأزمة التركية ـ السورية. ولهذا الحزب مكتب تمثيلي في موسكو. وهو ليس حزباً كردياً صرفاً في تركيا، بل هو أقرب إلى أن يكون منظمة دولية متعددة البعد، يمكن أن يستخدم في كل فترة من أجل مصالح دولة أخرى. وهو في الوقت نفسه ورقة تلعبها جميع القوى المعادية لتركيا. وهو الآن ورقة أساسية في يد موسكو.

إن الهدف التركي المعلن من التصعيد مع سوريا، هو وقف ما تتهم به أنقرة دمشق من دعم لحزب العمال الكردستاني، ودعوتها إلى إغلاق المعسكرات الكردية داخل سوريا.

إذا كان هذا الاتهام صحيحاً، وأوجلان الآن، موجود في سوريا، وكذلك قواعد حزب العمال، فاتفاق أضنة هو انتصار واضح لتركيا، وتكون تركيا قد حققت هدفها في شكل علني وواضح.

لكن إذا كان المقصود غير سوريا بالنسبة إلى مسألة حزب العمال، فأعتقد أن تركيا الآن في مأزق بالنسبة إلى الهدف الذي أعلنته، ومأزق تركيا الحالي أنها لا تستطيع أن تفتح أزمة مع روسيا في شأن حزب العمال الكردستاني، في حين أنها كانت قادرة على فتح هذه الأزمة مع سوريا، لسبب بسيط وهو أن الجبهة السورية مع تركيا، هي جبهة ضعيفة.

ولذا فإن التعاطي السوري مع الأزمة التركية كان تعاطياً حكيماً «لجهة إعطاء الأهمية للأولويات» الأولوية للمعركة مع إسرائيل وليس مع تركيا. لكن هذه الأزمة سببت إرباكاً (للموقف السوري بمعنى أن سوريا منذ الآن فصاعداً، لا يمكن إلا أن تأخذ في الاعتبار أن تركيا يمكن في المستقبل أن تشن حرباً فعلية ضدها.

النهار 7/11/98 ص 4

لم يستطع النظام اللبناني تشكيل أحزاب وطنية

إن السمة التي يعرف بها النظام اللبناني هي سمة الحرية والديموقراطية، وما دام لبنان بلداً ديموقراطياً وحراً لا بد إذاً من أن يكون هنالك نظام تعدد الأحزاب وليس الحزب الواحد، لأن الديموقراطية وتعدد الأحزاب صنوان لا يفترقان، فلا يمكن أن تكون هنالك ديموقراطية بدون أحزاب ولا أحزاب بدون ديموقراطية. إن الديموقراطية التي عرفتها أثينا هي فلسفة حكم الشعب للشعب ولخدمة الشعب، فمن ضمن هذا السياق لا نستطيع أن نقول بأن الديموقراطية هي النظام الأمثل إنما هي الأفضل ما بين الأنظمة وليس من الضروري أن تكون دائماً على حق، ولكنها يجب أن تكون قادرة دائماً على تصحيح ذاتها بذاتها، إنها كالبالون المطاط تتلقى الضربة فتصحح الخلل ثم تعود إلى الشكل الأحسن. أما غيرها من الأنظمة فإنها كالبالون العادي غير المطاط، فمجرد أن يتلقى ضربة واحدة ينفجر على ذاته. إن الولايات الأميركية المتحدة التي تتبع النظام الديموقراطي الليبرالي ونظام الحزبين، اضطرت في مطلع الستينات إلى أن تلقي نظرة جديدة على دستورها وتصحح الخلل الحاصل فيه الذي يقول «بأن الأكثرية تحكم» ليتساءل المشترع الأميركي عن مصير الأقلية وحقوقها، بحيث إن الدستور يقر بحكم الأكثرية، فعدل الدستور وأضيفت إليه مادة تقول بأن الأكثرية تحكم ولكن الأقلية كما الأكثرية تحفظ حقوقها بالقانون.

إن نظام الديموقراطية الصحيحة عبر التاريخ يدل إلى أنه الأرض الخصبة للإبداع والتطور والعلم فلا تنمو المواهب ولا ينطلق الفكر وينعتق إلا في ظلال نظام ديموقراطي حر تؤدي فيه الأحزاب لعبتها الديموقراطية بكل حرية وانفتاح.

إن التراث الفكري اللبناني كغيره من الشعوب الحضارية، يقودنا إلى الاستنتاج أن الديموقراطية الحقيقية هي فعل إحساس وممارسة واقتناع عند المواطن والمواطنين، فلا يمكن أن تكون غير ذلك، تبدأ بعملية حزبية تدور رحاها في المجتمع لتصب في صندوق الاقتراع وتعطي نتائج أي من الأحزاب يتكفل القيام بالأعباء الوطنية بجميع أشكالها. فإذا كانت الديموقراطية في نظامنا اللبناني لم تستطع أن

يشكل أحزاباً وطنية منصهرة على مستوى الوطن يلجأ إلى ديموقراطية (آلية) Mechanical بمعنى إسقاط الورقة في صندوق الاقتراع بدون اقتناع أو فهم لما يفعله وإلى ما يعنيه إسقاط هذه الورقة وما يترتب عليها وعلى نتائجها. إن ديموقراطية اللبناني وحزبيته هما أقرب إلى المفاهيم شبه الديكتاتورية من الديموقراطية. فقد بدأ اللبناني انطلاقة جيدة في الماضي تواقاً إلى ديموقراطية حقيقية وحزبية بعيدة من الطائفية والمذهبية، يحلم في قرارة نفسه أن ينتسب إلى الدول العريقة في المفاهيم الحضارية والحزبية الحقيقة، ولكن الحرب التي عاشها على مر سنين ضربت الحلم والأمل في التربع على هرم الديموقراطية، ومهما يكن فإنه لا يزال السبّاق في محيطه وفي العالم العربي في لعبة الأداء والممارسة الديموقراطية. مهما يكن فإن خلاصة القول تقودنا إلى أن الديموقراطية لا تنمو بدون حركة حزبية هدفها المصلحة العامة والشأن العام وإلا فسوف تكون الحزبية كما فهمتها أندونيسيا في عهد سوكارنو.

عندما تسلم سوكارنو السلطة في أندونيسيا كان متأثراً بحضارة الغرب وتقدمه وكان يعتقد أن حال التقدم هذه مبنية على تعدد الأحزاب وعلى النمط الديموقراطي في النظام السياسي الذي يسمح بتعدد الأحزاب فسمح سوكارنو بحرية الأحزاب وتشكيلها، فلم يمر عام واحد حتى أصبح في أندونيسيا ما يزيد على الألف ومئة حزب تتناحر وتتقاتل قتال القبائل والعشائر، إذ صارت كل قبيلة وعائلة حزباً يقف في وجه المواطنين الآخرين، ولكن هذه أخذت تتفاقم وتفتت الشعب الأندونيسي من الداخل فما كان من سوهارتو إلا أن قام بانقلاب وأطاح سوكارنو وقضى على الفتنة والتناحر في بلده ليقول إن أجمل وجه للديموقراطية هو الديكتاتورية العسكرية.

النهار 98/8/22 عدد 20129 ص 17

زيارة الرئيس الأسد إلى فرنسا أوجدت ضغطاً على الإدارة الأميركية وبعض الأنظمة العربية

الدكتور حسين كنعان أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية، والجامعة الأميركية في بيروت، وجامعة ميريلاند في الولايات المتحدة. درّس في جامعتي جورج واشنطن وجورج تاون والجامعة الأميركية في واشنطن، وكان رئيس مجلس الجنوب والنائب الأول لحاكم مصرف لبنان وعضواً في مجلس إدارة طيران الشرق الأوسط.

د. كنعان يتحدث في هذا الحوار عن أبعاد زيارة الرئيس الأسد الأخيرة إلى فرنسا ونتائجها وأزمة المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية والقرار 425, إلى قضايا عربية ومحلية رئيسية.

❖ قام الرئيس الأسد بزيارة لفرنسا، ونادراً ما يقوم بزيارات خارجية. ولاقت الزيارة، اهتماماً كبيراً في الأوساط الدولية، خصوصاً في أوروبا. وجرى تقييم هذه الزيارة على مستويات عدة. ما رأيك بنتائجها، خصوصاً في ما يتعلق بأزمة المنطقة؟

ـ عادة، نحن الأكاديميين، نتحدث عن (الحدث) والشخص بتاريخه ومواقفه، وفي ضوء هذه الوقائع يكون (الحدث) تاريخياً أو غير تاريخي.

ونعرف أن الرئيس الأسد، بعقله الاستراتيجي وخبرته، لا يقوم بزياراته من دون أن تكون الرؤية قد تبلورت لديه كلياً، ويصبح لديه منها استنتاج ونتيجة. بمعنى، أن فرنسا (والمحفل الأوروبي)، يعرف الرئيس الأسد تاريخها وتطلعاتها بالنسبة إلى المنطقة، وبالتالي، حاجة المنطقة إلى أوروبا، وإلى الدور الفرنسي بالتحديد. وهو، لا يغيب عنه إطلاقاً أنه بعد حرب 1967, كان الرئيس شارل ديغول هو الوحيد في العالم الذي قال: «إن الشعب اليهودي، شعب يحب الهيمنة». وقد قامت قيامة الإسرائيليين يومها. وفي ذهن الرئيس الأسد وفي ملفاته أنه بعد حرب 1967, سار وزير خارجية

فرنسا موريس شومان على فلسفة ديغول وقاعدته السياسية، وقد دُعي يومها إلى مؤتمر باريس الذي دُعي إليه وزراء خارجية أوروبا كلهم، وسُميت مقررات المؤتمر يومها بـ(عقيدة شومان) وهي تقول بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها، وأنه لا يجوز احتلال الأرض بالقوة، وأن وضع القدس يجب أن يكون وضعاً دولياً، وأن تخلق إدارة لشؤون القدس، وأن على إسرائيل أن تنسحب، مما أثار ضجة كبرى في الأوساط حول هذه المقررات الأميركية في عهد الرئيس جونسون قوية ومناصرة لإسرائيل.

❖ ولم تزل مناصرة لإسرائيل..

- هناك تفاوت في قوة المناصرة. ففي حكم بوش كانت شيئاً، وفي أيام أيزنهاور كانت شيئاً، وفي أيام كلينتون شيئاً آخر. إلا أن الإدارتين الأميركيتين، في أيام جونسون وكلينتون كانتا الأكثر انغماساً باللعبة الإسرائيلية، مما جعل إسرائيل تقرر سياسة المنطقة من خلال هاتين الإدارتين. وفي أيام حكم ريغان كان هناك قدر من التوازن، وهذا موضوع آخر طبعاً.

الذي أود أن أقوله، هو أن أي تحرك يقوم به الرئيس الأسد، هو بالنسبة للأمة العربية، حدث تاريخي، وخصوصاً زيارته التاريخية لفرنسا. فهو يدرك تماماً ما هو الدور الفرنسي منذ أيام (ديغول). وأنتم تعرفون أن الإدارة الفرنسية تتغير من وقت إلى آخر، فوجد الرئيس الأسد، أن النهج (الديغولي)، والرؤية (الديغولية) بالنسبة للمنطقة، ينطق بهما رجل اسمه (شيراك). وعندما رأى أن شيراك ينظر إلى المنطقة، وبالتحديد منطقة الشرق الأوسط، النظرة التي كان ينظرها ديغول، وجد أن من الضروري أن يكون هنالك ضغط على إسرائيل بهذه الزيارة التاريخية أولاً، وثانياً أن يكون هناك فائدة لسوريا ولفرنسا، بالتعامل الاقتصادي، من قدرات بشرية إلى توظيف أموال، إلى آخره..

أما من الناحية السياسية البحتة، فعندما أقول إن الزيارة (حدث) وإنها تاريخية، لا أستطيع أن أضعها في أطر (ستاتيكية) أو حسابات اقتصادية، بل في أطر استراتيجية.

إن أميركا، وهي الدولة المهيمنة وصاحبة المبادرة في (الشرق الأوسط)، رفضت اجتماعات جرت سنة 1970 في البندقية، فينيسيا، ودبلن، ولندن، وأمستردام

وسواها، مبادرات أوروبية. وقد قال الأميركيون، أو الإسرائيليون في الإدارة الأميركية إنه يجب تقليص الدور الأوروبي وإبقاء المبادرة بيد أميركا، لأن الأوروبيين أقرب إلى المنطقة، ويتفهمون مشكلاتها، خصوصاً عند الرجوع إلى كلام القادة التاريخيين الذين يشكلون بتحركاتهم حدثاً تاريخياً مثل (ديغول) الذي قال: أنا لا أراهن على مليوني نسمة بلا حق، مقابل مئتي مليون نسمة أصحاب حق.

❖ هل ترى أن هذا (الحدث) ـ الزيارة ـ جرى في وقت وصل فيه الدور الأميركي في عملية السلام إلى حدوده القصوى، من دون نتيجة تقريباً، لدرجة أنه يدور حديث الآن أن الأميركيين ربما تخلوا عما بدأوا به في أوسلو وغيرها؟ وهل ترى أن الزيارة جاءت في الوقت المناسب من ناحية تراجع الدور الأميركي؟ وهل انتهى هذا الدور؟ ولماذا وصل إلى هذه النتيجة؟

ـ قلنا إن الزيارة تاريخية. لكن، عندما نتحدث عن العلاقات الأوروبية ـ الأميركية، فأميركا هي الدولة العظمى المهيمنة، والعلاقات الأوروبية ـ الأميركية هي دائماً على المحك. إنما بالنسبة لمنطقة (الشرق الأوسط)، فهناك بعض الأميركيين يشعرون بضغط اللوبي الإسرائيلي على الإدارة الأميركية، متسائلين كيف أن هذه الإدارة تجيّر للصهيونية العالمية، فلديهم شعور بهذا، ولديهم أجهزة تعمل. هناك (لوبي) دولي على الدولة المهيمنة وليس صراعاً. فعندما يرون أن الموقف الفرنسي في اعتداله يقف إلى جانب العرب، تتأثر القاعدة. بمعنى أن رئيس أميركا لا يمكن أن يقول للأميركيين: الفرنسيون لا عقلانيون، أو دولة غاشمة. لو فعلوا، سيضحك الشعب الأميركي ويقول: هؤلاء أناس حضاريون، ولا نستطيع أن نقول سوى ذلك، وعليه، عندما يتكلم الفرنسيون عن القضايا المحقة لدى العرب، ويتكلمون عن قضية (الشرق الأوسط)، يتأثر الرأي العام الأميركي، فتدخل تلقائياً على الإدارة الأميركية قوى ضاغطة.

وعندما يستقبل الرئيس الأسد بهذه الحفاوة في فرنسا، ويقام له هذا الاحتفال، وتبحث معه الموضوعات في العمق، فمن المؤكد أن لهذا الحدث تأثيراً على الأميركيين. والزيارة لم تتناف مع الدور الأميركي، بل هي متممة لهذا الدور. والرئيس الأسد قال ذلك، والأوروبيون يقولون ذلك أيضاً. وكلام الأوروبيين قد يراه البعض (كليشيهات)، أما في العمق، ونأخذ الخلفيات والرؤية. مثلاً: جان فوستر دالاس كان أبوه قسيساً، وكان يقوم في الصباح، فيرى أباه جالساً إلى البيانو يرتل آيات من

الكتاب المقدس ومنه التوراة. فنشأ على شيء من الدين، من خلال تربيته البيتية، ثم وجد أن هذا الدين خلق الحضارة الغربية التي يعيش فيها، ووجد أن (البعبع) الشيوعي يشكل خطراً على هذه الحضارة، فكان (أيديولوجياً) عنيداً جداً ضد الشيوعية بحسب تربيته.

(كيسنجر) وجد نفسه مرمياً في شوارع نيويورك، فتلقفته مؤسسات الرعاية الاجتماعية للفقراء اليهود في أميركا، وأنشأته، و(أدلجته). وعندما وصل إلى السلطة، أصبح يرى كل شيء بمنظار إسرائيل، ومن خلال يهوديته أو صهيونيته.

(كلينتون).. وجد أن (القوى الضاغطة) اليهودية قد ساندته في الماضي لكي يصل إلى سدة الرئاسة، ورأى أن هناك تقاعساً عربياً في الظرف الذي أتى به، فكانت وجهته الحالية. بينما الرئيس (ايزنهاور) عندما تولى الرئاسة الأميركية سنة 1956, قال للأوروبيين ولفرنسا: لقد بدأ الدور الأميركي، ولا دور لكم.

◆ إذاً، في رأيك هناك ترابط بين بعض المواقف العربية، وبين التقدم والتراجع الأميركيين. بمعنى أننا نحن العرب أوصلنا الوضع الأميركي إلى ما هو عليه..؟

- من دون شك. من هذا المنطلق عندما ذهب الرئيس الأسد في زيارته التاريخية الأخيرة إلى فرنسا، صنع وأوجد (قوة ضاغطة) على بعض الأنظمة العربية، وعلى الإدارة الأميركية أيضاً.

◆ هل نستطيع أن نقول، إن العرب وأوروبا، مجتمعين، يشكلان (قوة ضاغطة)؟

- يا ليت العرب يقومون بذلك، لكن، أي عرب؟ نحن نتكلم عن الرئيس الأسد، فهو صاحب هذه الرؤية الاستراتيجية.

◆ يقال إن فرنسا، بالغزل الذي أقامته مع سوريا، وهذا معطوف على صداقتها للبنان، وتقربها من العراق، يفتح لها ذلك سوقاً عربية مهمة، خصوصاً أن الأميركيين قد (أقفلوا) على الدول الخليجية، وفي طليعتها السعودية. كيف تقيم هذا الانفتاح الفرنسي من المنظار السياسي والاستراتيجي والاقتصادي، وما هو المردود الذي تكتسبه هذه الدول؟

ـ السؤال مهم جداً. لقد دخلنا على القاعدة. كل دولة في العالم، كما يقول المثل الصيني، لديها عقدة نقص في ما مكان ما. وعقدة النقص عند الأميركيين مثلاً، كانت قضية (فييتنام)، وجاؤوا في حرب الخليج محاولين إلغاء هذه العقدة.

الأوروبيون، وبالتحديد فرنسا، التي كانت صاحبة دور دولي مهيمن تاريخياً، لديها عقدة نقص، وهي رغبتها في دخول التاريخ مرة ثانية، وهي تريد أن تلعب دوراً مميزاً، فالماضي هو الذي يحفز فرنسا كي تعود إلى لعبة الأمم، وهذا الدور استفاق بوجود (شيراك) الذي أراد أن (يلعب) بـ(لعبة) الأمم، ويستفيد من هذا الحدث ـ حدث الزيارة ـ الذي هو بالنسبة لفرنسا، تاريخي، لأن الرئيس الأسد لا يذهب إلى أي دولة من الدول من دون أن يكون دارساً ملفه. كذلك، فالفرنسيون يعرفون أن هذه الزيارة تشفي غليلهم، وتعيدهم إلى موقعهم في لعبة الأمم، وإلى الماضي الفرنسي التاريخي، وأنهم عادوا بقوة إلى المنطقة من بوابة دمشق التي هي البوابة القومية الحقيقية التي لا سلام من دونها، وأنهم رجعوا ليتعاطوا مع رجل تاريخي وفذّ في (الشرق الأوسط).

❖ يقول البعض إن انهيار الاتحاد السوفياتي والفراغ الذي أوجده، خصوصاً بالنسبة لسوريا، التي كان الاتحاد السوفياتي لها حليفاً وصديقاً، عوّض أوروبا جديدة وبالذات فرنسا، كيف ترى أوروبا كبديل عن غياب الاتحاد السوفياتي؟

ـ لنكن واقعيين وأنا أكاديمي في تبصري بالأمور. هذا العملاق الذي يدعى الاتحاد السوفياتي، والذي خلق موازين، وخلق الحرب الباردة التي عشناها، و.. صراعات، لا يقارن بما هو قائم الآن. لقد كانت الموازين تقول عن الحرب الباردة إنها رادعة لكلا الطرفين، بسبب قوة الاتحاد السوفياتي النووية والصراع الأيديولوجي، بينما إذا أخذنا أوروبا، فليس هناك صراع أيديولوجي، وليس هناك حرب باردة على صعيد القوى النووية. القصة تختلف كلياً. هناك أدوار معنوية، تؤثر في الدول المهيمنة. فالأوروبيون، في القضايا المحقة، إذا أرادوا إحلال الهدوء والاستقرار في العالم، يستطيعون التأثير في الدولة المهيمنة التي هي أميركا، بأن يوحوا لها أنه يهمهم أن يكون العالم واحة للسلام.

❖ البعض يستند في هذه النظرية إلى أنه عندما تتقرب دولة عربية أو غير عربية إلى السوفيات، يكون تأثير هذا التقارب في السياسة الأميركية، أو اللوبي الأميركي، إنهم يضعون على هذه الدولة بطاقة حمراء (شيوعية)، لكن الآن في حالة

الصداقة أو التحالف مع أوروبا لا يمكن القول إن الدولة العربية التي تتقارب معها شيوعية لأن أوروبا ليس عليها هذه البطاقة الحمراء.

ـ لا شك في أن ذلك حق. فقد اختلف الوضع تماماً. لقد بدأت الصهيونية العالمية بلعبة صراع الحضارات، فلم تفلح. و(البعبع) الآتي بعد الشيوعية، هو الإسلام والإرهاب.

الأوروبيون،أكثر وعياً من الأميركيين. فالشعب الأميركي بعيد.. وفي قارة مستقلة، ويتأثر بالرأي الصهيوني. الأوروبي أكثر قرباً وأكثر تفهماً لنا، وعندما يتكلم الأوروبي هنا بأننا عقلانيون، يكون الصوت أقوى. هناك مفكرون يقولون «إن الحضارة الغربية هي ابنة الثقافة اليهودية ـ المسيحية، والذي يريد التعدي على الحضارة الغربية سنحطم رأسه». الآن.. لا يستطيعون التكلم كذلك و.. بذلك. بل أصبحوا يقدمون المساعدات لروسيا.

نحن نقول اليوم بما يسمى (العولمة)، وهي ليست لعبة اقتصادية بحتة، لأن السياسة دائماً هي الأم الحقيقية للاقتصاد. والسياسة، هي الصوت الذي يبرز في القضايا المحقة. والعرب أصحاب قضايا محقة. والأوروبيون قبلوا مبدأ الأرض مقابل السلام، وقبلوا أن الشعب الفلسطيني له الحق في تقرير مصيره على أرضه.

بقي الآن الدور الصهيوني. الأميركيون الآن، يستعينون بالأوروبيين، ويقولون لهم: بما أن مواقفكم مع العرب، فستساعدون الإدارة الأميركية في تخفيف الضغط من (القوى الضاغطة اليهودية).

من هنا، فإن زيارة الرئيس الأسد لفرنسا وانفتاحه على أي مبادرات جديدة، يدوّنان له. لقد حشر الأميركيين. والعالم الآن يقول لهم: «تفضلوا، لديكم التزامات دولية». العالم اليوم، غيره في الخمسينيات وأواخر الأربعينيات، وقتها كان العالم واحة سلام، ولم يكن هناك الإرهاب الموجود اليوم، بل كان هناك حقوق الإنسان والقضايا المحقة، بينما نتكلم اليوم عن الخوف والإرهاب، وهنا تأتي مسؤولية أميركا، إذ عليها أن تخلق الهدوء على هذه الأرض، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت مسؤوليات أميركا كبيرة جداً.

من هنا أقول، إن صوت أوروبا معنوي واقتصادي ومؤثر وله البعد التاريخي، ولا أتكلم عن الصوت العسكري.

اقتصادياً، إذا أسسنا شراكة أوروبية، فرنسية ـ لبنانية ـ سورية، نبدأ ونقول بأن هناك 17 مليار دولار موضوعة كأرصدة في البنوك في لبنان، ولا نعثر لها على مجالات توظيف، لأن التوظيف يتطلب عامل الاستقرار. فإذا دخلت فرنسا، وتبعتها أوروبا، على الإطار اللبناني ـ السوري لتوظيف هذه الأموال، بضمانات فرنسية، عندئذ، نجد أن الحركة الاقتصادية بدأت تسير وتنطلق منها قوة سياسية.

❖ سننتقل إلى جانب آخر، وهو اجتماع (موردخاي) ومحمود عباس، ضمن إطار تنشيط الحوار الفلسطيني ـ الإسرائيلي. هل ترى أملاً من هذا الحوار لناحية تطبيق الخطة الأميركية بالانسحاب من 13%؟

ـ الحقيقة أنا غير متفائل بالنسبة لهذا الموضوع. إنما أقول: ما هي الخيارات؟ قضية متفائل وغير متفائل لا قيمة لها، وعلينا أن نقول ما هو الممكن وما هو غير الممكن. وعندما ننظر إلى الخيارات المعطاة للفلسطينيين أمام التقاعس العربي، وانعدام الاتحاد العربي حول القضايا العربية، نقع في حيرة. وأتساءل بيني وبين نفسي قائلاً: العرب، لم يقولون لأبي عمار: اذهب إلى أوسلو. لقد ذهب سراً وخفية، ثم جاء الآن ليحمل العرب نتيجة عمليته. لذلك أقول اليوم، إن أبا عمار، يحاول بأي طريقة كانت، تغطية شيء من الجريمة التي ارتكبها بحقهم، فالأوروبيون هم أقرب إلى المفاهيم العربية من الأميركيين، بسبب أن الأوروبي ليس لديه ما يسمى في قانونه ونظامه الداخلي (القوى الضاغطة)، فأميركا هي الدولة الوحيدة في العالم التي يوجد في نظامها شيء اسمه (القوى الضاغطة)، إذ كان المزارعون مثلاً في أميركا، يجلسون في ردهات (الكونغرس) ويضغطون على أصحاب القرار زراعياً، وهكذا فكلمة (لوبي) والقوى الضاغطة متعددة في أميركا. و(اللوبي) الإسرائيلي هو جزء كبير من (القوى الضاغطة) الأميركية.

الأوروبيون ليس لديهم هذه القوى، بل إنهم (يتملعبون) ويتلاعبون بالرأي العام. فهم يطرحون على الرأي العام قضية، ويقنعونه بها. وزيارة الرئيس الأسد تاريخية، وهو لم يقم بزيارة لدولة بلا دور، وفرنسا دولة لها دور تاريخي فاعل. من هنا كان (الحدث).

❖ تحدثت عن بعض الفوارق في السياسة الأميركية في أيام جونسون وأيام كلينتون، ووضع رؤساء آخرين أيضاً، بالنسبة للسياسة الحالية بقيادة كلينتون، ما هي الفوارق الأساسية باعتبارك أقمت في أميركا فترة طويلة ودرست ودرّست فيها؟

. باختصار، إن المجتمع الأميركي مجتمع مادي، يرى أين تتجه مصالحه ويمشي في هذا الاتجاه. الأميركي (براغماتيكي). ثم، إن تقاعس العرب عن القيام بدورهم بالتأثير في الرأي العام الأميركي، جعل الإدارة الأميركية تتقلص أمام القوى الضاغطة الإسرائيلية.

لو أنه كلما اقتربت أميركا من إسرائيل ولو سنتمترات. في الموازين السياسية . ابتعد العرب سنتيمتراً واحداً عنها، لغيرت أميركا مواقفها السياسية. لكن لسوء الحظ، بعض الأنظمة العربية، كلما اقتربت أميركا من إسرائيل، اقتربوا هم أكثر منها. وهذا ما يجعل الإدارة الأميركية (مُصهينة) في ما يخص النزاع في المنطقة.

❖ لنعد إلى الفوارق بين الرؤساء الأميركيين بالنسبة للوضع في الشرق الأوسط..

. أقول في هذا الصدد: علينا أن نعرف من هو (كلينتون)، ومن هو (جونسون) ومن هو (ريغان) ومن هو (ايزنهاور)، والرئيس الأسد نبّه منذ البداية إلى خطورة ما يرتكبه أبو عمار.

هناك شخص، اسمه (روجر فيشر) وهو أستاذ قانون في جامعة هارفرد، أتى بنظرية تبنتها الصهيونية، تقول بأنه إذا كان لديك مشكلة لا تستطيع حلها، عليك أن (تُكسّرها) إلى مشكلات، وتحل كل مشكلة على حدة. بينما في العلاقات القانونية والدولية، إذا وجدت مشكلة فمن المفروض أن يحل القانون الدولي هذه المشكلة.

نظرية (فيشر) تبناها (كيسنجر) و(كسّر) المشكلة العربية. وبدأ يتعاطى مع كل جانب على حدة. والرئيس الأسد نبه أبو عمار، وقبله أنور السادات، إلى أن هناك موقفاً عربياً، والقضايا العربية المحقة هي واحدة، فلا تقم أنت بزيارة منفردة لإسرائيل ولا تتسلل أنت إلى أوسلو. ولو بقي (العربي) على توجهات الرئيس الأسد، وموقفه، لما وصلنا إلى حالة انتظار أبو مازن وما سينتزعه من موردخاي.

❖ هل ترى إمكانية الانسحاب بموجب القرار 425؟

. القرار 425 هو قصة (أفخاخ). وهو يقع تحت بند نظرية (فيشر). فإذا كان هناك وعي لدى اللبنانيين لرأوا ماذا أصاب غيرهم واعتبروا. هنالك حق عربي موحد، ويجب أن نصل إليه نهاية ونتيجة.

❖ بما أنك كنت نائباً لحاكم مصرف لبنان. كيف ترى إلى الوضع الاقتصادي الحالي.. إمكاناته، تطوراته، وإلى أين نحن سائرون؟

ـ هذا سؤال لا مزاح فيه إطلاقاً، وله قواعد. إن الاقتصاد لا ينمو إلا مع إنماء سياسي جيد. فإذا كان لدينا (وعاء) سياسي جيد، وهذا ما يسمونه بلغة الاقتصاد والسياسة Spill Over، وإذا كان لدينا خطة سياسية جيدة، (فسيفيض) عنها أشياء جيدة. نحن لدينا ركيزة أن نظامنا ديمقراطي، ولدينا طاقات فردية لا يستهان بها إطلاقاً، ونحن (واحة) موجودة في المنطقة، واحة اصطيافية، واحة استشفائية، واحة أكاديمية فكرية، واحة صحفية، الخ.

لبنان لديه كل هذه المزايا، لكنه فريسة الوضع في المنطقة. والمرحلة التي نحن مقبلون عليها، والاستحقاقات الجديدة، إذا لم تكن على مستوى اللبنانيين، فنحن سنكون في حالة تعثر، ولا أدري كيف سنفكر بالحلول المناسبة.

❖ أنت ترى إذاً، أن الاقتصاد متعلق بالحل السياسي؟

ـ نعم. فإذا أتى أحدهم وحكم أن هناك أربعة أشخاص لبنانيين، يملكون 17 مليار دولار، وأن هناك إمكانية للتوظيف، مع ضمان للتوظيف، ونتائج وأرباح، عندئذ لا يعود لدي خوف على لبنان.

أنا أول من صرح وقال ـ بناء على كلام رئيس صندوق النقد الدولي ـ إن اللبنانيين لديهم خارج لبنان 40 مليار دولار، وهم من اللبنانيين غير المتجنسين خارجياً، والذين ما زالوا يحملون (جواز سفرهم) اللبناني، والذين هربوا برأسمالهم إلى الخارج. اليوم، لدى المسؤولين مهمة أن يعود جزء من هذه الأموال إلى الوطن.

❖ ما رأيك بالاستحقاق الرئاسي المنتظر؟

ـ أتوقف عند هذا الاستحقاق الرئاسي لأقول: إن رئيس الجمهورية ليس شخصاً فرداً، بل هو نوع من فريق عمل مكوّن من رئيس الوزارة ورئيس مجلس النواب ومنه. ويجب أن يكون لهذا الفريق مبدئياً توجه واحد، يقرأ في كتاب واحد، وهذا الكتاب هو المصلحة العامة. على فخامة الرئيس أن يخلق فريق عمل.

❖ قال السفير الأميركي السابق (جونز) إن لبنان بحاجة إلى رئيس يفهم بالإنماء الاقتصادي، وكأنه يرسم ملامح الرئيس الجديد. من موقعك الاقتصادي، هل تؤيده في هذا الرأي؟

ـ ما قلته عن فريق العمل هو المطلوب، حتى نرد الرأسمال اللبناني. ثم أنا أقول، إن الإنماء له قاعدة اسمها (الديموقراطية) سواء كان إنماء سياسياً، أو إنماء اقتصادياً. لذلك يجب أن يتماشى العاملان مع بعضهما بعضاً، ويتواكبا مع بعضهما مع فريق عمل يوصل البلد إلى نتيجة، وتكون الأمور مدروسة لا غوغائية.

❖ كنت عضواً في مجلس إدارة طيران الشرق الأوسط التي يملكها الآن مصرف لبنان وتعيش اليوم في أزمة. كيف ترى الحل لهذه الشركة الوطنية؟

ـ أولاً، هناك (قصة) تدخل الدولة اللبنانية في الشركات الخاصة. بادئ ذي بدء، لم يكن لمصرف لبنان موقع في (الميدل ايست) بل كان تدخل الدولة عبر (انترا). وعندما تدخل الدولة في مؤسسة تملك طابعاً خاصاً، تنقل إليها العبء السياسي. وبالنسبة للميدل ايست، هناك أناس غير مؤهلين، وهناك فائض موظفين، وهناك أناس محميون يعيشون وضعاً غير طبيعي في المؤسسة.

وعندما تأزم الوضع إلى درجة أصبحت الميدل ايست فيه مهددة بالإفلاس، فرض على مصرف لبنان أن يتدخل، لأنه ليس كوكباً مستقلاً عن مشكلات البلد، يسبح بمفرده. أقول وأتحمل مسؤولية كلامي، ولا أتكلم عن مجلس الإدارة. أنا أعتقد أن لدى رياض سلامة هاجس النجاح، وقد كُلف مهمة ليست ضمن مهامه. وهو يبذل جهده لإنجاح المؤسسة.

❖ ومع ذلك، ما هو الحل برأيك؟

ـ ليس لدي حلول لمشكلة خلقتها الدولة وتعجز هي عن حلها.

في (حوار الاثنين) مع (الكفاح العربي)
الكفاح العربي 98/7/27 ص 6 عدد 2037
حاوره: ذو الفقار قبيسي وغادة سلهب

الهاجس الكبير هو التمادي الشرس للرأسمالية المتوحشة

تحمل هذه السنة في طياتها ملفات كبيرة أهمها ملف الحرية ومصيرها ولا سيما في العالم الثالث بحيث أن لا حياة كريمة بدون حرية. هذه الكلمة التي يعشقها الأحرار ويقدرونها ويحافظون عليها بأي ثمن أينما كانوا وأينما وجودوا لأنها الكلمة الأساس في بناء الأنظمة الحرة الداعية إلى الديموقراطية وتطويرها نحو الأحسن، ومع ذكر الديموقراطية فقد دعيت منذ ثلاثة أعوام تقريباً لإلقاء محاضرة في الجامعة الأميركية في واشنطن عن الديموقراطية والحرية في لبنان. وقد تطرقت في هذا الموضوع لأقول بأن الأميركيين يحاربون الديموقراطية والحرية في العالم الثالث، وأكبر دليل على ذلك هو نتائج الانتخابات الديموقراطية في الجزائر، فقد حاربوها ودعموا الجيش ليحل مكانها. وعند الأسئلة والأجوبة تطرق أحد الحاضرين ليقول نعم إن ما يقوله المحاضر يجب أن يكون صحيحاً ولو كنت مسؤولاً في الإدارة الأميركية لفعلت ذلك، لأنه على ما يبدو أن المحاضر نسي بأن الديموقراطية التي نؤمن بها في الغرب مبنية على أسس علمانية وإلا لما كانت هي الديموقراطية التي نؤمن بها وخصوصاً في مجال حقوق الإنسان بحيث يتساوى المواطن مع أخيه المواطن الآخر. فإذا كانت الديموقراطية الجزائرية هي ما نقرأه في الصحف فنعم يجب محاربتها لأنها عدوة الديموقراطية التي نؤمن بها في الغرب، ويجب أن نساهم في تصحيح مسار الديموقراطية في أي شكل كان حتى عن طريق العسكر. فمتى يستطيع العالم الثالث أن يرد على الغرب بأن الحرية والديموقراطية كلمتان لا تنفصمان ولا حياة للأمم والمجتمع والأفراد بدونهما.

الهاجس الثاني الذي تحمله إلي هذه السنة وأنا من العالم الثالث وأعيش وأشعر بمعاناته، هو التمادي الشرس للرأسمالية المتوحشة ولا سيما في الدول النامية،إذ ليس هناك من رادع يردع لا أيديولوجي ولا تنظيمي ولم تكن هذه الرأسمالية من صلب تراثهم ولا وليدة خبرة أفراد وخبرة مجتمع ودول، بل شرفتهم

ضيفاً من الدول الصناعية فحاروا في استضافتها والتعايش معها لأنها غريبة الطبع والملامح والأهداف فاستغلها البعض في العالم الثالث ليزيد هذا العالم فقراً فوق فقر. ويقولون لنا إن هذه الفلسفة الرأسمالية قد نجحت في الدول المتقدمة فكيف لا نتبنى مفاهيمها؟!

نعم، لقد نجحت ونمت وتطورت في الدول الصناعية لأن هذه الدول وضعت لها حدوداً وقوانين تلجمها عن الشرود في ابتلاع خيرات الوطن وتراكم الثروة على حساب الآخرين، وقد أمست في هذه الدول نوعاً من الاشتراكية بسبب مراقبتها وتنظيمها. فمتى نستطيع في العالم الثالث أن نتعلم كيف نستطيع أن نتعلم مفهوم هذه الفلسفة الرأسمالية كي نخفف حالة الفقر وأن نتطلع إلى ما تحمله لنا سنة 97 وما يليها، بحيث إن النمو السكاني لهذا العام يبلغ تقريباً حوالى 3% في العالم الثالث و0,22% في الدول الصناعية فكيف نستطيع أن نتعايش مع نظام الرأسمالية من دون أن نتطلع إلى الواقع الذي نعيشه بحيث تدب حالة الفصام بين المجتمع والحكومة، لأن نرجسية حكام العالم النامي لا ترتقي إلى مستوى العقلانية والسعي إلى مسار الحرية والديموقراطية كي نستطيع أن نواجه مشاكلنا الذاتية عن طريق الحوار والتفاهم كي نعالج ونفطم حالة الانفجار السكاني الحاصل وكيف يمكن أن نحتاط لما تحمله الأيام من حاجة لإطعام الأفواه الجائعة في دول العالم النامي.

وهواجس كثيرة تحملها إلي هذه السنة، ولكن الهاجس بالإضافة إلى ما ذكرت هو هاجس بلدي ووطني لبنان وكيف يمكن أن نعمل من أجل وطن نحلم به أن يكون وطناً يليق بأبنائنا وبالأجيال الصاعدة، وكيف يمكن أن نكون معهم في تحديات ومتطلبات القرن الحادي والعشرين إن كانت اقتصادية، سياسية أو اجتماعية. تقيم الأوطان عادة بطبيعة النظام السياسي الذي تتبناه من الناحيتين البنيوية والعملية Structure and Function فكيف نستطيع من دون مزايدة أحد على أحد ومن الناحية العلمية أن نبني وطن الحرية والديموقراطية في لبنان ويصبح اللبناني مساوياً للبناني الآخر، بحيث أن لا فضل للبناني على لبناني إلا بقدر ما يعطي لبنان في مضمار التقدم.

النهار 97/5/2 ص 17

عصرنا الحاضر هو عصر التكتلات الاقتصادية ولبنان غير مستقل عن فلك عملية السلام

يقترب لبنان من استحقاق أول نظام إقليمي جديد في العالم، يرتبط بخط النظام العالمي الجديد، من دون أن يعرف اللبنانيون تماماً ملامح ما هم مقبلون عليه مع دول الشرق الأوسط.

ويتزايد الشعور عند اللبنانيين بالاقتراب من النظام الإقليمي الجديد مع استئناف الأطراف المعنية مباحثاتها في إطار عملية السلام على المسارات الثنائية.

ومن اللافت في منظور النظام الإقليمي الجديد أنه يقوم على قاعدة تحقيق (التعاون) بين دول المنطقة برمتها، ويتيح إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بإدخال تركيا وإيران في عدادها، علاوة على أنه يكفل منع حدوث اضطرابات في أي من دولها، بتعاون مجموعة الدول الإقليمية على إنهائه في مهده. خشية من أن يقود إلى اضطراب في حبل النظام العالمي الجديد.

من هنا عمدت (الأنوار) إلى فتح ملف النظام الإقليمي الجديد، باستطلاع آراء قيادات روحية وسياسيين وأصحاب اختصاص في شأنه، بهدف وضع اللبنانيين في صورة الدائرة التي يمكنهم، من خلالها، التكيف معه، أو إبداء رفضهم لبعض خطوطه. وهي لذلك ستنشر آراء المعنيين بذلك تباعاً.

الحلقة السادسة مع الخبير في السياسة الدولية الدكتور حسين كنعان.

علم السياسة ولا يمارسها، يفهم السياسة ولا يتعاطاها، الدكتور حسين كنعان، أستاذ جامعي في العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في بيروت، يرى أن لبنان ليس في فلك مستقل عن عملية مفاوضات السلام في الشرق الأوسط. فالرئيس حافظ الأسد هو الوحيد الذي طرح مع الرئيس الأميركي بيل كلينتون مشروع السلام العادل والشامل لكل العرب، مشيراً إلى أنه (لا يمكننا أن نفصل الموضوع اللبناني عن الموضوع السوري في عملية التسوية.

وتمنى أن يصبح لدينا دستور يدمج اللبنانيين مع بعضهم ولا يفرقهم. ورأى أن العرب غير قادرين على تأليف تكتل اقتصادي ليجابهوا فيه إسرائيل، لأن عصرنا الحاضر هو (عصر التكتلات الاقتصادية).

ويجد كنعان أن رصيد اللبناني هو الانفتاح على الديموقراطية وعلى ما يجري في العالم. ويمكن أن يكون لبنان الأخ الناصح لإخوانه العرب.

وأكد كنعان أن أكثر الدول إنفاقاً على اللعبة العسكرية هي الدول العربية، مشيراً إلى أن المواطن العربي العاقل والعقلاني يقع ما بين شقين: السلطة السياسية من جهة والحركة الدينية الأصولية من جهة أخرى. مشدداً على أن باستطاعة لبنان النهوض اقتصادياً، شرط أن ينفتح على المحيط العربي.

وفي ما يلي الوقائع الكاملة للحديث:

التطبيع والتطبع

❖ تعلمون أن لبنان أضحى على (قاب قوسين) من السلام المرتقب في الشرق الأوسط. كيف تتصورون ملامح انعكاساته على التسوية المتمثلة باتفاق الطائف في لبنان؟

ـ إنني أستبعد الحديث. في الوقت الحاضر، عن أن لبنان مقبل على (قاب قوسين) أو أكثر من السلام. لبنان ليس في فلك مستقل عن عملية مفاوضات السلام في الشرق الأوسط. فهو أصبح بتركيبته وبدوره السياسي جزءاً من كل. فلا نستطيع بالعقل الهادئ والموضوعي أن نفصل الموضوع اللبناني عن الموضوع السوري في عملية التسوية. وعلى ما يبدو أن التسوية السورية ـ اللبنانية ـ الإسرائيلية ليست قريبة ـ كما يتصور البعض ـ لها تعقيدات كثيرة، لأن الإسرائيلي يطلب السلام أولاً ومفاهيمه للسلام، بينما السوري واللبناني يطلبان الجلاء كمقدمة رئيسية للسلام. وإذا حاولنا أن ننظر إلى الشق الأول من السؤال (إذا كان العرب، وكل منهم على حدة، حاول أن يحصل على سلام مع إسرائيل، بطريقته الخاصة، بمعنى عندما قال السادات إن مصر هي أم العروبة وهي أم القضية، فإذا لم تتعاطوا معها فلا تستطيعون أن تصلوا إلى النجاح، ثم جاء (أبو عمّار) ليقول أنا روح القضية، فالحديث يكون معي، وإذا حللتم مشكلتي تحلون المشكلة العربية ـ الإسرائيلية، الملك حسين أيضاً قال: «إن الأردن هو العمق الحقيقي فتعاطوا معي على هذا الأساس». بينما نجد أن الرئيس حافظ

الأسد عندما طرح مع الرئيس كلينتون مشروع السلام، طرح مشروع السلام العادل والشامل لكل العرب، للقضية العربية وليس للجولان. هذا الطرح جعل من الرئيس الأسد في المقدمة في عملية السلام العادل. ننظر هنا إلى الموضوع الكلي، عندما يقول الإسرائيلي للأميركي وللرئيس كلينتون بالذات: إننا نريد التطبيع، بينما السوري طلب التطبع، فاحتار كلينتون مع كريستوفر، في تحديد التطبيع والتطبع لأنها في اللغة العربية تعطي مدلولاً واحداً، ومعنى واحداً، بينما الإسرائيلي في مفهومه، أو في قاموسه العبري يفرق ما بين الطرحين، بمعنى يمكن أن يكون لدولة ما علاقات طبيعية، إنما هذه العلاقات تأخذ مجراها من بعيد لبعيد بالتمثيل الديبوماسي وبالقضايا التقليدية. الإسرائيلي يعطي تفسيراً لكلمة (التطبيع)، إذ يريد الإسرائيلي أن يحصل على ثقافة عربية في موضوع العلاقات العربية ـ الإسرائيلية. بمعنى آخر غسل الأدمغة كي تقبل الإذن العربية بوجود إسرائيل، إذ يطلب الإسرائيلي أكثر من العلاقات الطبيعية، وهذا شيء لم يحصل في تاريخ البشرية بعد، يريد أن يقول للرؤساء العرب وللشعب العربي بأن يقبلوا، بتفكيرهم وبثقافتهم وبتاريخهم وبمفاهيمهم للسلام، إنما الحقيقة هي أن العرب يريدون أن تكون هناك علاقات طبيعية مع الإسرائيلي بالنسبة إلى مواضيع عديدة.

أما بالنسبة إلى الشق الثاني من السؤال، وعن كلمة (طائف)، فبتصوري لا علاقة للطائف إطلاقاً في هذا السؤال، لأن الطائف هو عملية ترتيبات داخلية لبنانية للنظام السياسي اللبناني وما يتشعب عنه، أما في ما يخص العلاقات الخارجية ما قبل الطائف وبعده، فلبنان هو جزء من هذا العالم العربي ويتكيف مع سياسة العالم العربي في السراء والضراء. والعالم العربي الآن هو في أصعب المراحل التي يمر بها وهو السلام العربي ـ الإسرائيلي، ونرى أن المطلوب دستور للدمج

❖ تسوية الطائف أتت بمفهوم تجميد الوضع ووقف الحرب وشيء من السلام الأهلي، إلا أن التسوية السلمية للمنطقة تطرح قضايا ذات طابع أكثر ثباتاً. فهل يمكن أن تبقى تسوية الطائف سارية المفعول بعد عملية السلام المرتقبة؟

ـ ضمن هذا الإطار لا أحد من اللبنانيين يتبرأ من سيادة لبنان، السيادة اللبنانية تتطلب تعاون جميع اللبنانيين لما فيه خير لبنان، فإذا كان الطائف مرحلة معينة لوقف الحرب والصراع في لبنان، فتستطيع أن تقول إن لبنان يستطيع أن يتكيف مع بنود الطائف بتعديلها وفق ما يرتئيه اللبنانيون صالحاً. فكما قال الكثيرون

إن الطائف ـ وأنا منهم ـ وأي دستور في العالم ليس منزلاً من السماء. فتستطيع أي دولة أن تعدل الدستور لما فيه خير المصلحة العامة. إننا بحاجة إلى دستور لدمج اللبنانيين لا ليفرقهم. وفي المرحلة المقبلة علينا أن نتحضر لدستور ينصهر فيه اللبناني مع اللبناني. لكي يجابه المشاكل في القرن الواحد والعشرين، لذلك يجب أن يكون هناك تعددية، وتطوير لمصيرنا كوطن. وهذه الأمور كلها يجب أن نستمدها من الدستور. فالدستور هو صنع أبناء الوطن وليس صنع سواهم، وأتمنى أن يُسمح لنا أن نصنع نحن الدستور الذي يخولنا مجابهة مشاكل القرن الواحد والعشرين. وفي عصرنا الراهن وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وفتور النعرات القومية في العالم، فليس هنالك من دور سياسي لأية دولة في العالم، إنما هنالك دور اقتصادي، على ما يبدو، في الوقت الحاضر. والآن أصبح عصر التكتلات الاقتصادية هو المفهوم الجديد للنظام العالمي الجديد فليس من دولة في العالم تستطيع أن تدعي بأن لديها الاكتفاء الذاتي بعيداً عن خلق كتل اقتصادية، كما هي في السوق الأوروبية. فلبنان يستطيع أن يخرج من نفق التكتلات الاقتصادية، لأن هذه هي المسار الشرعي، والطبيعي لتقدم الشعوب. واليوم خرج الإنسان من القوقعة القومية باستثناء الإسرائيلي ـ الصهيوني، الصهيوني هو الوحيد الذي لا يزال يعيش الفكر العنصري القومي. العرب عاشوها في فترة من الزمن وخصوصاً في الفترة الناصرية. أما الآن بدأ العرب يفكرون في الأشياء الحديثة مع تغيرات العصر، إنما العائق الأساسي في هذا الأمر هو التعنت القومي الصهيوني، فالعرب، لسوء الحظ لم ينجحوا في الفكرة القومية، وليسوا قادرين بالمعنى الفعلي على أن يؤلفوا تكتلاً اقتصادياً، ليقدروا أن يجابهوا فيه إسرائيل. فالتكتلات الاقتصادية هي مستقبل البشرية، كذلك أقدر أن أضيف عليها مفهوم الاندماجية للأوطان كلها في العالم. ذلك أنها هي أيضاً من متطلبات العصر، لأننا نحن الآن نودع القرن العشرين.

الفساد من النظام السياسي

❖ ما هي انعكاسات السلام المرتقب على المفاهيم السياسية السائدة في لبنان وعلى الأداء السياسي؟ وهل تتصورون أن اللاعبين السياسيين على المسرح اللبناني سيستمرون هم هم، بعد تبدل اللعبة السياسية؟

ـ نحن في لبنان ندّعي الديموقراطية، ونجد أن هناك ثغرات في النظام السياسي اللبناني الذي ينتج عنه كل شيء. فإذا تحسن هذا النظام يتحسن الوضع

كله والعكس صحيح، لأن الفكر السياسي اللبناني له كثير من السلفية. إذن الفساد السياسي ينبع من تركيبة النظام السياسي، وعلاقة هذا النظام السياسي بالدستور، هذا الترابط يجب أن نحاول أن نخرج منه، لأن الحديث عن الفساد السياسي سهل جداً، لأن الفساد منبعه النظام، واللبناني يريد توسيع رقعة المشاركة في السلطة، وهذه طبيعة النظام الديموقراطي في أي بلد ديمقراطي، وإعطاء الحق لكل مواطن في أن يكون ضمن لعبة المنافسة السياسية وله الحق أيضاً بأن طرح أفكاره. وفي لبنان، هناك تكتلات من زعماء يتفقون مع بعضهم بعضاً على اللعبة السياسية، لأنها تخدمهم وتخدم مصالحهم. ولبنان لم يستطع أن يكون بلداً ديموقراطياً، في المفهوم الديمقراطي، الذي نعرفه، ولم يستطع أن يكون دولة ذات رأس واحد ليضعها على المسار الصحيح. البلد لا يستطيع أن ينهض من دون دولة بلا رأس.

المرحلة يحب على اللبناني أن يفكر بجدية مطلقة. فالسياسي اللبناني يتكيف مع كل ظرف ليحافظ على دوره في تركيبة النظام السياسي على حساب الآخرين. وجلّ ما في الأمر هو أنه يجب خلق نظام سياسي جيد، نظام قابل للحياة.

الثروة البشرية

❖ من أية دائرة تتصورون أن بوسع لبنان التكيف مع عملية السلام؟

. لبنان يتمتع أكثر من غيره بطاقاته البشرية. فأي دائرة، وأي نقطة يمكن أن ننطلق منها على أساس ما يسمى الثروة البشرية اللبنانية. فالدول عادة تعيش بالموارد الطبيعية. وهذه الموارد غير متوافرة عندنا مثلما هي متوافرة عند غيرنا، إذن نحن ندخل إلى اللعبة من خلال الثروة البشرية اللبنانية. وهذه الثروة هي هائلة وخلاقة. فاللبناني مبدع ومنفتح وهو صاحب الدور الرئيسي في المجالات التربوية والثقافية والعمران. وأهم من كل ذلك أن يكون اللبناني المرشد بفكره لبقية أبناء العالم العربي. بمعنى إذا استطاع اللبناني من خلال انفتاحه على الثقافة العربية، أن يكون الهادي والمرشد لإخوانه العرب، حوّل المسار الذي يمكن أن يفيد الطرفين. فاللبناني في عالم الاغتراب قادر على أن يلعب الدور الرئيسي والضاغط لما فيه المصلحة العامة، والذي لا يقدر أن يركز على الفكر وعلى العقل يفشل. واللبناني رصيده انفتاح على الديمقراطية وعلى ما يجري في العالم، ويمكن أن يكون الأخ الناصح لإخوانه العرب. ومهما شرذموه وانتقدوه، ومهما فعلوا به من خلال الأحداث الماضية، يبقى اللبناني

يحمل قضاياهم ويتكلم عنها، فاللبناني اليوم عامل فعال في نهضة جميع الدول العربية.

التكتلات الاقتصادية المتنافسة

◆ عملية السلام في الشرق الأوسط، في رأي الخبراء في السياسة الخارجية الأميركية، تقود إلى قيام أول نظام إقليمي جديد في العالم، يرتبط بالنظام العالمي الجديد، ما هو تصوركم لملامح هذا النظام؟ وعلى ماذا تنطوي ؟ وهل في وسعكم عرض تعريف محدد له؟

- لا يزال النظام الدولي الجديد في أحشاء العالم الغربي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وعلى رأسه الولايات المتحدة، ولم يتبلور بمعناه الحقيقي بعد، إنما نستطيع أن نقول إن المسار هو مسار حفظ هذا الكوكب الأرضي ومجابهة مشكلاته وتعقيدات هذه المشكلات.

انعكاس هذا النظام الجديد وتحوله إلى عملية اقتصادية ومنافسة اقتصادية ما بين قارات ودول، نجد أنه يجب أن يكون للبنان وقفة جدية يطل فيها على القرن الواحد والعشرين. ونقول لأنفسنا إننا نحن كعرب يجب أن نتعلم من الماضي، فخلال عشر سنوات (81. 91) صرف العالم العربي على وحدة التسلح 850 مليار دولار، فكان كل طفل وشيخ وامرأة يدفع 303 دولارات على لعبة التسلح، بينما إذا نظرنا إلى الإحصاءات المتوافرة، نرى أن دخل الفرد في العالم العربي هو في أدنى المستويات. هذا يعني أن العالم العربي صرف حوالى 14 أو 15 بالمئة من دخله القومي على اللعبة العسكرية، بينما صرف العالم كله 4,7 بالمئة من الدخل القومي على اللعبة العسكرية. فكانت أكثر الدول إنفاقاً على اللعبة العسكرية هي الدول العربية.

إذن دخل الفرد في القرن العشرين شيء مؤذ للعالم العربي باستثناء دول الخليج. فمعظم دول العالم العربي، دخل الفرد فيها هو أقل من ألف دولار. وهذا بالموازين الدولية أدنى درجة تحت الفقر. ولهذا يجب أن يكون القرن الواحد والعشرون بالنسبة إلى العرب مدرسة جديدة لهم يتحولون فيها عن إنفاق هذه الأموال التي ذهبت إلى العملية العسكرية، فإذا أرادوا أن يبقوا مقوقعين بالأفكار السلفية، فلا يقدر العالم العربي أن يصل إلى شيء إطلاقاً، إذن انعكاس النظام الدولي الجديد على لبنان ليس بالشيء السهل لأن المنافسة الاقتصادية ستأخذ بعدها ومداها،

وقضايا التنمية ستكون هي المسار الفعلي والجدي لتقدم هذه الشعوب. إذن يجب علينا أن نفكر بجدية حول تغييرات جذرية حقيقية في أنظمتنا السياسية. حيث تعزز كرامة المواطن والأقليات والأديان ويتساوى المواطن مع المواطن الآخر وتكون هذه الأنظمة أقرب إلى العدالة مما كانت عليه، والتوجه خلال هذه الأنظمة إلى العملية التنموية المرتبطة بالأمن الغذائي، ولا يمكن لأي دولة أن توفر لنفسها الأمن الغذائي وحدها من دون أن يكون لها علاقات مع الدول الأخرى، بمعنى تكتلات اقتصادية، لأنها ستنافس غيرها من التكتلات.

في التنمية

❖ هل تعتقد أن جغرافية الشرق الأوسط ستبقى هي هي، أو أنها معرّضة للتوسع في أعقاب عملية السلام؟

ـ التوسع بمعنى أن تدخل بعض الدول إليها مثل إيران وتركيا، فاليوم عندما نتحدث عن تكتلات اقتصادية في العالم ليس من الضروري التقوقع إطلاقاً. فإن كانت الحاجة تتطلب عملية تنسيق لتكتلات اقتصادية مع هذه الدول التي هي كواقع جغرافي، فيجب أن تتكيف معها. فبعض الدول تسعى إلى العظمة وبعض الدول الأخرى مقتنعة بدورها. إني أحاول القول إنه عندما لا تكون الدولة عظيمة منذ قيامها، بمعنى أن لديها الاكتفاء الذاتي، فيجب خلق عملية تكتلات اقتصادية. وكانت سابقة تكتلات سياسية حتى تنجح وينجح غيرك. إذن المسار اليوم نحو العظمة هو النجاح في عملية التنمية ورفاهية الإنسان وحقوقه.

مفهوم الانصهار الشامل

❖ نلاحظ في هذا المجال أن الرئيس كلينتون في خطابه الأخير في الحلف الأطلسي حدد القومية والأثنية بالعالم المفترض لدول حلف الأطلسي، فماذا يعني ذلك على مستوى القومية العربية ومستوى الأثنية الإسرائيلية.

ـ لم يتحدث كلينتون عبثاً عن هذا الموضوع، لأن أميركا عانت التجربة. الأميركيون عانوا تجربة الأثنية وعانوا تجربة القومية. فالمجتمع الأميركي هو خليط من أثنيات وقوميات. فالأميركيون يقولون بأنهم نجحوا في عملية انفلات المجتمع الأميركي من الأثنية والقومية بمفهوم الانصهار الشامل. فمن خلال الدستور الأميركي والممارسة الحقيقية لهذا الدستور استطاع الأميركي الذي هو من دول

متعددة الجنسيات، أن يحل مشكلة الأتنية والقومية بمفاهيم عصرية مبنية على المبادئ الإنسانية العامة. فهم يفخرون ويدعون بأنهم استطاعوا أن يحلوا أعظم مشكلة في تاريخ البشرية وهي انصهار أتنيات وقوميات معينة في بوتقة واحدة. فدولة إسرائيل ما زال فكرها أتنياً وتدعي العنصرية. ومن الأتنية تنطلق إلى القومية اليهودية فيما يخص الدولة العبرية. لذلك فإسرائيل وغير إسرائيل يتخبط في مشاكل الأتنية والقومية ونلاحظ اليوم أن الأثقال والأعباء على العالم الثالث داخلة في الأتنية والقومية. غير أن هذا يتطلب منا حل مشكلة الأتنية والقومية من خلال نظام سياسي، يساوي المواطن مع المواطن الآخر فتنحل العقد.

الأمن الجماعي هو المطلوب

❖ هل تعتقدون أن السلام في الشرق الأوسط سيبقى في الحدود السياسية، أو أنه سيتعدى ذلك إلى السلام الاجتماعي، وكيف تتصورون قواعد السلام الاجتماعي ومفاهيمه؟

ـ الشرق الأوسط هو من أكثر بقع الأرض تفاعلاً مع مشكلات كبيرة. فعندما تجزأ العالم العربي إلى دول، كان الغرب يريد تفكيك أوصال العالم، كي يتاح له تنفيذ سياسته ومآربه وأطماعه، فعانى العالم العربي ما عاناه وخلق له الغرب سنة 1948 الدولة العنصرية الإسرائيلية، فصبّ كل طاقاته لمواجهة هذه الدولة المتعنتة العنصرية والقومية، وحتى نصل إلى السلام العادل والشامل علينا أن نتخلص من الفكر المتزمّت الصهيوني كي تصل منطقة الشرق الأوسط إلى الأمن الجماعي. وأقصد هنا بالأمن الجماعي أن يكون في كل دولة من دول منطقة الشرق الأوسط عملية استقرار كلي وتعاون فعلي.

ففي الوقت الحاضر يشعر اليهودي في أميركا بعملية انتمائه إلى الدولة العبرية بأنه هو يسيطر على القرار الأميركي. فيما يخص منطقة الشرق الأوسط، إنما هذه الأمور لن تستمر مع الزمن. فيجب أن يكون هناك التغيير في التفكير العبري، لأن التغيير سوف يحصل مستقبلاً في التفكير الأميركي. فهذه إحدى العقد التي نعاني منها في ما يخص الأمن الجماعي في منطقة الشرق الأوسط، يضاف إلى ذلك العقدة الثانية وهي الصراعات العربية ـ العربية، فما حصل بين العراق والكويت هو حدث مهم في تاريخ الأمن العربي الجماعي. لذلك أقول إنه على العالم العربي أن

يتفهم أولاً أنه يجب أن يحصل التعاون والتكامل العربي اقتصادياً بين جميع الدول العربية التي تربطها أشياء كثيرة. ويجب أن يكون هنالك رصيد انفتاح للفكر الصهيوني عن التعنت القومي حتى نشعر بالأمن الجماعي في المنطقة. لكن في ما يخص المجتمع الشرق أوسطي، وبالتحديد العربي، يشعر المواطن العربي أن هنالك سلطة سياسية لم تدفع به نحو الديموقراطية، فيتألم من ذلك ويحاول أن يتفاعل مع هذه السلطة حتى يتوصل إلى جزء كبير من العمل الديمقراطي، ومن جهة ثانية لا يستطيع أن يخرج عن نطاقه كمسلم، ولكنه لا يستطيع تقبل دور بعض المتزمتين من المسلمين، فيقع هذا المواطن العربي العاقل والعقلاني ما بين شقين، السلطة السياسية من جهة، والحركة الدينية من جهة أخرى. فهو لا يستطيع إلا أن يتكيف مع السلطة السياسية لتصحيحها ولا يستطيع أحد أن يتكيف مع الحركات الدينية لأنه جزء من الاثنين. إذن الأمن الجماعي للمنطقة هو مطلب دولي.

الأنوار 94/4/19 ص 3 عدد 11867

الخطة العشرية: الشكل، المضمون، السلبيات، والإيجابيات

المنلا: رؤية مستقبلية لحاجات لبنان في كل قطاعاته

مناطقه تؤكد خفض العجز والأولويات يحددها الحوار

كنعان: سترتب أعباء ثقيلة على أجيال مقبلة ولبنان مقبرة الخطط.. ويجب تنوير مجلس النواب بحقائقها

عساف: تحمل مشكلة بنيوية نسبتها إلى الناتج، الدين والميزان التجاري

أولويات أي خطة عمودية وإطلاقها كلها خطير

اسكندر: اطلب قطع حساب للمضي فيها، توزيع مشاريع البرنامج الاستثماري جيد إلا أن هناك سوء إدارة مالية

الموازنة - الخطة لسنة 1995 على طاولة النقاش، في الشكل كما في المضمون، قانونياً واقتصادياً واجتماعياً، أسئلة كثيرة عن الأولويات، العجز، الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي، طريقة التمويل، سندات الدولار، الإدارة المالية، الأوضاع المعيشية الضاغطة، الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم وموجبات الإعمار والتطلعات المستقبلية.

وتأخذ مناقشة مجلس النواب المرتقبة لموازنة 1995 هذه السنة، أبعاداً عدة قد يكون أبرزها أنها تأتي بعد سنتين على عمر الحكومة، وأنها موازنة تبرمج خطة لعشر سنين، هي أصلاً مدار جدل وبحث في أشكالها السابقة، تتطلب التوقف عندها بروية وعمق، والتثبت من مؤشرات عدة قبل المضي بها عشية استحقاقات محلية وإقليمية.

هذه الموازنة - الخطة ما هي سلبياتها وما هي الإيجابيات؟ ما لها وما عليها؟ ومن أي زاوية تقرأ أرقامها وأهدافها؟ «بروفة» أولى على طريق مناقشة علمية

منشودة بادرت إليها (النهار) تصلح مدخلاً لنقاش أوسع يصل إلى نتائج وحقائق وأرقام محددة.

ضيوف (النهار) كانوا النائب الأول السابق لحاكم مصرف لبنان الدكتور حسين كنعان، عميد كلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية الدكتور إيلي عساف، مستشار وزير الدولة للشؤون المالية الدكتور نديم المنلا والخبير الاقتصادي مروان اسكندر.

الدكتور كنعان انتقد الموازنة بحدة وشدد على أن مناقشتها لا يمكن فصلها عن الواقع السياسي والحكومي القائم في البلاد، متسائلاً: «هل يوجد استقرار حقيقي» ليستوعب لبنان التوظيف الملحوظ في الموازنة ـ الخطة؟ وانتقد الأداء الرسمي معتبراً أن معالجة التردي الإداري يخفف أعباءها وأن (لبنان مقبرة الخطط)، وطالب بجهاز متخصص لتنوير مجلس النواب بحقائق الموازنة التي تتسبب في حال من الضياع عند أعضائه، وقال: (لا أستطيع أن أتعامل معها كأن الشعب اللبناني يعيش كالمواطن السويسري) فهي (سترتب أعباء وديوناً ومسؤوليات تقع على كاهل أجيال مقبلة).

الدكتور عساف ركز على نقطة أساسية وهي أن في الموازنة مشكلة بنيوية تتمثل في ثلاث: نسبتها المرتفعة إلى الناتج القومي، الميزان التجاري كمشكلة مزمنة لا تعالجها الدولة ونسبة الدين العام من الناتج القومي. ورأى أن بنية الموازنة لم تتغير وتحمل في المفهوم الاقتصادي أمراضاً مزمنة من دون معالجتها، مقترحاً إعادة النظر في هيكلية القطاع العام. وأسف لأن ليس لدينا خطة إذ بالمفهوم الليبرالي واقتصاد السوق تحدد أولويات الخطة عمودياً وليس أفقياً.

الدكتور منلا دافع بحرارة عن الموازنة وأهدافها مشدداً على أنها (تنطوي على سمتين أساسيتين: الأولى أنها تؤكد استمرار السياسة السابقة في الخفض التدريجي للعجز في الموازنة، والثانية شقها الإنمائي الذي يمثل رؤيا مستقبلية لحاجات لبنان في كل قطاعاته ومناطقه). ودعا إلى حوار وطني اقتصادي للشق الإنمائي الذي يحدد الأولويات، ورأى أن العجز في الموازنة غير مخيف ولا يدعو إلى القلق، والمهم كيفية تمويله بطريقة غير تضخمية وزيادة الإنفاق على المشاريع الإنمائية، لافتاً إلى وعي وزارة المال وحرصها على أهمية خفضه وترشيد النفقات وزيادة الدخل القومي، وإلى عدم نسيان أين كنا وأين صرنا

وأن الحكومة ورثت ديون الحرب، ليخلص إلى أن البديل من طرح الموازنة هو التقوقع والجمود.

اسكندر قال إن نسبة الموازنة إلى الدخل القومي مرتفعة والشيء المتبنى في الخطة لا بأس به، ولكن أطلب قطع حساب قبل السير فيها لأعرف حقيقة الوضع. وأكد أن الدين الداخلي والدين الخارجي سيان، معتبراً أن توزيع المشاريع ـ البرامج في الموازنة على عشر سنين جيد، إلا أن هناك سوء إدارة مالية ويجب الخروج من الديماغوجية السائدة لرفض التخصيصية، متحدثاً عن أعناق اختناق تعوق النمو الاقتصادي.

المنتدون في (النهار) تحاوروا، اختلفوا، وتضاربوا بالأرقام مبرزين الإيجابيات والسلبيات ليكون الحصاد نقاشاً قيماً سيغني ولا شك المناقشات النيابية المرتقبة.

ماذا في الحوار والنقاش الذي تركناه يأخذ مداه وننشره على حلقتين اليوم وغداً:

الشكل .... والمضمون

❖ الموضوع مطروح من زاويتين في الشكل والمضمون، في الشكل أولاً، هناك طعن في دستورية مشروع الموازنة لجهة عدم قانونية إدخال قوانين برامج لسنوات عدة في موازنة سنة فسنة؟

كنعان: إذا نظرت إلى دول العالم كله تجد أن الموازنة هي أهم مسألة يعانيها أي بلد، لأنها تحمل عادة كل المؤشرات التي يجب أن تلحظ. أولاً التضخم، السياسة النقدية والمالية، طاقة الإنتاج في البلد إلى البعد الاجتماعي والحياتي لأبناء الوطن. في دول العالم الحديث عندما تناقش الموازنة نجد أن مجلس النواب هو صاحب الكلمة النهائية في عملية إقرارها، لأن هذا المجلس يمثل الشعب، والشعب في النتيجة سيدفع الضرائب وهو الذي سيؤمن مصادر هذه الموازنة للدولة، لذا فالشعب عندما يمثل في مجلس النواب، المجلس أو اللجنة المالية في المجلس يجب أن يكون لديها جهاز تقني ضخم يدرس هذه الموازنة، لأن الشعب، أو حتى المثقفين غير الاختصاصيين في هذا الحقل يضيعون في بنودها، لأنه حقل مالي مبني على إحصاءات ومعطيات عدة مع الأخذ في الاعتبار الناتج القومي، وعندما نجد في بلد

كلبنان أن مجلس النواب الذي سيقر الموازنة لا يتوافر لديه الجهاز التقني المطلوب من الاختصاصيين لدرسها، فذلك أمر يجدر التوقف عنده. إذ في دول العالم لدى مجالس النواب جهاز تقني وفني في حقل الاختصاص المالي وإعداد الموازنات، يكون بمثابة جهاز يوازي الجهاز الموجود عند وزارة المال، إلى حد ما، فليس كل إنسان ضليع بمناقشة الموازنة وبنودها صار خبيراً، لذلك يجب في الدرجة الأولى أن يكون هناك جهاز تقني واختصاصي في هذا الحقل يعمل مع مجلس النواب ليتحقق التوازن بين المجلس الذي سيقر الموازنة في النتيجة، ووزارة المال التي تعد هذه الموازنة. وألاحظ في لبنان أن هذا الجهاز غير متوافر لدى السلطة الاشتراعية، وهنا أقول إنه يجب أن يكون لدى هذه السلطة جهاز تقني يوازي الموجود في وزارة المال إذا لم يكن أكثر اختصاصاً، لأن المسؤولية في النتيجة تترتب على مجلس النواب، لأن هذه الموازنة سترتب أعباء ثقيلة على أجيال لبنان المقبلة في المستقبل.

❖ ماذا عن قانونية دمج الخطة بالموازنة بحسب سؤالنا الأساسي، في رأيك؟

كنعان: من دون شك أن القانونيين يرفضون رفضاً قاطعاً إدخال الخطة في الموازنة. في كل دول العالم تعد الموازنة لفترة سنة، وعندما تدخل الخطط الموضوع يصبح الأمر مختلفاً. وأنا خوفي على الخطط، وكما كان يقال إن لبنان مقبرة الأحزاب، كذلك يمكن أن يكون لبنان مقبرة الخطط، لأننا بدأنا بالخطط منذ عام 1950 مع (النقطة الرابعة)، وأهم الخطط وضعت أيام الرئيس سليمان فرنجية عندما تألفت وزارة الشباب وأعدت الخطة السداسية التي تمتد كما أذكر من عام 1969 إلى 1976, على أن تموّل من 1971 إلى 1977, وبعد سنتين تبين فشل هذه الخطة. وكانت جرت محاولة مماثلة أيام الرئيس فؤاد شهاب، ونظراً إلى المدى الطويل لهذه الخطط نرى وجوب أن تكون الخطة - إذا كانت نافعة أصلاً - مستقلة كلياً عن الموازنة، من أجل درسها بدقة. فالخطة قد يطرأ عليها تعديل، وربما المصلحة الوطنية تقتضي تغييراً في مجرى الخطة، لذلك أعتقد أن دمج الخطة قانونياً ودستورياً في الموازنة هو في إعداد هذه الموازنة، والانتقادات لجهة الشكل القانوني تزايدت في الأيام الأخيرة، فما هي وجهة نظر معدّي هذه الموازنة بالنسبة إلى هذه النقطة؟

منلا: كما ذكرت، كثر الحديث حول الشكل وهل هو دستوري أو غير دستوري، كما أود أن أذكر بعض النقاط التي استند إليها في تحضير الموازنة، قبل الاستفاضة

في شأن ملامح هذه الموازنة الإنمائية، الأولى منها تنطلق من (قانون المحاسبة العمومية العائد إلى الستينات) والذي تذكر المادة 18 منه: (تقسم موازنة النفقات ثلاثة أجزاء هي: الجزء الأول ويحتوي على النفقات العادية، الجزء الثاني ويحتوي على نفقات التجهيز والإنشاء السنوية، والجزء الثالث، وهو في التعريف الجزء الثاني (ب) حالياً، ويحتوي على نفقات التجهيز والإنشاء التي يستوجب تنفيذها أكثر من سنة، وتالياً في قانون المحاسبة العمومية النص واضح وصريح. والنقطة الثانية التي استند إليها بالنسبة إلى الشكل هي موازنة 1965 وهذه موازنة ما قبل الحرب، أي ليس شيئاً مستحدثاً، كان فيها برنامج لمياه الري والكهرباء لحظت اعتماداتها لفترة سبع سنين من 1962 إلى 1969, وتالياً هذا مثال آخر أنه حتى في فترة ما قبل الحرب كانت تلحظ اعتمادات دفع لمشاريع تمتد طبيعة عملها إلى أكثر من سنة، وإلا فإن التفكير بسنوية الموازنة بطريقة ضيقة معناه أنه لا يمكن أن يكون في البلد أي مشروع لأكثر من سنة، وهذا غير منطقي لأن معظم المشاريع الإنشائية يستوجب تنفيذها أكثر من سنة، إضافة إلى النقطة الثالثة..

.. **كنعان** (مقاطعاً): هل أكملت هذه الخطة التي تتحدث عنها طريقها أم توقفت؟

كنعان: هذه الخطة التي تتحدث عنها من داخل الموازنة فرطت..

مثلا: سلطة وقف أي مشروع تعود إلى مجلس النواب، ولكن ما هي أهمية لحظ اعتمادات في الموازنة لمشاريع؟ الحكومة فعلياً تقول إنها ملتزمة هذه المشاريع، وأطالب بالتزامها، وهناك تالياً جدية أكبر عندما تكون هذه المشاريع ملحوظة في الموازنة، وأقل جدية عندما تكون خطة في كتيب موضوعة في الأدراج. النقطة الثالثة التي استند إليها لدمج المشاريع في الموازنة، هو أن هذا الموضوع نوقش بإسهاب في إعداد موازنتي 1993 و1994, وهناك قوانين برامج في موازنة 1993 وأخرى في موازنة 1994, والمثال الأكبر على ذلك أنه اتفق على قضايا تتعلق بالجامعة اللبنانية، وأخرى تتعلق بأهم مشروع وبما أنجز عقده هو مشروع المطار الذي تمتد فترة تنفيذه سنوات عدة، ومجلس النواب الحالي أقر هذا المشروع، ربما كان الخلاف في الرأي في شأن الشكل يعزى إلى أنه للمرة الأولى تلحظ مشاريع في هذا الحجم، وليس الخلاف تالياً على الشكل، ولكن لأن لبنان غير معتاد أن تقدم الحكومة موازنة إنمائية. وأنا أشدد أنها موازنة إنمائية لسنوات عدة، ولكن هذا الحجم له مبرراته،

لأن لبنان يطرح للمرة الأولى موازنة كهذه بعد حرب 16 سنة، وأعتقد تالياً أن هناك نقاطاً عدة يمكن الاستناد إليها في أن الشكل لا خلاف عليه.

❖ دكتور إيلي، كيف تقوّم هذه الموازنة في بداية مناقشتها شكلاً وملامح، كتمهيد للمضمون؟

عساف: بالنسبة إلى الشكل أعتقد أن الحسم يعود إلى المجلس الدستوري لأنها قضية قانونية، وكاقتصاديين ننظر أكثر إلى المضمون، ما يمكنني قوله في ما يخص مضمون الموازنة أتناوله من معايير رقمية عدة. من حيث بنيتها لا أعتقد أن شيئاً تغير على رغم إدخال ما يسمى قوانين - برامج. الموازنة في حدود 5500 مليار ليرة أي نحو 3 مليارات دولار، أنا أنظر إلى هذا الرقم لجهة نسبته إلى الناتج القومي، وهذا الناتج لا يتخطى في أقصى حد 7 مليارات دولار بحسب المعطيات المتوافرة لدينا في الوقت الحاضر، وتالياً نسبة الـ3 مليارات دولار من 7 مليارات تتخطى 40 في المئة، لا بل نحن نعتقد أنها ستصل إلى 50 في المئة، هذه النسبة في مفهومنا كاقتصاديين تعني أن الوضع غير سليم، لأن الموازنة في أي بلد في العالم، وتحديداً موازنة إنمائية، يجب أن تأخذ في الاعتبار نسبة معينة من الناتج القومي، هذه النسبة تكون دائماً ما بين 15 و20 في المئة، وما دمنا نراوح بين 40 و50 في المئة فهذا يعني أن هناك مشكلة بنيوية على صعيد الموازنة العامة. وهذا الشيء مع الخطة العشرية الملحوظة يتطلب أموالاً أكثر فأكثر، وتالياً نظرتنا إلى هذه الموازنة أن الحكومة لا تسعى إلى التبديل في بنيتها، أي لا تزال تأخذها كما هي منذ سنوات عدة، ولا تزال تستمر تزيد أرقامها وتسعى إلى تحقيق واردات أكبر، وتحاول أن تضبط الإنفاق، ولكن لا يمكننا ضبط الإنفاق في خطة إنمائية لعشر سنين، كما نراها.

❖ ما هو العلاج في رأيك؟

عساف: يجب خفض تلك النسبة التي تراوح ما بين 40 و50 في المئة، وإذا لم تعالج من الجذور أعتقد أنها ستؤدي إلى مهاوٍ خطرة. والمعالجة نعتقد أنها في القطاع العام الذي يأخذ نسبة كبيرة من الناتج القومي، لذا يجب إعادة النظر في هيكليته وبنيته. الآن عندما أنظر إلى الموازنة وأرى أن خدمة الدين العام مع الرواتب والأجور الحالية لا يمكن تغطيتها من الواردات الإجمالية، أجد أن هناك خللاً. الواردات لا يمكن أن تغطي هذين البندين أي خدمة الدين العام التي ستصل إلى 1700 مليار والرواتب والأجور البالغة نحو 2000 مليار ليرة، وهذا يعني 2700 مليار، إذ إن

الواردات كلها لسنة 1994 ستكون في حدود 2000 أو 2100 مليار، يعني الفارق في حدود 600 مليار، إذاً هناك خلل بنيوي، في وقت تتراكم خدمة الدين العام، كما سنتكلم لاحقاً بالنسبة إلى سياسة الدين، الدين الداخلي والدين الخارجي، وهناك سياسة جديدة بتوجه الحكومة نحو الدين الخارجي.

سوء إدارة مالية

❖ أستاذ اسكندر، كيف تنظر إلى الموازنة انطلاقاً من الشكل الذي بدأنا الحوار به وصولاً إلى ما تحمله من إيجابيات وسلبيات؟

اسكندر: أعتقد أن إيلي أثار نقاطاً حيوية وأساسية جداً، وأختلف معه فقط في تخمين قيمة الناتج القومي لأننا استوردنا في العام الماضي بـ5200 مليون دولار بضائع للاستهلاك المحلي، وإذا احتسبنا نسب الاستهلاك من المستوردات، يتبين أن حجم الاستهلاك كعنصر في الدخل القومي هو في حدود 7 مليارات دولار، في العام الماضي ادعينا هذا الشيء، ونقول إن الدخل القومي ما بين 8 و9 مليارات دولار، ولكن هذا ليس موضوع اختلاف الآن، نعود إلى نقطة أساسية قالها (عساف) وأنا معه فيها كلياً، وهي أن نسبة الموازنة إلى الدخل القومي مرتفعة جداً، على الأقل في حساباتي 40 في المئة، وفي حسابات إيلي 50 في المئة.. (عساف: ما بين 40 و50 في المئة)، الـ 40 في المئة تتجاوز كل النسب المعروفة في أي بلد يعتمد نظام الاقتصاد الحر، وتالياً هناك ثقل في الموازنة. من جهة أخرى فلننظر إلى أمر أساسي، أنا مع البرمجة العشرية، وأعتقد أن لها قواعد، والشيء المتبنى لا بأس به، ولكن الأمر الذي أطلبه قبل السير فيها هو قطع الحساب، أريد أن أرى حقيقة ما هو وضع الموازنة. وزير الدولة للشؤون المالية قال إن العجز سنة 1994 سيكون 45 في المئة، ونعرف أن هناك أولاً سلفات خزينة تبلغ نحو 400 مليار ليرة. نعرف كذلك أن هنالك 425 ملياراً زيادات في الرواتب، وإذا أضفنا هذين الرقمين فقط إلى أرقام الموازنة سنجد أن العجز يصل إلى 55 في المئة، وليس 45 في المئة (..) عام 1992 عندما انهارت الليرة في السوق كان العجز 55 في المئة، اليوم سنة 1994 أعود إلى وضع 1992 ولدي وسائل أفضل من السابق! كل ما حدث في الموازنة تحسين في التبويب يشكر عليه الدكتور نديم المنلا وفريقه، ولكن غير تحسين التبويب لم يحدث أي تطوير، وهناك سوء إدارة مالية سأعطي مثالاً عليه: دولة الرئيس رفيق الحريري يتحدث عن أن قرض الـ400 مليون دولار سيمكن مصرف لبنان ووزارة المال من خفض معدلات الفوائد المدفوعة،

وبالنظر إلى حساب الدولة لدى مصرف لبنان منذ بداية السنة الجارية وحتى اليوم يتبين أن حسابها الدائن لم ينخفض عن 2200 مليار ليرة، حسابها في نهاية الشهر الثامن شيء مريع 2200 مليار، حساب دائن، إذاً الدولة تدفع فوائد على أموال غير مستعملة!

مطالعة الدفاع الأولى

❖ دكتور منلا، نقاط عدة سجلت حتى الآن في النقاش في شباك وزارة المال ومشروع الموازنة الذي أعدته، أبرزها الخلل البنيوي فيها، نسبة العجز إلى الناتج القومي، الخلاف في الأرقام والتضارب في الأرقام مشكلة مطروحة لأكثر من مؤشر، ضبط الإنفاق وسوء الإدارة المالية ماذا في مطالعة الدفاع؟ وماذا عن الأرقام الرسمية؟

منلا: كما ذكرت نوقشت مواضيع كثيرة ونحار من أين نبدأ. سأبدأ من نقطة مهمة جداً يمكن أن تؤسس لنقاش فعلي، لأن المشكلة حددت بطريقة جيدة ربما، وسأطرح ما أعتقد أن فيه الحل ولماذا هذه الموازنة الحالية والتطلعات من خلالها هي حل للمشكلة البنيوية التي طرحت من قبل إيلي ومروان.

ماذا في أرقام الموازنة؟ ببساطة: هي 5500 مليار ليرة، منها 2000 مليار رواتب وعطاءات للموظفين، 2000 التزامات على الدولة وهي فوائد سندات خزينة دين خارجي ودعم الكهرباء والتزامات حيال مؤسسة كهرباء لبنان ومؤسسة ضمان الودائع الخ، المجموع 4000 مليار، وهناك 500 مليار ليرة لتصريف أعمال الدولة من إيجارات ولوازم إدارية وغيرها و1000 مليار مخصص للقضايا الإنمائية، هذه هي الموازنة ببساطة. الآن الكلام الذي يقال عن الخلل البنيوي، الإخوان الموجودون يعرفون أن الخلل لا يعالج بسنة ولا بسنتين ولا بثلاث سنوات، يعني أن الخلل البنيوي في الموازنة يجب أن يكون واضحاً أولاً وأن يتوافر وضوح الرؤيا لكيفية التعامل معه.

أنا أطرح الآتي: نحن هنا اليوم ولكن من أين وصلنا؟ لا يمكن أن ننسى الخلفية، أعتقد أن زيادة الدخل القومي وتنشيط الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة لكل اللبنانيين يستلزم متطلبات معينة، فلنعد إلى ما بعد الطائف ولنرَ ما تحقق وماذا بقي.

بالعودة إلى الوراء في الفترة الأولى ما بعد الطائف تحقق الاستقرار الأمني

كركيزة أساسية في عملية تفعيل الاقتصاد، ومن 1992 إلى 1994 فعلياً تحققت إنجازات عدة، أولاً تحقق الاستقرار النقدي وهو ركيزة أساسية، ثانياً بدأت عملية إعادة الإعمار، والجميع يعرفون أن المبالغ والورشة التي ابتدأت في عام 1994 تحديداً كانت جيدة جداً مقارنة مع السنوات السابقة، والعامل الثالث والمهم الذي تحقق هو استعادة الثقة داخلياً وخارجياً بلبنان. لا يمكننا النظر إلى تلك العوامل من دون تأكيد أهميتها كإنجازات: الاستقرار الأمني، الاستقرار النقدي، استعادة الثقة والبدء بورشة الإعمار. وموازنة 1995 تطرح فعلياً حاجات البلد إلى محو آثار الحرب على فترة تمتد إلى عشر سنين، الآن هذه هي الملامح الأساسية للموازنة.

أعود إلى الترشيد، أنا أقول إن عجز 40 في المئة هو نسبة مرتفعة، ولبنان حالته مثل التاجر الذي نفقاته الثابتة مرتفعة، وهذا التاجر يقول كيف لي بالخروج من هذه المشكلة؟ هناك حلان: إما أن أخفض النفقات أو أزيد حجم الإنتاج إلى النفقات، وهل هناك حل ثالث؟ لا حل ثالثاً.

لنبدأ بالحل الأول: إذا قررت أن أخفض النفقات الثابتة، فأين أخفض هذه النفقات؟ هل المطلوب اليوم قبل أن يفعّل الاقتصاد وينشط أن أصرف جزءاً من العاملين في القطاع العام إلى منازلهم؟ فلنقلها صراحة: هل هذا مطروح كأحد الحلول؟ يستفيد من الرواتب في القطاع العام 120 إلى 130 ألف موظف وعامل، هل مطروح الآن أن أرسل 20 إلى 30 في المئة منهم إلى منازلهم؟ يعني أن أوفر من الـ 2000 مليار ليرة 20 ـ 30 في المئة؟ إذا كان ذلك مطروحاً كحل مع انعكاساته الاجتماعية، فلنتكلم في ذلك، (..) التزامات الدين الداخلي أيضاً هل هذا الدين كان نتيجة سوء إدارة مالية، يا مروان، أم هو فعلاً ورثة الحرب؟ وهذه النفقات الثابتة والأكلاف المتراكمة هي الإرث الذي ترك لنا. إذاً عندما تطلب مني الترشيد وتغيير تركيبة الموازنة، أنت تعرف وأنا أعرف أنه ليست لدي أسلحة كثيرة للتعامل معها في 1995. ولكن لنعد إلى النقطة الثانية التي أثارها دولة الرئيس (رفيق الحريري) والتي أوافقه فيها 100 في المئة. الحل: الإنفاق مرتفع، إذاً يجب أن نرفع الإنتاج. ولا حل لمشكلة النفقات الثابتة للدولة حالياً إلا من خلال تفعيل الاقتصاد الوطني وتنشيطه، والملامح الأساسية لموازنة 1995 و1996 و1997 ستكون في هذا الاتجاه. تفعيل الاقتصاد وتفعيله وتفعيله، حتى خفض النفقات الثابتة، ولدينا بعدها النقاط الأخرى.

◆ ما هو تعقيب الأستاذ اسكندر؟

اسكندر: لا أختلف مع نديم بالنسبة إلى تفعيل الاقتصاد، ولكن أعتقد أن المناهج التي اتبعت لم تساهم في تحريك الاقتصاد. السنة الماضية الاقتصاد سجل نمواً بنسبة 7 بالمئة، في الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية لم يسجل نمو، حتى نشرات مصرف لبنان تشجعت للقول إنه لا نمو في النصف الأول من السنة (..)

العجز في الميزان التجاري

◆ واضح من سياق النقاش مدى ترابط السياستين المالية والنقدية وأهمية التوازن فيهما والتعمق في قراءة المؤشرات النقدية مجتمعة مع الأخذ في الاعتبار الظروف المحيطة بها، فإلى أي مدى، والسؤال للدكتور عساف، يمكن النظر إلى الموازنة ـ الخطة المطروحة إيجاباً أو سلباً في ضوء المعطيات الراهنة والمتوقعة؟

عساف: أنا تكلمت عن الخلل البنيوي الأول في الموازنة، الخلل البنيوي الثاني الذي لا تنظر إليه الحكومة بجدية كواقع اقتصادي جوهري، هو الميزان التجاري. والدين العام، والميزان التجاري مشكلة مزمنة ولكن الدولة لا تعالج هذه المشكلة. عندما يقول مروان إننا استوردنا بـ5200 مليون دولار، أنا أسأل: ماذا صدرنا؟ صدرنا ما لا يتعدى المليار دولار، الصادرات الصناعية والزراعية، وربما أقل ولكن لنحتسب الحد الأقصى، يعني العجز يا نديم يفوق أربعة مليارات دولار. فماذا أفعل لأستطيع معالجة هذا المرض، والمعروف في كل المؤسسات الاقتصادية العالمية أنهم أول ما يأخذونه في الاعتبار عند تقويم واقع أي اقتصاد هو: كم حجم الصادرات؟ لأنه من خلال الصادرات يمكن اتباع سياسة استدانة داخلية وخارجية..

منلا (مقاطعاً): أول ما يأخذ في الاعتبار ميزان الحساب الجاري وليس الميزان التجاري.

عساف.. واضح، ولكن الميزان الجاري مسألة أساسية وجوهرية. أنا أشير إلى الخلل البنيوي، إلى المرض الموجود عندنا ولا تنظر إليه الحكومة. وفي هذه النقطة تتكل على التحويلات من الخارج، في العام الماضي أسفر الاستقرار والثقة والمؤشرات الإيجابية تدفقاً لرؤوس الأموال التي غطت العجز المزمن في هذا الميزان، ولكن لو سلمنا جدلاً بأننا وصلنا إلى نوع من نمط معين لهذه التحويلات الذي نتمنى أن يستمر في حدود 5 ـ 6 مليارات دولار، لأن ذلك يحقق فائضاً في الميزان ولا ينعكس سلباً على

سعر العملة الوطنية والتضخم. لو سلمنا جدلاً بأن السنة المقبلة لن تكون لدينا تحويلات في هذا الحجم، والمرض المزمن مستمر ولا يعالج بتفعيل الاقتصاد ليكون إنتاجياً وباستثمارات مجدية للتخفيف من الخلل البنيوي. فماذا يحصل؟ سيسجل الميزان عجزاً وسينعكس ذلك على التضخم ويؤثر على سعر العملة الوطنية، ونعود إلى الدخول في الدوامة نفسها التي جلبت على البلاد كارثة. وهنا الخلل البنيوي الثاني الذي في رأينا يجب معالجته. أما في ما خص الفوائد، فأقول: عندما كنت أستدين داخلياً بواسطة سندات بالليرة، كم كانت الفوائد ولو نسبتها مرتفعة؟ يعني أريد أن آخذ الفارق لأعرف منه التضخم. كنت قادراً نوعاً ما ـ كمصرف مركزي ـ على التحكم فيه من خلال العملة.

منلا (مقاطعاً): ولكن هذا الطرح خطير. أنت تقول أن أموّل من خلال تدهور قيمة العملة الوطنية، وهذا غير مطروح في سياستنا..

عساف: أبداً على العكس. نحن مع الاستقرار النقدي فلا يفهم ذلك خطأ. ولكن أنا انتزعت مني طاقة وأداة هي ضريبة، والتضخم ضريبة تستخدمها أميركا، أوروبا الغربية وكل دول العالم، أنا انتزعت هذه الوسيلة من السوق الداخلية ولجأت إلى الأسواق الخارجية لأستدين سندات خزينة بالدولار الأميركي باستحقاقات قصيرة وفوائد مرتفعة جداً، وهذا الشيء سيؤثر أيضاً على ميزان المدفوعات، لأن الفوائد التي ستدفعها الدولة سنوياً في حدود 50 مليون دولار، وباحتسابها بالليرة أيضاً تبدو فوائدها مرتفعة، وتالياً من سيتحمل هذا العبء؟

اسكندر: اسمحوا لي بكلمة صغيرة، أنا منذ سنوات أقول إن الدين الداخلي والدين الخارجي سيان طالما أن نظامنا الاقتصادي حر، والرئيس سليم الحص شاطرنا هذا الرأي. أيام الدكتور حسين كنعان في مصرف لبنان كان لدى الحاكم رأي في حينه يقول إن الدين الداخلي لا يهم، وأنا دائماً من القائلين بأنه يهم، ونعتني ذات مرة بأن الذين لا يفهمون في الاقتصاد لا يتكلمون، وفي النتيجة ما حصل أيام الحاكم المعني أن سعر الليرة (أكلها) كثيراً، والآن لا نريد أن ينخفض سعر الليرة، ولكن لا نريد أيضاً سعراً لليرة يخنق الاقتصاد ويصبح هو الهدف في ذاته. الدكتور منلا تحدث عن مسألة أساسية أننا نريد النمو ولكن النمو في الظروف التي نحن فيها وبالسياسة المعتمدة صعب التحقيق. يجب أن نرى ونبحث كيف نخرج إلى حلقة النمو من حلقات الاختناق.

◆ دكتور كنعان، كنت في مصرف لبنان وعايشت فترات حرجة تتعلق بالسياسات النقدية، فما تعليقك على ما أثير من نقاش بما يصب في قراءة موازنة 1995؟

كنعان: تعليقاً على كلام الدكتور منلا الذي تحدث عن العمل الإداري وإرسال الموظفين إلى منازلهم، أولاً يجب أن نسلم بأن تردياً إدارياً رهيباً موجود في البلد. وهذا التردي يفترض أن يعالج بالدرجة الأولى فيخفف كثيراً من أعباء الموازنة. تعرف أن التردي الإداري والطريقة التي تدار بها الأمور في الإدارات مسألة واقع مأسوي لن ندخل في تفاصيلها الآن (..).

النهار 94/10/14 ص 8

أدار الندوة: خالد القصار

الديون قد تؤدي إلى كارثة

يرى الدكتور حسين كنعان أن الإنماء الاقتصادي لاحق للإنماء السياسي، وأن الديون قد تكون مهلكة للبنان، ولا فرق بين الديون الداخلية والديون الخارجية، بسبب قدرة التحويل من عملة إلى أخرى، وبسبب توطينها في الخارج. وإذا كانت الديون باهظة، فسيكون تسديدها مؤلماً، خصوصاً إذا صرفت في مكانها غير السليم وغير المنتج.. البنى التحتية ضرورية، والمطار ضروري، ولكن أسئلة كثيرة تثار: اليونان بلد سياحي، وليس عنده مطار أفضل بكثير من مطارنا. وإذا كان لا بد من أن يصبح لبنان بلداً سياحياً، فالمطار وحده لا يكفي. إذ كيف تستقبل الملايين ولا فنادق عندنا.. الدكتور حسين كنعان، الخبير المالي والاقتصادي الذي تحدث أمس إلى الـ ICN و(نداء الوطن)، يرى أن لبنان دخل مرحلة دقيقة. وهنا الحوار:

❖ عندما تشكلت الحكومة الحالية رفعت شعار الإنماء والإعمار، بعد مرور حوالى السنتين كيف ترون الوضع الاقتصادي في لبنان؟

- إن الإنماء الاقتصادي لا يتحقق إلا بوجود الإنماء السياسي، والدليل الأهم على ذلك ما قاله «غابرييل المونت» الذي شدد على أن الإنماء السياسي يجب أن يسبق عملية الإنماء الاقتصادي.

أما في لبنان فنحن بحاجة إلى عملية إنماء سياسي، أي إنماء إنسان ينتمي إلى نظام سياسي جيد، لأن النظام السياسي العاطل لا ينتج نظاماً اقتصادياً سليماً، أما أن يسير النظامان بخط متوازن فهذا صعب جداً، وأنا بطبعي أعطي الأولوية للنظام السياسي، لأن النظام السياسي الجيد يفيض عنه كل شيء جيد، وإذا كان غير جيد فإن مشاريع التنمية الأخرى تتهاوى.

في لبنان هناك ثغرات سياسية كبيرة واقتصادية مرعبة، من هنا، علينا أن نصلح السياسة. فعندما احتل الأميركيون اليابان وضع مارك آرثر دستوراً جديداً شبيهاً بالدستور الأميركي وأصبحت بعده اليابان تنافس أميركا اقتصادياً.

◆ الوضع الاقتصادي اللبناني يحمل اليوم ثلاثة عناوين: الدين الداخلي والخارجي، السندات بالدولار، ومشروع ميريل لنش. إلى أين نحن سائرون؟

ـ أولاً يجب أن نعود إلى التاريخ في لبنان لاستطلاع المستقبل. أنا أسال لم يستقرض لبنان؟ هل لتنمية النظام السياسي والإنساني أم لتنمية البنى التحتية؟ فالتاريخ يعلمنا أن الخطة الثلاثية بين (57 ـ 60) لم تنجح. والخطط عادة تفشل في العالم الثالث كما فشلت بعثة أرفد وخطتها الخماسية عام 1962.

أما خطة (76 ـ 92) فهي تكلف 4,6 مليار دولار لترميم البنية التحتية فقط لإنهاض البلد، وخطة عام 2002 تصل إلى 6,2 مليارات دولار. فمن أين الأموال؟

هل نبدأ في خطة إنمائية غير مضمونة النتائج عن طريق الديون؟ أنا أرفض التمييز بين الدين الداخلي والدين الخارجي، لأن الأول كما الثاني لأن النظام الاقتصادي اللبناني يسمح بسحب العملة المحلية وتحويلها إلى عملات صعبة، وصرفها إلى الخارج.

من هنا فإن كل الديون تشكل أعباء يعجز اللبناني عن تحملها. وهناك في مصرف لبنان ديون خارجية بحوالى ستة آلاف مليار ليرة لبنانية.

أما الديون الداخلية فوصلت إلى حدود 11 ألف مليار ليرة، وضعت على شكل سندات خزينة دون أي وظيفة لهذه السندات، ومع انعدام الحركة الاقتصادية التي توظف هذه السندات.

المصارف اللبنانية توظف العملات الصعبة لديها في الخارج بفائدة 3 و 4% كذلك مصرف لبنان الذي يوظف ما بين مليار وملياري دولار، وكان على الحكومة إعطاء الأفضلية للمصارف الوطنية للاكتتاب في سندات الخزينة بالعملات الصعبة، التي تسوقها الميريل لنش على غرار السندات بالليرة اللبنانية.

هناك سندات خزينة باسم الحكومة اللبنانية تسوقها ميريل لنش وهي شركة عالمية للتوظيف العالمي. فإذا أقول لميريل لنش أريد تسويق السندات، يعني أني أستقرض. فمثلما أصدرنا سندات خزينة محلية نصدر سندات خزينة بالعملة الصعبة، بفائدة تصل إلى 10% وعندما نشأت (سوليدير) وذلك بمادة واحدة، نقول إن الأفضلية للبنان في عملية الأسهم. وأنا حريص أن أقول للبناني أن يستفيد من إعمار بلده بشراء هذه السندات قبل الغير. اللبناني يضع أمواله في بنوك في

الخارج. واللبناني الذي في لبنان عنده 7,6 مليارات دولار بفائدة 3 و 4% فليعمر هو بلده ويأخذ 10%.

ونقطة أخرى يجب دراسة أين ستوظف الأموال؟ أي مال يقرض إذا لم يعط شيئاً في مشاريع ذات مردود سيوقع البلد في كارثة وعملية تضخم. لذلك كل مشاريع البنى التحتية ضرورية والمطار ضروري لكني أوجه سؤالاً: عند اليونان وهونغ كونغ عدد كبير من السياح. ومطار اليونان ليس أفضل من مطارنا، فإذا أتى 14 مليون سائح هل نملك فندقاً جيداً. فالاسترخاء الأمني والفنادق الجيدة غير موجودة ليأتي اللبناني، فكيف الأمر بالنسبة للسائح الأجنبي؟

يملك اللبنانيون في الخارج 40 مليار دولار وهذا إحصاء من الصندوق الدولي. فبناء الإنسان أهم من الحجر. لست خائفاً على لبنان لأن نظامه السياسي جيد. أنا أخاف من القروض الخارجية لأن العملية قاسية عند الدفع. والاستحقاق سيقع على الشعب اللبناني ككل. وفي حال عدم وجود المشاريع المثمرة ستطرح السندات الداخلية.

وسيؤدي ذلك إلى تضخم. مصرف لبنان لديه مبلغ موزع على المصارف هل برأيك أننا لا نستطيع استعماله؟

- الاحتياط موزع على المصارف. وهو في المصارف الدولية ويتقاضى عليها فائدة. لماذا تجميده وهو موجود لدعم الليرة في بلد مثل لبنان خارج من حرب؟ «فليفشخ لبنان على قد فشخته» ولنسأل ما هو دور لبنان بعد السلام: هل هو ثقافي - استشفائي - سياحي؟ حتى الآن لم نعرف ما هو الدور المرسوم. سننتظر ماذا سيحمل لنا السلام قبل أن نتوغل في كل هذه الأمور ونرتب على أنفسنا ديوناً داخلية وخارجية. نحن نستبق الأمور في إعادة البنى التحتية وترتيب ديون داخلية وخارجية، شخصياً أخاف من الديون الخارجية ولا أستطيع فصلها عن الداخلية. استصدر قانون حول هذا الموضوع. فأي شخص يطرح سندات خزينة في العملة الصعبة وعنده احتياط من الذهب تتهافت الناس للشراء. لست ضد العملية بمعنى طرح سندات بالدولار. ولكن أقول إن اللبناني يستطيع شراء هذه السندات. فاللبناني الذي يضع رواتبه في المصرف في بيروت يجب أن يأخذ الفرصة الأولى، وهذا حقه، لأن دولته تصدر هذه السندات، وكمواطن أساهم في بناء بلدي وأشتري هذه السندات وأستفيد من الفائدة، فإذا الدولة تخسر بالفائدة تخسر بذلك كل أبناء الوطن، بمعنى أيضاً أن

ابن الوطن يأخذ قليلاً من هذه الفائدة، حتى ميريل لنش يستطاع فتحها للبناني. الحريري بالرؤية التي وضعها لنفسه وللبنان هي رؤية كبيرة على أساس أن عملية الإعمار تستبق ما هو مرسوم لهذا البلد. الأولويات هي خلق فرص للبناني. هناك إحصاء في العالم يقول إن كيلواط الكهرباء في الدول الصناعية يكلف حوالى 5 سنت. لبنان يدفع حوالى 14 سنت للكيلواط. فكيف نطلب من هذا الشعب أن يكون عنده مردود كهربائي. نحن لا نستطيع معاملة اللبناني كالسويسري والإيطالي. يجب مطالبة اللبناني بحسب طاقته. ويجب مراجعة الرؤية التي كونها الحريري من جديد. ويجب أن يكون للشعب رأي وشريك في كل ما يجري.

ميريل لنش: 400 مليون دولار فائدة 10 ,10% ما هي الأعباء المترتبة؟

- الأعباء ضخمة. وإذا لم نوظف الأموال في مشاريع مثمرة، سيؤدي ذلك إلى كارثة. الدولة في عملية عجز بحدود 25 و 42 بمعنى بحدود 42, 45% كموازنة.

الدولة التي تعيش حياة طبيعية هي مثل الإنسان بقدر ما يجني يصرف أو يوفر قليلاً. ونحن سابقاً عند توفير المال كنا نشتري ذهباً كاحتياط. يجب دراسة موارد لبنان ونركز عليها.

الأهم برمجة الأموال. إلى أين ستذهب قبل الدين؟ يجب أن يكون هناك خطة واضحة ونحن نعمل خطة العام 2000, واللبناني عندما يأتي بالقرض الخارجي نجد أنهم يحولونه إلى خطط أخرى. ما يخيفنا أنه مع هذه الخطط الباهظة يجب معرفة كيف ستوظف هذه الأموال، وما هو المردود.

نداء الوطن 94/9/30 ص 2

رأي في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية

من المستغرب أن تأتي المعارضة من قبل الذين ينعقد المؤتمر لأجلهم

لن تهدأ الضجة التي أثارها مؤتمر السكان والتنمية الذي يعقد في القاهرة بتنظيم من الأمم المتحدة، حتى إلى ما بعد انتهاء أعماله وصدور توصياته، وهو الذي استلزم أكثر من عشرين ألف رجل أمن لتأمين الحماية لعشرين ألف مشارك، وخصوصاً أن الأصوات التي نددت بالمؤتمر وأعلنت معارضتها كثيرة وجلّها ذو طابع ديني.

كثير من الأسئلة سيبقى عرضة للاستفسار والرفض والموافقة.. لكن عناوين أكثر ستكون التحدي الفعلي للرافض لهكذا نقاش قبل المؤيد له وهي: الارتفاع المتزايد لنسبة الأمية، الفقر، الجهل، غياب فرص التنمية، تناقص فرص التغذية، عدم توافر الخطط العلمية..

الدكتور حسين كنعان، وهو النائب السابق لحاكم مصرف لبنان والأستاذ المحاضر في الجامعة الأميركية في مادة العلوم السياسية والمتابع لهكذا نشاط بحكم اختصاصه بـ(الأرقام) تحدث إلى (السفير) عشية انعقاد المؤتمر.. هنا آراؤه:

❖ الضجة التي أثيرت وتثار حول مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة، نالت نصيبها من مجموعة ملاحظات، بعضها ديني وبعضها علمي اقتصادي.. ما هي سلبيات وإيجابيات عقد مثل هكذا مؤتمر برأيك؟

- من المستغرب أن معظم الأصوات المناهضة لهذا المؤتمر أتت من الذين ينعقد المؤتمر لأجلهم. هذه الأصوات أتت من العالم الثالث الذي ينوء بالأعباء السكانية التي تترتب عليها أعباء غذائية واجتماعية وحياتية. فأول ضجة أتت حول النمو السكاني أو الانفجار السكاني كانت مقالة مالتوس سنة 1825 وكان عدد سكان العالم آنذاك مليار نسمة، وقد وصلت البشرية إلى هذا العدد عبر آلاف السنين، لأن التزايد السكاني

كانت تجابهه الأمراض وسوء التغذية. وقد بنى مالتوس نظريته على الاقتصاد الزراعي، الغذائي، وقد سقطت هذه المقولة بسبب التقدم التكنولوجي. ولكن هذا التقدم في علوم الطب قد جعل من موضوع الزيادة السكانية موضوعاً مهماً لأبناء الأرض، لأنه منذ مقولة مالتوس تزايد عدد سكان الكوكب الأرضي من مليار إلى 5,7 مليار في يومنا هذا، وهذه الزيادة معظمها أتى من العالم الثالث، فقد كان النمو السكاني حوالى 80% في العالم الثالث و20% في الدول الصناعية، وبالتحديد فقد كان النمو السكاني بين سنة 1990 ـ 1995 بمعدل 1,7 في المائة وكانت هذه النسبة تساوي 0,22 سنوياً في أوروبا، بينما وصلت في دول العالم الثالث إلى نسبة 3 في المائة.

وإذا شئنا أن نحدد هذه الأرقام، فباستطاعتنا أن نقارن بين قارتين هما أوروبا وأفريقيا. ففي سنة 1985 كان عدد سكان أفريقيا نصف عدد سكان أوروبا، أما فيما يخص المستقبل، فمن المتوقع أن يصبح عدد سكان أفريقيا ثلاثة أضعاف عدد سكان أوروبا وذلك سنة 2025, بمعنى أن سكان القارة الأفريقية سيصبح ملياراً ونصف مليار نسمة مقابل 512 مليون نسمة في أوروبا.

والمؤتمر عقد سنة 1954 لأول مرة من قبل هيئة الأمم المتحدة وينعقد اليوم في القاهرة للأهداف ذاتها. والهدف هو النمو السكاني والأمن الغذائي. فالكوكب الأرضي بدأ ينوء بأثقال الأمن الغذائي بالتحديد، وخاصة للعالم الثالث، وفي هذه الحال علينا، وبالموضوعية المطلقة، أن نعالج هذا الموضوع بروية وعلم. إن الرجل العادي عندما ينظر إلى المستقبل أو يتكهن بما يحمله المستقبل له، فإنه يعتمد على خبرته الفردية ويحاول من خلالها أن يتكهن بما ستأتيه به الأيام. أما الرجل المثقف والمدرك فإنه يعتمد في رؤيته هذه على العلم وعلى التاريخ وعلى خبرة البشرية ككل إضافة إلى خبرته الفردية لكي تكون رؤيته صائبة ولكي يتهيأ أكثر لما سوف تحمله له الأيام المقبلة، لذلك لا نستطيع نحن سكان الكرة الأرضية أن نؤمن الغذاء في النصف الثاني من القرن الواحد العشرين لأحد عشر مليار نسمة حسب تقرير الصندوق الدولي.

العلم والدين..

❖ أين بالتحديد يجب أن نفصل بين ما هو علمي وضروري وبين ما لا يجب أن يمس بعض المعتقدات وفقاً لاحتجاجات البعض؟

ـ إذا كان هذا المؤتمر ينعقد وكأن المؤتمرين سوف تتلى عليهم قرارات فوقية فيجب ألا يعقد المؤتمر. ينعقد المؤتمر للمناقشة ولاتخاذ القرارات أو التوصيات المناسبة، ولا أعتقد أن المؤتمر ينعقد كي يبرر أو يوافق على عملية الإجهاض، أو على اللاأخلاقيات في الممارسات الجنسية، فإن هذا مرفوض بالنسبة إلينا ولكل الأديان السماوية، ففكرة الإجهاض كانت دائماً ولم تزل موضوع جدل حتى في الانتخابات الأميركية، ولم يستطع أي مرشح أو أي رئيس مع حزبه القبول بها، لذلك فلا يستطيع أحد في هذا المؤتمر أو خارجه أن يمس الجوهر الذي تتبناه كل الأديان وهو أخلاقيات الممارسة الجنسية، فإذا كان تفسير عنوان المؤتمر من قبل بعض رجال الدين حول الحرية أو المسؤولية بالنسبة للمرأة بأنه عمل إباحي، فهذا خطأ فادح، فعندما يطرح هذا المؤتمر هذه الفكرة فإنه يريد أن يحمّل المرأة المسؤولية إذا حصلت على حريتها، وكما قالت الدكتورة (بنت الشاطئ) كيف تتجرأ المرأة على أن تطالب بحريتها من الرجل الذي تربيه، فإذا أحسنت التربية فدون شك أن الرجل الذي تربيه سوف يقر ويخضع لحرية المرأة ودورها الفاعل في المجتمع، لذلك فالمؤتمر لا ينعقد لإعطاء المرأة حرية غير مسؤولة من قبلها ومن قبل المجتمع، ولا ينعقد لتسهيل الإباحية الجنسية، إنما ينعقد ليخفف مآسي الأفواه الجائعة وخاصة في العالم الثالث.

❖ إذاً، أين الخطأ برأيك في النظرة لمثل هكذا مؤتمر له الطابع التخطيطي والعلمي إزاء مشكلة ذات طابع كوني؟

ـ ليست هنالك أية توصيات أو مقررات تفرض فرضاً على الدول وخاصة بهذا الشأن، إنما تكون نوعاً من الإرشادات، فإذا قبل بها أي من الدول ويشعر بأنها لمصلحته فإنه سوف يقوم بها وإلا سيرفضها. فلو شئنا أن نأخذ مثلاً على الانفجار السكاني الذي نعاني وسوف نعاني منه أكثر في المستقبل، بلدين مثل غانا في القارة الأفريقية وكوريا الجنوبية في القارة الآسيوية، نرى أن عدد سكان هذين البلدين يبلغ حوالى 54 مليون نسمة، والبلدان كانا ينتميان قبل استقلالهما العام 1960 إلى اقتصاد زراعي، وكان دخل الفرد في كل من البلدين 230 دولاراً سنوياً وكان الإنتاج الزراعي الغاني أقوى من الكوري، لكننا نجد الآن أن دخل الفرد في غانا هو دون الخمسمائة دولار بينما هو في كوريا الجنوبية التي أصبحت الدولة الثالثة عشرة في ميزان التجارة الدولي حوالى 11 ألف دولار.. يقابل ذلك زيادة سكانية في غانا بنسبة 3% وفي كوريا 1,2 في المائة تقريباً.

قنبلة موقوتة..

◆ يبدو في هذه الحال العالم العربي كقنبلة سكانية موقوتة لن تؤذي في حال انفجارها إلا نفسها.. كيف يمكن لرجال العلم والخبرات أخذ دورهم التوجيهي لمجابهة تحديات المستقبل؟..

- إن الذي خلق هذا الكون هو كفيل بتدبيره، ولكنه في الوقت ذاته وضع مسؤوليات جساماً على الإنسان في سبيل تدبير مسؤولية نفسه ومجتمعه، وبسبب أن المسؤولية ألقيت على عاتق الإنسان، فعلى الإنسان أن يسعى لما فيه خيره وخير هذا المجتمع، ونحن نعلم لأننا من أبناء العالم العربي أن هناك انخفاضاً في الموارد الطبيعية وعدم استغلالها، كما أن هنالك نقصاً في المواد الغذائية وفي المشاريع التنموية في مقابل انفجار سكاني مخيف، فلو اخترنا مثلاً بلداً كمصر لوجدنا أن عدد السكان في العقود الأربعة الماضية قد ازداد من 21 مليون نسمة إلى ما يقارب الستين مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد في العقود الأربعة المقبلة إلى 111 مليون نسمة، فكيف يستطيع بلد كمصر مع هذا الانفجار السكاني ومع الديون الخارجية المترتبة عليه أن يجابه التحديات؟ وكيف يستطيع أبناء الشعب الفلسطيني أن يعيشوا في (دولة) غزة التي جرهم إليها أبو عمار ويعملوا في سبيل أمنهم الغذائي، بحيث أن الكثافة السكانية في هذه الدولة التي رضي بها أبو عمار يبلغ 42,00 شخص في الميل المربع الواحد، بينما الكثافة في (إسرائيل) تبلغ 530 شخصاً في الميل المربع الواحد!.

◆ شيء مطمئن في هذا المجال؟

- إن المجتمعات التي تستطيع أن تنجح وتعمل على تقرير مصيرها هي المجتمعات التي تؤمن لنفسها الأمن الغذائي وتؤمن لنفسها العلم والتقنيات المطلوبة في وقتنا الحاضر، فإذا شئنا كمجتمع عربي أن نتحدى ونجابه القرن الواحد والعشرين، فعلينا أن نتبع المنطق الموضوعي والعلمي في إدارة شؤون أنفسنا ولجم الانفجار السكاني والتفتيش عن النوعية وليس العددية..

السفير 94/9/5 ص 7

أجرت الحوار: منى سكرية

مستقبل لبنان الاقتصادي معرض للخطر بسبب شروط الاقتراض

الخبير الاقتصادي اللبناني الدكتور حسين كنعان أستاذ العلوم السياسية والاقتصادية في الجامعة الأميركية والنائب الأول لحاكم مصرف لبنان سابقاً، يؤكد أن التنمية الاقتصادية. للبنان لا يمكن أن تتم دون أن يكون هناك إنماء حقيقي للإنسان والمؤسسات، وأن عملية الإنماء برأيه تتم من خلال فتح الأبواب للرساميل اللبنانية والأجنبية لتتفاعل في الدورة الاقتصادية الداخلية.

يتردد الدكتور كنعان في إبداء خشية على مستقبل لبنان الاقتصادي من جراء سياسة القروض التي أبرمتها الدولة مع الخارج، لأنه يعتقد أن أكثر الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية هي التي اعتمدت الدين الخارجي.

من موقعه كأستاذ في الجامعة الأميركية يرى الدكتور كنعان أن السياسة الاقتصادية السليمة هي التي تشجع رأس المال الفردي على المشاركة في عملية البناء والإعمار.

المال والأعمال، التقى الدكتور كنعان وأجرى معه حواراً اقتصادياً شاملاً في ما يلي وقائعه.

هل تتوقعون نتائج قريبة لمشاريع إدارة الإعمار والبناء في لبنان؟

إن أحداً لا يستطيع توقيع عملية نهضة اقتصادية أو تنموية بالسرعة التي يتطلع إليها بعض اللبنانيين خاصة بعد دمار استمر 17 عاماً طاول جميع المرافق الاقتصادية في الوطن، وهذا التطلع إلى السرعة في الإنجاز هو نوع من الآمال غير الوقعية، بمعنى أنها لا تنطبق على المنطق الوضعي، على الإنسان أن يكون واقعياً وعملياً بالنسبة للشيء القائم على الأرض، نحن اليوم نواجه ورطة ما بعد الحرب، اللبنانيون بطبعهم ميالون إلى الاستعجال، وهذا لأنه صعوبات كثيرة بسبب الواقع الذي نعيش، ولكن الخطط الموضوعة لمعالجة هذا الأمر هي موضع النقاش، لأنه بعد

حرب مدمرة أكانت أهلية أم إقليمية أم دولية فإن لبنان يحتاج إلى عملية إنماء وإعمار وهذه تكون نتيجة إما عملية تضخمية في البلد وكما حصل في فترة من الفترات قبل مجيء الرئيس رفيق الحريري، حيث شهدنا جميعاً تلك العملية التضخمية التي كانت سائدة من خلال الدورة الاقتصادية التي تسير من وزارة المالية إلى مصرف لبنان عبر سندات الخزينة، وهذا ما خلق عملية تضخم قوية في البلد، يبدو أنها ما زالت في تصاعد عكس ما كان يتوقع.

الأمر الثاني الذي تتطلبه عملية الإنماء والإعمار يكون من خلال ديون خارجية يستقرضها الوطن شرط أن تكون هذه القروض موجهة نحو الأطر الصحيحة، حيث توضع لصالح عمل إنتاجي يرد هذا الدين الخارجي، أو أن تكون عملية التنمية من وجهة نظري مرتبطة بعملية ما يسمى (الاعتماد على الذات) من خلال فتح الأبواب للرساميل اللبنانية وغير اللبنانية لتتفاعل في الدورة الاقتصادية الداخلية، بمعنى أنه بعد الانتهاء من فترة الأحداث، يجب أن يكون الرأسمال اللبناني والتوظيفات العربية مستعدة لأن تأخذ مداها في الاقتصاد اللبناني.

❖ لماذا لم يحصل هذا الشيء؟

- لأنه باعتقادي لا يمكن أن يكون هناك عملية تنمية بمعناها التقني دون أن يكون هناك بناء وإنماء حقيقي للإنسان وللمؤسسة الكبرى التي ينتمي إليها هذا الإنسان وهي الوطن، فما دام ليس هناك من إنماء حقيقي للإنسان اللبناني، عدا عن الوضع الداخلي بالنسبة للبناني لا يزال يعيش حالة تزعزع، بمعنى أن اللبناني بحد ذاته، غير مقتنع بالنسبة للنظام السياسي الذي يحكمه، وهذا يجعل صاحب الرأسمال اللبناني في الخارج يهرب، كذلك المواطن العربي والأجنبي لأن التنمية الحقيقية تتم ليس عن طريق الديون التي ترتب أعباء اقتصادية منهكة على الأجيال القادمة، ولا نستطيع أن نفصل الدين الداخلي عن الدين الخارجي لأنه في دستور 1926 وضعنا نظاماً اقتصادياً حراً للبنان، ووفق هذا النظام فإن أي شخص يستطيع أن يحول مدخراته ساعة يشاء إلى أي عملة أجنبية، خاصة وأن هذا الدين الداخلي الذي وصل لغاية الآن إلى 8,1 ألف مليار ليرة لبنانية أي بما يوازي 6 مليارات دولار، ويضاف إلى هذا المبلغ 3 مليارات دولار كفوائد مالية حتى آخر السنة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هناك ضغطاً كبيراً على العملة الوطنية لتثبيت سعر صرف الليرة، ولكنه في الواقع مع المستقبل يشكل ذلك خوفاً حقيقياً، لأن الدورة الاقتصادية

لا تكون نتيجة عملية بيع سندات خزينة وتوظيفها، لأن في ذلك إرهاقاً للدولة، حيث إنها تضع هذه المبالغ الضخمة لتدفع فائدة عنها، وهذا ما يشكل هاجساً كبيراً بالنسبة لي، إذ إن السياسة الاقتصادية السليمة من وجهة نظري هي تشجيع الرأسمال الفردي أن يشارك مشاركة فاعلة في الدورة الاقتصادية اللبنانية.

❖ ألم يحصل ذلك، لغاية الآن، وما هي الأسباب؟

- لم يحصل ذلك لأننا نفتقد التنمية السياسية الصحيحة وعدم وجود قيود بالنظام السياسي القائم ضمن عقلية من يريد التوظيف.

لا الحريري.. ولا غيره

❖ رغم الإمكانات التي توفرت لحكومة الحريري فإنها لم تقوَ على معالجة الوضع الاقتصادي معالجة فاعلة كما كان ينتظر الجميع، لماذا برأيكم؟

ـ لا حكومة الشيخ رفيق الحريري ولا غيرها قادرة على معالجة الموضوع الاقتصادي معالجة جذرية، مع أنني لا أعتقد أنه سيتوفر للبنان شخصية سياسية اقتصادية كالرئيس رفيق الحريري نظراً للإمكانات المتوافرة لديه، إنما عندما تأتي لنواجه هذه الكوارث والأعباء التي خلفتها سنوات الحرب الطويلة الماضية، فإنه لا يمكننا أن نتوقع بأن هناك شخصاً مهما عظمت قوته وإمكاناته قادر على معالجة هذه الكوارث والأعباء في فترة قصيرة من الزمن، الشيخ رفيق الحريري وغيره من المسؤولين لا شك أنهم يتحملون مسؤولية كبيرة في عملية التنمية السياسية التي يفترض أن تواكب التنمية الإنمائية والإعمارية حتى تستطيع انتشال لبنان من الضائقة التي يمر بها وحتى يكون بمقدورنا تشجيع اللبنانيين الموجودين في الخارج للعودة إلى وطنهم للمساهمة في بنائه وإعادة إعماره، سيما وأنني كنت أول من أتى بالإحصاءات من صندوق النقد الدولي والتي تشير إلى أن اللبنانيين في الخارج يملكون ما يفوق الأربعين مليون دولار، وفي حال عاد قسم من هؤلاء إلى وطنهم الأم لتوظيف أموالهم في مشاريع إنمائية وعمرانية فلا شك أن ذلك سيساهم مساهمة فاعلة في تنشيط الدورة الاقتصادية، وعندها لن يكون لدينا مشكلة لا من الدين الداخلي ولا من الخارجي، ولكن إذا ما استمر هذا الفريق من الناس هارباً بأمواله إلى الخارج، فهذه ظاهرة مخيفة، ولهذا السبب نرى أن هناك ركوداً كبيراً في الحركة الاقتصادية الداخلية.

السياسة المالية للدولة

◆ كيف تنظرون من موقعكم الاقتصادي إلى السياسة المالية التي تتبعها الدولة لإنهاض الوضع الاقتصادي الداخلي وتعزيزه؟

- في بلد يعاني من ضائقة اقتصادية خانقة كلبنان مثلاً، كل شيء فيه مترابط مع بعضه البعض سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً، واليوم هناك انتقادات عديدة تصب من جانب عدد كبير من السياسيين والمواطنين احتجاجاً على السياسة الضرائبية التي تفرضها الحكومة على الشعب، هذه السياسة من وجهة نظري سليمة ولكن إذا وجد هناك مواطنون قادرون على تحمل هكذا ضرائب، من هنا لا يمكننا أن نعامل المواطن اللبناني وكأنه في حالة بحبوحة اقتصادية تامة بما يخصّ الضرائب، هناك بعض القطاعات تتهرب من دفع هذه الضرائب التي يفترض أن تجبى وهي الضرائب التصاعدية وليس خلال ضرائب تفرض على المواطن العادي وباعتقادي أن هذه السياسة المالية الحالية التي تتبعها الدولة سيكون لها نتائج سلبية لا جدوى منها إذا استمرت على هذه الطريقة.

دور مصرف لبنان

كيف تقيمون دور مصرف لبنان في دعم النقد الوطني وتعزيزه، وهل ترون أن السياسة الجديدة التي يتبعها القيمون عليه تفرض على الدولة تحديد سقف معين للإنفاق المالي؟

مصرف لبنان من حيث المبدأ مؤتمن على حساب مالي معين والدولة تغذيه من خلال ما تجني، بمعنى أنها تحصل على عائدات ضرائب لتسير أمورها المالية وبقدر ما تجني تصرف، وفي بعض الحالات توفر لنفسها بعضاً من عائدات هذه الضرائب وعندما تقر الدولة بأنها غير قادرة على تحصيل كميات كبيرة من الضرائب لإنفاقها فإنها تلجأ إلى سندات الخزينة، وهناك مادة في قانون النقد والتسليف تنص على أنه إذا كانت الدولة بحاجة إلى أموال من مصرف لبنان فإنها مضطرة إلى توقيع اتفاق بينها وبين المصرف المذكور حول كمية المبالغ المالية التي تحتاجها وكم هي قدرة المصرف على تمويلها، وهذا من شأنه أن يعطي متسعاً من الحرية للسلطة النقدية أن تحاور السلطة المالية التنفيذية في تحديد السقف المالي الذي يمكن أن تسمح به الأولى للثانية، إنما في الوضع الراهن فإن هذا الشيء غير وارد لأنه بواسطة سندات

الخزينة أصبح لدى الدولة قدرة مالية بحدود الملياري دولار أميركي، وقسم من هذا المبلغ يعود لنجاح سندات الخزينة، ولكن في الوقت نفسه فإن الدولة مضطرة لدفع ضريبة معينة لأولئك الذين يساهمون في سندات الخزينة تلك، على أنه عندما يجد أي شخص أن الفائدة على الدولار 3% فإنه سيكون مضطراً إلى تحويل أمواله إلى الليرة اللبنانية بغية الاستفادة من الفائدة المرتفعة لسندات الخزينة، وعندما يشعر هذا الشخص بإمكانية حصول أزمة سياسية أو أمنية فإن ذلك يكون مبرراً له لتحويل أمواله إلى العملة الأجنبية وهذا معناه أن الدولة تدفع فائدة عالية على سندات الخزينة وفي الوقت نفسه فإنها لا تقول للمواطن أين توظف الأموال العائدة عن هذه السندات.

عوامل الاستقرار .. أين؟

❖ الأزمة السياسية التي تعرض لها لبنان في الفترة الأخيرة برهنت عن عدم الاستقرار النقدي في السوق المالية، برأيكم إلى متى سيستمر هذا الاهتزاز الاقتصادي وهل هناك وسائل كفيلة بإعادة التوازن إلى الوضع الاقتصادي؟

- أنا أقول إن وجود ظاهرة الرئيس رفيق الحريري مع كل الإمكانات المادية لهذا الرجل هي التي مكنته من أن يكون الضمانة الوحيدة لضبط الوضع الاقتصادي، السؤال: بدون وجود الرئيس الحريري ماذا سيحصل؟ أستطيع القول إنه بدون هذا الرجل لا يمكن أن نستقر بدون استقرار الوضع السياسي، فعندما نرى أن المتموّلين العرب والأجانب عادوا إلى لبنان مع عودة أبناء هذا الوطن للمساهمة في إعادة إعماره، فإن ذلك سيكون مؤشراً إيجابياً جداً على إمكانية استعادة لبنان لدوره الاقتصادي المميز في الشرق الأوسط، فعودة الطاقات اللبنانية المبدعة من الخارج أولاً هي الشرط الأساسي للنهوض بوطننا إلى الأمام، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن هناك خطراً كبيراً على مستقبل هذا الوطن، وهذا الأمر لن يتحقق إلا بعملية استقرار سياسي وأمني، ومن هنا كان تأكيدي على ضرورة تنمية الإنسان في لبنان قبل التنمية التقنية، وإذا لم يسر هذان الشرطان جنباً إلى جنب لا يمكن أن تستقيم الأمور وتعود الحياة في لبنان إلى طبيعتها، الإنماء السياسي في لبنان في أدنى درجاته، وما دام هذا الإنماء غير موجود وغير متوافر، فإن من الصعب علينا توقع نتائج إيجابية تساعد على ازدهار لبنان وعودته إلى وضعه الطبيعي.

سياسة القروض

◆ هل هناك خوف على مستقبل لبنان الاقتصادي من التبعات المالية للقروض التي وقعتها الدولة مع الخارج لإنجاز بعض المشاريع الاقتصادية؟

- قلت إنني أخاف دائماً من شيء اسمه الدين الخارجي، لأن الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية في العالم هي الدول التي اعتمدت على الدين الخارجي في سياستها المالية، لنأخذ مثلاً المكسيك فهي مثقلة بديون مالية تصل إلى أكثر من 104 مليارات دولار ولا أستطيع التكهن كيف يمكن للشعب المكسيكي أن يفي هذه الديون، والأرجنتين أيضاً ترزح تحت وطأة ديون خارجية تصل قيمتها إلى أكثر من 40 مليار دولار، وكذلك البرازيل ومصر والعراق وحتى إن البعض في الخليج العربي بدأ بالاعتماد على سندات الخزينة، وهذا يدل على أن العالم اليوم يعاني من ضائقة اقتصادية وأصبحت مسؤولية كل بلد على حدة في أن يعالج مشاكله بنفسه. من هنا فإننا نعود ونقول إن الوطن الذي يريد أن يضع نفسه أمام تحديات القرن الواحد والعشرين من خلال اتباع سياسة الديون الخارجية، فهذا أمر خطير جداً يحمل في طياته انعكاسات سلبية على واقع كل دولة تريد السير وفق هذه السياسة، ولكن ثمة إمكانية لنجاح هذه الخطوة شرط أن تكون القروض المنوي الحصول عليها معدة للاستخدام في مشروع محدد وواضح وذي مردود مالي مضمون.

والدورة الاقتصادية الصحيحة والسليمة هي في عودة المواطن اللبناني إلى وطنه وبتعاونه مع أخيه اللبناني في بناء هذا الوطن، وهذا لن يتم قبل البناء السياسي وبناء الإنسان في لبنان والذي اعتبره أهم من بناء الحجر.

◆ هل تعتقدون أنه كان لدى الدولة اتجاه آخر غير سياسة القروض؟

- عشنا فترة طويلة خلال الحرب الماضية اعتمدنا خلالها إلى حد ما على الدين الداخلي، ولم نلجأ إلى الدين الخارجي، في لبنان بعد 17 سنة حرب يجب أن يكون هناك صندوق شبيه بصندوق (مارشال) من الدول التي ساعدت على تمزيق هذا الوطن والدول التي باستطاعتها مساعدة هذا الوطن، فلبنان بحاجة إلى كثير من الهبات حتى يتمكن من الوقوف على قدميه، أما حين لا يكون أمامه من مفر سوى الاستسلام لقيود الديون الخارجية فسيكون من المتعذّر عليه النهوض واستعادة دوره الطبيعي.

سوق عربية مشتركة

❖ ما هي برأيكم الصيغة الفضلى لقيام تعاون وتنسيق اقتصادي جدي بين الدول العربية لمواجهة تحديات السلام المقبل؟

ـ أولاً، المطلوب تنشيط التبادل الثقافي والتجاري والاقتصادي بين أبناء المنطقة العربية، ويجب أن يكون هناك احتكاك بشري بين شعوب هذه الدول دون وجود أي حواجز اصطناعية، فأوروبا اليوم لم تعد قائمة على أسس عسكرية أو دفاعية، بل أصبحت مبنية على عوامل اقتصادية مشتركة، فإذا وجد العربي أن تعاطيه مع السوق العربية سيكون مقيداً له شرط تخليه عن التعامل السياسي مع إمكانية أن يفيض عن هذا التعامل الاقتصادي ولاء سياسي في المستقبل، فلذلك المطلوب من المنطقة العربية أن تسير كما سارت أوروبا خطوة تلو الأخرى نحو ما يسمى بالسوق العربية المشتركة، لأنه لا يمكن لأي دولة من الدول العربية أن تستغني عن شقيقاتها، شرط أن يكون هذا التعاون العربي قائماً على أسس موضوعية واقعية، والمطلوب إزالة الحواجز الاصطناعية بين الدول العربية كي تهيئ نفسها لتحديات القرن الحادي والعشرين وتكف عن لعبة السلاح التي قادت العرب إلى الهاوية، ولعل مغامرة حاكم العراق صدام حسين في الكويت أكبر دليل.

السياسة 94/7/2 ص 5

عن العلاقات العربية ـ الأميركية

سياسة كلينتون يديرها يهود .. ومعظم العرب يتجاوبون

تبدو العلاقات العربية ـ الأميركية على تعقيداتها وتشابكها، وكأنها محكومة ومنذ عقود، بثنائية غريبة فيها الكثير من الاستمرارية والتواصل، بقدر ما فيها من التناقض في المصالح والمشاعر، من قبل كل طرف حيال الآخر، بحيث يمكن استشفاف الموقف ونقيضه، سواء على مستوى السلطة السياسية أم على مستوى المجتمع.

وفي خضمّ هذه العلاقة، فإن الانحياز الأميركي إلى جانب عدو العرب إسرائيل، منذ نشوئها العام 1948, شكل مادة خصبة لمواقف معادية ومستنكرة لهذه السياسة. بل إن هذه العلاقة عرفت من جانبها الآخر، احتماء بالحليف الأميركي من قبل بعض العرب في الحكم، حماية لوجوده، أو رفضاً لأي دور أميركي.. لكن صيغة العلاقة «التي بدأت بانبهار العرب بالمبادئ التي طرحها الرئيس الأميركي ولسون حول «حق الشعوب بتقرير مصيرها» لم تخرج عن صيغة التابع للأقوى.. إلى جانب فقدان القدرة العربية على فهم (أفكار ونفسية المجتمع الأميركي لكي يلعب به) فكان (اللوبي) اليهودي هو أكبر قوة ضاغطة في هذا المجتمع (وتحول قرار الرئيس ترومان من معارض للاعتراف بإسرائيل إلى الاقتناع بهذا الاعتراف).

تاريخية هذه العلاقة هي الآن مادة تدريس يحاضر فيها الدكتور حسين كنعان، وهو النائب السابق لحاكم مصرف لبنان، ورئيس مجلس الجنوب سابقاً. والأستاذ المحاضر في الجامعة الأميركية في مواد قانونية واقتصاد سياسي و..

ومن خلال فهمه لهذه العلاقة وما توليه دائماً من اهتمام بمصالح أميركا.. فإنه ينصح الآن بمجابهة شعار أميركا، القائل بالديموقراطية باعتماد الديموقراطية «وإلا سنبقى على ما نحن عليه»..

عن طبيعة السياسة الأميركية، ودوائر المطبخ الأميركي لصنع القرار، كان هذا الحوار مع كنعان:

❖ عندما تبدأ في مطلع كل عام بإلقاء محاضرة حول مادة العلاقات العربية ـ الأميركية، ما هي النقاط الأولى التي ترتكز إليها؟

ـ نبدأ من الجانب التاريخي، حول كيفية صعود أميركا، هذه الدولة الفتية في عمر التاريخ. عن بداياتها وعن كيفية إرساء نظامها الديموقراطي، كمختبر يعمل على تطوير ذاته نحو ديموقراطية أفضل. إن هذه الصيغة في تركيبة النظام الأميركي قد تم اقتباسها من فلسفة المفكر البريطاني جان لاك، وهي مبنية على العدل والمساواة وفصل السلطات بصورة حادة. هذه المقدمة تبدو لنا ضرورية لمعرفة كيف استطاعت هذه الدولة شق طريقها للسيطرة على النظام الدولي. لقد بهرتنا كعرب تجربة هذه الدولة، وبخاصة في الفترة التي تولى فيها ويلسون رئاسة الجمهورية وما طرحه من بنود لتنظيم العلاقات الدولية، وخاصة البند 14 الذي يتناول مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهكذا رأى العرب في هذه الدولة الصاعدة بأنها الملاذ..

❖ كيف بدأت تتشكل العلاقة بين الجهتين؟

ـ بدأت هذه العلاقة بالانطباع الذي تكوّن لدى العرب عن أميركا كدولة ذات مبادئ تتحدث عن الحرية.

❖ (انبهار) العرب بالمبادئ التي ذكرتها، هل يعني أن النوايا كانت موجودة لديهم لتطبيقها؟

ـ لم يكن هناك من علاقة بمعنى العلاقة السياسية التقليدية مع دولة، لأن الولايات المتحدة كانت منغلقة على نفسها إلى حد بعيد. لذا، لم يكن واضحاً في تلك الفترة التصور العربي، بل كان هناك انبهار وتمنيات في أن يكون التعاون جيداً. والمنعطف الأساسي الذي ترك فجوة في هذه العلاقات يتمثل في إنشاء دولة إسرائيل العام 1948.

صيغة العلاقة

.. ❖ وتباينت صيغة العلاقة: تعاون مع الأنظمة الحاكمة وعداء من قبل الشعوب؟

ـ .. سأكمل حديثي.. بدأت أميركا بترجمة هذه العلاقة عبر الجانب الثقافي بإنشاء جامعة أميركية في بيروت وفي القاهرة تدعو من خلالها إلى التبشير، إذا صح التعبير، ولم تكن منغمسة بالسياسة تجنباً لإثارة النفور منها. وعندما بدأت ملامح الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ازداد العرب انبهاراً بالمبادئ الأميركية الداعية

إلى حق الشعوب في تقرير المصير. وتحولت لاحقاً إلى علاقات سياسية واقعية. وفي العام 1948, وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت الولايات المتحدة الأميركية في لعب دور على الساحة الدولية بعد أن تمكنت من تخطي عقدة مونرو الداعية إلى عزلة أميركا وعدم التدخل في شؤون العالم. كان هناك دون شك امتعاض أوروبي من الدور الأميركي؛ ولكن من دون أية إمكانيات في تغيير الحقائق الدولية الجديدة.

وأريد هنا أن أركز على شقين في هذا الحديث. هناك من جهة العامل الداخلي المرتبط بصناعة القرار، وهناك العامل الخارجي. هناك من العرب من يرى أن العلاقة مع أميركا مبنية على استراتيجية دولية، وهناك من يراها مبنية على الحسابات الداخلية الأميركية. ولا يمكن أن أفصل بين هاتين النقطتين لأنهما متداخلتان.

المطبخ الأميركي

❖ عندما يقال الدوائر السياسية الأميركية، فكيف يتم تحديدها؟ ومما يتألف هذا المطبخ الذي يرسم ويخطط؟

- السياسة الخارجية الأميركية، وحسب الدستور، من اختصاص الرئيس. فهو المسؤول عن علاقات بلاده مع الخارج. في أيام الرئيس ترومان، أوجدوا ما عُرف بمجلس الأمن القومي (1948)، الذي يترأس اجتماعاته رئيس الجمهورية، عند حصول الأزمات أو في حالة البحث في هندسة السياسة الخارجية حيال موضوع معين. وهذا المجلس يشارك في اجتماعاته أيضاً، وزير الدفاع، وزير الخارجية، رئيس وكالة الاستخبارات الأميركية، مستشار الأمن القومي، إضافة إلى الدوائر المعنية بالأزمة المنوي طرح النقاش حولها.

وتبدأ عملية النقاش. ولكل شخص أن يتقدم بمشروع، على أن يطرح إلى جانبه أكثر من بديل، وفي معظم الحالات، يبقى رئيس الجمهورية صامتاً. ولا يتدخل، حتى لا يؤثر رأيه على أعضاء المجلس. والذي يثير النقاش بحدة ويلعب على التناقضات بين أعضاء المجلس هو مستشار الأمن القومي الذي يعتبر (الزمبرك) لدى رئيس الجمهورية. وفي بعض الحالات نجد أن رئيس مجلس الأمن القومي في أميركا أقوى من وزير الخارجية، ويكون مكتبه إلى جانب مكتب رئيس الجمهورية، يلتقيه ساعة يريد.

إذن، فإن النقاشات في اجتماعات مجلس الأمن القومي تتميز غالباً بالحدة،

وكل يدلي برأيه بصراحة، إذ لا يوجد مبدأ (الاستزلام) لشخص. وبعد الانتهاء من النقاش، يقف رئيس الجمهورية ويعلن عن القرار الذي اتخذه وينتهي الحديث، لأنه هو المسؤول، ويأخذ القرار دوره التنفيذي.

لا يمكن هنا تغييب دور الكونغرس في السياسة الخارجية الأميركية، لأنه هو الرقيب على هذه السياسة. فلا يحق لرئيس الجمهورية إعلان الحرب، لأن هذا الأمر منوط بالكونغرس فقط.

وفي اعتقادي، الأهم من الكونغرس ومن مجلس الأمن القومي ومن الرئيس هو الشعب. ففي أميركا نجد وبشكل يومي عمليات استطلاع الرأي حول مواضيع مستجدة. وهذه تعتبر نوعاً من الانتخابات. لذلك نلاحظ أن الرئيس وسواه يتطلعون إلى الشعب ومواقفه من هذه القضية أو تلك.

❖ مع أنه يقال إن الشعب الأميركي غير مسيّس؟

ليس الأمر هكذا. هناك ما يسمى بعملية غسل دماغ للشعب. وأعطي مثالاً في هذا السياق حرب 1973، فعندما سمع الشعب الأميركي أن البترول سيفتقد من الأسواق، بدأ الناس في شتم إسرائيل، وتوصلوا إلى شتم اليهود، لأن الأميركي لا يعترف إلا بمصالحه ورفاهيته (تستهلك الولايات المتحدة حوالى 25 ـ 30 في المئة من نفط العالم). لقد كانت النقمة قوية على إسرائيل لأن الناس يريدون البترول. هنا بدأت المخاوف الإسرائيلية. وبدأ التفكير في كيفية معالجة هذه النقطة. وتم الأمر باعتماد اليهود على دراسة سيكولوجية الشعب الأميركي. فبرزت الندوات عبر محطات التلفزة، والمحاضرات في الجامعات والصحف، وكلها ركزت على اعتماد فلسفة التحدي. أي ما معناه، من يقدر على تحدي أميركا وهي الأقوى. فعندما تحدى الروس الأميركيين بغزو الفضاء، قرر الرئيس كنيدي صرف 10 مليارات دولار لبرنامج غزو الفضاء. وعندما حاول جمال عبد الناصر إغلاق قناة السويس، تم تصنيع بواخر كبيرة تحمل البترول دون المرور بالقناة، وأمكن بذلك توفير خمسين في المائة من التكاليف.

كان التشديد على أن أميركا دولة لا تقبل التحدي، وأنها تستطيع مواجهة التحدي بالتحدي. فكيف يمكن للعرب أن يقطعوا البترول، والأميركيون هم الذين اكتشفوا البترول وصنعوه ونقلوه. فمن هم هؤلاء أهل الصحراء؟

وهكذا انقلب الرأي العام الأميركي إلى جانب إسرائيل. المجتمع الأميركي قادر على تقبل الأفكار إذا استطعت إقناعه بها ضمن المفاهيم والأخلاقيات التي يعرفها. والذي

يستطيع أن يفهم أفكاره ونفسيته، يستطيع أن يلعب في المختبر الأميركي ويكون الأقوى.

فعندما حاول رئيس لجنة السياسة الخارجية في الكونغرس، وهو العبقري في السياسة الخارجية ويدعى فولبرايت، أن يضع بنداً حسب المادة 13 لحقوق الإنسان، يعترف بحق العرب الفلسطينيين بكيان مستقل، كما هو حق اليهود بكيان، وجدناه يفقد منصبه.

❖ من هي الدوائر التي تلعب دورها في الخفاء، وتعمل على (تطيير) فلان إذا ما أخذ موقفاً غير مناسب لها، أو التي تعتمد سياسة غسل الدماغ؟

- يستطيع رئيس الجمهورية ساعة يشاء أن يقول لوزير الخارجية أو وزير الدفاع، اذهب إلى بيتك، لأن الوزير موظف، لكنه لا يستطيع أن يقول للسناتور أو عضو الكونغرس اذهب إلى بيتك، لأنه منتخب من الشعب. وهكذا نرى أن الأساس هو الشعب. هناك من يتحدث عن (الحكماء) في أميركا، وأنهم وراء الاستراتيجية الأميركية في العالم. لكن هذا الكلام، وحسب البحث الذي أجريته، غير دقيق. يقال إنهم رؤساء جمهورية سابقون، وزراء خارجية سابقون، رؤساء (السي. آي. إي)، ويطلقون عليهم تسمية (العشرة) وأنهم هم الذين يعطون النصائح للرئيس حيال السياسة الخارجية، وأنهم لا يتعاطون في الشأن الداخلي.

يبقى أن الأهم من كل ذلك هو مصداقية التعامل مع الناس. فعندما يستغل الكلام العربي عن رمي إسرائيل في البحر، فإن اليهودي هناك يجد فيها مادة لكسب العطف وغير ذلك. هناك مطبخ كبير في الولايات المتحدة الأميركية اسمه الشعب الأميركي. فما هو دور العرب في هذا المجتمع الأميركي الكبير؟..

تركيبة المجتمع

❖ احب أن أسأل عن تركيبة هذا المجتمع الأميركي المتناقضة وكيف أمكن لها الحفاظ على بناء دولة ذات تأثير عالمي؟

- أن عملية الانصهار التي حصلت بين هذا الشتات الذي التقى في المجتمع الأميركي كان بفضل الأنظمة والقوانين المتبعة هناك، ومنها مبدأ فصل السلطات الذي هو دقيق وحاد. وهذا ما يجعل الفرد الأميركي آمناً ومطمئناً لأن القانون يطبق على الجميع.

❖ لنعد إلى موضوعنا في العلاقات العربية - الأميركية، وما يتعلق منها بالسياسة الخارجية منذ العام 1984. هل كانت ذات منحى واحد؟

ـ سأروي قصة حصلت حينها أيام الرئيس ترومان (والذي كان خصمه جان ديوي حاكم نيويورك وكان الأقوى) وكان الفريق الذي حول ترومان يدعوه إلى عدم الاعتراف بإسرائيل لأن ذلك يضر بالعلاقات العربية ـ الأميركية، ومنهم مارشال وأشسون، وفورستال الذي انتحر... إذن، وزارة الخارجية والضالعون بالسياسة الخارجية كانوا ضد اعتراف ترومان بدولة اسرائيل. مقابل هؤلاء كان بعض الأشخاص إلى جانب ترومان ومنهم من لا يزال على قيد الحياة،خاصة كلارك كليفون الذي اسهم بإنهيار البنك البريطاني في لندن، ويعتبر من اكبر اليهود المحركين في سياسة ترومان، وقد دخل إلى جانبه من خلال زوجة ترومان وابنته للتأثير في القرار. إضافة إلى آخرين. ولدى نقاشه حول عدم الاعتراف سأل ترومان هؤلاء، كم هو عدد أصوات العرب الناخبين هنا، فقالوا لا نعرف، فسأل وكم عدد اصوات الناخبين اليهود فأعطوه رقماً، فقال أنا مع الإعتراف بدولة اسرائيل لأنني اريد أصوات هؤلاء هنا.

وهنا بدات العلاقات العربية ـ الأميركية تتأزم. وهذه السياسة التي بدأت مع ترومان انتهت بكوارث على العرب. وهذا المجتمع يسمح للقوى الضاغطة بالعمل والتحرك، وأدرك اليهودي ذلك، واستغل هذا الجانب ليخلق قوة ضاغطة في قلب أميركا. وبدأت تنظم نفسها حتى أصبحت أكبر قوة ضاغطة في سياسة اميركا في الشرق الأوسط. هذه القوى منظمة على درجة أنها تستطيع التاثير في الانتخابيات لما لديها من علاقات، وقوى مادية، واتصالات، وحتى ملفات لفضائح السياسيين. أي إنهم أصبحوا مثل «مكتب ثاني» داخل المجتمع الأميركي، يعدون ملفات هذا أو ذاك إذا كان مناهضاً لهم.. واللوبي الصهيوني يستخدم كل ما لديه من قوة للوصول إلى هدفه الأساسي وهو تأمين خدمة اسرائيل.

❖ الولايات المتحدة الأميركية تضع دائماً مصالحها في سياق الأولويات. أية مصلحة لها الآن في منطقة الشرق:إيجاد حالة من الاستقرار، ام هناك اتجاه نحو التفتيت والحصار، كما هو حال معظم الدول العربية؟

ـ أي استقرار يتيح لأميركا الهيمنة في ادارة اللعبة الدولية، تسير إليه. وفي حال العكس، أي انها حين تجد أن الإستقرار لا يخدم مصالحها، فإنها تخلق النتوءات الداخلية لإعادة تحقيق اهدافها. فالأمم لعبة مصالح. فمثلاً، يقول شكسبير إن بعض الدول ولدت عظيمة، وبعضها يسعى إلى العظمة وبعض الدول أُلقيت العظمة عليها. فأميركا، غير المهددة جغرافياً من أية جهة، تعتقد أن العظمة القيت على عاتقها. والدول الصغيرة المفككة تصبح هدفاً سهلاً للدول القوية، لذلك نجد ان الطموحات العربية تتجلى في تحقيق شيء من هذه العظمة عبر الوحدة، والانتهاء من حالة

التجزئة. وهكذا، فالصراعات العربية ـ العربية هي ما يسعى إليه الطرف الأجنبي ضمن هدف التجزئة التي تصب في مصلحته.

والسؤال يتمحور حول لغة العصر، وكيف يمكن للعالم العربي أن يتكيف من الناحية الموضوعية والمنطقية مع النظام الدولي الجديد.

❖ على صعيد المفاوضات الجارية بشأن السلام كيف يمكن قراءة مصالح أميركا في المنطقة؟

ـ لسوء الحظ ان الرئيس كلينتون غير ضليع في شؤون السياسة الخارجية، بعض من سبقوه في الرئاسة كانوا أكفأ منه في السياسة الخارجية، أمثال نيكسون وبوش. فالرئيس الضعيف، عادة ما يترك قضايا السياسة الخارجية لمعاونيه. وما يحصل أننا في الشرق الأوسط نقع ضحية النفوذ اليهودي. فمعظم مستشاري كلينتون في حقل الشرق الأوسط هم من اليهود الذين يتبنون نظرية واحدة تقول بتقسيم العمل إلى عدة أجزاء، لكي نصل لاحقاً إلى الحل الشامل. وهذا ما يحصل الآن. والشخص الذي استطاع ان يقدم لهم الجواب العلمي والمنطقي بالنسبة للحل، هو الرئيس حافظ الأسد الذي قال ان السلام يجب ان يكون شاملاً وعادلاً ومبنياً على قرارات الأمم المتحدة، في حين ان بقية العرب للأسف وقعوا في فخ نظرية التجزئة. لذلك نرى أن الإجحاف الذي يلحق بنا في المفاوضات ليس فقط مصدره أميركا ومن يدير سياستها، وإنما كذلك من قلة التضامن العربي وغياب الإصرار على الحل الشامل. وهذا ما بدأه ياسر عرفات بصفقته مع اسرائيل.

إسرائيل

❖ السؤال الأخير. أية أنظمة سياسية لأية مصلحة أميركية في المنطقة حالياً ومستقبلاً؟

ـ عندما تتحدث اميركا عن الديمقراطية، فهذا يعني أن الديموقراطية هي المنهج الذي يجب ان تتبعه باقي الدول. لذلك يجب مجابهة هذه الدولة المهيمنة على النظام الدولي باعتماد النظرية التي تطرحها وهذه هي لعبة التحدي، فهل نحن في العالم العربي فعلاً في السياق الديمقراطي أم لا؟ فالذي تريده اميركا شيء، والذي نريده نحن من المبادئ التي تطلقها شيء آخر. فلنحسن اداءنا الديمقراطي لكي نبيع هذه السلعة في قلب المجتمع الأميركي لكي يتكيف هذا المجتمع مع تطلعاتنا. أما إذا كانت اميركا تطلق هذا الشعار من دون ان تعنيه حقيقة. ولم نعمل نحن على تنفيذه، فسنبقى على ما نحن عليه. فتخلق لنا النكسات في الداخل وتلهينا عن قضايانا الكبيرة، خاصة الجانب التنموي منها.

قراءة للدور اللبناني على ضوء المشاريع المطروحة للمنطقة

دور لبنان «عقلنة» الخطاب السياسي للعرب ولإسرائيل وإلا.... لن تتوقف المشاكل

ليس خافياً على أحد أن لبنان يعيش وضعاً اقتصادياً استثنائياً.

ولا يمكن بالطبع الفصل بين السياسة والاقتصاد لأنهما يتكاملان، وبالتالي لا يمكن تجنب تأثير أحدهما على الآخر.

الهم المعيشي لا يزال يرخي بكل ثقله على كاهل المواطن الذي يكتوي بالأسعار وغلاء المعيشة.

والحكومة ليست على الخط. ولا يبدو أنها تنوي أن تكون رغم الإضرابات والتظاهرات، والحكومة لا تبدو أنها أيضاً على السمع!

الليرة إلى أين؟ هل تتوصل الحكومة إلى إيجاد موازنة صحيحة؟ ما هي الأدوار المرسومة لدول هذه المنطقة؟ كيف السبيل لعودة رؤوس الأموال المهاجرة؟ و...

حول هذه التساؤلات وغيرها، يجيب الأستاذ المحاضر في العلاقات الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت الدكتور حسين كنعان، الذي شغل سابقاً منصب النائب الأول لحاكم مصرف لبنان.

إضافة إلى مستشار رئاسي في عهد الرئيس الجميل، وقبل ذلك، رئيس المكتب السياسي لحركة «أمل» في عهد سماحة الإمام المغيب موسى الصدر.

في ما يلي نص الحوار:

❖ إلى متى يمكن الاستمرار في سياسة تثبيت سعر صرف الليرة بهذا الشكل الذي يصفه البعض بالمصطنع؟

ـ يدور السؤال دائماً حول عملية سعر صرف الليرة، وكنت أتمنى أن يدور السؤال حول الدورة الاقتصادية في هذا البلد، والتي على أساسها، يتم تثبيت سعر

صرف الليرة اللبنانية، لأن الليرة اللبنانية، بمضمون النقد الوطني، ليست شيئاً مستقلاً في حد ذاته، إنما بالترابط بوضع البلد ككل بالنسبة لسياسته المالية، لدورته الاقتصادية، لحياته الاجتماعية، ولوضعه السياسي العام.

إن سعر صرف الليرة في الوقت الحاضر مضغوط من دون شك، والليرة اللبنانية تعيش اليوم وضعاً غير طبيعي، وذلك يعود إلى السياسة المالية التي تتبعها الدولة. لأنه لا يجوز أن تكون هناك عملية تضخمية في هذا البلد على حساب الليرة اللبنانية. وما أريد أن أقوله هنا هو أن سعر صرف الليرة ليس هو المهم بقدر ما هي القوة الشرائية لهذه الليرة مهمة، بقدر ما هو مهم مدخول الفرد اللبناني، بقدر ما هي تجليات البطالة التي تدب في هذا البلد.

في بلد كلبنان، لا أستطيع أن أقول بأن هناك أشياء مصطنعة بالنسبة إلى نظامنا الاقتصادي الحر. ما دام هنالك نظام اقتصادي حر، فلا وجود لشيء مصطنع. إنها تعود إلى طبيعة اللبنانيين في تعاملهم مع قضية النقد الوطني، وعندما يقال إن سعر صرف الليرة مصطنع، فمعنى ذلك أن الفائدة التي تعطيها الحكومة اللبنانية، بواسطة مصرف لبنان، على سندات الحزينة، هي فائدة يستفيد منها بعض بالنسبة للفائدة التي تُعطى على العملات الأخرى.

لذلك نقول بأن سعر صرف الليرة مضغوط مصطنع، أي إن الدولة اللبنانية تتكبّد دفع فوائد طائلة على ما تستدينه من المواطنين والمؤسسات بسندات الخزينة، وما سوف يترتب على هذا الدولة من فوائد مستقبلية على هذه الديون.

يبلغ الدين العام الداخلي اليوم نحو 1 , 8 تريليون ليرة لبنانية أو ما يقارب ستة مليارات دولار أميركي. وفي أواخر السنة، يصبح نحو تسعة تريليون آخذين الفوائد بعين الاعتبار.

أما في ما يخص الدين الخارجي، فإننا نجد في خطة الإنماء والإعمار، بأنه حتى أواخر هذه السنة تبلغ الديون الخارجية ما يقارب ثلاثة مليار دولار. إذاً، والحالة هذه، نقول بأن الليرة اللبنانية مضغوطة وبأن هناك شيئاً مصطنعاً. إن الحقيقة ليست كذلك. فالحقيقة هي حقيقة الأرقام، والأرقام تدل على أن الوضع الاقتصادي في البلد هو في حالة اضطراب، ويجب اتباع سياسة مالية مسؤولة في هذا الصدد. وهذه السياسة يجب أن تكون مقرونة أيضاً بوضع سياسي وأمني مريح.

❖ هل تعتقد أن الحكومة قادرة على إيجاد موازنة متوازنة بالمنحى الذي تسلكه، إن لجهة الاستدانة الداخلية أو لجهة الاستدانة الخارجية؟

ـ في أي بلد من العالم، نجد بأن الدولة، بما تخصّ موازنتها، هي المعادلة الدائمة. فالدولة تجني أموالاً ضرائبية وتصرف على نفسها. بعض الدول يدّخر من الأموال التي يجنيها. وفي فترة من الفترات، كان لبنان يدخر من الأموال التي تجنيها الدولة، والدولة كانت تشتري، حتى من هذا الادخار، الذهب لتضيفه إلى احتياط مصرف لبنان. بمعنى آخر، إن الدولة هي كل مواطن. يجني ويصرف على نفسه، وفي بعض الحالات يدّخر. وعندما تقع الموازنة تحت عجز، فإنه يكون على الدولة، بالتعاون مع المواطن، أن تنسج سياسة مالية متوازنة تتحملها الدولة وكذلك المواطن.

إن الأخطار التي تهدد أي مجتمع بموازنته، هي عندما تلجأ الدولة إلى عملية الدين. نحن في لبنان، لا نستطيع أن نميز كثيراً ما بين الدين الداخلي والدين الخارجي نسبة إلى نظام لبنان الاقتصادي الحر. بمعنى أنه باستطاعة المواطن اللبناني أن يحول الأموال من عملة إلى أخرى في يوم واحد، كما أن في استطاعته أن يصرف سند الخزينة ويحوله إلى عملات صعبة. لذلك يمكن القول إن الدين الخارجي والدين الداخلي، بالنسبة إلى وطن كلبنان يتبع سياسة النظام الاقتصادي الحر، وكأنه شبه دين خارجي كله.

❖ يتحدثون عن أدوار مرسومة لدول المنطقة في مرحلة السلام الآتية: لسوريا دور زراعي، لإسرائيل دور صناعي، للبنان دور سياحي ـ مصرفي. فأين المنطق في هذه الأدوار؟

ـ الشيء المهم الذي أريد أن أقوله هنا، هو أننا نتوغل في هذا الحديث بالموضوع الرئيسي، ألا وهو موضوع السلام في الشرق الأوسط. وكيف سيتم هذا السلام في المنطقة؟ وهل في إطار السؤال، متسع للبحث بما ستكون عليه السوق الشرق ـ أوسطية التي بها يعدون أو عنها يتحدثون؟. لنتساءل كيف يتم ذلك.

أولاً، يجب، ولكي تتحقق عملية الاندماج على مستوى المنطقة، توفر احتكاك بشري بين هذه الشعوب، أي أن تكون هناك عملية مواصلات تسهل انتقال المواطنين من مكان إلى آخر. كما يجب أن تزول حواجز ما يسمى بسمات الدخول أو تسهيلها. كذلك، أن يكون هناك تبادل تجاري مبني فقط على المفاهيم الاقتصادية والتجارية

ولا علاقة له بالمضمون السياسي. أقول ذلك بناء على التجربة التي مرّت بها أوروبا سابقاً، فعندما أسسوا في أوروبا ما يُسمى مجموعة الفولاذ التي انبثقت منها مجموعة السوق الأوروبية المشتركة، كانت الفكرة الأساسية أن يكون هنالك شأن سياسي في التعاطي التجاري، على أساس أن التنمية والاقتصاد والأرباح التي سوف يستفيد منها الجميع، يمكن أن تشكل رابطاً وحافزاً يفيض عنهما ونظام سياسي تتوحد به أوروبا بالمعنى الفعلي والعملي، فأين نحن من كل هذه العوامل حقاً الآن في الشرق الأوسط؟.

لقد بدأت عملية الأوروبيين في الخمسينات ولا تزال هناك حتى الآن صعوبات أمام الأوروبيين لتحقيق انفراج أوروبي حقيقي على هذا الصعيد. إنما أستطيع القول بأنهم سائرون على الدرب الصحيح. أما نحن في هذه الفترة التي نتحدث فيها عن سوق شرق ـ أوسطية، هل هي سوق إسرائيلية أو بمعنى أخر، أن إسرائيل هي البوابة الحقيقية لهذا السوق، تستفيد هي من دون أن تسمح للآخرين بالاستفادة إلا بالقدر الذي تريده.

عندما نتحدث عن سوق شرق ـ أوسطية وعن أدوار لدول المنطقة، فيجب أن يكون هناك تعادل ونوايا سليمة من قبل الأطراف التي تحب أن تتعاون مع بعضها البعض. إنه لشيء مهم أن تكون لكل دولة، إلى حد ما، وظيفة إنتاجية لأنواع محددة، ويكون هنالك التكامل والتبادل الذي يستفيد منه الجميع.

لكن ما نخشاه ونخاف منه في هذه السوق البعيدة الأمل بالتحقيق حتى الآن، هي النوايا الإسرائيلية المتزمتة وأقول الأنانية. أما من حيث المبدأ، فحبّذا لو نستطيع أن نصل إلى مبتغى سؤالكم.

❖ أين ترى دور لبنان في هذه السوق، وما هي خصائصه؟

ـ يجب أن يكون للبنان، في هذا السياق، أولاً دور رائد في عملية عقلنة المنطق، وربما يقول البعض إن اللبناني بحاجة إلى العقلنة، لكن الحقيقة المرّة والأليمة هي أن اللبناني ليس بحاجة إلى العقلنة، إن ما دار على أرضه خلال العشرين سنة كان بمعظمه عوامل خارجية ألهبت ما ألهبت من قضايا على الساحة اللبنانية. لكن اللبناني بطبيعته عقلاني ومثقف يمكنه أن يؤدي دوراً ثقافياً للمنطقة، وبالتحديد الدور في الثقافة السياسية، التي تصدت بها العقلنة، فإذا لم «يتعقلن» العرب وإسرائيل، فلن تتوقف المشاكل.

ثانياً، سيكون للبنان دور رائد في العمل الاقتصادي والتنموي له وللمنطقة، نسبة إلى الكفاءات التي يتمتع بها أبناؤه في هذا المجال.

ثالثاً وبالنسبة إلى دور لبنان المستقبلي في المنطقة، فيجب أن يكون لبنان الموقع السياحي المميز للجميع خصوصاً في حقل الاستشفاء، لأن لبنان هو من أكثر الدول نشاطاً في هذا الحقل. وإذا نظرنا إلى طاقة اللبناني في علم الطب، لوجدنا أن الأطباء اللبنانيين هم الأكثر مهارة في العالم. لذلك نريد عودتهم إلى لبنان ليخدموا هذا الوطن والمنطقة ككل.

وأخيراً أستطيع أن أقول بأنه يمكن أن يكون للبنان دور نموذجي تستفيد منه المنطقة في عملية الانصهار، إذا استطاع أن يحقق وحدة العائلة اللبنانية.

❖ تعمد إسرائيل حالياً إلى تخصيص قطاعها المصرفي (أربعة مصارف حكومية)، فهل تعتقد أن هذا التخصيص هو تمهيد لمنافسة لبنان مصرفياً؟

- لكل دولة في العالم مصارف متخصصة وبتوجيه الحكومة. في عملية القطاع المصرفي، لا يستطيع الإسرائيلي أن يكون على قدم المساواة مع اللبناني. لأن اللبناني هو أكثر نشاطاً في هذا المجال، لكن طاقات الإسرائيلي، أعني اليهودية، أكبر. وعندما نشط اللبناني سابقاً في بنك «انترا» محاولاً جعل لبنان في مصاف المؤسسات المصرفية العالمية، كانت المؤامرة الإسرائيلية على «التنطّح» اللبناني في القطاعات المصرفية على المستوى الدولي. لكن نظام السرية المصرفية التي اتبعه لبنان، سيساعده كثيراً على تنشيط قطاعه المصرفي. أما بالنسبة إلى البنوك التخصصية، فهذا شأن يعود إلى السياسة التي ترسمها الحكومة للقطاعات التي تريد أن تنميها. وإذا كانت هناك مصارف متخصصة كمصرف الإنماء السياحي والصناعي، المصرف الزراعي، مصرف التنمية الصناعية... فهذا يعود إلى توجيه السياسة في القطاعات التي تريد الدولة تنميتها وإعطاءها الأولوية. وعندما يقال بأن إسرائيل تخصص قطاعها المصرفي، فلا أعتبر ذلك بالتحديد للمنافسة، لأن من طبيعة كل الدول اليوم أن يكون لها مصارف متخصصة، سواء كانت هذه الدول متقدمة أم من دول العالم الثالث، لأن المصارف المتخصصة تصب في خدمة المجتمع.

لكن الصراع الحقيقي بين لبنان وإسرائيل، يكون على مستوى المصارف الخاصة وقوة هذه المصارف في عالم المال إقليمياً ودولياً. وأنا أقول بأن لا خوف على

اللبناني إذا استطاع في نهاية المطاف أن يجد نفسه في بلده غير مشرد بأمواله في الخارج. وقد سمعنا الكثير عن أموال اللبنانيين في الخارج، ونعرف أن الرأسمال جبان، فعلينا إذاً، أن نتعاون كلبنانيين لعودة أبناء هذا الوطن إليه وإعادة اللحمة بين كل أفراده، فننطلق في تحديات القرن الواحد والعشرين، ولا أقول التحدي لإسرائيل، إنما أقول في حالة السلام، المنافسة وحتى الشرسة مع إسرائيل.

❖ يبدو أن مصرف لبنان يستعجل إنشاء السوق المالية، في حين تطالب جمعية المصارف بالتأني والتريث. فهل تعتبر أن ظروف إنشاء هذه السوق مؤاتية؟.

ـ ما أستطيع قوله، هو أن لا سوق مالية ولا غير مالية ممكن أن نفكر بها قبل أن نهيئ لأنفسنا وضعاً سياسياً أسلم من الذي نعيشه اليوم. فإذا استطاع اللبناني بناء النظام السياسي الجيد وبناء المواطنية اللبنانية الجيدة، عندئذ، من سوق مالية إلى سوق مصرفية، إلى بورصة، إلى تعاط مالي مع الخارج ألخ.. كل ذلك يشكل فيضاً طبيعياً عن نظام سياسي جيد يفرز كل هذه المعطيات. أما إذا توقفنا عند القول بأن هناك خلافاً حول إنشاء السوق المالية أو عدم إنشائها، فذلك لن يجدي فتيلاً إذا لم تكن الأرضية السياسية صالحة لوطن كلبنان. وما زلنا نحن اللبنانيين غير متفقين على نظام سياسي.

❖ ألا يمكن الفصل بين النظام السياسي وبين سياسة اقتصادية ولو مرحلياً؟

ـ لا يمكنني القول، إنه يجب تأجيل النظام السياسي أو تأجيل الديمقراطية وإعطاء أولويات لأسواق مالية وغير مالية... أنا أقول إن السوق المالية والقضايا التنموية، تأتي كإفراز للنظام السياسي الجيد. لذلك يجب أن نفتش أولاً عن أي نظام سياسي سوف يلتقي عليه اللبنانيون بإجماع، وكل الأمور الأخرى تكون مجرد إفراز طبيعي لنظامنا السياسي. وأن سبب الخلل الذي حصل في النظام اللبناني كان خللاً سياسياً في البداية، فعلينا إصلاحه، وبإصلاحه، يسلم الوضع الاجتماعي والمالي والنقدي.

❖ كيف ترى أفضل السبل لاسترجاع رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة، واجتذاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية؟

ـ عندما يشعر اللبناني بأن نظامه السياسي أصبح جيداً وكذلك أمنه، فعندئذ تعود الأموال إلى لبنان من دون أي عناء. أما إذا كان النظام السياسي في حالة

إرباك، وكما قلنا إن الرأسمال جبان، فلن تعود الأموال الوطنية المهاجرة ولن نرى توظيفات أو اجتذاباً لرؤوس الأموال العربية.

فعلينا - كما قلت - أن نخلق الأجواء والمناخات التي تدفع باللبنانيين المتواجدين في الخارج بأموالهم للعودة إلى لبنان. وإذا نظرنا إلى الدول التي استطاعت أن تتقدم، نجد بأنها لم تعط الأولوية للتنمية على حساب الديمقراطية أو على حساب عملية الدورة الاقتصادية بكل أشكالها. لذلك نقول وبكل بساطة، علينا مسؤولية بناء وطن ولا خوف على الأمور الأخرى.

ليس هناك من سياسة اقتصادية بمعزل عن السياسية بمضمونها الديمقراطي. ولا يمكن التحدث عن اقتصاد بلد ما من دون ربطه كلياً بسياسة هذا البلد، واللبنانيون لم يختلفوا يوماً على المادة «15» من دستور 1926, التي تنص على اعتماد النظام الاقتصادي الحر، مع أنني أجد أنهم اختلفوا على أمور كثيرة تتعلق بنظامهم السياسي... إذاً، علينا أن نفتش عن الحلول للمشاكل السياسية كي يستعيد لبنان نشاطه المالي ودورته الاقتصادية. أنا أسال، أي دولة من الدول لم تنتهج الديمقراطية في نظامها، واستطاعت أن تفعّل دورها الاقتصادي، خصوصاً المصرفي، بمعنى اجتذاب أموال الخارج، والتنموي بمعنى التوظيفات في البلد. فإيجاد الأرضية الصالحة هو الأساس لكل هذه الأمور، والأرضية الصالحة هي أولاً وأخيراً النظام السياسي الجيد.

السفير 94/5/20 ص7

مسألة تأمين القروض للبنان ليست سيئة ولكن كيف ستوظف؟

نظام اقتصادي وخدماتي واجتماعي جيد

النظام السياسي الجيد ينبثق منه

اعتبر الدكتور حسين كنعان النائب السابق لحاكم مصرف لبنان أن تأمين القروض ليس أمراً سيئاً، إنما السؤال كيف سيوظف هذا القرض؟

وأعلن إن صندوق النقد الدولي نصح لبنان بردم الحفر وليس بتعبيد الطرقات لأن الاقتصاد اللبناني لا يسمح بذلك.

واعتبر إن النظام السياسي الجيد يفيض عنه نظام اقتصادي وخدماتي واجتماعي جيد.

وأكد أن اللبنانيين في الخارج يملكون ما يقارب الـ 40 مليار دولار. وهذه الأموال تعود عندما يتأكد اللبنانيون من أن النظام السياسي الجيد يحميهم ويحمي رأسمالهم.

جاء ذلك في حديث الدكتور حسين كنعان لـ «الأنوار» علي للنحو التالي:

❖ هل تؤيد خطة الحكومة للحصول على قروض دولية لإعادة إعمار لبنان؟

ـ بدأ الأميركيون بسياسة إقراض الدول بواسطة البنوك العالمية الكبيرة وسيطرت الشركات الكبيرة على النظام الاقتصادي العالمي لتكبيل دول العالم الثالث. وعندما تغرق دول العالم الثالث بالديون تصبح أسيرة ما نريد أن نسميه النظام الدولي الجديد.

من ناحية المبدأ، القروض المدروسة ليست بشيء سيئ، شرط أن توظف في مجالات تعطي مردودا، عندئذ تكون جيدة. كيف سيوظف القرض؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن تجابهه الدول النامية. تحن في لبنان كنا نقول أن ليس لدينا ديون

خارجية. أنا مع المبدأ موافق على القروض الخارجية إلى لبنان وفي الوقت نفسه، ومع هذه الموافقة. أنا خائف من ألا توظف القروض بطريقة مثمرة وجيدة. يجب أن توظف القروض في مشاريع ذات مردود لكي نتمكن من تسديدها. وتلجأ الدول دائماً إلى الاقتراض عندما يكون النظام السياسي المتكامل بالبنى التحتية والفوقية في عملية انصهار كامل ووعي كامل عند المواطنين والمسؤولين حول توظيف هذه القروض حتى لا تبقى عبئاً على الوطن والمواطن والمجتمع؛ وأمثلة عديدة في التاريخ من المكسيك ومصر إلى معظم دول العالم فالجزائر والدول العربية كلها واقعة تحت عبء القروض الخارجية التي لم توظف بالطريقة السليمة حتى تعطي مردوداً توفي القرض وتعطي نتيجة تفيد المجتمع. اليوم إذا أخذنا مصر مثلاً فهي مكبلة بالديون بحدود 55 مليار دولار. كيف ستنهض من هذه الكبوة وكيف ستتخلص من هذه الديون الخارجية؟ ما هو اقتصاد مصر؟ ما فعلت في هذه القروض؟ معظم دول العالم وظفت قروضها في قضايا عسكرية وفي مسائل أمنية. الرئيس الأميركي ريغان بدأ بعملية قروض من اليابان وألمانيا فتمت عملية ازدهار وبحبوحة في الولايات المتحدة الأميركية لم تشهدها من قبل بأي عهد كان. أتى من بعده الرئيس بوش فلم يستطع مجابهة هذه المشكلة بالطريقة الجدية حتى يلغي هذه القروض. الآن إدارة الرئيس كلينتون تواجه أزمات بسبب العجز الذي ورثته عن إدارة ريغان وبوش ويزيدون الضرائب التصاعدية في الولايات المتحدة الأميركية والخلاف مع أوروبا حاصل حول المبادئ التجارية بين البلدين وكل هذا بسبب العجز. إذاً الولايات المتحدة تواجه العجز حول القروض مع أنها وظفت بعملية استثمارات في داخل أميركا. فاليابانيون أصبحوا يملكون ربع مدينة واشنطن من أبنية ومراكز أعمال، فالتوظيف إذا كان له مردود جيد تكون سياسة الإقراض جيدة، أما إذا تبعثرت، عندها تعد من الويلات.

في ما يخص لبنان. القروض الخارجية ضرورية لإنماء لبنان وإعماره إنما السؤال الضخم كيف ستوظف هذه القروض؟

❖ يحكى عن خطة نهوض اقتصادية. برأيك هل يمكن أن توظف هذه القروض لدعم هذه الخطة؟

- لا يمكن أن تكون الخطة الاقتصادية مركزة في مكان ما دون أن تشمل الأمكنة الأخرى. الخطة التي يحكى عنها الآن. وحسب ما سمعت، مركزة على شيء اسمه بيروت. فإذا كانت بيروت ستصبح مركز العمل، ستفيض عندها على بقية

المناطق. إنما في الاقتصاد المتوازن عادة لا يجب أن يكون الضغط على المدينة، خصوصاً في تركيبة لبنان التي يجب أن يكون هناك توزيع عادل وشامل. من جمله القروض التي سمعت عنها، هي قروض لاستحداث مجارير لمدينتي زحلة وبعلبك. أنا لست ضد هذه الفكرة إنما ليس مشروعا أولياً. فإذا استثمرنا مياه العاصي أو مياه اليمونة لتوليد الكهرباء، فهذا مشروع يفيد لبنان ككل وبالتالي نكون قد وظفنا القرض بشيء أهم. المجارير مهمة إنما يجب التطلع إلى المشاريع الأهم طالما أننا دخلنا في سياسة الإقراض وتكبيل البلد بالديون والفوائد.

صندوق النقد الدولي نصحنا بردم الحفر وليس بتعبيد الطرقات، لأن الاقتصاد اللبناني لا يسمح. فلبنان يجب أن يفكر بعملية الاكتفاء الذاتي من ناحية التنمية الاقتصادية. أنا مع الرأي السائد والقائل: إذا لم تبن القاعدة السياسية المتكاملة مع بعضها البعض أو بمعنى أخر النظام السياسي الذي تتوافق عليه كل الأطراف على الأرض اللبنانية، كل شيء نبدأ به يكون رافداً خاطئاً بالتركيبة. بمعنى أن النظام السياسي الجيد يفيض عنه نظام اقتصادي جيد وخدماتي واجتماعي...

فالفكرة دائماً لبناء الأوطان، خصوصاً بعد حروب أهلية هي أن يعالج المرض الأساسي الذي هو مرض السياسة بالدرجة الأولى. تحل المشكلة بتركيبة نظام سياسي يقوم على أسس جيدة ليعطي إفرازات جيدة، عندئذ الاقتصاد لا يشكل مشكلة ولا الاجتماع يكون مشكلة.

السوق الأوروبية المشتركة كانت أول مدرسة في التاريخ التي سلكت هذا الاتجاه وهو أن الاقتصاد الجيد أولاً وبعده السياسة. الجنرال ديغول كان يقول إن أوروبا هي نقطة الثقل في العالم، وبعد الحرب العالمية الثانية كان الشعور الذي يراود الأوروبيين أنهم هم أسياد العالم وهم الذين يجيدون لعب الأدوار في العالم. فكانوا يعملون على قضية أوروبا الموحدة وطرحوا وحدة أوروبا السياسية من أيام ديغول فاتفقوا على البدء بالقضايا الاقتصادية والتبادل الاقتصادي المدروس، وإذا، نجح هذا التبادل يفيض عنه ولاء سياسي. لأن التبادل بالسلع لا يخلق ضرراً بين الدول، فعندها يكون التحول إلى التبادل السياسي ملائماً وبالنتيجة يصل إلى وحدة أوروبا. هذا الشيء لم يتم لغاية الآن. في الأوطان لا يمكن أن يحصل هذا الأمر لأنه مهما تكن البنية الاقتصادية قوية والنظام السياسي هشاً تتزعزع البنية الاقتصادية.

❖ نحن أمام أمثلة مصر والمكسيك وغيرهما، فهل أن لبنان مقبل على هذه الخطوة طالما أن البنية السياسية غير سليمة بعد؟

- البنية السياسية في لبنان فيها خلل كبير، لأن في القرن العشرين لا يمكن بعد أن نتطلع إلى ترويكا في الحكم وإلى جمهورية طوائف وانتماء للمذهبيات أكثر من الطوائف، وإلى الصراعات المتوجة بالأعلام الطائفية، كل هذه الأمور لا يمكن أن تركب نظاماً سياسياً جيداً. عملية الانصهار التي تجعل اللحمة اللبنانية أو الوطن ينصهر بعضه ببعض، هذه قضية تتطلب تربية وثقافة، اللبناني حكماً سيحتك بأخيه اللبناني اجتماعياً وتجارياً واقتصادياً وسياسياً... فعندما نرى أن هذه العوامل بدأت تتجه نحو العقلانية ويمشي مسارها بالشكل الطبيعي، عندها نقول إننا أصبحنا على طريق الانصهار.

النظام السياسي اللبناني بالطريقة التي نتبعها وبالطريقة التي نراها في الصحف عن الطوائف وحقوق الطوائف وصراع الطوائف وصراع رؤوس القيمين على شأن الطوائف والمذاهب، نجد أنفسنا أننا في حالة تخلف وليس تقدم لسوء الحظ. إذاً كيف سنبدأ ببنية اقتصادية؟

برأيي إذا كان النظام السياسي عاطلاً والنظام الاقتصادي جيداً، يقابله النظام السياسي غير الجيد الذي يحضر النظام الاقتصادي العاطل. يمكن أن تكون هذه النظرية قابلة للجدل إنما لم تحصل في التاريخ، ودائماً النظام السياسي الجيد يفرز نظاماً اقتصادياً جيداً وليس العكس على الإطلاق، لأن الخلل السياسي لا يوظف القروض بالطريقة الجيدة، آمل ألا نصل إلى حالة المكسيك ومصر لأننا نختلف عنهما بحرية الرأي، فالذي أعجبني في كلام الرئيس رفيق الحريري ما معناه أنه كلما تبلورت الآراء وكلما أصبح حولها نقد بناء، أصبحت أحسن...

❖ الخلل السياسي يقود إلى التخوف من أن القروض لن تصرف بشكل جيد، كيف ستصرف إذاً وكيف ترتبط بالنظام السياسي؟

- مع حرب الـ 17 سنة استطاع اللبناني أن يبقى منفتحاً على شيء نسميه ركائز للديمقراطية من صحافة إلى إبداء الرأي في محاضرات إلى أراء تطرح هنا وهناك كل هذه الأمور تعوض علينا النظام السياسي غير الجيد. ومع النظام السياسي هناك النخبة اللبنانية في كل القطاعات التي تبدي آراءها وانتقاداتها حول هذه الآراء حتى

تصحح عملية توظيف هذه الأموال. يجب ألا تترك لأهواء أشخاص في النظام لها مآرب خاصة. فإذا كنت أعول على شيء وهو القاسم التاريخي بأن لبنان بعد حرب الـ 17 سنة يتمتع بنفس ديمقراطي وحرية رأي ممكن أن تكون هي البرمجة الجيدة للقروض في حال حصلنا عليها، مع إمكانية تحسين شروطها. كل الدول في العالم، سيما الصناعية منها، لديها فائض من الأموال، ودائماً تفتش على توظيفها في الأماكن المناسبة. في لبنان لدينا احتياطي الذهب، وأية دولة مستعدة لأن تتجاوب مع لبنان والدولة اللبنانية لأنها تستطيع أن تستوفي هذا القرض. يضاف إلى ذلك أنه خلال الحرب تبين أنه لم يوظف أحد في لبنان رأسمالاً في القطاع المصرفي أو غيره من القطاعات الإنتاجية وخسر ملكيته، طرأ بعض الدمار والخراب إنما لم يخسر الملكية بل على العكس فقد ارتفعت قيمتها، لأن طبيعة البلد ديمقراطية، وحتى تضرب هذه الديمقراطية أدخلوا عليها العنصر الطائفي والمذهبي، فإذا كنا سنحسن النظام السياسي الجيد، يجب تخفيف دور الطائفية والمذهبية لأن اللبناني يستعملها كحزب سياسي وليس كإيمان. فاللبناني هو أقل شعب مؤمن في العالم، ينتمون إلى الطوائف والمذاهب لتحقيق مكاسب سياسية، فلذلك يجب تخفيف هذه الحدة حتى تعود عملية الاندماج إلى ما كانت عليه في السابق.

❖ هل أنت مع خطة توظيفية للقروض تشمل القطاع الإنتاجي ومن خلال القطاع الإنتاجي يجري الالتفات إلى الأشياء الأخرى؟.

- هناك أولويات كما قلت، وأي قروض نأخذها يجب أن توظف بالطريقة المناسبة ليكون لها مردود، وعندما نحصل على المردود نصلح بعض القضايا التي نعدها أساسية. الأولوية في أن يكون التوظيف المالي ذا مردود، وإذا كان غير مجدٍ فالأفضل ألا نقدم على هذا المشروع. يحكى أن البنى التحتية للمجتمع يجب أن تصلح ليعود اللبناني صاحب الرأسمال إلى بلده، هكذا سمعت من السياسيين وأنا أول شخص أتيت بالرقم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أن اللبنانيين في الخارج يملكون ما يقارب الـ 40 مليار دولار، وهذا المبلغ الضخم لا يعود إلى لبنان في حال جهزت البنى التحتية في البلد وحسب، بل يعودون عندما يتأكدون أن النظام السياسي الجيد يحميهم ويحمي رأسمالهم، وفعلاً عندها لبنان لن يحتاج إلى دعم من الخارج، إذا خلقنا له النظام السياسي الجيد والأمن والاستقرار والقوانين التي تحفظ له حقه، الرأسمال اللبناني مستعد أن يرجع اليوم قبل الغد، فالهاتف

والطرقات لا تفي بالغرض مقابل حماية الرأسمال وضمانته. وهنا أكرر بأن الخلل في النظام السياسي يؤثر على الرأسمال والاقتصاد... وسلامة النظام السياسي هي التي تأتي بالرساميل والتوظيفات إلى لبنان وليس فقط التلكس والفاكس والاوتوسترادات، فاللبنانيون عندما يوظفون أموالهم في الخارج يدفعون الضرائب الباهظة ولا الناجحة لسندات الخزينة؟.

- إذا تحسن النظام السياسي، عندئذ الدورة الطبيعية الاقتصادية في العالم وعند رجال الأعمال هي كفيلة بهذه الأمور ولن نحتاج لأي إنسان، لأن لبنان بلد غني بطاقاته وأفراده. هناك دول تنعم بالثروة الطبيعية وتنقصها الثروة البشرية. أما لبنان فالطاقة الضخمة عنده هي الثروة البشرية المنتشرة في جميع أنحاء العالم. اللبناني خلق دساتير لدول أصبحت الآن متقدمة. لذلك أقول إذا تحسن النظام السياسي فمبلغ الـ 40 مليار دولار توظف من جديد في لبنان بعض التوظيفات بالبلد لم يخسر أطلاقاً. إنما الذي وظف رأسماله في الفنادق خسر الكثير ودفع الثمن، أما قوة لبنان ففي حفظ الملكيات وعدم تأميمها رغم الحرب. والبعض استفاد لأن الملكية تحسنت والنظام السياسي ليبرالي حفظ الملكية. وهذا يعود إلى بعض المبادئ التي ووضعت سنة 1943 من ناحية حفظ الملكية، لأن الملكية الفردية في الكتب السماوية هي حق إلهي مقدس على الأرض. لبنان بطبيعته نظامه الديمقراطي جعل من هذه الملكية الفردية حقاً مقدساً إنما البعض من هذه الملكية الفردية تضرر خلال الأحداث ولم يحصل على الأرباح المطلوبة، أما من ناحية حفظ الملكية فالنظام اللبناني حفظها.

الدورة الاقتصادية لا تمشي بقروض، تمشي عندما تكون آلية النظام السياسي تمشي جيداً. فاللبناني يعيش حالة معاناة سياسية، القروض كلام فقط كرؤية اقتصادية معينة ممكن مناقشتها وكيفية التوظيف يجب أن تدرس بموضوعية مطلقة.

إنما هاجسي هي اللعبة السياسية والنظام السياسي وكيف ستحل مشكلتنا. أجد نفسي أعيش ضمن جمهوريات ويفرض على هذا النظام السياسي أن أكون تابعاً لجمهورية اسمها طائفتي أو مذهبي في هذا البلد، عندئذ تكون قناعتي ثابتة بأنني لا أعيش حالة سياسية سليمة. أفلاطون قال: قمة الفنون، السياسة.

المغتربون اللبنانيون لا يخدمون أبناء مجتمعهم بل أبناء المجتمعات الأخرى، فإذا وجدت التركيبة السياسية الجيدة عندها يعودون من تلقاء أنفسهم ودون دعوتهم.

❖ إذا أصبح لدينا الأولوية السياسية وتحديث القوانين بما يكفل عودة الرساميل اللبنانية. هنالك دول ستمنح لبنان هبات. هل من الممكن أن توظف القروض بالتمييز الجيد وتأتي هذه الهبات لتنفق على مشاريع كالمجارير وغيرها؟

ـ القروض شيء والهبة شيء أخر، الهبة إذا وظفناها في البنى التحتية نكون في صدد تحسين أوضاع تساعد على توظيف القروض في مجالات أخرى. إنما هذه الهبات حتى الآن لم نر منها شيئاً. برأيي إيجاد لقمة العيش للمواطن أحسن من تأهيل المجارير وما شابه، هذه الهبات إذا أتت يكون التوظيف متكاملاً.

❖ التغييرات التي حدثت في دول العالم الثالث والتي كبلتها وجعلت من سياستها مرهونة أو تبعية... هل هناك تخوف من أن يصبح لبنان تبعياً أكثر من اللزوم في عصر التحرر؟.

ـ هذا سؤال وجّه للرئيس الحريري فقال: نحن نأتي بالقروض من جهات متعددة حتى لا يؤثر على القرار السياسي.

❖ ولكن لا يمنع من أن الجهات تبيع بعضها البعض؟

ـ دون شك، عندما نتكلم بالنظام الدولي الجديد أو بتركيبة النظام، الدول تبيع بعضها البعض في سبيل بعض مصالحها في أماكن أخرى، إنما من ناحية المبدأ أقول بأن الهبات إذا أتت تفيد البنى التحتية والقروض الخارجية يجب أن يدرس وضعها ويناقش لأنها تكبل لبنان وأجيال المستقبل.

❖ المصارف المحلية، غير قادرة على تغطية القروض أو استبدالها في عملية الإعمار؟

ـ المصارف المحلية هي مصارف صغيرة، ولسوء الحظ الجزء الأكبر منها مصارف مبنية على تركيبة سيئة، بمعنى أنها مصارف عائلات، والمصارف غير قادرة على التمويلات الكبيرة، مع العلم أن أصحابها ممكن أن يكونوا أقوياء ورأسمالهم موظف في الخارج لأنهم خائفون عليه. اللبناني أيضاً الموجود في البلد حسب إحصاءاتي السابقة يملك 3,3 مليار دولار مجمدة بشكل ودائع يعيش من فوائدها والمصارف تخاف على التوظيفات لأسباب عديدة، لأن التوظيفات بالإجمال تكون بالعملة الأجنبية وهي تؤذي إجمالاً وتحول لتعطي بالليرة اللبنانية، وهنا التقلب

الذي يحصل يخوف المصرف. 3,3 مليار دولار وحده هذا المبلغ يمشي دورة اقتصادية كاملة في حال اقتنع اللبناني بتوظيف أمواله.

هذه الودائع مجمدة لأن اللبناني لم يقتنع بعد بنظامه السياسي والثقة ما زالت مفقودة أيضاً، هل ستعود الحرب الأهلية مرة ثانية؟ أين نحن من أزمة الشرق الأوسط؟ هناك قلق سياسي عند اللبناني وهذا القلق ينعكس على الوضع الاقتصادي لسبب واحد أكرره بأن كل شيء يتفرع من السياسة.

والسياسة الجيدة يفيض عنها اقتصاد جيد.

❖ سياسة القروض تواكبها بعض الشروط، البنك الدولي وأية دولة كانت لن يقرضوا لبنان إلا ضمن شروط، وقد تفضلت بالقول بأن البنك الدولي لديه ملاحظات..

ـ من خلال تجاربي العديدة سأروي حادثة حصلت معي. ذهبت مرة إلى إحدى الدول الخليجية لآتي بقرض إلى مصرف لبنان وليس للدولة اللبنانية، ومصرف لبنان يتمتع باحتياطي كبير من الذهب وهو سلطة مستقلة، فكانت النتيجة أنه يجب أن أتكلم مع الولايات المتحدة الأميركية. واجتمعنا في الخارجية ودرسنا الموضوع وقالوا إننا لا نتدخل في هذا الأمر يعني لا يوجد قرض. الذي حصل بعد الفشل أنه بدأت عملية شراء سندات الخزينة في لبنان وبدأ مصرف لبنان يشتري دولارات وكون احتياطياً ممتازاً يعني على الأقل سنة أضعاف مما كان يملك.

فعندما نأتي ببوادر حل إلى المنطقة، ونحسن النظام السياسي في لبنان، أعتقد بأننا لسنا بحاجة إلى قروض، وإنما: لبنان الآن لم يزل في زوبعة أزمة الشرق الأوسط. لم أنس بعد ما قاله كريستوفر عن جمال لبنان وطبيعته وأهميته في المنطقة، كلنا مؤمنون بلبنان ولكن يجب أن يلملم سياسياً وعندها لن نتكلم عن قروض أو أخرى فمشكلته تحل ساعتها من أبنائه. اللبناني طاقة كبيرة في العالم وكل واحد يملك شركة أو مؤسسة ويتمنى أن تكون توظيفاته في لبنان شرط أن يرعى النظام السياسي حقوقه ويضمن له توظيف أمواله في البلد بمعنى ألا يعتدي أحد عليه.

الأنوار 93/5/17 ص7
حوار: جوزف فرح وحنان اللقيس

رياح العصر تدخل لبنان في استراتيجية الاعتدال 4

القيمون على الطائف يستفيدون من لعبته والاتفاق جعل من اللبنانيين قبائل وأتى على حساب المعتدلين

يعتبر الدكتور حسين كنعان الأستاذ في كلية العلوم السياسية في الجامعة الأميركية «أن من الممكن أن يكون للبنان دور الصدى للعدالة المحقة والسلام في العالم، الذي يصل إلى المختبر الأميركي». وأبدى تخوفه من «الثغرات الكبيرة» في «اتفاق الطائف»، باعتباره لم يشكل «قاعدة عملية» لما يسمى ب «الانصهارية»، أو «الاندماجية» في المجتمع اللبناني.

ومن وجهة نظره، فلبنان بعد «اتفاق الطائف» فقد «مركز الثقل» في التوجه الرسمي، وأصبح «مركزاً مستطيلا» يسمح بوجود «مجموعة مراكز ثقل» إلى درجة أن السلطات فيه فقدت دورها الفعلي والحقيقي، وكفل «فقدان لعبة التوازن في السلطات» ولم يأت حركة، بالمفهوم الإعلامي، لتعطي «حركة الاعتدال» قوة الدفع إلى الأمام. وقال «إن السياسيين القيمين على الطائف في هذا الوقت هم من المستفيدين من لعبته، ما دامت لا تضر بمصالحهم».

ولاحظ الدكتور كنعان أن التيار الاعتدالي موجود وكبير بقاعدته وشرائحه الاجتماعية، ويتعين عليه إنقاذ لبنان بقيام المعتدلين بحركة، بالصوت، بالرأي، وبالكلمة، خصوصاً «بعد أن جعل الطائف من اللبنانيين «قبائل» وأتى على «حساب المعتدلين» فيه.

ورأى الدكتور كنعان أن الطائف يشكل مرحلة انتقالية للبنانيين، وهو أوقف الحرب على الأقل، فيما أن الكثير من السياسيين يعترفون بأن العوامل الدولية والإقليمية هي التي أوقفت الحرب، داعياً إلى العودة إلى الحوار البناء، الذي نخرج منه بدستور جديد يقبل به اللبنانيون، انطلاقاً من «البراغماتية» التي هي الطرح الثوري الحضاري العملي الآن على المسرح الدولي، إذ إن لبنان

كغيره يؤثر ويتأثر بالنظام العالمي الجديد وبالنظام الإقليمي الجديد، الذي بدأت ملامحه تلوح في الأفق.

وفي ما يلي وقائع الحوار:

❖ بعد أن أسفر اتفاق الطائف عن جمع قوى التطرف في نطاق تركيبة الدولة اللبنانية، فهل تعتقدون أن المشاكل الراهنة تكمن في المنظور السياسي للاتفاق، أو في عدم التوصل إلى «القواسم المشتركة» المعتدلة بين قوى التطرف من الوزراء، أو في الاثنين معاً؟

ـ طرح هذا السؤال هو بمثابة جمع كل الأسئلة حول هذا الموضوع، لأنه يجب العودة إلى الطائف بالذات. فالطائف بحد ذاته محطة رئيسة ساهمت فيها دول إقليمية، وربما إذا قلنا النظام الدولي الجديد لوقف حالة الحرب، أو الدمار الحاصل في لبنان، وإذا ما أخذنا الطائف كدستور للبلاد، فإننا نخوض نقاشاً طويلاً يتعلق به، أما إذا ما أخذناه كمحطة انتقالية إلى أن يعود اللبناني إلى ذاكرته ووعيه ورؤيته السديدة، فعندئذ نلجأ إلى حديث آخر يختص بالطائف. وربما يكون الطائف من صنع أشخاص يعتبرون إفرازات من هذا المجتمع، صاغوا شيئاً معيناً، ولكن هذه الصياغة لبناء الوطن من جديد، لكن المسألة لا تتوقف على هؤلاء، بل على الشعب الذي يرضى بهذا الطائف كدستور له أولاً.

إذن عندما نفكر بالدستور وبكلمة دستور، أو ميثاق، فيجب أن يكون هنالك استفتاء عليه من قبل الشعب حتى يقبل كقانون لهذه المجموعة البشرية التي تعيش على هذه الأرض اللبنانية، وكدستور لهم وحالة، أو قاعدة للانطلاق إلى موقف يتعلق بمستقبلهم. فإذا ما رأينا أن العوامل الإقليمية والدولية والمحلية صاغت هذا الطائف، واللبناني بعيد عنه - إذا شئنا التعبير - فالمواطن اللبناني لم يستفت ولم يسأل رأيه في دستور يحكمه، عندها أقول إن هذا الطائف هو مرحلة انتقالية حتى يعود اللبناني إلى واقعه الحقيقي وينظر إلى دستور جديد ينطلق منه. فالسياسيون القيمون في هذا الوقت، على الوضع الحالي، هم من المستفيدين من لعبة الطائف، لأنها لا تضر بمصالحهم، وإذا ما عدنا إلى الفلسفة فنقول: عندما يأتي إنسان إلى دور قيادي معين تتضرب مصالحه الشخصية مع المصلحة العامة - كما يقول علم النفس - فهو يقدم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، إلا إذا وجدت قوانين مرعية الإجراء توقفه عند هذا الحد.

في الفكر الماركسي والفكر النازي والفاشستي، على الإنسان أن يقدّم دمه وحياته في سبيل الوطن. أما في الفكر الغربي، أو إذا شئنا التعبير الديمقراطي، فيعتبر الفرد قيمة بحد ذاته، لا يقدم دمه إلا في سبيل شيء مقتنع به.

من هنا أقول إن المصلحة الخاصة تتغلب على المصلحة العامة دائماً، إلا إذا كان هناك من قوانين توقفها عند هذا الحد، هؤلاء الأشخاص مستفيدون، وربما بتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. فإذا كان هناك من مصلحة عامة فهي تكون عندما يقرها الشعب ويفرضها بإرادته كشعب إذا ما أردنا الكلام في الديمقراطية.

والطائف هو مرحلة من المراحل التي نقبلها، وليس هناك في العالم من دستور منزل، لأنه ليس قانوناً إلهياً. فهذا القانون يكمن في الكتب السماوية فقط، وليس في أي من دساتير العالم. إذن كونه دستوراً ومن صنع البشر، فيجب أن ينظر إليه، في المستقبل بما يتكيف مع حقيقة وواقع الناس الذين يريدون تطبيقه على أنفسهم، إذا ما كان من صنع أفراد، ونعرف كم كانت المحنة كبيرة في وضع الطائف.

إن أي دستور قابل للتعديل، أميركا مثلاً عدّلت دستورها عدة مرات، كذلك فعلت دول كثيرة، من جهتي، لا أشعر بخوف من أن يتضمن الطائف تعديلاً ينسجم مع مصلحة الوطن، لكن في الوقت الحاضر هناك ثغرات كبيرة أخاف منها لأنها لم تشكل قاعدة علمية لما يسمى الانصهارية، أو الاندماجية في المجتمع اللبناني، أي إنها شكلت نوعاً من فيدرالية الطوائف، التي يسعى العالم اليوم إلى الخروج منها، في حين يحاول اللبناني الولوج فيها.

من هنا في ما يخص الإجابة عن السؤال، أقول إنه عادة لوضع دستور في بلد ما، تأتي نخبة من المفكرين لصياغته ولا يحصل كـ «صفقة» بين السياسيين إطلاقاً. فمع احترامي للشخصيات التي ساهمت في الطائف، ومعظمها من المفكرين المؤهلين لهذا العمل، إنما يبدو أنهم ما استطاعوا تفادي هذه الثغرات بسبب واقع الحرب في لبنان.

إن ما جاء نتيجة الطائف، بدا كالنظرية المستعملة في علم الاقتصاد التي تقول بـ «العدد الثابت»، والتي تعني أنه إذا ما كان الفرد يملك قطعة أرض وعليها عدد معين من العمال، فمن المفترض أن تعطيه نتيجة محددة لا تتغير، لكن إذا ما دخلت

عليها لعبة التغيير تفقد ثباتها، فتتحسن بالتالي الأرض ويزيد عمالها وإنتاجها.

ما قبل الطائف، كان اللبناني في ثورة على مفهوم تعاطي اللبنانيين الشأن السياسي من خلال أفراد بعدد معين. فالشيعة مثلاً يساوون زيداً أو عمراً عمروا، تمثلهم ثلاثة عشر، أو خمسة عشر شخصية ونقطة على السطر، كذلك الموارنة والسنة يمثلهم عدد معين من الأشخاص، فإذا بالسياسيين اللبنانيين يعيشون بما يسمى «الثابت» بحدود معيّنة ففي السياسة قد يزيدون، أو ينقصون قليلاً، فما قبل الأحداث عادة، كان عددهم يزيد شخصاً أو اثنين أو ثلاثة حسب الضرورة. وكانت الشريحة تزيد قليلاً في فترات كل حكم.

إن ما حصل بعد الطائف، أو خلال الأحداث، هو تقليص العدد المحدد. فالموارنة الذين كانوا يساوون عشرين أو ثلاثين سياسياً فرضاً، قلّصهم الطائف إلى اثنين أو ثلاثة، كذلك حصل مع الشيعة والسنّة.

في النظم الديمقراطية عادة يزيد عدد المشاركين وتكبر الشريحة. كنا ما قبل الحرب نحاول من خلال التركيبة الديمقراطية للبلاد توسيع الشريحة للمشاركين في العمل السياسي، فأتينا بالطائف، ومن خلال الأحداث التي مررنا بها، وجدنا أن هذه الشريحة بدأت تتقلص وأن هدف الطائف لم يتطابق مع ترجمته على الأرض. فضاقت الشريحة بدل أن تتوسع، ووجد كل في طائفته أنه أصبح محصوراً بشخص، أو اثنين، أو ثلاثة، وتقلّص الديمقراطية في لبنان أمر لا نقبله، فيما نريدها أن تتوسع، لقد نظرنا إلى نتائج الطائف فوجدناها أضيق مما يتصوره العقل.

التغييرات في العالم ستؤثر على لبنان

❖ قيام الدولة اللبنانية تزامن مع متغيرات جذرية في أوروبا الشرقية وحرب الخليج وسقوط الاتحاد السوفياتي وبروز ملامح النظام العالمي الجديد، أفلا تعتقدون أن هذه التطورات تستدعي بالضرورة إعادة النظر في «اتفاق الطائف» باتجاه تصحيح مساره وجعل التسوية في لبنان تتناغم وتتكامل مع التطورات الدولية؟

- للإجابة عن هذا السؤال أقول أولاً، إن لبنان ليس كوكباً مستقلاً يسبح وحده في الفضاء، وأي بلد في العالم يؤثر ويتأثر بغيره. ولبنان كونه واحداً من وحدات هذا النظام الدولي، فمن الطبيعي أن يتأثر بالتغييرات الحاصلة في النظام الدولي، كما في النظام الإقليمي، لبنان كغيره من الدول يؤثر ويتأثر، إنه يؤثر إذ صار يضرب به

المثل، فغورباتشوف، أو غيره بات يقول: لا نريد لبننة الوطن كذا وكذا. ومن العلمي والطبيعي أن يتأثر أيضاً، لأن الأوطان والأمم تتأثر دائماً ببعضها البعض، فالتغييرات التي تحصل في العالم من دون شك تؤثر على لبنان، وهو يتأثر فيها أيضاً، إنما ما هو واقع لبنان في عملية التأثير والتأثير بالتغييرات التي تحصل؟.

لبنان لا يملك ثروة طبيعية بمعنى البترول وغيره. وإذا كان لديه ثروة طبيعية، فهي تلك الثروة الجمالية الموجودة في سواحله وجباله وأنهاره، إنه يفتقر إلى الثروة المادية فهو ليس «الكويت».

عندما تتحرك الدول وتتأثر ببعضها، يتم ذلك وفق قاعدة المصالح القومية المهمة، وهنا أطرح سؤالاً كبيراً: كم هي مصلحة هذه الدول بالمتغيرات حتى تنظر إلى بلد مثل لبنان وتنقذه من محنته؟ فإذا كان لبنان بالنسبة إلى هذه المنطقة واحة للحرية والديمقراطية ـ سمها ما شئت ـ فإن مبادئ الحضارة الجديدة التي يحكى عنها صحيحة بالتالي. ولا ينقذ لبنان بالتأثير والتأثر إلا برجاله، وإذا عاد اللبناني إلى عقله ونظر إلى «القواسم المشتركة» وتعرف بها ومشى وفقها.

ولو عكست هذا السؤال على السؤال الأول لقلت إنه في أي نظام في العالم هناك ما يسمى في الدساتير كلها بـ «نقطة ثقل» يحكم الفرد من خلالها بالدستور والقوانين الموجودة في البلاد.

لبنان في قصة الطائف، فقد «مركز الثقل» فبعد أن كانت العملية بشكل هرمي صارت بشكل مستطيل، أي لم يعد لدى لبنان «مركز ثقل واحد» بل «مراكز ثقل». فإذا ما شئنا أن نقيس هذا الدستور المسمى بالطائف على سائر الدساتير لوجدنا أن كل دساتير العالم ترتكز على «مركز ثقل واحد»، باستثناء دستورنا الذي فقد «مركز ثقله» وصار بالتالي لديه «مراكز ثقل».

السلطات الموجودة في لبنان فقدت دورها الفعلي الحقيقي لأنها فقدت «مركز الثقل». من هنا أقول إذا لم يكن عندنا في المتغيرات الآتية «مركز ثقل» واع ومدرك لها، يتكيف معها، ربما يدفع لبنان الثمن، فتأتي لعبة مساومة الآخرين على حسابه، أقصد عندما نرى الإسرائيلي وهو يساوم الأميركي. فمن الممكن أن يكون جزء من جنوب لبنان صفقة من المساومة. لذلك نشاهد اللبناني يعيش في خوف على مصير الجنوب، لأن لبنان بمعنى بيروت وزحلة والشمال والبقاع والجبل أراض راسخة وثابتة

لا نخاف عليها. إن ما نخشى عليه «شغلة تهتز تحت أقدامنا» اسمها الجنوب. لذلك فالمساومة التي يمكن أن تحصل بين الإسرائيلي والأميركي إذا حصل تغيير، قد تكون على حساب الجنوب. ولهذا أقول من المفروض في هذه المتغيرات أن يكوّن للبناني، الذي يحسن التكيف مع المتغيرات، «مراكز ثقل» لأن من لا يتكيف مع المتغيرات عادة «بيطلع برّا».

لا يقدر الإنسان أن يقف في وجه أمواج طاغية. فعندما تكون أقوى من قدرته على تحملها، فعليه التكيّف معها. هذه القوى الصامتة، أين هي؟ لم يسأل عنها أحد. بعض منها قبع في مكتبه وبعضها الآخر في عمله. وفئة خافت وامتنعت عن الكلام، ووضعت هذه المقاييس: لم الكلام؟ من يسمع صداه؟ إننا نسمع صدى القنابل. فهل يسمع صوتي؟

وصار المعتدل يفكر أن دوره غير مطلوب. وهذا شيء مؤلم. لا اعتقد أنه وصل إلى درجة اليأس إطلاقاً إنما عندما يشاهد اليوم كيف تدور اللعبة وأن الملعب رفض إعطاءه دوراً، وأن أحداً لم يفكر فيه، لا يجد فرصته إلا في حال السلام والاستقرار، فالمعتدل المثقف شخص انطوائي لسوء الحظ، لذلك يقول إن قلة الحركة بركة وهذا خطأ. فعندما سئل أفلاطون عن الحركة لم يجب بل قام ومشى.

على المعتدل القيام بحركة. وهذه الحركة تكمن بالصوت وبالرأي وبالكلمة، وليس «بالعنتريات» أو «بالبارودة».

خلاصة القول إذا ما أردنا أن يكون هناك اعتدال في هذا البلد، فلا يمكن إلا أن نأتي بالنخبة، لأنها صاحبة الدور والمحرك الرئيسي له.

أنا لا أرى التيار النقيض أمامي

❖ بعض المفكرين السياسيين يعتقدون أن اللبنانيين في الطريق إلى رؤية تيار سياسي يشكل النقيض لكل الأحداث التي حصلت في لبنان، بحيث يتمكن من حسم أسبابها وما رافقها من أحداث، فما رأيكم للوصول إلى شاطئ الأمان؟

من الواضح أن التغيرات التي تحصل في العالم جذرية وأساسية ورئيسية، لها ملامح النظام العالمي الجديد. فإذا لم أستبق الأمور وأتكيف معها، فمن الممكن أن يجرفني التيار. والسبب أعكسه على السؤال الأول وهو فقدان «لعبة التوازن» في عملية السلطة في لبنان التي سببها الطائف.

المعتدلون صمتوا أو عملوا مع الميليشيات

❖ ألا تعتقدون في ضوء المرحلة التي يجتازها لبنان، أن ثمة ما يساعد على بلورة تيار سياسي معتدل وعام في لبنان؟

ـ المعتدلون هم دائماً من فئة المثقفين، أو الواعين سياسياً، والاعتدال يكمن عادة في ذهن هؤلاء الذين يشكلون المحرك الرئيسي للمجتمع، وقد فرضت قساوة الحرب على أصحاب الرؤى السديدة والمعتدلة مغادرة الوطن بعد أن وجدوا أن لا مكان لهم فيه، ولكن بقي لبنان في عقولهم.

قسم كبير منهم وظف نفسه لدى الميليشيات ـ لسوء الحظ ـ ولدى القوى السياسية، لمآرب في نفس يعقوب ولغايات شخصية، وفريق آخر من المعتدلين بقي في لبنان، ولكنه صامت. فليس هناك من يوفر له قوة الدفع لعملية التحرك.

هذه القوة الصامتة موجودة ولكن لم يتسن لها التنسيق مع بعضها بعضاً ويجهل أفرادها بعضهم، في ظروف فرضتها الأحداث، ولم تأت حركة إعلامية بالمفهوم الإعلامي لتعطيها هذا الدفع إلى الأمام حتى تستطيع أن تقرأ، أو تفهم بعضها، ويكون حوارها حوار المعتدلين. فالمثقفون إذا لم يضعوا أنفسهم بتصرف الميليشيات والقوى السياسية، سيعبرون عن رأيهم الاعتدالي بالتأكيد، فإذا ما قبلت الحوار، مهما كان نوعه، بلغة الحوار فأنت إذاً معتدل.

اللبناني ينتظر من غيره حلاً لمشكلته أكثر من اتكاله على ذاته. عليه أن يتحمل مسؤوليته، وذلك بالتعاضد مع اللبناني الآخر ـ إذا شئنا التعبير ـ كي يتفاهما ويدركا المنطق الوضعي ويتكيفا معه، للانتقال من ثم إلى مرحلة تعتبر أرقى من تلك التي يعيشان فيها.

هنا نعود إلى لعبة الانصهار، أو المدرسة الاندماجية، ففي المجتمع اللبناني عوامل تجعل اللبناني يندمج مع بعضه. فالحرب مثلاً لم تستطع أن تؤثر في التعامل ما بين اللبنانيين في اللعبة الاقتصادية. كذلك اللعبة الاجتماعية لم تتأثر بالأحداث الدامية التي أصابت المجتمع اللبناني، ففي حين كان القصف قائماً بقي اللبنانيون على اتصال ببعضهم. أما اللعبة السياسية فكانت إلى حد ما مأخوذة من اللبناني عنوة، كان أسير هذه اللعبة، أنا شخصياً لا أرى هذا التيار الذي تسألني عنه، بل أراء موجودة عند بعض المفكرين السياسيين، من أصحاب الوعي السياسي، ولكنهم يتحدثون بهذه اللغة في الأندية.

حديث الأندية عادة لا يكون له الفعل والدور، عليه الخروج من هذا النطاق إلى الأفق الاجتماعي العام، وإذا ما كانوا يحللون سياستهم على تطورات من الممكن أن تحصل وتصب في خدمتهم، فأنا اعتبر هذا خطأ.

على اللبناني أن يجابه، لا أن ينتظر هذا الواقع وهذه الحقيقة، عليه أن يتحدى الحدث. هناك حدث قائم عليك أن تتحداه لإنقاذ نفسك منه، وكما تفضلت وقلت إن لعبة الانتظار عادة وفي معظم الأحيان هي لعبة المنهزم، فليس من حق اللبناني، أن ينتظر كيف يجره الحدث إليه، بأن يتصدى له. فاللبناني يرى أن هنالك مساراً آخر هو نقيض ما جرى، إنه ينتظر التغيرات التي يمكن أن تبرز هذا الشيء الذي ليس له يد في صنعه، وإذا لم يتعب الإنسان في صنع الشيء، فهو لا يحزن كثيراً حتى تهدم وعلى اللبناني أن يجابه الحدث ويتحداه حتى يخلق منه عملية التغيير لمسار جديد، لا أن يرتقب الظروف التي سوف تخلق له الجديد.

تيار موجود كنهج وغائب عن الممارسة

❖ من الواضح أن الأحداث التي عصفت بلبنان أكسبت المهتمين بالشأن العام خبرات كبيرة جداً، بحيث رأوا فيها ما يساعد على إطلاق تيار الاعتدال، فما رأيكم؟ وكيف يمكن أن يشكل هذا التيار؟ وعلى أي مستوى يبدأ؟.

ـ التيار بمفهوم التيار، هو برأيي موجود، لأن التيار يعني أن تستمع إلى رأي الآخرين.

التيار الاعتدالي يجب أن ينقذ لبنان، وهو موجود كنهج، كمسار بمعنى الفكر وصدى الكلمة. فهناك الكثير من اللبنانيين يعبرون عنه، إنما كنهج، والتعبير كنظرية بحاجة لما يسمى بالمنفذين. النهج الاعتدالي موجود في رأيي. إنه كبير بقاعدته وشرائحه، إنما يتوجب عليه الخروج إلى الأطر العملية أي كما يقال: أحدهم يضع النظرية والثاني يمارسها، فإذا ما وجد النهج، فعليه الخروج إلى نطاق الممارسة، أو النطاق العملي، فكيف يمكن لهذا النهج الذي يشكل الشريحة الكبيرة في المجتمع أن يكون فاعلاً؟ هنا يبرز دور الإعلام في الدرجة الأولى، فالإعلاميون هم الصدارة الحقيقية لهذا التيار، أو النهج إذا ما تبنوه من دون الانغماس بتصريحات لسياسيين باتت مبتذلة ومكررة منذ أكثر من ستة عشر عاماً. فبعض السياسيين يردد اللغة ذاتها والتصريح عينه. ومن الواجب على الإعلاميين الذين هم جزء من هذا التيار أن

يعبروا عنه ويحاولوا أن يلتقوا مع هذا النهج من الناحية العملية على الأرض. ولا يمكن أن يكون للناحية العملية باب أكثر من الباب الذي تلجونه الآن بالتحدث معي ومع غيري من المؤمنين بهذا النهج وهذا التيار. وإذا ما أبقينا التيار نهجاً ولم نضعه في أطره العملية، فعندئذ نبدو وكأننا نقرأ في كتاب ونضعه على الرف من دون تنفيذ مضمونه. «فالعنوان» بحاجة إلى أن تدفعه إلى الجماهير، وإلى الرأي العام المتعطش لسماع صوت الاعتدال والمعتدلين والمثقفين والنخبة في هذا البلد، ليتخلصوا من وطأة بعض السياسيين الجاثمة فوق صدورهم طوال فترة الأحداث.

لا مكان للمعتدلين في لعبة الطائف

❖ هل ترون أن بوسع رجال تيار الاعتدال أن يشكلوا النهج الأكثر أهلية لتسلم شؤون لبنان، ولاسيما بعد أن فشل «اتفاق الطائف» في أن يمثل بوضوح «القواسم المشتركة» التي تقوم على أساس «استراتيجية الاعتدال» وتقود إلى لمّ شمل اللبنانيين؟

- تحدثنا في البداية عن الطائف ولا أعتقد أن للمعتدلين أصحاب النهج الاندماجي مكاناً في لعبة الطائف، لأن الطائف جعل من اللبنانيين قبائل وكل قبيلة لها منطقها وجغرافيتها ومعتقداتها الدينية. ودفع هذه المعتقدات جاء أكثر على حساب المعتدلين اللبنانيين.

الطائف لم يترك مكاناً لهؤلاء، وأنا أكرر أن الطائف مرحلة انتقالية للبنانيين وهو على الأقل أوقف الحرب، وكثير من السياسيين يعترفون أن الفضل ليس لهم أو للطائف بإيقاف الحرب بل للعوامل الدولية والإقليمية.

في الطائف لا مكان للمعتدلين. لأن المعتدل والنخبوي يرفض أن يتقوقع طائفياً، أو مذهبيا، والطائف عندما وزع الأدوار على أساس طائفي لم يكن يبني عملية الانصهار في البلاد، التي تؤمن بها النخبة. لقد فشل الطائف، باستثناء أنه أوقف الحرب، كان مدخلاً لإيقاف الحرب، أو على الأقل لإيقاف القصف. يجب أن نعود إلى عملية الحوار البناء وليس الحوار السلبي، الذي نخرج منه إلى دستور جديد يقبل به اللبنانيون، لا نستطيع القول اليوم إن النخبة تتصدى للطائف، إنها تقف موقف الحياد، لأنها ترى أنه ليس دورها، ولكن بالتأكيد لا تقبل أن يتقوقع اللبناني طائفياً، أو مذهبياً، هو أكبر من ذلك بكثير.

إن من تاجر بالمذهبية والطائفية في الأحداث سينتهي دوره عما قريب من دون

شك، والدور الآتي يجب أن يكون للنخبة التي إذا لم تلعب دورها في المجتمع، فسيبقى هذا الأخير ضعيفاً.

الأحداث الكثيرة التي مررنا بها أضعفت الطبقة الوسطى التي تنتمي إليها النخبة، لقد أضعفوها اقتصادياً، وربما اجتماعياً، ولكن في تصوري لم يستطيعوا أن ينالوا منها فكرياً.

النخبة هي زينة الوطن. ولبنان لن يقوم ولن يكون من دونها

❖ ألا تعتقدون أنهم سيتمكنون من تحريك النهج؟

ـ إذا ما سمحت لهم الظروف بتحرك عملي في هذه الأقنية. ويكون هناك حركة إعلامية موضوعية بالدرجة الأولى، فعلى الإعلاميين تبنيها، لأنهم يعتبرون طليعة من النخبة وهم أيضاً المحرك. فإذا ما افتقدنا التحرك، فإننا بالتالي، نتكلم في الهواء ويذهب حديثنا سدى.

أنا لم أشاهد خلال الأحداث حركة من هذا القبيل. لأول مرة أرى إعلاميين يدفعون إلى هذا الاتجاه، وإذا ما رأينا أن هذا الاتجاه بدأ يأخذ دوره في المجتمع، فسيكون هنالك ملتقى، أو ملتقيات عدة لهذا النهج، الذي يلعب لعبة التغيير ويوصل لبنان إلى المبتغى الذي تريده النخبة.

وكما أشرت، أقول دائماً، إن النخبويين يختلفون في الآراء والحوار، إنما هدفهم ثابت لا خلاف حوله.

النخبوي يرى دائماً المتغيرات التي تحصل. ولسوء الحظ بعض السياسيين عندنا غير نخبويين.

الأنوار 92/5/4 ص 3 عدد 11173

حاوره: جورج صليبا وجنان خراط

الانحطاط الخلقي والعفن

في حديث صريح وجريء مع الدكتور حسين كنعان

مشروع الإصلاح المصرفي يهدد المصارف الصغيرة بالابتلاع ومشروع إعمار الوسط التجاري لا تاريخ لتنفيذه

الدكتور حسين كنعان أحد الوجوه الاقتصادية والمالية المعروفة في لبنان، له أراء صريحة وشجاعة في الوضع اللبناني ككل.

بنى أحكامه على معطيات محلية ودولية عاشها وتعامل معها من خلال المنصب الذي كان يشغله في حاكمية مصرف لبنان (النائب الأول للحاكم) خلال ولاية الدكتور أدمون نعيم ومن خلال تعاطيه الشأن العام في مرحلة معينة.

واللافت في حديث الدكتور كنعان تحرره المطلق من العشائرية والطائفية والحزبية، لاسيما بعد غياب الإمام موسى الصدر حين كان من أقرب المقربين إليه.

❖ من هو الدكتور حسين كنعان؟

ـ بدأت حياتي المهنية بالتدريس في الولايات المتحدة الأميركية. وأنا أحمل دكتوراه في ثلاثة حقول: القانون الدولي والمنظمات الدولية، المقارنة الدولية، والنظريات السياسية. أما دراستي في الاقتصاد فهي في حدود الـ B.A هذا ودرّست في معهد السلك الخارجي في الولايات المتحدة الأميركية ثم انتقلت إلى التدريس في جامعة هاورد. بعدها عدت إلى لبنان وعملت مع الإمام موسى الصدر في حركة المحرومين وكنت رئيس المكتب السياسي للحركة. ومن ثم عيّنت رئيساً لمكتب الجنوب لأنتقل في ما بعد إلى مصرف لبنان، وبعد انتهاء الولاية السابقة في مصرف لبنان عدت إلى الجامعة الأميركية في بيروت لأدرّس مادة العلاقات العربية ـ الأميركية ومستقبلها.

وعمّا قريب سيصدر لي كتاب يتناول موضوع هذه العلاقات. وقد وجدت أنه

من الضروري العودة إلى الحياة الأكاديمية في الظرف الراهن مع التعاطي في الأمور العامة بدقة وحذر.

ويؤلمني كثيراً ما جرى لوطننا العزيز وهو منارة الشرق. فالأوطان تقيّم بشيئين: الطاقة البشرية والثروة الطبيعية. والأولى هي ثروة لبنان الحقيقية، إذ لا نملك البترول وغيره.. فالثروة الطبيعية تقتصر على الآثار والجمال. في حين أن أجدادنا بتطلعاتهم الكبيرة أقاموا إمبراطورية الفينيقيين... وسواها، ولكن ما يؤلم فؤادي هو انحطاط معالم الأخلاق وإنهيار مداميك الوطنية، وأن نكون وقوداً لصراع الآخرين على أرضنا الطيبة. وعلى الرغم من كل العفن الذي نشهده، فطبيعة اللبناني تمتاز بالتعلق بهذه الأرض والتراث والتقاليد العريقة.

وما دامت مجلة البيان الغراء تخوض الميدان الاقتصادي، أقول مثلما قال أفلاطون: «السياسة هي أم الفنون» وبالتالي لا يمكن للبنان أن ينطلق اقتصادياً إلا إذا كانت الأسس السياسية واضحة وثابتة: ونحن ما كنا برعنا في الاقتصاد لو لم يكن نظامنا منفتحاً ومنبلجاً على الديمقراطية وعلى بناء المؤسسات. فلا يمكن أن ينمو الاقتصاد بشرعية وبطريقة طبيعية دون أن يكون إطاره النظام السياسي الديمقراطي المبني على المؤسسات. فالاتحاد السوفياتي أو الإمبراطورية التي انهارت لا يستطيع إيفاء ديونه لأن قواعد نظامه السياسي لم تكن ثابتة فانهارت. والحرب في لبنان التي عانينا ولم نزل نعاني منها منذ 17 سنة، جعلت البنيان السياسي ينهار، مما أدى إلى وقوع الكارثة الاقتصادية. وأتساءل هنا، ماذا يمكن أن تكون انعكاسات ضرب الجامعة الأميركية في بيروت على وضعنا السياسي والاقتصادي؟ إلى أين؟ إذاً، أتمنى أن يعود اللبناني إلى قرارة نفسه ويعيد البنيان السياسي، وعند ذاك لا خوف على الاقتصاد. فاللبناني لم يترك لبنان لأنه ليس بلداً جميلاً وإنما لأن طموحاته كانت كبيرة جداً. وهو هاجر من لبنان خلال الحرب ليبني الصروح المالية والاجتماعية، فإذا ما كتب وقيض للبنان الاستقرار السياسي والاجتماعي فبنيته الاقتصادية ستعود بأقوى وأكبر مما كانت عليه، فبتقديرات بعض أعضاء صندوق النقد الدولي أن أموال اللبنانيين في الخارج تقارب الـ 40 مليار دولار، وإذا عاد قسم منها للتوظيف في لبنان، فلن نحتاج إلى أي مساعدات. والمعروف أنّ الرأسمال جبان فعندما نضع له الأنظمة الصالحة، فأنه ينمو فوراً وبسرعة لا يتصورها العقل، ولكن شريطة أن يكون الصرح السياسي والمؤسساتي قائماً، إذ لا خوف على الرساميل

اللبنانية من العودة إلى لبنان، أحببت البدء بهذه المقدمة، لأقول في نهايتها إنني لا أخاف أبداً على الاقتصاد وإنما على ما أسميه البنيان السياسي.

❖ تكلمت د. كنعان عن العفن والانحطاط الأخلاقي. فماذا تقول للشباب الذين سيتسلمون مقدرات البلاد؟ وما هي الإرشادات التي توجههم إليها عبر صفحات البيان؟.

- يوجد في لبنان نوعان من السياسيين، الجيد والعاطل. فبعضهم يمارس السياسة كرسالة وطنية، والبعض الآخر كسلعة تجارية للوصول إلى غايات معينة، والخطر الذي يداهم لبنان هو عملية الولاء. هذا الولاء الذي يكنه الفرد للزعيم أو السياسي، في حين أن الولاء في البلدان ذات الطابع الديمقراطي يكون للمؤسسة لا للفرد. فالأميركي يعطي ولاءه لرئاسة الجمهورية وليس لرئيسها، للمؤسسة وليس لمن هم على رأسها. فمشكلتنا في لبنان كأفراد تكمن في إعطائنا الولاء بالطريقة الفولكلورية التقليدية اللبنانية إلى ما يسمى الزعيم. في حين أنه الأحرى بنا إعطاء الوطن ولاءنا. أعود إلى الحرب، التي قوقعت اللبنانيين وجعلتهم يتوقفون على أبواب الزعيم إن لمصالح أو لغرائز أو لعمالة ما.. الخ والسياسيون في لبنان لهم دائماً الحق بالحصول على قدر ما يستطيعون الحصول عليه... المنصب هو مجرد وظيفة، عندما ننتهي نبدأ بغيرها، في حين أن الذين لا يموتون في لبنان هم الزعماء السياسيون، السياسة في لبنان أصبحت نادياً يجتمع فيه السياسيون مع بعضهم بعض على حساب المواطن. أما رئيس الولايات المتحدة الأميركية مثلاً، فيحال إلى التقاعد بمجرد انتهاء ولايته. ومن جهة أخرى يجب إعطاء أصحاب الاختصاص دورهم للقيام به في المهام التي يتطلبها الوطن. فلا نستطيع إعطاء أناس لا كفاءات لديهم هذا الدور لمجرد أنهم «يخصون» ذاك الزعيم أو ذاك الوزير. المطلوب هو البحث دائماً عن الطاقات الجيدة لتأدية الرسالة التي يجب أن نحملها في لبنان. لا أن تكون الوظائف والمراكز رهناً بالمحسوبيات وبالبيت الفلاني أو الفلاني.. لا يجوز أن نتبع ذلك في وطن نعتبره منارة الشرق، أي لا يجوز الكلام بالولاء القبلي والعشائري....

❖ بحكم منصبك السابق في مصرف لبنان، أنت تعلم الوضع المصرفي على حقيقته، واليوم قد تم وضع قانون الإصلاح المصرفي وصدّق عليه وبات قيد التنفيذ. فما رأيك به وما الذي سيقدمه؟

- لهذا القانون إيجابيات وسلبيات، فمن إيجابياته الدمج المصرفي. فإن نكن

قسريين قانوناً على بعض المصارف بهدف دمجها مع بعضها البعض لتصبح مؤسسات وليس بيوتاً أو مواقع للوجاهة، فعندئذ نكون قد خلقنا مؤسسة مصرفية عوضاً من أن تكون موقعاً لتطلع سياسي أو اجتماعي. وبذلك نكون قد انتقلنا مصرفياً من «عقلية» المؤسسة التي تلعب دورها المنضبط بإدارة مجموعة من أصحاب الاختصاص. ولكن أستطرد قائلاً إن من سلبيات الدمج احتمال وجود نوع من الـ MONOPOLE أو عملية احتكارية للكبار على حساب الصغار أو كما يقال في أميركا: السمك الكبير يأكل السمك الصغير. ولكن اللبناني لا يقبل أن تكون وديعته في مصرف يرعاه أشخاص أو أفراد معينون. ولكن في العالم اختصاصات للمصارف ممكن أن نستفيد منها، ففي النظام السويسري لبعض المصارف دورها الدولي والأخرى دورها المحلي. والقانون المصرفي السويسري يفرض على فروع المصارف توظيف نسبة معينة من أرباحها في منطقة وجودها، أما في لبنان فإننا لا نجد تجانساً في عمليات التوظيف المناطقية، إذ تزدهر منطقة معينة على حساب منطقة أخرى تصبح مجحفة ويتحمل القطاع المصرفي جزءاً من المسؤولية في ذلك، فيقتضي إذاً توظيف أرباح كل فرع في مكان جني هذا القسم أرباحه تلك، ولكن المطلوب ضبط كلي لهذا النظام من قبل الأجهزة الإدارية.

❖ قانون الإصلاح المصرفي لم يأت على ذكر المناطق.

ـ لا لم يأتِ على ذكرها. لذلك من المفترض ملء القانون بالإيجابيات قبل إصداره. وإذا لم يكن للقانون بحد ذاته تنفيذ جيد وضوابط جيدة، يصبح رؤوس أقلام. واعتبر القانون غير كامل ومتكامل، إذ يجب أن يكون أوضح وأن توضع له الضوابط كي لا تأكل السمكة الكبيرة تلك السمكة الصغيرة، ولكي تعزز الثقة بهذا القطاع الذي تمكن من مجابهة العواصف أكثر من سواه. فلا شيء في القانون بمثابة المنزل، فالقانون وجد لخدمة المواطن من خلال المؤسسات، والإصلاح المصرفي هو التطلع إلى دور المؤسسة التي ستخدم المجتمع وتستقطب ثقته بها.

❖ لقد وردت في القانون حلول للمصارف المتعثرة أو المرشحة للتعثر ومن ضمنها الدمج والتعويض على المودعين بـ 5 ملايين ل.ل أو ما يعادلها بالدولار الأميركي عن طريق المؤسسة الوطنية لضمان الودائع المصرفية وذلك لآخر سنة 1992 فما رأيك بذلك؟.

ـ تبعاً للقانون الذي صدر، بالإمكان تقديم العقارات لتحفظ رأس المال دعماً

للمصرف، وتقدم في المقابل نقداً للمصارف الصغيرة لتتمكن من حفظ مؤسستها. وعندما لا تتمكن من ذلك لا يبقى من حل سوى الدمج والخوف هنا مما ذكرته فيما سبق، أي أن تبتلع المؤسسة الأقوى تلك الأضعف، هذا من الناحية التطبيقية للقانون، أما خلفيات التعثر ودون العودة إليها بالتفاصيل، فكما ذكرت أيضاً في بداية حديثي القاعدة لهذا التعثر أو منبعه هي السياسة.

◆ لم نشهد أي تعثر في أي مصرف بعدما ترك د. أدمون نعيم الحاكمية.

ـ صحيح. ولكن لا نستطيع الحكم على الأمور خارج إطارها الصحيح. فالوضع السياسي الذي كان سائداً خلال الولاية السابقة كان سيئاً جداً من وجود الحكومتين والميليشيات، والتهديدات والتدخلات من هنا وهناك واستفادة بعض العملاء في الحقل الاقتصادي ودفعهم قدماً بلعبة التعثر...إلخ أما الحاكمية الجديدة فظروفها السياسية مغايرة تماماً إيجابياً عن تلك السابقة. ولكن لا يجوز للمرء أن ينام، كما يقال، على حرير وإنما يجب، أن يبقى ساهراً على عمله ويقظاً، لأن التأثيرات السياسية تنعكس رأساً وفوراً على وضعنا الاقتصادي. وأتمنى أن لا تحصل ثغرات سياسية تؤثر على الوضع الاقتصادي فالساحة اللبنانية ما زالت «محبّلة» ومعبأة.

◆ الحرب أثرت على النقد الوطني. واليوم نرى النقد في حالة استقرار (عافية جزئية) رغم الهدر وزيادة الأجور.... كيف ترى النقد الوطني؟.

ـ الوطن كالمواطن. فبقدر ما يجنيه المرء يصرف ويدخر. والدولة تصرف ثم تغطي نفقاتها من الضرائب التي تجبيها من المواطن. واليوم توجد فجوة كبيرة، إذ إن الدولة لا تغطي عشر ما تنفق أو عشر الأعباء المترتبة عليها. تبعاً لذلك الليرة في حالة استقرار وليس في حالة العافية. وأنا لا أعرف مردود وتأثير ما حصل اليوم في الجامعة الأميركية في بيروت؟! ولا أعرف ماذا وكم سيكون تأثير الرعونة الإسرائيلية في الجنوب على النقد الوطني؟!.. الخ والاحتياطي الموجود لدى مصرف لبنان لا يكفي لدفع عملية الظروف القائمة، ولكن ماذا يحمل المستقبل معه من مفاجآت؟؟.

في فترة معينة كنت أمثل لبنان في صندوق النقد الدولي، وقد اجتمعت ضمن هيئة مع اثنين من السفراء الأميركيين المتقاعدين والمشاركين في الاجتماع، وكان الحديث يتناول مشروعاً لإعمار لبنان تموله اليابان بواسطة صندوق النقد الدولي الذي يقوم بالمهام ومن ثم يسدد لبنان لليابان، وعلى فترة طويلة من الزمن، ما

استثمرته فيه من أموال، بدعم أميركي. وهذه الطريقة الدولية لا تمت إلى الصفقات بصلة كما ولا تمت إلى التشريعات ذات الخلفيات بصلة. وقد أهمل هذا المشروع ولم نعد نسمع سوى بالشركة العقارية لإعمار الوسط التجاري، حيث لا يرغب الأفراد أو الشركات إلاّ في الربح فلا أحد يجري لك شيئاً أو خدمة في سبيل الله.

◆ هل لمست خلال الاجتماعات التي تكلمت عنها أنّ اليابان مستعدة لدفع الأموال وتمويل الإعمار؟.

ـ نعم بواسطة البنك الدولي تقوم اليابان بعملية الإعمار في لبنان بتمويل منها وبمشاركة بعض الدول العربية، ولكن يبقى التمويل الرئيسي لليابان، ثم تبرمج الديون على فترات معينة من الزمن وتدعم ذلك الولايات المتحدة الأميركية. وعندما سمعت هذا الكلام من سفراء سابقين في الإدارة الأميركية ظننت أنه يقتضي متابعة الطريق. ولكن بعدما تركت مصرف لبنان وعدت إلى التدريس في الجامعة الأميركية توقف الحديث عن هذا الموضوع، كما أنني توقفت عن حضور اجتماعات الهيئة.

◆ هل تنصح المسؤولين بتحريك هذا الموضوع من جديد؟

ـ دون أدنى شك، ولو عاد الأمر لي، لقلت إنّ التحرك يجب أن يقتصر على هذا الصعيد دون غيره. فلبنان بإمكانه الانطلاق في محافله في سبيل البناء والإعمار، وأسهل *على الدول المشاركة في الإعمار أن تضع أموالها في* صندوق النقد الدولي للإعمار وفي المؤسسات المتفرعة عنه عوضاً من وضعها في أيادٍ أخرى. وبذا تتعمق الثقة ويكتب للإعمار النجاح. لا أعرف اليوم، بعد مرور سنتين منذ أن تركت مصرف لبنان، أين أصبحت هذه الهيئة، فثقافتي الأنكلو سكسونية تمنعني من التدخل في شؤون مؤسسة تركت العمل فيها.

◆ عندما تباحثتم بالموضوع داخل الهيئة ألم تقدّم تقريرك للمسؤولين؟.

أنا لم أعط أي تقرير، لأن الحكم آنذاك كان في حالة تشرذم في حكومتين. ولكن أجريت تصريحاً تم نشره في الصحف آنذاك. فمن كان من المسؤولين يتجرأ على تحمل المسؤولية ومن منهم كان متفرغاً لسماع هكذا نوع من الكلام والمشاريع؟ فمشروع الشركة العقارية عند تنفيذه سيدخلنا في متاهات «طويلة وعريضة» بين الشركات التي ستقوم بالأعمال من جهة وبين المالك والمستأجر من جهة ثانية. هذا ونسمع عن أنّ ملكية الجزيرة التي ستنشأ بواسطة الركام لن تؤول ملكيتها إلى القطاع

العام... وبشكل عام إنّ الشركات تتنافس بعضها مع بعض لا لخدمة العامة أو لبنان إنما لمصالحها الخاصة، في حين أنّ التمويل إذا ما جاء عبر صندوق النقد الدولي فبالإمكان الاطمئنان إلى أنّ هذا الصندوق لا يهدف إلى تحقيق الأرباح.

◆ هل يجوز ضمن مشروع الشركة العقارية أن تهدم الأبنية القائمة المشغولة؟؟

ـ ما زالت معالم المشروع غير واضحة لدى الرأي العام الذي لا يعلم سوى أنّ هناك صفقات تجري هنا وهناك، فهذا ما هو واضح بالنسبة إلى الرأي العام. ومجلة البيان الكريمة تلعب دورها في توضيح المشروع للرأي العام. وقد لاحظنا أنه استثنيت X و Y وZ من الهدم بسبب المحسوبيات، أنا لست متبعاً للمشروع ولكن هذا معظم ما يرشح عن ألسنة الناس...

◆ المشروع يجعل من صاحب السهم شريكاً وبالتالي يتحمل الخسائر إذا ما لحقت بالمشروع، إضافة إلى الأبنية القائمة والتي سيصار إلى هدمها، والسهم ممكن عرضه في البورصة، فعندما يجد المساهم أنّ تحقيق المشروع بعيد جداً سيعمد إلى بيع أسهمه ولن يشتريها عند ذاك سوى القائمين على هذا المشروع.

ـ صحيح، فمن سيحوزون على المنفعة من هذا المشروع سيدفعون به إلى الأمام دون تنفيذه. فالسؤال الكبير هو متى ينتهي المشروع؟؟ فإن أردت شراء شقة في بناء فإنك تختار الطابق الذي تريد منذ وضع حجر الأساس الأول في البناء. ويتم وضع بند بالتسليم بعد فترة من الزمن تحت طائلة بند جزائي عند المخالفة. إن جمع الرأسمال اللازم لانطلاقة المشروع أسهل ولكن متى يتم الانتهاء من المشروع؟ أما إذا أوكل المشروع لمؤسسة دولية فلا يخاف عندها المساهم إذ يعلم أنها لن تبتزه...

◆ الناس خائفون من كل ذلك ومن متاهات التخمين وإعادة التخمين..

ـ من حق الناس أن يخافوا. أو لم يكفهم الخوف طيلة الـ 17 سنة الماضية ليصار إلى إخافتهم على قرشهم. كما أن المشروع يستثني البعض من الهدم فلماذا؟؟.

مجلة البيان 1991/1/12 ص 88/89 عدد 241

نحن الآن بتوقيت نظام السوق الذي يربط الاستقرار الاقتصادي بالاستقرار السياسي!

الدكتور حسين كنعان (53 سنة) النائب السابق لحاكم مصرف لبنان مازال اسمه وتوقيعه موجودين على أوراق النقد اللبنانية المتداولة، وكان قد بدأ حياته العملية كأستاذ جامعي في الولايات المتحدة الأميركية، حيث درّس في معهد السلك الخارجي وفي معهد «ميريلاند». وفي السبعينات عاد إلى لبنان ليزاول العمل السياسي، فعين رئيساً للمكتب السياسي لحركة «أمل» ومن ثم انتقل إلى رئاسة مجلس الجنوب طيلة خمس سنوات عين بعدها نائباً لحاكم مصرف لنبان السابق. واليوم يعود الدكتور حسين كنعان إلى الجامعة الأميركية ليكون أستاذاً محاضراً في مادة العلاقات الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية، وهي مادة تتعاطى مع الواقع الجديد لتطور النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.

وعن أهمية هذه المادة يقول الدكتور حسين كنعان:

. في كل فترة من فترات التاريخ ينشأ نظام دولي جديد بعد صراعات الأمم، والمنتصرون في الحرب عادة هم الذين يشكلون نواة هذا النظام الدولي، وأي نظام دولي هو دائماً من صنع الأقوياء ولا أحد يستطيع أن يؤثر عليه أو يغيره. مع تطور النظام الدولي من الحرب الباردة إلى وقتنا الحاضر، نرى أن العلاقات الدولية تطورت مع تطور النظام الدولي، وإذا لم تتوصل الدول الصغيرة إلى الطريقة الأصلح في التعاطي مع هذا النظام، فلا بد أن تصاب هذه الدول بالتفكيك والتشرذم. من هنا لا بد للبنان أن يستغل الظروف الدولية ويحسن اختيار موقعه بين الدول ليسير في خط التطور الدولي الجديد، والنظام الدولي الجديد متمثل بدولة عظمى واحدة وبروما جديدة هي أميركا. وبما أن القوة هي التي تحقق وحدة الأمم وتوسعها حسب نظرية «توماس هابس» التي اعتمدتها دول أوروبا، فقد تغيرت هذه المفاهيم بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت الوحدة تتم عن طريق التبادل الثقافي والاجتماعي

والاقتصادي والإنساني، وللأسف الشديد اعتمد صدام حسين في حربه الأخيرة على نظرية «توماس هابس» ودفع ثمنها لأنه لم يفهم ولم يقرأ جيداً تركيبة النظام الدولي. أما لبنان فقد حاول لفترة من الفترات وقسراً عنه وبواسطة بعض أبنائه أن يتحدى النظام الدولي فكانت النتيجة أنه دفع الثمن وعاش صراعات الآخرين على أرضه. اليوم أتمنى ومن خلال هذه المادة التي أدرّسها في الجامعة الأميركية ومن خلال كتاباتي في هذا الموضوع أن أوضح الصورة للإنسان العقلاني الذي يجب عليه اليوم أن يتعاطى مع الأمور من حوله بطريقة عقلانية كي لا يدفع الثمن، فالرجل اللاعقلاني هو الذي يدفع الثمن.

نحن والنظام الدولي

❖ اسم الدكتور حسين كنعان محفور على الأوراق النقدية فئة الـ 250 والخمسمئة والألف ليرة وموجود في عمق المسيرة الاقتصادية زمن السنوات الصعبة. وهناك قصة الكرادلة الأربعة الذين اجتمعوا تحت شجرة في روما وتوافقوا على أن انتخاب أحدهم لمنصب البابا سوف يلزمه باستشارة الثلاثة الآخرين. فلما انتخب أحدهم للكرسي الرسولي مر زمن طويل ولم يرسل البابا الجديد في طلب الرفاق الثلاثة فمروا عليه وسألوه: «أين صار اتفاقنا؟» فأجاب: «إن رؤية روما من فوق غير رؤية روما من تحت الشجرة». فكيف ترى الآن سوق الأوراق المالية من خارج مصرف لبنان بعدما كنت تراه من داخل المصرف؟.

- النقد الوطني دائماً رمز للوطن وللنظام، وهو مصدر اعتزاز للمواطن ومفخرة له. فكلما وجد أن لنقده قيمة بالقياس مع العملات الأخرى، زاده الأمر مفخرة واعتزازاً بعملته الوطنية. والنقد الوطني هو نتيجة نظام سياسي ونظام اقتصادي. والنظرية الاقتصادية تتجاوب دائماً مع النظرية السياسية فإذا تحقق التوازن بين النظامين. تحقق التوازن الاجتماعي، فالتكامل يفرز نقداً جيداً. وبما أن لبنان مر بظروف ومراحل صعبة في تركيبة نظامه السياسي والاجتماعي، فقد كان هناك تأثير باهظ وسلبي على نظامه النقدي فتعثرت قيمة الليرة اللبنانية بسبب التعثر الذي أصاب النظام السياسي. فعندما يصبح النظام السياسي مركباً بطريقة صحيحة عندئذ لا خوف على النقد الوطني وخلال حرب الستة عشر عاماً مررنا بحالة تعثر شديد في النظام السياسي الأمر الذي أثر على وضعنا الاقتصادي وبالتالي على قيمة الليرة اللبنانية نأمل بعد ذلك أن تسير الأمور بطريقة صحيحة.

◆ هل صحيح أنكم في مصرف لبنان كنتم تضغطون على سعر الدولار لمصلحة الليرة اللبنانية لتجميع رواتب الموظفين بالمقدار المطلوب؟

ـ ليس هناك سياسة نقدية في مصرف لبنان تقول بأن المصرف كان يضغط على سعر الدولار لمصلحة الليرة، هناك شيء اسمه السياسة النقدية التي تهدف إلى حماية النقد الوطني وتحاول أن تؤمن لهذا النقد مرتبة يستقر عندها بالنسبة لصرف العملات الأخرى. ليس هناك أبداً أي ضغط من أجل الضغط. فالنقد الوطني يجب أن يكون مستقراً لتحقيق راحة المواطن اللبناني وتعزيز ثقة هذا المواطن بنقده. والذي كان يحصل هو مجرد عوامل نفسية كانت تؤثر على المواطن، الأمر الذي يدفعه إلى تبديل العملات الأجنبية. من هنا وجهت الاتهامات إلى مصرف لبنان بأنه كان يضغط على سعر الدولار من أجل رواتب الموظفين. هذا شيء غير صحيح، لأن السلطة النقدية ليست بنكاً خاصاً تبغي الربح. المصرف المركزي هو مصرف الشعب فكلما قوي هذا المصرف، ارتاح هذا الشعب وقويت قيمة العملة الوطنية. ودور مصرف لبنان كان ولا يزال هو المحافظة على النقد الوطني وأن يحقق الاستقرار بين سعر الليرة وباقي العملات الأجنبية. وعلى كل مصرف مركزي في العالم أن يحتفظ بمبلغ معين من العملات الأجنبية لدعم نقده الوطني.

نحن في ظل نظام السوق

◆ لأن الاقتصاد سياسة والسياسة اقتصاد فهل تعتقد أن النظام العالمي الجديد سوف يخدم اقتصاد لبنان واستقراره أم أنه لن يقدم ولن يؤخر؟

ـ النظام العالمي الجديد انطلق، ومن الصعب الآن أن يفسر أي إنسان تركيبة هذا النظام، فهناك تساؤلات ما هو هذا النظام؟ إن النظام العالمي الجديد يتجه نحو نظام السوق.

من هنا يتبين لنا أن هذا النظام الجديد هو نظام اقتصادي، فإذا نظرنا إلى الأحداث في الاتحاد السوفييتي لرأينا أنه يتجه نحو نظام السوق، كذلك الأمر بالنسبة لأوروبا وأميركا واليابان. فعندما نتطلع إلى النظام الدولي الجديد نتطلع إلى سياسة السوق ومتطلبات هذا السوق لنتوصل بالنتيجة إلى استقرار سياسي واستقرار اقتصادي عالمي. فإذا كانت الدول القوية متضررة من لعبة الاقتصاد، فهي محكومة بمعالجة هذا الوضع حتى ولو عن طريق الحرب والقوة العسكرية. بالإضافة إلى أن

هذا النظام الجديد يتوخى أمناً وسلاماً في جميع أنحاء العالم، بمعنى أن هناك توجهاً سياسياً في هذا النظام الجديد لإعادة العالم إلى الاستقرار العالمي الذي شهده العالم في الخمسينات أي بعد الحرب العالمية الثانية، التوجه اليوم هو نحو تحقيق الاندماج الفعلي بين الاستقرار السياسي العالمي والاستقرار الاقتصادي العالمي وتنمية السوق وخاصة في الدول التي يجب أن تنمي أسواقها. بالنسبة للبنان فقد كان هذا الوطن سباقاً بمفهومه الاقتصادي، منذ نشوء لبنان واستقلاله إلى التعاطي مع نظام وسياسة السوق، ولكن التعثر في النظام السياسي والخلل الذي أصابه أثراً على التركيبة الاقتصادية وعلى التطور الذي كان لبنان يعيشه في هذا المجال. أما بعد الاستقرار العالمي والاستقرار في المنطقة، فلسوف تكون نتائجه إيجابية جداً على النظام السياسي في لبنان ولا خوف على النظام الاقتصادي اللبناني.

عودة «كروكر

◆ عودة السفير الأميركي «بريان كروكر» إلى بيروت بهذا الزخم من النشاط يفسرونه بأنه التزام أميركي باستقلال لبنان ووحدته الاقتصادية. ولو كان هناك قرار بحذف لبنان أو بتقطيع أوصاله لما كان للسفير أن يعود، خصوصاً بهذا الزخم. فكيف يرى الدكتور كنعان هذه المجريات في الساحة اللبنانية، خصوصاً أنك تدرّس مادة العلاقات الأميركية العربية؟.

ـ عودة السفير الأميركي إلى بيروت تعتبر مؤشراً جيداً بالنسبة للبنانيين ولكن ما أود قوله إن شؤون المنطقة متداخلة بعضها مع بعض، ويحاول اللبناني فصل قضيته عن قضية المنطقة. وما قاله السفير «كروكر» أو ما قاله الرئيس «بوش» أو الوزير «بايكر» حول استقلال لبنان وسيادته مجرد كلام مازال يتردد بعدما سمعناه مئات المرات. ولكن من الناحية العملية أصبح اللبناني يتطلع إلى تطبيق عملي على الأرض ،وعلى ما يبدو أن بعض التطبيق الفعلي الذي يحدث ينشر شيئاً من الأمل في قلوب اللبنانيين، وهنا لا يمكن للشعب اللبناني أن يطلب من الدولة الأميركية مساعدته قبل أن يقوم بواجباته تجاه وطنه، فلا تسأل ماذا يعطيك وطنك بل إسال نفسك ماذا تعطي هذا الوطن. ويبدو أن مسيرة السلام سائرة بالاتجاه الصحيح ونرجو أن تعود العافية والسيادة الكاملة إلى لبنان.

◆ يقال إن القرار 425 أي انسحاب إسرائيل من الشريط الحدودي هو أسهل

قرار في مجلس الأمن ولا يحتاج لجهد كبير مثل الانسحاب من الجولان أو من الضفة والقطاع. فما رأيك في هذا القول؟

ـ ليس هناك قرار سهل أو قرار صعب. فعندما يصدر مجلس الأمن الدولي القرارات يجب أن تكون كلها سهلة التنفيذ لأنها تصدر من سلطة تقديرية وتنفيذية متمثلة بمجلس الأمن وعليه بالمطلق أن يقوم بتنفيذ هذه المقررات. إنما تداخل مصالح الأمم في بعضها البعض يعرقل عملية التنفيذ، فلو كان هذا القرار سهلاً لكان طبق من يوم أقر. ولكن نظراً للظروف الحالية والتغيرات التي حدثت في المنطقة أعتقد أنها ستعجّل في تنفيذ القرار 425.

◆ بماذا تفسر انكماش المساعدات الأميركية عن لبنان ووعدها بتحريك الآخرين مثل فرنسا وغيرها من الدول الحليفة لها؟

ـ الولايات المتحدة الأميركية تخصص دائماً في برامجها مساعدات للدول الصديقة، ولبنان واحد من الدول الصديقة. ولكن التلكؤ ليس من الولايات المتحدة الأميركية بل منّا نحن. ذلك أننا لم نضع بعد الركيزة الأساسية لعملية الانطلاق في البناء. إننا لا نزال في طور حل الميليشيات وفي طور بناء الدولة كي نتطلع إلى الأميركي وغير الأميركي لمساعدتنا. فعندما تقوم للدولة القيامة الحقيقية، يصبح المجال مفتوحاً للحديث عن مساعدات وغير المساعدات. بالإضافة إلى ذلك، على اللبناني أن يفتخر ويعتز بطاقاته البشرية التي تعود بالكثير على الوطن. فإذا حصل الاستقرار عندها سنتطلع إلى المساعدة من اللبناني المغترب قبل غيره.

◆ حضرت غير مرة اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فصار هناك الآن إمكانية لمعرفة مطالب هاتين المؤسستين من لبنان، نحن نعرف ماذا تطلبا من الأردن مثلاً ولكننا لا نعرف ماذا تطلبا من لبنان.

ـ من الناحية العملية المباشرة، صندوق النقد الدولي دائماً يطلب من لبنان ومن مصرف لبنان ليكون لديه الكفاية من الاحتياطي النقدي الأجنبي كي يساعد في عملية الاقتصاد الوطني. واستطعنا أن نحقق الكثير من مطالب صندوق النقد الدولي عن طريق رفع الدعم عن البنزين وعن القمح، وتبقى المشكلة العالقة هي موضوع الكهرباء. وهناك وجهة نظر حول ما يسمى بالتخصصية أو بمعنى مشاركة القطاع الخاص ببعض مشاريع القطاع العام كي يتحمل القطاع الخاص مسؤولياته مع القطاع العام عن طريق إدارة الجباية والتنظيم.

◆ يرى بعض المراقبين أن كل هذا التبدل الإيجابي في الساحة اللبنانية وصولاً إلى حل الميليشيات ما كان ليحصل لولا أزمة الخليج. فهل هذا صحيح أم لك رأي آخر؟

ـ أزمة الخليج هي من إفرازات التغيير الذي طرأ على النظام الدولي. فيجب أن نقر ونعترف أن البترول هو من المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية وللغرب. فإذا كان هناك تحدٍ لمفهوم السيطرة على البترول، فهذا يدل على أن العرب بشكل خاص يستطيعون إفقار الغرب وأميركا فكانوا دائماً متيقظين لهذه النقطة، ومتى حصل هذا الأمر عندها يجب أن يتوصلوا إلى حالة حرب. وصدام حسين لم يقدر هذه الظروف أو أنه دفع إليها دون أن يدري ودفع العرب بسببها هذا الثمن الباهظ. وصدام حسين أنقذ أميركا من عقدتين مهمتين: أولاهما عقدة فياتنام التي ما زال الأميركي يعيش في هاجس أنه قد دحر في فياتنام بإرادة شعبية، إلى أن أتت حرب الخليج لتحرر هذا الأميركي من عقدته. أما العقدة الثانية التي تحرر منها الأميركي فهي عملية الضغط الاقتصادي الذي كان يجابه أميركا. فقد بلغ فائض أميركا عندما استلم الرئيس «ريغان» الحكم ما يوازي المئة والثمانين مليون دولار وترك ولايته بعجز يبلغ أربعمئة وخمسين مليار دولار، والرقم اليوم أعلى من ذلك بكثير. فإذا كان الأميركي في داخله يواجه هذا العجز الكبير، فقد خلقت بعد الحرب أسواق كثيرة أهمها أسواق السلاح، وسيطرة الأميركي على لعبة النفط وعلى منظمة «أوبيك» بالتحديد بهذه الطريقة يكون قد سيطر على منافسيه في أوروبا واليابان عن طريق عملية سعر النفط، وهكذا يكون الأميركي قد تخلص من عقدة العجز الاقتصادي.

ثم قال:

ـ هذا التطور الذي حصل قد برز صورة أميركا بأنها الدولة القوية المهيمنة التي تستطيع أن تفعل ما تشاء في لعبة النظام الدولي، إنما العائق الذي كانت دائماً تصطدم به أميركا هو عائق إسرائيل و«اللوبي» الصهيوني في الداخل. فبعدما أتت أميركا بنفسها إلى لعبة الخليج، وجد الشعب الأميركي في الداخل بأن إسرائيل التي تدعي دائماً أنها في واجهة توظيف نفسها في خدمة المصالح الأميركية، أنها قد خسرت هذه الورقة، وعلى الأميركي أن يذهب بنفسه ليحفظ المصالح الحيوية للدولة الأميركية. فبعدما فرض الأميركي هيبته وتبين له أن إسرائيل ليست الحارس الأمين

لمصالحه، عندئذ يستطيع أن يؤثر ويضغط هذا الأميركي أكثر على إسرائيل لتطبيق القرار 425 ومن هنا نستطيع أن نقول بأن لبنان استفاد وسيستفيد عندما تستفيد أميركا في تحقيق هيبتها في المنطقة وخاصة في تحقيق هيبتها على الدولة العبرية.

◆ بعد سنوات طويلة في العمل السياسي ماذا يقول الدكتور حسين كنعان لرجال السياسة الموجودين اليوم على الساحة اللبنانية. وما هي نصيحة دكتور العلاقات لهم؟.

- إن أكثر السياسيين الموجودين في لبنان ومعظم الذين يتعاطون العمل السياسي لسوء الحظ مصابون بداء خطير وهو ابتعادهم عن القراءة. فإذا توصل أولئك السياسيون لقراءة النظام الدولي الجديد، مع الاهتمام قليلاً بكل الكتب التي تتناول هذا الموضوع المهم والخطير، وإذا وضعوا أنفسهم في طور الممارسة، عندئذ أستطيع القول إن لبنان سيستغل الظروف الدولية الجديدة وسيشهد تطوراً سياسياً واقتصادياً عظيماً... أقول: إذا!!

فهل يقرأون؟؟

مجلة الأفكار 91/4/15 ص 26 ـ 29

عدد 455 ـ 456

سحر أرناؤوط

هل اعترف السادات بإسرائيل؟

أدمون رباط: في عام 1949 وقع الاعتراف الإكراهي وعام 1973 وقع الاعتراف الضمني وزيارة السادات اعتراف شرعي.

حسين كنعان: مطالبة السادات بأن تبقى القدس عربية في خطابه بالكنيست إلغاء لأية فكرة... اعتراف!

القراءة القانونية لتصريح ناظر الخارجية الأميركية سيروس فانس في المملكة العربية السعودية (وهي المحطة السادسة من جولته الثانية في المنطقة) الذي أعلن فيه أن واشنطن «لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل» تركت للمراقبين مجال التأكيد على أن أميركا تريد إبقاء القدس في صلب أي تسوية أو حل، إن في مؤتمر مينا هاوس الفني التحضيري أم في المؤتمر الموسع الذي يأمل «الجميع» عقده في جنيف.

والأميركيون الذين يتصدرون مسيرة الاندفاع نحو حل المشكلة الشرق أوسطية، يحرصون (بعد عام 1967) سواء عن طريق سفرائهم في إسرائيل أم من خلال زيارات رسمييهم، على تجنب أي خطوة منهم يمكن أن تفسر بأنها «اعتراف» بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، فلا وزير الخارجية زارها بصفة رسمية، ولا السفير الأميركي يقبل أن يجري أي اتصال رسمي فيها.

وهذا الموقف الأميركي، له خلفيات سياسية. فواشنطن حريصة على علاقتها «الودية» بالفاتيكان الذي لم يعترف بإسرائيل حتى الآن، والذي لا يمكن أن يسلم بسيادتها على القدس ويميل إلى حل وسط هو «قدس مدولة»، وهذا على الأقل ما سيحاول قوله المونسنيور مونتريزي الموفد بصفة مراقب لمؤتمر مينا هاوس. وتقف السعودية في الطرف الآخر من معادلة الحرص الأميركي على عدم التسليم بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وقد اختار سيروس فانس أن يكرر هذا الموقف الأميركي في السعودية بالذات تدليلاً على عدم تغير السياسة الأميركية تجاه القدس، وذلك بعد الاجتهادات

المتعددة التي برزت في أعقاب زيارة الرئيس محمد أنور السادات إلى القدس، (هذه الاجتهادات التي اعتبرت أن الزيارة هي بمثابة إضفاء الشرعية على القدس عاصمة لإسرائيل)، ودعماً للموقف المصري الذي تضمنه خطاب السادات في الكنيست وهو اعتبار القدس «عربية».

العالم العربي الآن أسير اجتهادين: واحد يقول بأن زيارة السادات يوم 19 تشرني الثاني 1977 كان يوم اعتراف مصر ليس فقط بشرعية الوجود الإسرائيلي بل بشرعية إسرائيل كدولة، وهذا الاجتهاد يعممه «الرافضون» مع دول مؤتمر طرابلس. والاجتهاد الثاني يؤكد أن زيارة الرئيس المصري لم ترتب أي التزام قانوني من مصر لا تجاه إسرائيل ولا تجاه القدس بشكل خاص. وخطاب الرئيس السادات نفسه حجة قانونية تدعم هذا القول. القائلون بهذا الاجتهاد يطرحون معادلة أخرى ويعممون الاتهام على حكومات الدول التي طالبت إسرائيل بإعادة القدس العربية وسائر الأراضي المحتلة على أثر نكسة 5 حزيران 1967، بأن هذه المطالبة منطوية على اعتراف الدول المطالبة (بضم الميم) ضمناً بإسرائيل، وذلك كله سبق خطوة السادات التي حملوها شتى النعوت.

إلا أن الاجتهادين تحكمهما خلفيات الخلاف السياسي على تكتيك العمل السلمي. فماذا يقول القانون المجرد من الخلفيات السياسية؟.

◆ هل أن مطالبة الدول العربية لإسرائيل بإعادة القدس العربية وسائر الأراضي المحتلة بعد حرب حزيران 1967 تنطوي على الاعتراف ضمناً بإسرائيل؟

◆ هل تعتبر زيارة الرئيس المصري للقدس اعترافاً بدولة إسرائيل؟

◆ هل تعتبر مطالبة الرئيس المصري بأن تبقى القدس عربية خلال خطابه في «الكنيست» إلغاء لأي فكرة اعتراف بالدولة العبرية؟

ثم سؤال بعد:

◆ هل تسقط مفاعيل قوانين الخبراء والمقاطعة بالنسبة لإسرائيل والمتصلين بها بعد خطوة الرئيس السادات ومؤتمر «مينا هاوس»؟

14 أيار (مايو) 1948.

دولة تنزرع. تعلن. على الرغم من القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم

المتحدة في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) بتقسيم فلسطين التاريخية بين اليهود والعرب، الذي لم يكن قراراً شرعياً إنما مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة. فهذا الميثاق لا يحتوي على أي نص يخول المنظمة تأسيس الدول لاسيما بتأسيسها لمصلحة شعب غريب وانتزاع أرض هذه الدولة من شعبها الأصيل.

ولكن هذه الدولة وجدت من اعترف بها اعترافاً حكمياً de Jure.

«لم يأت الاعتراف من واشنطن كما يظن البعض إنما من الكرملين بالذات - يشرح الدكتور أدمون رباط - في عهد ستالين الذي كان يأمل بأن يجعل من إسرائيل دولة شيوعية خاضعة لنفوذ الاتحاد السوفياتي، علماً بأن الاعتراف الأميركي بالدولة العبرية قد أتى بعد ذلك وبشكل اعتراف فعلي de Facto إذ إن الاعتراف الحكمي من قبل الولايات المتحدة لم يحدث إلا في عام 1950 وهذا مع الملاحظة بأن الشعب الأميركي في ذلك الحين وما زال حتى اليوم متأثراً جداً ليس فقط بالدعاية اليهودية وإنما أيضاً بكتاب «التوراة». هذا الكتاب الذي جعلته المسيحية والإسلام كتاباً منزلاً. في حين أنه إذا شئنا أن نحلل التأثير العميق الذي دفع الشعب الأميركي إلى مناصرة إسرائيل، نجد أن المسؤولية الكبرى إنما تقع على هذا الكتاب الذي يجعله الأميركي البروتستنتي قوته الإيماني اليومي في صلاته وعبادته».

وحرب عربية - إسرائيلية فاشلة عام 1948, والدول المنهزمة (سوريا، لبنان، مصر، الأردن) عقدت في رودوس عام 1949 اتفاقات هدنة. وهذه الاتفاقات ما زالت قائمة على الأقل بالنسبة إلى لبنان. وكثيرون من علماء القانون الدولي الذين وجدوا أن تلك الاتفاقات قد اتسمت بطابع خاص لا مثيل له في اتفاقات الهدنة، باعتبار أن الهدنة لا بد لها من أن تؤدي في وقت قريب أما إلى معاهدة صلح وأما إلى استئناف الحرب، في حين أن هذه المعاهدات بقيت منذ ذلك التاريخ:

«لا يسع رجل القانون إلا أن يتساءل عن المعنى الذي تنطوي عليه تلك المهادنة المتخذة شكل المعاهدة - يقول الدكتور أدمون رباط شارحاً : فالمعاهدة تعني التعاقد، والتعاقد يفترض التسليم إذا ما كان الاعتراف بوجود المعاهدات الموصوفة باتفاقات الهدنة عام 1949 فإن الدول العربية قد أقرت أو بالأحرى قد سلمت بوجود دولة عدوة لا يعني ولا يمكن أن يعني الاعتراف بشكليه الفعلي والحكمي (de Facto - de Jure)

وقعت صكوك الهدنة. وبدأت المطالبة بإزالة الدولة العبرية. واتخذت

المطالبات أشكالاً مختلفة كانت صيغتها الأخيرة بعد حرب 1967 أن تتحول الدولة الإسرائيلية الحالية إلى دولة ديمقراطية علمانية يتمتع فيها العرب من محمديين ومسيحيين ويهود بحقوق متساوية أعلنها ياسر عرفات من على منبر الأمم المتحدة. وقراءة أخرى للتحرك العربي بعد حرب 1973 وباستثناء العراق واليمن الديمقراطية والجماهيرية الليبية، طالبت باقي الدول باسترجاع الأراضي المحتلة عام 1967 والإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية أي عودتهم إلى ديارهم الأصلية أكانت في الإقليم الذي تتزرع فيه إسرائيل أو في الأراضي المحتلة.

...«هذه هي الوضعية الدبلوماسية للدول العربية ـ يناقش أدمون رباط ـ من ذلك نستطيع أن نستنتج أمرين: الأول أنه منذ 1949 أي منذ معاهدات الهدنة والدول العربية المتعاقدة في تلك المعاهدات قد اضطرت إلى التسليم بوجود دولة إسرائيل. وهذا التسليم إنما هو تسليم إكراهي ناتج عن حرب خاسرة، ولكنه وإن كان إكراهياً فإنه يؤدي إلى نتائج قانونية. ذلك لأن أكثر المعاهدات، ولاسيما المعاهدات الصلحية في القانون الدولي هي وليدة حرب ظافرة وخاسرة. ولذلك أجمع رجال القانون بالدولي على القول بأن صفة الإكراه التي تقترن بها تلك المعاهدات لا تحول دون شرعيتها ونفاذها».

ويضيف أدمون رباط:

«على أن التسليم الإكراهي من قبل الدول العربية المتعاقدة لا ينطوي على الاعتراف القانوني بوجود الدولة الإسرائيلية، وما الدليل على ذلك سوى هذه اللهفة التي ما أمست إسرائيل تبديها منذ عشرات السنين لكي تعترف الدول العربية بوجودها اعترافاً شرعياً حكيماً».

◆ الأمر الثاني؟

ـ «الأمر الثاني هو أن التحول الخطير الذي أحدث على موقف الدول العربية نحو إسرائيل بمطالبتها بالجلاء عن الأراضي المحتلة عام 1967 والإقرار بحقوق الفلسطينيين في فلسطين. فمن المتعذر ألا نجد فيه اعترافاً ضمنياً بوجود الدولة الإسرائيلية لا اعترافاً شرعياً أو فعلياً، الأمر الذي يجعلنا ننظر إلى هذا الوضع كوضع جديد في القانون الدولي لم نجد له مثيلاً في التاريخ، مما يدفعنا إلى الاعتبار أن من شأن هذا الوضع أن يضيف إلى الاعترافين المعروفين في القانون الدولي نوعاً ثالثاً

من الاعترافات وهو «الاعتراف الضمني»... ولا يسعنا بتجرد أن ننكر أن اقتصار المطالبة بالجلاء عن الأراضي المحتلة يتضمن الإقرار بشرعية قيام دولة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1948».

وإذا كانت اتفاقات الهدنة عام 1949 قد جرّت العرب إلى «التسليم الإكراهي» بوجود «الدولة العدو»، والتحرك العربي ما بعد 1973 قد أقر «ضمنيا» بالوجود الإسرائيلي، فهل يعتبر يوم 19 تشرين الثاني 1977 يوم «الاعتراف الشرعي» من قبل دولة عربية بوجود دولة إسرائيل؟.

«زيارة الرئيس المصري إلى القدس ليست اعترافاً بالدولة العبرية - يجيب الدكتور حسين كنعان ويضيف - هذه الزيارة لا تنطبق على شيء اسمه «اعتراف» كما يفهمه القانون الدولي. وهنا يجب لفت النظر إلى أن هناك فرقاً بين الاعتراف بحكومة، والاعتراف بوطن أو أمة .State. أن الاعتراف بحكومة ما بسبب تغييرات في الحكم أصبح شيئاً ملموساً ينص عليه القانون الدولي في حق تقرير المصير واختيار النظام الذي ترتئيه المجموعة الوطنية. الاتحاد السوفياتي تغير نظامه بعد ثورة البولشفيك سنة 1917 ولكنه لم يفقد صفة الشرعية الدولية، مع أن الولايات الأميركية المتحدة بقيت متحفظة بحق عدم الاعتراف إلى سنة 1933. وكثيرة هي البلدان التي مرت بالأطوار عينها.

إن الاعتراف بوطن أو أمة جديدة قلما يحصل في وقتنا الحاضر. تبنى مفاهيم هذا الاعتراف على أنه أساسي وله معطيات ومقومات الوطن Constitutive Recognition وهذا ما تطالب به إسرائيل اليوم، ولكن رحلة السادات لم تجسد هذا الاعتراف.

ويضيف حسين كنعان:

«إنما قرار مجلس الأمن 242 قد نص على هذا الحق وقبلت به الأنظمة العربية المعنية إذا نجحت كل بنوده، وحصل الشعب الفلسطيني على حقه. هذه النوعية من الاعتراف لا تعد اختيارية بالنسبة للعرب إنما حتمية وواقع. لأن هذا الاعتراف يعطي صفة معينة على حجة اتحاد عناصر المجتمع مع بعضها البعض لتشكل مركباً بشرياً على بقعة جغرافية معينة. وهنا تكتسب هذه الدولة شخصيتها الدولية وتتمتع بحقوقها وسيادتها، وتقوم بواجباتها حسبما يمليه العرف الدولي. وهل تتقيد إسرائيل بواجباتها الدولية؟ وهل ترتبط بروح ميثاق القانون الدولي؟.

إن ارتباط الدول بحرمة القانون الدولي هو أمر مبدئي يعطي الإنسانية وجهها الحضاري، ويؤثر على سلوك الإنسان في مجال تربيته السياسية والأخلاقية. فإذا كانت رحلة السادات إلى إسرائيل تحمل في طياتها هذه المبادئ، فإنها لا تدل على اعتراف مصر بإسرائيل بقدر ما تعد غزواً إنسانياً وضغطاً على إسرائيل لتعترف بشرعية القانون الدولي».

ويزيد الدكتور حسين كنعان:

«إن مدرسة القانون الدولي الجديدة قد أغلقت الباب على ما جاء من أجله هذا القانون في مفهومه الكلاسيكي، وجعلت منه فرعاً من فروع العلاقات الدولية، لا يحتفظ باستقلاله الذاتي. وما دامت الدول الكبرى تؤمن سلاماً عالمياً، فإن تصرفاتها إذا تنسجم مع روح القانون الدولي أياً كان التصرف في تأمين السلام. بهذا المنطق نرى بأن السادات قد نزع ثقته من القانون الدولي من الناحية التطبيقية وراح يلعب لعبة الأمم معتقداً بأنه رجل السلام العالمي الذي أقدم على أصعب عملية وأخطر خطوة في لعبة الأمم، وقد وظف القانون الدولي إعلامياً، وجعله أيضاً فرعاً من فروع العلاقات الدولية كما فعل الغير.

إننا لا نستطيع الدخول في كنه مناهج السادات الفكرية ولا رؤيته السياسية للعالم الذي حوله إلا بقدر التكهن وانتظار النتائج. إنما من الناحية الموضوعية فقد غيرت رحلة السادات مفاهيم فكرية وسياسية كثيرة سوف تظهر نتائجها في المستقبل القريب سلباً أو إيجاباً بقدر تجاوب الأطراف المعنية في النزاع. وتبقى عملية الاعتراف التي لم تحصل من جراء رحلة السادات مرهونة بقدر تجاوب إسرائيل مع نداء السادات في الكنيست».

«نعم حصل الاعتراف الضمني بشرعية وجود إسرائيل».

يعارض الدكتور أدمون رباط رأي الدكتور حسين كنعان، وعنده أنه: «لا بد للمراقب الحيادي لما حدث من أن يستنتج من زيارة الرئيس محمد أنور السادات بأنها اعتراف ضمني بشرعية وجود الحكومة الإسرائيلية في القدس المحتلة. ولاسيما أن هذه الزيارة قد تجلت بمثوله على منبر «الكنيست» وهي برلمان إسرائيل الذي يمثل الشعب الإسرائيلي تمثيلاً شرعياً. فكل ذلك لا يعقل إلا أن نجد فيه تسليماً بالأمر الواقع.... وإن لم يتخذ هذا التسليم الشكل الشرعي، فكيف نستطيع ألا نجعل لزيارة

شخصية لرئيس دولة عربية في القدس المحتلة أثراً شرعياً على الأقل ضمنياً بأن القدس أنما هي عاصمة إسرائيل؟ فمهما جهدت الدبلوماسية بأساليبها العقلانية والنفسانية بأن تعطي تفسيرات مبهمة على وقائع ثابتة، فلا يستطيع العقل السليم إلا أن يستنتج من تلك الوقائع آثارها الأكيدة».

ويتساءل الدكتور ادمون رباط: كيف سينظر العالم الخارجي إلى مصر وبخاصة إلى رئيسها إذا ما أعقب تلك الزيارة فشل في المفاوضات الجارية؟ عندي أنه سيكون جد متعذر على مصر الإعلان بأن زيارة رئيسها لم ينجم عنها إقرار بوجود إسرائيل في القدس المحتلة وبالتالي اعتراف فعلي على الأقل بذلك الوجود. وذلك الخطاب، وتلك المقابلات والأحاديث والاتصالات التي جرت يوم الأحد 20 تشرين الثاني 1977 الذي سيبقى نقطة تحول في تاريخ القضية الفلسطينية وتاريخ العرب كيف يستطيع العالم الخارجي ألا يفسر بأن تلك الزيارة أنما هي تسليم بوجود إسرائيل في القدس العربية؟ بكل ألم وتحفظ أقول إن السلاح الأشد فتكاً الذي كان بيد العرب، وهو عدم الاعتراف بشكل رسمي بدولة إسرائيل، إن هذا السلاح قد أصابه اليوم شيء من الصدأ».

ونسأل نحن: والإصرار على أن تبقى القدس عربية التي عبر عنها الرئيس المصري في «الكنيست» لا تلغي أي فكرة اعتراف بإسرائيل؟.

ويجيب الدكتور حسين كنعان:

«إن حرب تشرين كانت تطهيراً للعواطف العربية. وعلى ضوء نتائج هذا التطهير بالانتصار الذي حققه العرب في حرب تشرين، يعتقد السادات بأنه يجب أن يقلع من مضمار الحرب إلى مضمار السلام بعد أن استرد العرب قسطاً من كرامتهم في هذه الحرب. في هذا الإقلاع الجديد يرى السادات بأن أي قوة عسكرية لتحرير القدس تبقى أمراً محدوداً، ليس عند العرب وحدهم بل عند جميع الدول، لأن التركيبة الدولية تحد مفاعيل قوى بعضها البعض. وما دام الأمر كذلك، فإن السادات يطلب في خطابه في الكنيست الإسرائيلي أن يخفف من الآلام على إنسان الشرق الأوسط، من جراء الحروب الممكنة، إذا لم يتوصل الفرقاء المعنيون إلى تسوية شاملة وأن يشعر الجميع بأن قوتهم محدودة.

يعتقد الرئيس السادات بأن الحق العربي في القدس سوف يبقى غامضاً إذا

ما أفهمنا العالم الذي ندور في فلكه عن أولوياتنا، ومطالبنا المشروعة. لم تستطع الولايات الأميركية المتحدة مع كل قواها العسكرية وغير العسكرية أن تنتصر في فيتنام إلا إذا أقدمت على إزالة هذا البلد من الوجود باستعمال القوى النووية المتوفرة لديها. لكن ماذا تكسب أميركا من جراء ذلك؟ أن تكسب أرضاً جرداء وغابات مقفرة. لقد كانت الإدارة الأميركية بحرب فيتنام في تخبط داخلي وخارجي. إنه يصعب عليها الخروج من الحرب منكسرة. كما يصعب عليها أن لا تفي بالتزاماتها وتبسط نفوذها الذي اعتادت عليه. لقد قال دين راسك في سنة 1968: «إنه لا يعلم ماذا سيحصل للسلام العالمي إذا اكتشف العالم بأن معاهداتنا مع الآخرين لا تعني شيئاً». منذ سنة 1968 حتى نهاية الحرب الفيتنامية وكانت أميركا ترمي ما يقارب الـ 3000 طن من القنابل على كل أربعة كيلومترات مربعة من الأرض الفيتنامية وتصرف حوالى الـ 3000 دولار على كل أربعة كلم، ولكنها لم تربح الحرب. إنما عندما عادت عن خطاها فقد ربحت السلام وربحت فيتنام. ويرى السادات بأن استرجاع القدس إلى أهلها يجب أن يأتي عن طريق السلام وليس بالاحتلال كما فعلت إسرائيل. وأن المقارنة صعبة بين فيتنام والقدس فإذا بدأت القنابل تتساقط على القدس، كما سقطت على فيتنام. فما معنى أن تكون هذه المدينة مدينة السلام ومحجة المؤمنين».

ويضيف الدكتور كنعان:

«نعم إن مطالبة الرئيس السادات أن تبقى القدس عربية خلال خطابه في الكنيست إلغاء لأية فكرة اعتراف لا يختلف حولها أهل الاجتهاد. سوف يبقى استرجاع القدس للعرب عن طريق السلام أقوى بكثير من غطرسة إسرائيل. ويرى بعض المحللين بأن خطاب السادات قد مزق عن إسرائيل ثوب التعنت الصهيوني بالنسبة للقدس وللحق العربي ككل».

وعند الدكتور ادمون رباط تختلف الرؤية:

«الإصرار الذي أبداه الرئيس السادات على أن تبقى القدس العربية قدساً عربية لم يكن له أثره في السياسة. وليس في ظل القانون الدولي الذي يبني أحكامه على وقائع ثابتة ويستخرج من تلك الوقائع نتائجها القانونية. فعندما يعلن رئيس مصر بأنه إنما يطالب بتحرير القدس والأراضي المحتلة، فهذا يعني أن مطالبته السابقة قد بقيت على ما كانت عليه، أما عندما يقوم بشخصه بزيارة إسرائيل في القدس والمثول وإلقاء الخطاب الشهير أمام «الكنيست» فمعنى ذلك أنه سلم بوجود

إسرائيل في القدس العربية، وأن القدس لم تعد عربية. فبين الإعلان السياسي وبين الواقع الثابت هوة سحيقة، وذلك لأن العبرة إنما هي للأفعال وليس للأقوال».

ويبقى سؤال. سؤال نبت في المتغيرات التي أحدثتها خطوة مصر نحو إسرائيل، فبعدما أسقطت «جميع الحواجز السياسية والنفسية» كما يترجمها الرئيس السادات، هل سقطت معها الحواجز الاقتصادية بالنسبة لإسرائيل والمتصلين بها، المتمثلة بقوانين المقاطعة والجزاء؟

«إن قرارات المقاطعة لم تكن قرارات دولية عربية معينة، إنما جاءت بناء على توصيات الجامعة العربية بكامل أعضائها. ولا يستطيع أي عضو إلغاء هذه القرارات إلا إذا انفصم عن الجامعة العربية، ورفض التقيد بميثاقها - يجيب الدكتور حسين كنعان ويضيف -: «لقد جاءت قرارات المقاطعة العربية لإسرائيل على ثلاث مراحل:

◆ عندما بدأ يظهر في الجو السياسي ملامح إنشاء دولة صهيونية في فلسطين، استيقظ العرب على الخطر المداهم بهم. ومن جراء هذا الخطر عمدوا إلى عدة وسائل منها وسيلة المقاطعة الاقتصادية. ففي كانون الأول سنة 1945 قرر مجلس الجامعة العربية: «أن على العرب رفض شراء البضاعة التي تنتجها الشركات الصهيونية في فلسطين». وقد قامت الجامعة بإنشاء مكتب يختص بهذا الشأن.

◆ بعدما ساءت علاقات العرب مع الغرب بالنسبة للتطورات السياسية في فلسطين، اجتمع مجلس الجامعة العربية في بلودان في جلسة طارئة في تموز سنة 1946 وقرر إعادة التشديد على مقاطعة البضاعة الصهيونية. وقد شاءت الجامعة أن تقطف من جراء ذلك أولاً إيقاف شراء الأراضي العربية في فلسطين، وثانياً تضاعف الإعلام العربي في الغرب كي يساعد على توقيف موجة الشراء.

◆ بعد إنشاء دولة إسرائيل، وبعد قرار الجمعية العمومية بإيقاف الحرب وإعلان حالة الهدنة، سنة 1949, عمد العرب إلى ممارسة حقهم ضد الدولة الصهيونية بالمقاطعة الاقتصادية، والتشديد على الشركات والمؤسسات بعدم التعامل مع إسرائيل بأي طريقة ما.

ويضيف حسين كنعان:

«إذا كانت كل هذه القرارات قد صدرت عن الجامعة العربية، فإنه من البديهي أن يبقى قرار إسقاط حق المقاطعة والجزاء بيد الجامعة العربية وحدها دون أن يتأثر

برحلة السادات ومؤتمر القاهرة. حتى الآن لم يقطف السادات ثمن زيارته لإسرائيل إلا من الناحية الإعلامية، ولا يزال مؤتمر القاهرة التمهيدي في بدايته. ولذلك تبقى عملية إسقاط الجزاء والمقاطعة سابقة لأوانه».

تخلص الأسئلة وتستنفد الأجوبة حالها، وتبقى هناك أسئلة لم تطرح وأجوبة لم تجد بعد من يفسرها. وعلامات استفهام لم تحل خلفياتها ومراميها في لعبة الأمم. فخطوة السادات وضعت المنطقة على حدين: حد السيف وحد السلام.

وبانتظار ما سيكون، وما خطط للمنطقة، الجدل في موضع الاجتهاد هو من 2 تشرين الثاني 1917, تاريخ وعد بلفور مروراً بكل الهزائم والانتصارات التي عصفت في المنطقة، الوسيلة الوحيدة المطلوبة لتضييع علامات الاستفهام لمرامي الأمم وأهدافها في هذه المنطقة!.

انطوان شكر الله حيدر

الحوادث 81/6/5 ص 68-70 عدد 1283
حوار في مجلة الحوادث بين الدكتور ادمون رباط وحسين كنعان

مجلس الجنوب «بحصة تسند خابية»

الجنوبي اختار الصُمود في أرضه لإنقاذها

الجنوب، هذا الهم اللبناني الأكبر باتت مشكلته معروفة بالرغم من تعقيدها وتداخلها وتشابكها بمشكلات دولية وإقليمية ومحلية، إنها قبل كل شيء أخر مشكلة إنسان أعزل بين نارين وخيارين اثنين: إما أن يصمد في بيته وحقله ومتجره ومصنعه ويرمم ما يهدمه العدوان...

أو أن يهجر أرضه ويفرغ جنوبه ليصبح أبواباً مشرعة للطامعين وأرضاً مشاعاً للرغبات الاحتلالية المسعورة.. فيحقق بذلك هدف المؤامرة.

نبقى ونصمد في الجنوب ليبقى الجنوب جنوباً لبنانياً، أو نرحل ليرحل بدوره عن لبنان إلى المجهول أو المعلوم لا فرق؟

لقد قال اللبناني الجنوبي كلمته من زمان وحدد خياره دون تردد، يوم قرر التعلق بأرضه حتى الشهادة، بالرغم من ضراوة الاعتداءات ووحشية العدو وهمجيته.

إنه الإنسان المعجزة الذي ما إن تختفي الطائرات العدوة المغيرة حتى ينفض عنه غبار البنيان الذي أمسى ركاماً ويبدأ بإعادة البناء من جديد.

ما إن يخرج من حفرة في الأرض سببتها قذيفة مدفع إسرائيلي حتى يستأنف حراثة حقل أو غرس نبتة.

إنها معجزة صمود الجنوبي في أرضه وسط أجواء لا تطاق وأخطار محدقة صارخة بانتظار أن يصبح الجنوب «مسؤولية عربية مشتركة» وريثما تظهر على الأرض «الاستراتيجية العربية المشتركة» الموعودة...

ولكن حتى ذلك الحين لا بد من «بحصة» تسند «خابية» الجنوبي المرتجة وتعينه على الصمود حتى يتحقق الحلم الموعود...

فهل تأتي هذه البحصة من مجلس الجنوب لتنضم إلى غيرها من المساعدات

المتواضعة جداً التي تقدم لابن الجنوب مقابل دفعه الضريبة منفرداً عن العرب جميعاً؟

«مندوبة الجندي اللبناني» دينا هواري التقت الدكتور حسين كنعان مدير مجلس الجنوب عبر حوار حول الهموم الجنوبية...

◆ ما هي الخدمات التي قدمها مجلس الجنوب للجنوبيين إثر الاعتداءات الإسرائيلية؟

- عندما تسلمت مهامي في مجلس الجنوب عرفت جيداً ما هي المسؤولية الملقاة على عاتقي. لأنني أعرف أيضاً أنني أتعاطى مع قضية كبيرة، تتفاعل يوماً بعد يوم، ألا وهي قضية الجنوب، العزيز على قلب كل مواطن لبناني،، لذلك صممت وبتحد مطلق. أن أؤدي الرسالة بقدر الإمكان، فقمت فوراً بتشكيل لجنة برئاسة نائب الرئيس الأستاذ سمير عازار لدارسة كل طلبات المتضررين المتراكمة والبالغ عددها حوالى 15 ألف طلب، ولا تزال هذه اللجنة تعمل قبل الظهر وبعده لإنجاز المعاملات، وقد أنجز قسم كبير منها وهو الأهم، ويتعلق بالقتلى والجرحى، بالنسبة للقتلى تدفع التعويضات كاملة وهي تتراوح بين خمسة آلاف وعشرة آلاف ليرة، إلى الآن دفع لمئة قتيل وحوالى الستين جريحاً. كما قدمنا تعويضات متفاوتة حسب العطل الذي أصاب المواطن، فإذا كان عطلاً دائماً حصل على نسبة أعلى من العطل المؤقت، وإذا كانت الحالة لا تدخل في العطل المقت والعطل الدائم، فقد حصل على مساعدة تتناسب ومدى الإصابة التي ألمت به. أما في ما يخص القتلى والجرحى، فلم انتظر منذ تسلمي مهامي أن يتقدموا بطلبات حتى تدرس إنما سارعت إلى دفع سلفة مالية فورية إلى المتضررين على أساس أنه بعد أن يكمل الطلب يدفع له التعويض بقيمته الكاملة. وما فعلناه في الحقيقة هو مساعدة فورية للمتضررين، ولقد أرسلنا فريقاً برئاسة أمين السر السيد علي حيدر يحمل معه شيكات لذوي القتلى والجرحى من جراء الاعتداءات الإسرائيلية، والسلفة تبلغ 4 آلاف ليرة لبنانية للقتيل وتتراوح بين ألف وثلاثة آلاف للجريح.

◆ كنت قد وعدت الجنوبيين بأنك ستسعى إليهم لتجنبهم مشقة المجيء إليك فماذا تحقق على هذا الصعيد؟

- لقد تداركت هذا الأمر فافتتحنا ستة مكاتب فرعية للمجلس في صيدا وصور وتبنين النبطية حاصبيا، وجزين، فإذا كان العطل دائماً يدفع للجريح قيمة خمسة

ألاف ليرة، وإذا كان موقتاً يدفع له يومياً عشر ليرات وقد يحصل على مساعدة اجتماعية يقدرها مجلس الإدارة.

القرى الحدودية

◆ هل فتحت أيضاً مكاتب في الشريط الحدودي؟

. نحن لا نعترف ولا نقر بشيء اسمه الشريط الحدودي بل هناك قرى حدودية لبنانية.

نحن نؤمن بأن هنالك أرضاً لبنانية وإنساناً لبنانياً له علينا حقوق وواجبات، فأينما وجد في الجنوب فإننا نحاول أن نكون في خدمته، لأننا من رسالة وطنية نريد من اللبنانيين أن لا يتركوا أرضهم. وقد بحثت مع الجنرال كالاهان إمكانية التنسيق مع قوات الطوارئ الدولية، كي نستطيع أن نقوم معهم، أو بواسطتهم ببعض الخدمات الحياتية والاجتماعية في منطقة القرى الحدودية. وإنني لا أزال أسعى مع قوات الطوارئ والصليب الأحمر، لتأمين الخدمات، للذين لا يستطيعون الاتصال بنا، أو بالوقت الحاضر، لا نستطيع الاتصال بهم، مع العلم بأن هنالك بعض الموظفين من القرى الأمامية من مجلس الجنوب، يقومون بإحصاءات ودراسة النواحي الحياتية، ويقدمونها لنا.

◆ ألا ترون أن نسبة التعويضات باتت غير متناسبة مع الواقع بسبب تدنيها؟

. إن نسبة التعويضات قد أقرت منذ سنوات. إنما عوامل التضخم الحالي. وثمن الصمود الوطني يستحق أكثر من ذلك بكثير، لذلك تقدمنا بمشروع إلى مجلس الوزراء، طلبنا فيه زيادة نسبة هذه التعويضات، فكلف مجلس الوزراء لجنة وزارية لبحث الموضوع، وهذه اللجنة قوامها الوزراء السادة بابيكيان والخليل واللبان وعمار. وقد اجتمعنا في القصر الجمهوري وتداولنا الأمر، واتفقنا على أن يكون هناك اجتماع لاحق مع دولة رئيس الوزراء، لاستكمال البحث.

تعويضات المساعدة

◆ ما هي النسبة التي تعتقدون بأنها ستتحقق؟

. طالبنا بأن ترفع النسبة للقتيل إلى 25 ألف ل. ل. وحد أدنى إلى عشرة ألاف ل. ل. وربما يكون التساؤل. كيف لا يتساوى القتلى ببعضهم البعض. لقد أخذنا بعين

الاعتبار الوحدة العائلية للشهداء. فإذا كان الشهيد طفلاً حتى 12 سنة أو كان كهلاً، فيحصل ذووه على الحد الأدنى. ولكن إذا كان الشهيد رب عائلة يتحمل مسؤوليات عائلية فإننا نقدم له الحد الأقصى للتعويضات. وإذا كان هنالك عطل دائم فقد طالبنا بأن يحصل على مبلغ 25 ألف ل. ل. بدل الخمسة آلاف، على أساس أن العطل الدائم، هو عالة اجتماعية ووطنية وإنسانية، إما إذا كان العطل موقتاً فسوف نأخذ كل حالة على حدة وتدرس من قبلنا وتقر المساعدة بناء على نسبة العطل.

أما في ما يتعلق بالأبنية، فقد طلبنا زيادة التعويضات، وبعد دراسة موضوعية وإحصاء قام به المجلس، طالبنا بأن يرتفع الحد الأقصى إلى 55 ألف ل. ل. والحد الأدنى 35 ألف ل. ل. أما اليوم فيدفع بين سبعة وعشرة آلاف ليرة والسبب في طلب زيادة هذه النسبة، هو أنه إذا كانت العائلة تتألف من خمسة أشخاص، فهي بحاجة إلى غرفتين ومنتفعاتهما. وبناء هاتين الغرفتين ما عدا ثمن الأرض يكلف الآن حوالى 35 ألف ليرة. أما إذا زاد عدد العائلة إلى 8 أشخاص فيحتاجون إلى ثلاث غرف أي إلى 45 ألف ليرة. وإذا زاد العدد إلى ما فوق 8 أشخاص فيحتاجون إلى 4 غرف وهنا يجب أن يحصلوا على الحد الأقصى. وهو مبلغ 55 ألف ليرة، ويبلغ عدد الطلبات اليوم حوالى 15 ألف طلب، وقد أنجزت اللجنة حوالى ستة آلاف طلب بطاقة كشف، وهذه الطلبات منها ما أحيل على الأمن العام في ما خصّ طلبات القتلى والجرحى. أما في ما يخصّ الأبنية، فإننا بانتظار تشكيل لجان كشف لإعطائنا المعلومات الوافية التي على ضوئها نبث المساعدة.

◆ هل هناك صعاب تعترض عملكم؟

- هناك صعاب ولكن لمواجهتها يجب أن توجد الأموال الكافية التي تمكننا من القيام بالعمل. ويجب أن يكون هناك جهاز من الموظفين، على قدر واسع من السمعة النظيفة والخبرة للتطوع والعمل إننا الآن نعمل بجهاز صغير جداً لا يتوافق مع المسؤوليات الملقاة على عاتقنا، فإذا توفر لدينا هذان الشرطان، فإننا نشعر بأننا سوف نتحدى ونتخطى كل الصعاب، ليبتسم الجنوب وينعم لبنان بهذه الابتسامة، ويعود الوطن إلى حالة ازدهاره.

المستقبل....

◆ وأخيراً ما هي الخطة المستقبلية لمجلس الجنوب؟

ـ أهدافنا في مجلس الجنوب، أن نعزز دور صمود الجنوبي، وأن «نزرعه» في أرضه كي نحفظ الأرض والإنسان ولبنان، من هذا المنطلق، نشعر بأن النواحي الحياتية، يجب أن تؤمن للمواطن، كذلك النواحي الاجتماعية. ويجب أن يكون المواطن مكتفياً، وأن يؤمن عمله والتطبيب ولأبنائه سبل العلم، وتؤمن مواصلاته ليبقى مرتبطاً مع الوطن الأم. لذلك فإن المشاريع والرؤى عندنا هي من هذه المنطلقات، وإننا بصدد وضع خطة إنمائية وعمرانية، سوف تعرض على مجلس الوزراء ليقرها، وبعد ذلك يتم التنفيذ من قبلنا. غير أنه، مهما يكن من أمر فإنني أدعو الجنوبيين إلى البقاء في أرضهم والتمسك بها لإنقاذها من الضياع.

الجندي اللبناني 81/9/1 ص 28/29

الدكتور حسين كنعان يحدد لـ «الحوادث» تصوره لعمل مجلس الجنوب

سكان الجنوب 700 ألف ونسبة النزوح 20 بالمئة!

التنمية تتم عبر مصانع برساميل مشتركة وخطط موريس الجميل في السبعينات صالحة للبحث والتعديل

عندما أتخذ القرار بإنشاء مجلس النواب، كانت مأساة هذا الجزء المهم من لبنان، قد وصلت إلى ذروتها.

كانت الاعتداءات الإسرائيلية على السكان الآمنين، قد بلغت مرحلة أصبح معها الصمود، والبقاء، داخل المنازل وعلى بيادر الحصاد، نوعاً من الانتحار وتحدياً أعزل لأكثر آلات الدمار تطوراً وقدرة على القتل والتدمير والإبادة.

ومع الآلام المبرحة بقي الجنوبي في أرضه، وفي بيته، وقرر أن يموت واقفاً ومزروعاً في تلك الأرض، أو أن يبقى.. فلا يحصل بإرادته على صفة نازح أو مهاجر بالقوة.

في بداية تكوينه، أعطي «مجلس الجنوب» صفة المؤسسة الموقتة المكلفة بتقديم مساعدات محدودة للذين تصيبهم القذائف، فتقتل، أو تدمر، أو تحرق.

ولأن أزمة الجنوب قد تحولت مع مرور الوقت إلى قضية دائمة ومستمرة، وتحول معها الجنوبي إلى طليعة مسيرة الصراع العربي ضد إسرائيل، على الرغم من أن هذه الطليعة لا تطغى على أية إرادة تقف وراء الجنوبي بالسلاح لمواجهة العدوان، فقد أتضح أن «مجلس الجنوب»، الإدارة الموقتة المحدودة المهمات والإمكانات، يجب أن تتحول إلى مؤسسة دائمة، رأى البعض، أنه قد يكون من الضروري في مجال تأكيد الحرص على استمراريتها، أن تتحول إلى وزارة مهمتها العناية بشؤون الجنوب، والمهجرين.

وتعزز هذا الاعتقاد مع مرور الوقت وتضاعف حجم العدوان، وبلوغه في بعض المراحل مستوى حروب الإبادة، والأرض المحروقة، كما ازداد رسوخاً بعدما

قررت دول المجموعة العربية في مؤتمر القمة العربي في تونس، أن تخصص للبنان مساعدة مالية قدرها مليار دولار، تدفع في خمس سنوات، ويخصص نصفها بالكامل للجنوب ومأساته.

وبرز تعارض واضح بين تزايد حجم مأساة الجنوب، وبين القوانين، والأنظمة المحدودة، التي بني عليها «مجلس الجنوب» في بداية تكوينه، وأدى هذا التعارض والتباين إلى حصول أخطاء في الممارسة والتطبيق وصلت في بعض تفاصيلها إلى حد التقصير، والتغاضي ثم إلى حد الاتهام الذي وجه إلى الإدارة، بعدم مراعاة متطلبات المساعدة التي يفترض تقديمها إلى من تستهدفه حرب الإبادة حتى يبقى صامداً في مواقعه.

وتطور هذا الخلاف فرض إقفال أبواب «مجلس الجنوب»، ووقف مساعداته أشهراً عدة حتى اتخذ مجلس الوزراء قراره الأخير بتعديل أنظمة المجلس، وتكوين إدارة جديدة له تسلم قيادتها الدكتور حسين كنعان.

وقد فتح الدكتور كنعان ملفات مخططه للمرحلة المقبلة أمام «الحوادث» في حديث حاول أن يرسم فيه معالم التصور الذي يعتقد أن تطبيقه يمكن أن يساعد على تعزيز صمود الجنوبي في أرضه وعلى حث الفئة التي أرغمتها الحرب على النزوح للعودة إلى قرى الجنوب ومدنه، وبالتالي إلى أرض ومنبت حياتها.

في بداية الحوار الاستطلاعي، قلنا لرئيس مجلس إدارة «مجلس الجنوب» الدكتور كنعان:

❖ نعرف عنك حرصك على عدم تولي أي مسؤولية إلا بعدما تكون قد تأكدت، من أن ما أسند إليك يتوافق مع تصميمك على أداء مهامك بنجاح، فعلى أي أساس قبلت رئاسة «مجلس الجنوب» بعد موجة الاتهامات التي فرضت إقفال أبوابه عدة أشهر؟

ـ فقال الدكتور كنعان:

«الواقع أن القضية ليست قضية قبول مني بالمهمة بقدر ما هي قضية تكليف أسند إلى مواطن لبناني من قبل السلطة الشرعية وعلى رأسها فخامة الرئيس إلياس سركيس، للقيام بهذا العمل الوطني المهم. وقد جاء هذا التكليف كما هو معروف بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء. وبدون شك فأنا أحب هذه المهمة الصعبة لأنني

أحب التحدي، والإنسان يسعى دائماً في حياته إلى تحقيق الأهداف التي تعطي لهذه الحياة طعماً ولوناً مميزين. والنجاح بالنسبة إلى الإنسان هدف يسعى دائماً للوصول إليه فكيف إذا كان هذا النجاح سيتحقق في مؤسسة مهمة «كمجلس الجنوب». هذه المؤسسة المميزة بطابعها الإنساني، والاجتماعي، أكثر من الطابع الوظائفي، ولو نظرنا إلى مؤسسات مماثلة لها قائمة في دول أخرى لوجدنا أن هذه الدول، تختار أكثر المسؤولين عن هذا النوع من المؤسسات على أساس التطوع، لا على أساس التعيين الوظيفي المدفوع الأجر. لأن العمل الرسالي، يتطلب من الإنسان بذل الوقت، والشعور، والعواطف، والانسجام الكلي مع نفسه في مجال تأدية رسالته. وأنا أنظر إلى «مجلس الجنوب»، نظرة رسالية وأعتبر مهمتي فيه تأدية لرسالة إنسانية، تتطلب كل الجهد والإخلاص، والتفاني، لخدمة لبنان بالدرجة الأولى، والجنوب بكل ما فيه، ومن فيه، على وجه التحديد، في ظل القول المأثور: «لا يبتسم لبنان وجنوبه بائس».

يرتاح الدكتور كنعان قليلاً ويستطرد ليكمل:

«بالنسبة إلى ما قيل، ويقال، عن «مجلس الجنوب»، والضجة التي أثيرت حوله في الآونة الأخيرة، فهذه قضية سبقت إسنادنا المهمة رفاقي وأنا لإدارة أعمال المجلس، وهي ضجة كان لها مسببات سياسية، وغير سياسية. نحن لا علاقة لنا بها، وعندما سميت لشغل هذا المنصب، وضعت نصب عيني أن أخدم المواطن الجنوبي، الذي يحمل الهوية اللبنانية دونما تمييز على الإطلاق بين زيد أو عمر، ولا دخل لي بولاءاته السياسية والطائفية، إنما ما أحلم به هو أن نتمكن من تقديم العون، والدعم، لهذا المواطن الجنوبي الموجوع، كي يصمد، وكي ينصب ولاؤه الكامل من خلال هذا الصمود في البوتقة الكبرى، التي هي لبنان الوطن وحده، ونحن نريد أن نؤدي هذه الرسالة من خلال هذا المفهوم، حتى يشعر المواطن الجنوبي أنه ينتمي إلى هذا الوطن».

ويتابع حسين كنعان:

«الجنوبي كبير جداً بمعنوياته وهذا ما يدفعنا للعمل من أجله ولخدمته، وأقول ذلك لأنه لو تعرض أي شعب أخر لما تعرض له الجنوبي، لما كان صمد كل هذه المدة في أرضه. فالجنوبي، ينزح يوماً ويهجر يوماً... لكنه، سرعان ما يعود إلى موقعه، ويستأنف حياته تحت أقصى وأصعب ظروف العيش والتحدي. إنما هذه المعنويات كلها لا تكفي للجنوب، بل يجب أن تدعم من قبل الدولة ومن قبل الوطن، اجتماعياً ومادياً

حتى يقوم الترابط ما بين المعنويات التي يتحلى بها الجنوبي، وبين الدعم، والمساعدات المادية التي تقدم له».

«الحوادث»: لندخل في التفاصيل. فنسأل عن معالم خطتكم التي تحقق الأهداف المشار إليها، بعيداً عما ارتكب من أخطاء في الماضي.

حسين كنعان: «الأخطاء التي تشير إليها لا تسمية لها عندي، وإذا كان هناك من أخطاء، فهي أخطاء مماثلة لما يتركب في مجال الإدارة اللبنانية ككل. فالمعروف أن الإدارة في لبنان غير منضبطة بالشكل المطلوب، ولكي تتمكن هذه الإدارة من الإنتاج يجب أن يظل المرء ساهراً على مراقبتها وتصحيح مسارها. والأخطاء يمكن أن تقع في أية إدارة وليس في نطاق «مجلس الجنوب» وحده. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فمن المؤكد أننا نملك تصوراً لمستقبل أعمال «مجلس الجنوب»، وهو تصور يهدف لا إلى تصحيح الأخطاء بل إلى تصحيح القوانين».

«الحوادث»: ما هي طبيعة هذا التصحيح... على سبيل المثال؟.

حسين كنعان: «على سبيل المثال أقول، إن الجنوبي الذي كان يستشهد بسبب العدوان والعمليات العسكرية كانت عائلته تحصل على مساعدة، أو تعويض مقطوع، يتراوح ما بين الخمسة آلاف والعشرة آلاف ليرة، والمعروف أن هذا المبلغ الزهيد لا يكفي، حتى لتغطية نفقات دفن المتوفى، إضافة إلى أن عادات دفن الموتى في الجنوب، تحتاج إلى الكثير من النفقات المادية خصوصاً إذا كان المتوفى شهيداً. وقد طلبنا، وسنتقدم بكتاب رسمي إلى مقام رئاسة الوزراء، بزيادة نسبة التعويض لذوي القتلى، حتى تصبح قيمة التعويض ما بين عشرة آلاف و25 ألف ليرة. عشرة آلاف ليرة لمن لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره، ثم ترتفع قيمة التعويض بصورة نسبية حسب سن القتيل، ووفق حالته الاجتماعية، وحجم أو عدد أفراد العائلة، التي يعيلها. وتتدنى قيمة التعويض كلما كان القتيل متقدماً في العمر ولا يعيل إلا نفسه. أما فيما يخص الجرحى، فقد كان «مجلس الجنوب»، يدفع له مساعدة يومية قدرها عشر ليرات، وهو مبلغ زهيد وضئيل جداً أمام التضخم المالي الذي يعاني منه العالم ولبنان».

«الحوادث»: هل تقتطع قيمة العلاج من أصل هذا التعويض؟.

حسين كنعان: «لا... نفقات العلاج تتحملها وزارة الصحة، لكن على الرغم من ذلك، فالتعويض زهيد جداً، ونحن اقترحنا جعل قيمة التعويض للجريح موازية

على الأقل لقيمة الحد الأدنى للأجور كما تحدده الدولة. كذلك، سنعدل قيمة التعويض للذين يصابون بعاهة دائمة، سنعدل قيمة التعويض للمصاب بعطل دائم خمسة آلاف ليرة، مع أن العطل الدائم يعتبر أهم من الوفاة، لأن المصاب يصبح عالة على نفسه، وعلى عائلته، وبيئته، ويحتاج بالتالي إلى مساعدة أكبر، وسنجعل التعويض لهذا النوع من الاصابات كافياً لتأمين عيش المصاب، وذلك برفع التعويض من خمسة آلاف إلى 25 ألف ليرة. أما بالنسبة إلى الأضرار التي تلحق بالممتلكات من جراء القصف الإسرائيلي، فلدينا تصور جديد يرفع قيمة التعويضات. لقد كان الحد الأعلى للتعويض الذي يدفع لصاحب البناء المهدم عشرة آلاف ليرة، وهو مبلغ زهيد لا يتناسب مع ارتفاع نفقات الترميم والبناء. وقد عدنا إلى دراسات «مجلس الإسكان» لتعديل قيمة التعويض فاتضح لنا أن هذه الدراسات تقول بأن العائلة العادية التي لا يتجاوز عدد أفرادها الخمسة تحتاج إلى بيت سكن مكون من غرفتين وتوابعهما على مساحة 50 متراً مربعاً بكلفة تبلغ 35 ألف ليرة، أما إذا كان عدد أفراد العائلة ثمانية أشخاص، فهي تحتاج إلى بناء مكون من ستين متراً مربعاً تبلغ نفقات البناء 45 ألف ليرة كحد أدنى. وإذا ما زاد عدد أفراد العائلة عن الثمانية أشخاص، يحتاجون إلى 80 متراً مربعاً، بنفقات قدرها 55 ألف ليرة، ولذلك، فإننا سنعتمد هذه الأرقام للتعويض ونتصور أنها في حال موافقة مجلس الوزراء عليها. قد تكفي للتعويض على أساس إخضاعها لرقابة صارمة، تؤمن إنفاقها في الوجوه المخصصة لها، وتدفع بالتالي لأصحابها على ثلاث مراحل لا على مرحلة واحدة، مع ضمان عدم تحويل هذا التعويض من قبل صاحبه من إعادة ترميم أو بناء ما تهدم إلى استثمار تجاري، قد يقدم عليه خارج نطاق الجنوب. فالمقصود أساساً من تقديم التعويضات إلى المتضررين، مساعدتهم في المحافظة على أماكن سكنهم في الجنوب، والصمود في وجه العدوان، وعدم *النزوح*، وترك *الأرض خالية من أصحابها*».

«الحوادث»: الوزير محمود عمار المكلف بشؤون الجنوب كان قد فكر في عدم دفع تعويضات الترميم لأصحاب الأبنية المتضررة بل صرف المبالغ على إعادة بناء المنازل بواسطة شركات خاصة تعتمدها الدولة، فما هو رأيكم في هذه الصيغة؟.

حسين كنعان: «هذه الأفكار جيدة ومفيدة، وقد أخذ بجانب منها عبر تعاقد مجلس الإنماء والإعمار مع مؤسسة «اليونيسف» لتنفيذ مشاريع معينة من خلال هذا المفهوم، وبما يخصنا نحن في «مجلس الجنوب»، فقد نتعاقد مع شركات، ولكن...

ليس لإعادة ترميم هذا المنزل أو ذاك بل لبناء وحدات سكنية مثلاً، أو غيرها من المجالات الإنمائية. ويقول برنامج المساعدات الجديد إنه إذا كان البناء المتضرر مؤسسة صحية أو معبداً دينياً، أو مقراً تستفيد منه مجموعة كبيرة من المواطنين أو يربطها وجوده على أرض الجنوب، فإننا نقترح أن تصل قيمة المساعدة إلى مئة ألف ليرة، أما ما يزيد على هذا المبلغ، فيمكن جمعه من المواطنين، الذين يعتبرون شركاء في مهمة إعادة ترميم أو بناء هذا النوع من الأبنية. ولدينا تصور آخر يتعلق بمساعدة الجنوبي على تطوير قطاع الحرف والأعمال الحرة، ولم تكن مساعدة الجنوبي الذي يصاب مكان حرفته بالقصف واردة في حساب التعويضات، ورأينا أنها يجب أن تكون واردة بعد اليوم، لأنه إذا ما فقد الجنوبي مكان عمله ومصدر رزقه، فإنه سيكون مضطراً حتى لو ساعدته على إعادة بناء أو ترميم منزله، للنزوح إلى أمكنة أخرى يتوفر له فيها مجال العمل. وقد اقترحنا أن يعطى صاحب الحرفة الذي أصيب مكان عمله تعويضاً حده الأقصى 35 ألف ليرة».

«الحوادث»: أشرت بعد اجتماعك الأخير برئيس الحكومة إلى خطة إنمائية ينوي «مجلس الجنوب» تنفيذها بعد الموافقة عليها. فما هي تفاصيل هذه الخطة؟

حسين كنعان: «الجنوب يضم بين حناياه أكثر الرموز الجغرافية أهمية بين بقية رموز لبنان، فمدينة صور، أعطت أوروبا اسم ابنة ملكها، ومدينة صيدا، معروفة كعاصمة تاريخية للبنان، إضافة إلى قلعة الشقيف وتاريخها وعشرات المواقع التاريخية المهمة التي تنتشر في الجنوب، وتنمية الجنوب ضمن هذا الإطار، تعني تنمية لبنان بكامله سياحياً، واقتصادياً، إضافة إلى مبدأ المحافظة على التراث، والتاريخ،، والثروة البشرية. ولذلك، فإن الخطة الإنمائية لا تنحصر فقط في مساعدة الجنوبي بل هي مساعدة تشمل جميع اللبنانيين. وقد اطلعت على خطط إنمائية كان وضعها المرحوم الشيخ موريس الجميل في مطلع السبعينات تتعلق بتنمية الجنوب،وقد وافق عليها مجلس الوزراء في ذلك الوقت، لكنها لم تنفذ. وتصورنا يهدف إلى إدخال تعديل يسمح بتنفيذ خطة إنمائية قصيرة المدى بنفقات تصل إلى 240 مليون ليرة لبنانية، وهو مبلغ يحقق الانطلاقة الأولى للمباشرة في تنمية الجنوب عمرانياً وإنمائيا».

«الحوادث»: ماذا أعددتم من مشاريع تنوون تنفيذها في المرحلة الأولى المشار إليها؟.

حسين كنعان: «في دول أوروبا وأميركا، تجد أن كل دولة تتميز بنوع معين من الصناعات. في إيطاليا تزدهر صناعة الأحذية، التي تدر دخلاً كبيراً للإيطاليين، واللبناني من الناحية التقنية والحرفية من أذكى وأبرع الناس، وهو يستطيع أن ينتج أجود أنواع الأحذية خاصة في منطقة بنت جبيل والنبطية، فلو أنشئ مصنع لصناعة الأحذية في الجنوب، يمكن للجنوبي عند ذلك أن يعمل وينتج ويحقق ربحاً كبيراً في مجال عمل جديد يعزز صموده، وطالما أن الخبرة كما قلت موجودة، فإن تنفيذ المشروع يحتاج إلى رأس المال وهو ما يفترض بالخطة الإنمائية تأمينه. كذلك يمكن إقامة معمل في الجنوب لتوضيب الحمضيات وإنتاج المربيات، والإسهام عبر ذلك إضافة إلى تشغيل اليد العاملة في توفير الحمضيات، والمربيات للبنانيين بأسعار مخفضة وتصدير ما يفيض من الإنتاج إلى الخارج، لأن اللبناني من أشهر القادرين على صنع المربيات، والفواكه المجففة. وليس هناك من عذر يبرر عدم وجود مثل هذه الصناعة في الجنوب خاصة، وأن إسرائيل تعتبرها من أهم الصناعات التي أقامتها، والتي تعمل على تطويرها، وأرى أننا طالما أن لبنان يعيش في ظل نظام يقوم على الحرية الاقتصادية، فيجب أن يشارك رأس المال الخاص في هذه المشاريع بالتعاون مع الدولة وأجد في صفوف المغتربين الجنوبيين مجالاً واسعاً لتحقيق هذا الهدف، فهو هدف يحقق للجنوب تطوراً وصموداً ويحقق للرساميل فرصة للاستثمار والربح، ونظام «شركة طيران الشرق الأوسط» مثلاً، أكبر مثال يؤكد نجاح هذا النوع من صيغ الاستثمار بين القطاعين الخاص والعام. وحديثي عن إمكان التعاون مع الرساميل الخاصة في تنفيذ الخطة الإنمائية في الجنوب، لا يقتصر على الرساميل الجنوبية، بل يشمل كل من يبدي استعداداً للإسهام في التنفيذ. والصيغة المشار إليها إذا ما أخذ بها، وأقرت من قبل الدولة، تضمن استمرارية المصنع، والتصنيع، وتدخل الأثرياء الجنوبيين في مجالات استثمار بعيدة عن المجال الوحيد، الذي تعودوا العمل في نطاقه، وهو مجال الاستثمار العقاري. وحديثي هو مجرد عرض لرؤية ستوضحها في المستقبل التفاصيل والدراسات. ويضاف إلى هذا النوع من المشاريع واجبنا في تنفيذ مشاريع تأمين مياه الشرب وشق الطرقات وتعبيدها، وتعميم المستشفيات والمستوصفات، وإنشاء المدارس المهنية التي تخلق في الجنوب جيلاً مهنياً يبعد أكثرية أبنائه عن نطاق الوظائف الإدارية وغير ذلك من المشاريع الحياتية الملحة. وتقدير النفقات الكاملة لتنفيذ هذه المشاريع عبر وضع الدراسات الفنية، يأتي بعد إقرار الخطة من قبل الدولة، لأن الدراسات تتطلب نفقات مادية كبيرة لا يجوز أن تهدر في

اتخاذ قرار بالتأجيل أو التجميد. والقرار النهائي يعود لمجلس الوزراء».

«الحوادث»: مؤتمر القمة العربي في تونس خصص مساعدات كبيرة للجنوب وضعتها الدولة بتصرف مجلس الإعمار والإنماء، فهل هناك بحث في تحويل قرار التصرف بهذه المساعدات إلى مجلس الجنوب لتأمين سرعة التحرك للمجلس؟

حسين كنعان: «أعرف وفق ما لدي من معلومات أن حصة الجنوب من المساعدات العربية، لم تعط كلها «لمجلس الإنماء والإعمار»، فقد خصص منها مبلغ مئة مليون ليرة لمجلس الجنوب، لكنها لم تودع كلها في حسابه،، بانتظار تحديد أوجه صرفها، ومجلس الوزراء، هو الذي يقرر قيمة المساعدات المادية التي تعطى تباعاً «لمجلس الجنوب».

«الحوادث»: منذ أن انفجر الخلاف حول «مجلس الجنوب». توقف تقديم المساعدات للمتضررين، دون أن يتوقف القصف والدمار والقتل، فمتى يستأنف «مجلس الجنوب» تقديم مساعداته للمتضررين؟

حسين كنعان: «نحن تسلمنا مهامنا في 16 من نيسان الماضي. و«مجلس الجنوب»، كان مجمداً في فترة معينة، ومنذ أن تسلمنا مهامنا إلى اليوم مازلنا بانتظار إقرار بعض الأنظمة. منها النظام المالي الجديد، الذي يعتبر العمود الفقري للمجلس، وكذلك النظام الداخلي، الذي يدرس الآن من الناحية القانونية لدى الأستاذ انطون بارود، وطالما أننا ننتظر هذه الأنظمة، فقد تقدمنا من رئيس الحكومة بطلب إعطائنا سلفة حتى نواجه بعض القضايا الطارئة وخاصة منذ تسلمنا مهامنا، وقد أقر مجلس الوزراء طلب السلفة، وحصلنا على ربع مليون ليرة لمواجهة الحالات الطارئة، بمعنى أن الذين قتلوا من جراء العدوان والقصف منذ 16 من نيسان الماضي إلى اليوم، ولدينا أسماؤهم سندفع لذويهم التعويضات المقررة على أساس النظام القديم، وسندفع تخلصاً من الروتين سلفة من أصل التعويض لورثة كل قتيل، وهي تعادل نصف قيمة التعويض المقرر، وتدفع بقية المبلغ بعد إنجاز الطلب من الناحية القانونية، وستدفع السلفة لذوي القتلى في أماكن إقامتهم بدل أن يأتوا هم إلينا، كذلك قررنا فتح مراكز في الجنوب، إضافة إلى المركز، الذي افتتح في صيدا وفي صور، ومركز في النبطية، وآخر في حاصبيا، حتى يقوم بدور صلة الوصل بين المواطن، و«مجلس الجنوب»، فلا يتكبد المتضرر مشقة ملاحقة معاملته لدى «مجلس الجنوب» في بيروت. نحن سنسعى إلى المتضرر في مكان إقامته لنلبي احتياجاته

بسرعة، لأن ذلك يدخل في صميم مهمتنا. ويهمني أن أشير هنا، إلى واقعة حصلت مؤخراً، لقد أرسلنا موظفين مكلفين بالاتصال بذوي القتلى، الذين سقطوا مؤخراً في الجنوب، فرفض بعض ذوي القتلى المساعدات المادية لأنها زهيدة، والبعض منهم، رفضها لأنه ليس بحاجة إليها. فاقترحنا عليهم أن يأخذوا حقهم وأن يوزعوه على مساعدة المحتاجين بمعرفتهم، وهذا يؤكد الحاجة إلى حتمية إعادة النظر في قيمة المساعدات التي تقدم إلى المتضررين».

«الحوادث»: ما هو مصير محاضر التعويضات التي قدّمتها «اللجان» قبل تسلمكم مهامكم. وحال إقفال أبواب «مجلس الجنوب» أشهراً عدة دون البت بها؟

حسين كنعان: «طبعاً يتوجب علينا أن نبت في كل هذه المحاضر والطلبات ونعطي كل ذي حق حقه، الطلبات موجودة ومكدسة وسنبت بها بسرعة، وسنلغي بعضاً منها، ثبت أن أصحابها ليسوا على حق، فقد اكتشفت من اطلاعي بصورة شخصية على بعض هذه المطالب، أن هناك تقريراً من الأمن العام تقول إن هذا القتيل أو ذاك المتضرر لم يقتل بالقصف، بل نتيجة لخلاف شخصي أو نتيجة لضرر سببه قضايا شخصية، وهذا يسقط عن المتضررين حقهم في الحصول على المساعدة. أما بقية الطلبات المحقة، فستلبى بسرعة كما قلت. كما سنعيد النظر في الأعمال التي لم تلزم والتي لم تنجز، ونضع في المجلس جردة كاملة بكل هذه المشاريع لملاحقة عملية التنفيذ وتصحيح مسارها، وكثرة القضايا المجمدة، وتراكمها، يحتاج إلى وقت وجهد لإنجازها ونحن نبذل هذا الوقت، وهذا الجهد، ونرجو أن يقدر الجنوبيون أهمية عامل الوقت وأن يعذروا أي تأخير غير مقصود قد يحصل. ومما لا شك فيه أننا سنضع نظاماً جديداً لموظفي «مجلس الجنوب»، بغية تطوير إمكاناته، كما أننا سنستعين بإدارة «الأبحاث والتوجيه»، للوصول إلى النظام الإداري، الذي يتناسب مع ضخامة مسؤوليات المجلس، ويحوله إلى مؤسسة منتجة وفق الأسس الحديثة للعمل».

«الحوادث»: هل لديكم إحصاءات تحدد نسبة المهجرين من الجنوب ونسبة الصامدين هناك؟

حسين كنعان: «الجنوب يكون 22 بالمئة من مجموع مساحة لبنان، ويقيم في الجنوب حوالى 700 ألف شخص، ومعلوماتنا تقول إن نسبة المهجرين من الجنوب هي في حدود تتراوح بين 15 إلى عشرين بالمئة، وعندما تزداد حدة القصف والاعتداءات ترتفع تلقائياً نسبة النازحين، لكن النسبة تتدنى، ويعود الذين نزحوا إلى مواقعهم،

بعد انتهاء القصف، وهذا ما يؤكد تمسك الجنوبي بأرضه، وتصميمه على البقاء فيها، والتعايش مع الخطر، والقتل، والدمار. ليس هناك هجرة مطلقة أو كاملة من الجنوب إلى الداخل، بل هي هجرة موقتة تحكمها الظروف الصعبة لكنها، لا تؤثر على الجنوبي الكبير النفس، المصمم على البقاء في أرضه، ولذلك، فإن القنابل والتطور التكنولوجي الحربي، الذي تصبه إسرائيل على الجنوبي يتحمله الجنوبي بصبر، ولا يسمح له بأن يفرض عليه الهجرة المطلقة إلى أي مكان حتى ولو كان داخل وطنه. ونسبة الهجرة الموقتة لم تتجاوز في أقصى الظروف 22 بالمئة إلا عام 1978, فقد وصلت إلى حوالى 60 بالمئة نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للجنوب، وصمود الجنوبي هي ضمانتنا الكبرى، التي نحافظ بها على الجنوب ونعمل على تعزيزها بكل السبل».

«الحوادث»: ألا يمكن أن تقدم المساعدات إلى العائلات التي تأثرت أوضاعها المعيشية نتيجة للهجرة، حتى ولو لم تكن مصابة بأبنائها أو ممتلكاتها؟

حسين كنعان: «إذا كان الجنوبي الذي تعينه بسؤالك مهجراً إلى بيروت، أو إلى أي مكان أخر، فليس لنا علاقة به، أما إذا بقي ضمن نطاق الجنوب فمن حقنا أن نقدم له بعض أنواع المساعدات الضرورية التي تتناسب مع وضعه الاجتماعي والمادي والإنساني، وهذا أمر يطبق، فالمساعدة سواء أكانت بشرية أو عقارية، لا تدفع إلا للمواطن الذي يقيم في الجنوب، وإلى الذي أصيب منزله أو متجره وهو صامد فيه، ولا تشمل الذين تركوا منازلهم وتركوا الجنوب واختاروا أماكن أخرى للعيش. إن تلاحم الإنسان مع الأرض، هو الذي يحصن الوطن وهو الذي يستحق الدعم والمساعدة. إن الكرامة تصان بالحرص على الأرض والتمسك بها وليس ببناء الفيلات والقصور وتركها خالية، والابتعاد عنها للعيش في سويسرا أو أميركا أو أي مكان أخر في العالم».

«أ. س.»

الحوادث 30/12/77 ص 37 ـ 39
عدد 1101 ـ 1103

معركة بين النظام الدولي والنظام العالمي

تدل تجارب التاريخ على أن النظام الدولي محصلة حرب عالمية ويتربع على رأسه المنتصرون في الحرب. أما النظام العالمي فينبثق من ترتيبات وتسويات يراها القيمون على تركيبة النظام وإدارته ملائمة لأدوارهم ومصالحهم. وهذا ما حصل على أنقاض الحرب العالمية الأولى التي أفرزت «عصبة الأمم» التي شكلت يومها في نظر الأسرة الدولية مرحلة رومانسية جعلت القانون الدولي قاعدة للحوار والنقاش وفض النزاعات بين الأمم بالطرق السلمية. واليوم يأتي الرئيس بوش ليعكس هذه المقولة مخاطباً أصحاب المدرسة الرومانسية في علم السياسة بقوله إن المفاهيم الدولية قد تغيرت وتغيرت معها قواعد اللعبة السياسية وعلى أعضاء هيئة الأمم أن يتقبلوا هذا التغيير ويقبلوا الخطة التي تقدمت بها الولايات المتحدة ضد العراق «وإلا فسوف نتجاهل هذه الهيئة ونتصرف بمفردنا مع حلفائنا لما نجد فيه مصلحة السلام العالمي».

ويقول: «عليكم أن تثبتوا أنكم أمم متحدة لا مجرد عصبة أمم يجتمع أعضاؤها فقط للتشاور والتحاور دون اتخاذ القرارات المصيرية عند الضرورة. عليكم أن تخرجوا من الرومانسية السياسية وتعيشوا على أرض الواقع لمواجهة الإرهاب العالمي ووضع حد لكل من تسول له نفسه زعزعة السلام العالمي أو دعم الإرهاب العالمي أو رعايته».

من هذه الأقوال يريد أقوى رئيس دولة في العالم أن يقول إن على هيئة الأمم أن ترتدي حلة غير التي كانت تلتحفها إبان الحرب الباردة. وتجاوباً مع التغيير المطلوب فإن أمريكا تماشياً مع الواقع الدولي قد اعترفت عام 1962 بخطاب ألقاه الرئيس كنيدي في الجامعة الأمريكية بواشنطن وأقر فيه بأن لأمريكا شركاء في لعبة الأمم وبأن المعسكر الشرقي على الضفة الأخرى قد أصبح مساوياً لها في موازين القوى، وتجلى ذلك في ثنائية النظام الدولي إذ أصبحت الأمور السياسية والعسكرية

تقاس بدقة وعناية خوفاً من «لعبة الصفر» Zero- sun game التي إذا حصلت لن تبقي ولن تذر ولن يربح فيها أحد.

أما اليوم، فقد آلت الأمور إلى ما آلت إليه وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى لا ينازعها أحد، وترى بعد الجرح العميق الذي أصابها في عقر دارها في الحادي عشر من أيلول أن مسؤوليتها تقضي بأن تقول للعالم إن «من ليس معنا فهو ضدنا». لم يقل رئيسها إن من ليس مع القانون الدولي أو الديمقراطية أو الحرية أو العدالة هو ضدنا لأنه يعتقد أن أمريكا تجسد كل هذه المبادئ السامية ولولا ذلك لما انتصرت على الأيديولوجيات الأخرى في العالم. لذلك فعلى الآخرين أن يتكيفوا معها ومع تصورها بالنسبة لصدام حسين وإلا فهي غير عابئة بالمبادئ والاجتهادات التي يتصورها الآخرون.

إنه لأمر صعب على الأسرة الدولية الإقرار بالتعريف الأمريكي لهذه المبادئ وبشعار من ليس معنا فهو ضدنا. ولكن المنطق الوضعي يدل على أن أطروحة الأقوياء لم تتغير واجتهاداتهم بما يرونه مناسباً لمصالحهم لم تتغير، والكل يذكر ما حصل إبان الحرب الباردة يوم تشكلت حركة عدم الانحياز في باندونغ وكيف حاول زعماؤها، من نهرو إلى تيتو مروراً بعبد الناصر، طرح شعار «الحياد الإيجابي» وأن دولهم على مسافة متساوية من الجبارين، وقد اتخذوا من هيئة الأمم مسرحاً للضغط عليهما والاستفادة منهما وابتزازهما وبخاصة عند التصويت في الجمعية العمومية.

هذه الحركة لم تعمر لأن الأقوياء لا يقبلون في النادي إلا بمن هو مساو لهم، وقد قامت المجابهة حين وقف هنري كابوت لودج مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في هيئة الأمم يرد على كتلة عدم الانحياز بقوله: من ليس معنا فهو ضدنا، ومضيفاً أن ليس هناك شيء اسمه عدم الانحياز، ويجب التكيف مع نظام الجبارين. وفي الجلسة ذاتها تقدم أندريه غروميكو مندوب الاتحاد السوفياتي في هيئة الأمم بخطاب لا يختلف في الجوهر عن مضمون الخطاب الأمريكي مستعملاً كلمات «من ليس معنا فهو ضدنا». وكذلك لم يعترف بشيء اسمه عدم الانحياز. كلاهما كان يتحدث باسم القوة التي يملك وليس بمنطق الحق ولا السيادة الرمزية التي تتمتع بها الدول. وبعد انحسار المعسكر الشرقي وتمركز القوة في واشنطن، يرى الرئيس الأمريكي أن من حقه أن يقول من ليس معنا فهو ضدنا، ومن ليس ضد صدام حسين فهو ضدنا سواء كان لنا مصالح في العراق أو مآرب أخرى، فهذه هي رؤيتنا للأمور ولا يرسمها لنا أحد.

إنه لأمر صعب لمعظم الأمم ولاسيما الدول التي تتمتع بحق الفيتو أو الدول المتقدمة اقتصادياً مثل ألمانيا واليابان، كما أنه مهين جداً للدول والأنظمة العربية التي ترى نفسها مكبلة أمام النزعة الأمريكية بعد أحداث أيلول، والجميع يدرك أن حرب العراق ليست النهاية بل بداية التفرد الأمريكي في إدارة الصراع حسبما تقضي المصلحة الأمريكية. وعلى ما يبدو فإن أمريكا تدعو إلى نظام عالمي جديد بهيئة أمم جديدة لا يحق فيها لأحد استعمال حق الفيتو إلا هي، وإلا فلا ضرورة لبقاء هذه الهيئة.

الطامة الكبرى هي أن واشنطن تريد أن تنبه في هذا الوقت بالذات إلى أن النظام الدولي هو من صنع الأقوياء ولا أحد يستطيع تغييره إلا الذين أوجدوه، وليس هناك من دولة أو دول تستطيع الوقوف في وجه القوة الأمريكية بكل أشكالها وبلغة الإنذار التي سمعها الكثير من رؤساء الدول أن أمريكا قادرة على تنفيذ ما تقول زاعمة أن القدر أسند إليها مسؤولية السلام العالمي، وهذا القدر يعود إلى المبادئ التي تؤمن بها وتعمل من أجلها. وبناء على هذا تقول الدول العربية إنه يتوجب على الإدارة الأمريكية والشعب الأمريكي أن يسألوا أنفسهم أين هي الدولة العبرية من هذه المبادئ ولماذا تضرب عرض الحائط بكل قرارات هيئة الأمم والأعراف الدولية؟ إن الخطر الأكبر، وربما الخطيئة بحد ذاتها، أن تتوأم الليبرالية الأمريكية بالصهيونية العالمية، ويجب أن يدرك الأمريكيون أن حصول هذا الأمر سوف يخلق لأمريكا متاعب وكراهية ومقاومة وإرهاباً من كل الشعوب العربية ولحد ما الإسلامية. إن ما يحصل في غزة والضفة الغربية على يد شارون ليس من مبادئ لنكولن ولا ولسن ولا سائر الآباء المؤسسين.

إن استدعاء 265 ألفاً من الاحتياط الأمريكي وإرسال نصف حاملات الطائرات إلى المنطقة يدل على جدية الولايات المتحدة في ضرب العراق. وإن دل هذا على شيء فعلى أن أمريكا أعلنت حالة الحرب ولكنها لم تبدأ التنفيذ، وهي تناور في هيئة الأمم كي ترتب أوضاع البيت الداخلي من جهة وخاصة بعد الانتخابات التي تجري حالياً وغيرها، ومن جهة أخرى تحضيرات القوى العسكرية واللوجستية.

إن الدول التي في استطاعتها أن تتخذ موقفاً من ذلك هي الصين وروسيا وفرنسا. ولكل منها حساباتها وتخوفها. فالصين تفضل الميزان التجاري مع أمريكا على الميزان العسكري ولا تريد الدخول في مواجهة غير مجدية، أما روسيا فإنها لا

تزال تحاول حفظ ماء الوجه عن طريق إقناع الأمريكيين بعدم استعمال القوة وإنها سوف تساعد بكل ما لديها من قوة للضغط على صدام للقبول بكل الشروط التي تطلبها هيئة المفتشين وتطبيق كل القرارات الدولية.

إن واشنطن تدرك أبعاد المصالح الروسية في العراق وقيمة دينها الذي يبلغ 9 مليارات دولار والوعود التي قطعها لها صدام بالتنقيب واستخراج النفط، لذلك قامت بإبلاغ روسيا أنها على استعداد لتنشيط اقتصادها والمساعدة على تحصيل الدين وإطلاق يدها في الشيشان وشراء النفط الروسي ودعم طلباتها لدى صندوق النقد والبنك الدوليين. وعلى ما يبدو فإن موسكو لا تملك خيارات أخرى وأن تخسر العراق وتخسر في الوقت نفسه الوعود الأمريكية.

أما فرنسا أم الفرانكوفونية فإنها تريد أن تجعل من ماضيها مرآة لحاضرها وتريد أن تضع الفرنكوفونية في وجه الأنغلوفونية، ولكن واقع الأمر يعكس صورة المد الأمريكي بكل أشكاله في العالم ولا يسلم منه أحد حتى باريس نفسها.

إن الدخول في الحرب قرار مهم ولكن الأهم منه هو الخروج منها، فإذا اندلعت في العراق فلا أحد يعرف كيف تنتهي. وإذا كان المشروع الأمريكي هو إحياء الديمقراطية فما هي حال الديمقراطية في غير العراق؟ وما هي حال الديمقراطية والإنسانية بالأعمال التي يقوم بها شارون في غزة والضفة الغربية؟ إنها المسؤولية الأمريكية. وسوف تبقى كذلك وإلى أمد بعيد.

النهار 2002/11/5 ص.16/10
عدد 21433

مؤتمر أمل العاشر
لو كان في حضور الصدر

عندما تسلم سوكارنو الحكم في إندونيسيا كان يرغب لبلاده أن تكون في مصاف الدول المتقدمة وكان يعرف أن طبيعة النظام الديموقراطي هي سبب تقدم هذه الدول وأن مقومات هذا النظام ترتكز على تعدد الأحزاب والمنافسة الحرة بينها للوصول إلى السلطة والعمل على تحقيق أماني الشعب. وبناء على هذه الأفكار شرع القوانين وسمح بإنشاء الأحزاب. لم تمض أشهر على قرار سوكارنو حتى بلغ عدد الأحزاب ما يزيد على الألف حزب مرخص وغير مرخص، وقد تشكلت كلها على أسس قبلية. فكل قبيلة جعلت لنفسها حزباً وجاءت بشيخ القبيلة زعيماً لهذا الحزب، وكان في طليعة مهماته محاربة القبائل الأخرى.

وبعد مرور سنوات على هذه الحال استشرت الفوضى وتفاقم الضرر وساد جو من الرعب وأصبحت البلاد على شفا حرب أهلية، فما كان من سوهارتو إلا أن قام بانقلاب عسكري لوقف الصراع القبلي وأعاد البلاد إلى الاستقرار. وبعمله هذا كان يقول ما قاله الجنرال اليوناني لأحد الأساتذة الجامعيين عندما سأله عن حال الديمقراطية في بلد كان المصدر الأول لهذه الديمقراطية، فأجابه «إن أجمل وجه للديمقراطية هو الديكتاتورية العسكرية حتى يدرك الشعب الإدراك الحقيقي والعملي لمعنى الديمقراطية».

إن دلت هذه المقدمة على شيء فعلى وضع الأحزاب المذهبية في لبنان.

فبدل الحالة القبلية في اندونيسيا تلبس بعض الأحزاب عندنا لباس المذهبية، وقبلية الأحزاب لا تختلف بالشكل ولا بالجوهر عن المذهبية الحزبية، فكلاهما غير قابل للتطور والانصهار الوطني، لأن الولاء في هذه الحالة لا يتحول إلى الوطن بل إلى شيخ القبيلة أو المذهب لأنه هو الذي يوزع الغنائم والوظائف والمناصب على الأزلام بناء على انصياعهم لخدمته وخدمة العائلة وليس للكفاءة والجدارة.

يقال إن الحكومة اللبنانية أخطأت خطأ فادحاً عندما سمحت للحزبيين بدخول الوظيفة العامة. ولكن من كانت هذه الحكومة تضم؟ كانت حكومة الميليشيا وبين التي لا يزال الوطن يعاني تأثيرات بعض عناصرها في الحكم، لأن ذهنية الأحزاب ذات الطابع المذهبي لم تخرج بعد من أتون التعصب والتطرف وعقلية الحرب الأهلية، وكأني بهم يعتقدون أنهم يبنون متاريس لحرب مذهبية جديدة.

كنا نتوقع من مؤتمر حركة «أمل» أن يخلع عنها ما تبقى من نزعة مذهبية وأن يتخلص من نزعة الزعيم الفردية ويرقى بالحركة إلى المبادئ الديمقراطية والوطنية كما شاء لها المؤسس الإمام موسى الصدر.

شاء الإمام أن تكون الحركة حركة ديمقراطية بالفعل والممارسة لا حركة فرد ومصالحه وألا يرى المؤتمرون أن المؤسسة هي صورة الرئيس ومن يريده الرئيس وأن الحركة منه وله وإليه وكل ما يريده هو الطاعة ليشعر بأن الجميع دونه وبأن الزعيم عالم بكل شيء وقادر في حزبه على كل شيء.

شاء الإمام المساهمة في صناعة المواطن اللبناني أياً كان معتقده وصهره في بوتقة مجتمع لبناني واحد لصون هويته ويعمل على خلق المناخ المناسب للحفاظ على لبنان وإنسانه.

شاء تحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة الحرمان عن جميع بقاع الوطن دون التقوقع في منطقة جغرافية محددة.

كان الإمام يريد انتخابات ديمقراطية وحرة داخل الحركة لأنه كان يؤمن إيماناً كبيراً بالممارسة الديمقراطية، وأكبر دليل على ذلك ما حصل في إحدى جلسات المكتب السياسي للحركة حين تقدم أحد الأعضاء باقتراح يطلب فيه انسحاب كوادر حركة أمل من مواقع حركة «فتح» في النبطية، فرد عليه الإمام قائلاً إن ذلك سوف يؤثر تأثيراً بالغاً على علاقة الحركة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأسهب يدافع دفاعاً قوياً عن هذه العلاقة لما لها من أبعاد إقليمية ودولية، فساد جو من النقاش الحاد في الجلسة، فما كان من الإمام الصدر إلا أن طرح الموضوع على التصويت معلناً أنه سوف يصوت ضد الانسحاب، ولكن نتيجة التصويت جاءت عكس رأيه فقال: «ما دمنا حركة سياسية ديمقراطية فعلي أن أنصاع لقرار الحركة بانسحاب كوادر «أمل» من مواقعها مع فتح في النبطية». وهكذا كان.

إن فكرة الرأس الواحد في النظام الحزبي لا تزال تهيمن علينا لنفكر كما يريد الرئيس ونعمل بناء على مشيئته.

إنها مأساة اللبناني في تجربته الحزبية. مأساة موافقته على ما يرفض قبوله بالأفكار والمواقف التي تشرذم الوطن. مأساة أن يسكت عن الممارسة المذهبية التي تمزق جسد الوطن. مأساة سكوته على كون بعض من يحكمه يقرأ كتب الآخرين، ولا يقرأ شيئاً في كتاب الوطن.

الأمل في المؤتمر المقبل للحركة أن تعود «أمل» إلى وجدانها السياسي كي تحقق رؤية الإمام الصدر وأن تعيد إلى لبنان زهوه وازدهاره وعندما يتلاشى الظلام يسطع نور الأمل من جديد. والأمل الحقيقي هو حلم الذين يستيقظون.

النهار 2001/8/2 عدد 21337 ص. 7

الآخر في حوار الحضارات

انطلق الإمام الصدر في حركته ليخاطب الآخرين عبر إنسانيته ويحاورهم كي يلتقي معهم على قاعدة القيم الإنسانية التي تنادي بها كل الأديان السماوية بقوله: «كانت الأديان واحدة حيث كانت في خدمة الهدف الواحد: دعوة إلى الله وخدمة للإنسان وهما وجهان لحقيقة واحدة، ثم اختلفت عندما اتجهت لخدمة نفسها أيضاً، ثم تعاظم اهتمامها بنفسها حتى كادت أن تنسى الغاية فتعاظم الخلاف واشتدت وازدادت محنة الإنسان والأمة».

دعوة إلى الله من الناحية الإيمانية وخدمة للإنسان من الناحية العملية فالدين إيمان ومعاملة ومحبة ورحمة وهذا ما كان يعمل من أجله الإمام الصدر. كان يرى أن الآخر هو أخ له في الإيمان وأخ له في الإنسانية والعيش المشترك. فالأنا والآخر يحترمان حقوق كل منهما ولا يسيء أحدهما إلى معتقدات الآخر بل يتحاوران بالحكمة والروية والكلمة الحسنة كما أوصت الآية الكريمة: «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين».

هذا هو الهدف وهذه هي الغاية، ولكن ويا للأسف هناك بعض المحللين والأكاديميين في عصرنا الحاضر لم يهتدوا بعد، إنهم يحملون في عقولهم نيات سياسية هادفة ومغرضة من وراء كتاباتهم يرمون بها إلى التفرقة والعنصرية الدينية ليخدموا من جراء ذلك أغراضاً سياسية معينة تنسجم مع رغباتهم وعواطفهم. إنهم يوظفون الدين في خدمة السياسة حتى لو كانت هذه السياسة غير عادلة وغير حكيمة. إنهم يسعون لإيجاد الهوة والفوارق بين الأديان والحضارات وبالتحديد الإسلام والحضارة الإسلامية بدون حق.

لقد نظروا في أبحاثهم ودراساتهم إلى صراع الحضارات بدل تلاقي هذه الحضارات وتكاملها وتخطوا بذلك أمانتهم العلمية وغاب عن ذهنهم أننا عندما نتكلم على الحضارة فإننا نتكلم على حضارة إنسانية واحدة تحوي في طياتها تراثاً

عالمياً عظيماً وتراكما ثقافياً هائلاً متواصلاً عبر التاريخ حققه الإنسان وطعمته الأديان السماوية بالإيمان والدعوة إلى المدنية والعمران والتربية الصحيحة، وهنا يقول الإمام الصدر: «فالسياسة والإدارة والسوق والعمران، لأنها لم تكن مبنية على القاعدة الإيمانية، بدأت تنمو بصورة غير منسقة، فتحولت إلى الاستعمار وإلى الحروب وإلى التفتيش عن الأسواق الجديدة» (بمعنى الاستغلال).

وندرك من هذا القول أن أي تقدم لا يرتكز على قاعدة إيمانية وأخلاقية لا يمكن أن يصنع حضارة، بل ربما باستطاعته أن يحقق حال حداثة، أو عصرنة أو مدنية أو تطور تكنولوجي ليس إلا.

عندما تحدث ساموبل هانتنغتون عن صراع الحضارات في منأى عن هذا المنحى الحضاري وهو يعتقد أن الحركة الصناعية «مادية بحت» هي حضارة القرن الـ 21 ويريد عبر ذلك أن يصور لأمريكا وللغرب أن الحضارة الإسلامية هي العدو الآتي من الشرق بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ويجب التهيؤ لهذا العدو المنتظر.

وهذه ليست وجهة نظره وحده فقد سبقه الكثير من الأكاديميين الذين ينتمون إلى ما يسمى المدرسة الواقعية في علم السياسة أمثال هانز مورغانتو، ستانلي هوفمان، روجر فيشر وهنري كيسنجر وغيرهم، فعندما تقول لهم إن إسرائيل احتلت أراضي العرب بالقوة، ويجب أن تنسحب بلا قيد ولا شرط، يقولون لك دعنا نواجه الواقع، فإسرائيل الآن على هذه الأرض والقوي والمنتصر يملي شروطه في اللعبة السياسية ويستحق «جائزة ما». وعندما طالب اللبناني استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة بانسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني والبقاع الغربي، كنا نسمع الجواب نفسه، وبسبب ذلك نرى أن هذه المدرسة لا تشجع على حل المشاكل بالوسائل السلمية ولا على قواعد القانون الدولي وقرارات هيئة الأمم المتحدة، بل تتركها عبئاً على المتقاتلين وعلى المجتمع الدولي.

أحد أقطاب هذه المدرسة ريمون آرون يقول أن ليس هناك من حضارة الآن سوى الحضارة الغربية ويجب القضاء كلياً على كل من يفكر في مس هذه الحضارة بسوء، لأنها من تراث الدين اليهودي والمسيحي، وهي الحضارة الأوروبية اليونانية والإغريقية التي يجب أن يقبل بها العالم لأنها متفوقة عن غيرها، ليستخلص أن إسرائيل هي امتداد لهذه الحضارة ويجب أن تدافع عنها أمريكا والغرب بكل ما

لديهما من قوة، وإن دل هذا على شيء فعلى إغلاق باب الحوار الحضاري وعدم الاعتراف بالآخر.

ولهذه الأسباب وغيرها يقول أمثال هؤلاء إن الغرب والشرق لا يلتقيان والإسلام من هذا الشرق، ولكن أصحاب المدرسة العقلانية والإنسانية في الغرب وأمريكا يخالفونهم الرأي ويقولون لهم: افتحوا أبوابكم نحو الشرق واتجهوا نحو الشرق، فإن النور لا يأتي إلا منه، فمن الشرق أتى الأنبياء ومن الشرق أتى موسى وعيسى ومحمد. هذا الشرق العظيم لا يمكن إلا أن يلتقي مع الغرب ولا يمكن أن تصب أخلاقياته إلا في مجمع الحضارة العالمية والإنسانية. ولا يجوز في أي شكل أن يتحمل المسلمون والشرق أوزار فئة موتورة متهورة كتلك الفئة التي قامت بالأعمال البشعة والمشينة في الحادي عشر من أيلول. فلا الإسلام بمبادئه ولا المسلمون يقرون بذلك الإجرام من قريب ولا من بعيد، فبأي ذنب قتل هؤلاء الأبرياء في نيويورك وواشنطن.

إن التطرف لا يولد إلا التطرف، والتعصب لا يمكن أن يولد إلا العنف، بينما الأديان لا تدعو إلا للمحبة والرحمة والسلام. السيد المسيح «لا يجتمع حب الله مع كره الإنسان» ولكن إذا كان هناك أناس يستغلون الدين لأغراض سياسية، فيجب صدهم من أي جهة أتوا ولأي جهة انتموا، لأن هؤلاء يركزون على التفرقة والعنف لتحقيق أهداف يصبون إليها. فلا علاقة لهم بالإسلام ولا بالمسلمين.

يقول البعض «لو لم تستعمل المسيحية العنف لما انتصرت على روما ونيرون». إنهم مخطئون، لقد انتصرت على روما ونيرون بالمحبة وتعاليم السيد المسيح. ومن الطرف الآخر يقول البعض إنه لولا القوة لما تحققت الغاية المرجوة بانتصار الإسلام على الكفار. إنهم مخطئون، فلولا الرحمة وكتاب الله وسنة رسوله لما انتصر على أحد.

مهما يكن الأمر، فبعدما أرست الديانات السماوية مرساها واستقرت على ما هي عليه فإنها تطالبنا اليوم بالحوار الحضاري و «بكلمة سواء» والابتعاد عن لغة الحرب والسلاح والدمار خدمة للبشرية جمعاء. ويجب ألا نوافق الذين يرون أن الأمن والنظام والقوة هي فوق الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن الدبلوماسية يجب أن ترتكز على القوة وأن القانون الدولي ومفرداته أداة في يد الأقوياء يفسرونها ويعطونها التعريف الذي يشاؤون. هذه المدرسة في السياسة لا شك في أنها مغرضة وتريد تقسيم العالم على أساس عرقي وديني ليصب هذا في خدمة الصهيونية. إنهم لا يريدون أن يروا أو يسمعوا ما تفعله إسرائيل يومياً على أرض فلسطين من قتل

الأبرياء والنساء والأطفال، ولكن الله يرى وهو شاهد على ذلك بقوله: «من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا».

هذا الفريق المغرض يهدف إلى أن يضع المسلمين في خندق اللاعقلانية والإرهاب، فقد عمد إلى تصنيف المسلم لاسيما العربي على أنه:

1ـ إرهابي يقتل باسم الدين ويعشق القتل من دون قضية أو هدف دنيوي سوى الطمع بالجنة ومتاعها.

2ـ عربي تلفه عباءة البؤس والشقاء يهيم في الصحراء حافياً لا يفقه شيئاً عن الحضارة والرقي والتقدم الإنساني، يعيش حالاً قبلية بحيث لا تزال آثار داحس والغبراء في فكره، يتأثر بالقبلية ويغزو الآخرين طمعاً بالسرقة والاغتصاب والنهب.

3ـ العربي هو ذلك الغني المسرف الذي يبدد المال بدون حساب. دأبه في الحياة لعبة الميسر والحريم والحرام والازدراء بالآخرين.

4ـ عربي لا يفقه شيئاً عن عمل الخير ولا بناء المؤسسات الخيرية والاجتماعية.

5ـ عربي لا يفرق بين شعر الملاحم ومفهوم النظام الديمقراطي والسياسة الخارجية.

6ـ عربي يواجه الأحداث بالغوغائية وعدم التبصر، لديه رصيد تاريخي كبير من العنتريات الصوتية.

7ـ رجل لا يقر بالمنطق الوضعي} (Positive Logic) ولا بحيثياته.

ذلك كله لأنه يعيش حال اضطراب نفسي وسياسي في وطنه تدفعه إلى اليأس والعنف والإرهاب.

وهنا يجب ألا ننسى أن الأكثرية الساحقة من المفكرين الغربيين لاسيما الأمريكيين قد كتبوا منذ أمد بعيد وبأسلوب حضاري عريق عن العولمة الإنسانية غير المتوحشة وعلى رأسه الأستاذ الجامعي كارل دويتش وروجر بيس وولونغ بللو ووليم فولبراين وغيرهم، وقد وصفوا هذه العولمة بالاندماجية العالمية} (Int. Integration) وكتبوا عن التطور الديموقراطي وإرساء القواعد الجيدة لبناء المجتمع الإنساني وإحلال السلام على كل أرجاء الكرة الأرضية. وللوصول إلى هذا الهدف السامي كتبوا

الكثير من الدراسات عن تطوير المواصلات بكل أشكالها لإيجاد أواصر التفاهم والتعاون بين الشعوب. فإذا كان بينك وبين الآخر جدار يمنع التواصل، فإن ذلك سوف يؤدي إلى حال الابتعاد وعدم التعاون وحتى إلى العداوة، ولكن إذا أزيل الجدار فيجب أن تتحول العلاقة تفاهماً بين الناس وإقامة الاندماج والانصهار والتكامل العالمي وتضييق الهوة بين الأوطان والمجتمعات كي يتعاون الجميع على محاربة الحرمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم.

يقول بول كندي إنه يجب أن نولي اهتماماً كبيراً لوضع كوكبنا برمته لأن يكون منبع هذا الاهتمام ممثلاً فقط في أننا نواجه جدول أعمال جديداً من الأخطار الأمنية كالدفء الكوني والهجرة الجماعية والحروب الإقليمية والمجاعة واحتجاز الرهائن وقتل الأبرياء، بل الانفتاح على الآخر بقلب كبير وأن نقدر جميعاً أن نظاماً دولياً مستقراً وحضارة إنسانية خضراء على الأرض لا يمكن أن تتحقق في ظل انفجار سكاني كبير في العالم الثالث وانفجار تكنولوجي وعلمي يسير بسرعة هائلة في العالم الصناعي. إن هذا الواقع يحتم علينا أن نساهم في أي شكل من الأشكال في مواجهة المشكلة والعمل أولاً على الحد من عملية الإنجاب وتنظيم الأسرة لتطويق الانفجار السكاني ثم العمل على تعميم العلم والتكنولوجيا والخبرة على الجميع حتى لا تكون لفئة دون أخرى. وبذلك تصبح كل المسارات مفتوحة بعضها على بعض وتصب بالنهاية في النهر الحضاري العظيم. فالأنا والآخرون روافد في هذا النهر شاؤوا أم أبوا.

يقول شكسبير «من الناس من يولد عظيماً، ومنهم من يصنع العظمة، ومنهم من تقتحم العظمة بابه»، فالإمام موسى الصدر هو ذلك كله كما عرفناه، فكم نحن في حاجة إليه وإلى دوره في الحوار الحضاري لمخاطبة الآخر خصوصاً في هذه الأيام العصيبة التي تلفنا جميعاً.

يقول جبران خليل جبران: «أمر ما في أحزان يومنا ذكرى أفراح أمسنا».

إن أحزان غياب الإمام موسى الصدر عن ساحة كلمة سواء تبعث فينا فرح ذكرى ذلك اليوم الذي وضع فيه مبادئ حركة المحرومين وميثاقها على أمل قيامة لبنان العدالة السياسية والاجتماعية والإنمائية.

فلمن تقرع الأجراس ولمن تعلو أصوات المدائن على ساحة الوحدة الوطنية، فلو

وقف الإمام لسأل أين كل ذلك؟ وأين الوحدة الوطنية؟ وأين هي دولة النزاهة والاستقامة؟ وأين حقوق المحرومين؟ وأين هي لغة الحوار في غير هذه المناسبة، مناسبة كلمة سواء. فعلى القيمين على إعطاء الجواب ولعمري إنكم تعرفون من هم.

ألقيت في مؤتمر «كلمة سواء» الخميس 2001/11/8.

النهار 12/11/1 ص. 6
عدد 21104

قضية الشرق الوسط بين النظام الدولي والنظام العالمي

الثوابت التاريخية تدل على أن كل حرب عالمية تنجب نظاماً دولياً يتربع على رأسه المنتصرون، ولا أحد يستطيع تغييره إلا أولئك الذين أوجدوه أو من هو أقوى منهم.

منذ عهد الرومان إلى الحرب العالمية الأولى والثانية كان الأقوى هو دائماً المسيطر على لعبة الأمم. ولكن ما جرى في «الحرب العالمية الثالثة» هو أنها لم تحصل مثل أخواتها بالانتصارات العسكرية إنما بمفاهيم ديمقراطية وليبرالية تبنتها الولايات الأمريكية المتحدة، وهذا ما جعلها تتزعم النظام الدولي بلا منازع في الوقت الحاضر.

إن محور السياسة الدولية يرتكز على القوة، معنوية، اقتصادية، أيديولوجية، أو عسكرية. وأمم الأرض تسعى دائماً للحصول عليها كي تحقق من خلالها مصالحها القومية.

وهنا لابد لنا أن نقول إن هذه القوة قلما تكون عادلة لأن لعبة المصالح تجعلها تبتعد عن منطق الحق والعدالة وتتعاطى مع الآخرين بلغة فوقية لتحقيق الأهداف المتوخاة. ولا يعدل في استعمال القوة إلا الأنبياء الأولياء ـ الصالحون إذا تيسرت لهم المعطيات.

فلو نظرنا إلى التطورات التي حصلت في الخمسين عاماً الماضية إبان الحرب الباردة، لرأينا المسرحية تدور على جزيرة يتصارع حولها عملاقان مع أشخاص عاديين أو شبه عاديين. فالعملاقان هما أمريكا والاتحاد السوفياتي، والعاديون هم الدول الأخرى. واحتدم الصراع بينهما دون أن يأخذ الطابع العسكري بل الطابع الأيديولوجي، وكل حرب عالمية تحتاج إلى إيديولوجيا عالمية. فكانت النتيجة أن دفع الدب الليبرالي الديموقراطي بالدب الشيوعي الأممي وأعطبه عطباً شديداً أودى به

إلى التهلكة ، وخلت له الساحة الدولية ولم يكن باعتقاد الأمريكيين أن هذا سوف يحصل وبهذه السرعة، حتى إن الرئيس نكسون قال عام 1972 إن تعدد القوى العظمى ضروري لاستقرار السلام العالمي، ولكن شاء القدر أن تصبح الولايات المتحدة القوة العظمى والمحور الأساسي الذي تدور حوله بقية الأفلاك من الأمم. كما شاء لها القدر أن تتحمل المسؤوليات الجسام للحفاظ على السلام العالمي.

عندما طرح الرئيس جورج بوش الأب النظام الدولي الجديد، أعطاه بعض الأكاديميين والسياسيين صفة العولمة من دون الانتباه إلى أن هذه الصفة تتصل اتصالاً مباشراً بمفهوم النظام العالمي المتمثل في هيئة الأمم وميثاقها وليس في النظام العالمي، ونجد الآن أن الإدارة الجديدة لبوش الابن لا ترتكز كثيراً على العولمة بل على الاستراتيجيا الأمريكية التقليدية ودور أمريكا في إدارة الأزمات العالقة أو الناشئة في العالم وطريقة معالجتها بما يخدم المصالح الأمريكية. ولكن هذا لا يمنع أن تصطدم هذه المصالح أحياناً بالنظام العالمي مثلما حصل عند عدم الموافقة على مشروع «العقوبات الذكية» الذي طرحته بريطانيا بالنيابة عن أمريكا على العراق أو عدم الالتزام الكلي لتطبيق العقوبات على بعض الدول التي تريد أمريكا معاقبتها. ولكن هذا لا يعني أن أمريكا غير قادرة على فرض عقوبات على طريقتها وضمن إمكاناتها الذاتية. فقد فعلت ذلك على ما يقارب الخمس وثلاثين دولة بين 1993 و1996.

إن النظام العالمي الذي تمثله هيئة الأمم يبقى المنبر الوحيد الرادع لأي خلل في سلوك النظام الدولي، ولو كان ذلك بالإعلان عن الخلل دون القدرة على إيقافه. كما أنه يبقى المنبر الوحيد للدول الأخرى وخاصة الصغيرة لإسماع صوتها للرأي العام العالمي ومن على منبر الجمعية العمومية أو مجلس الأمن. يرى البعض أن سياسة المنظمة الدولية هي امتداد لسياسة أمريكا الخارجية. ومهما يكن فإن دور المنظمة في ما يتعلق بالشؤون الإنسانية لأمر يردع أي تعسف يأتي من النظام الدولي. ويكفي أن ترتكز هيئة الأمم على مبدأين أساسيين هما الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهذا ما يجعل المواطن الأمريكي قبل غيره ينصاع لهذين ويقف في وجه أي تعنت أو استبداد من دولته بحق الآخرين كما فعل في حرب فيتنام. العملاق الأمريكي يريد أن يفرض دوره باستعمال القوة ومظاهر القوة ضد الآخرين كما فعل في حرب «عاصفة الصحراء» ضد العراق، ولكن هذا لا يعني أن الشعب الأمريكي وشعوب العالم لن

يكونوا شهوداً على الممارسة التعسفية بحق المدنيين الأبرياء والبنى التحتية وحقوق الإنسان.

في الماضي توسم العرب خيراً في الأمة الأمريكية الصاعدة وخاصة بالمبادئ التي رفع شعارها الرئيس ولسون وبالتحديد المادة الثانية عشرة التي تدعو إلى حق تقرير المصير للشعوب. وبناء عليه فقد أرسل بعثة لتقصي الحقائق في الشرق الأوسط وأقرت بأن من حق هذه الشعوب أن تختار المصير الذي تشاء. لكن الصهيونية أطلت برأسها لتسمم هذه المبادئ. غير أن الحقيقة لا تختفي إلى الأبد. فكانت الانتفاضة الفلسطينية.

وعلى الشعب الأمريكي أن يعي أنه هو الذي أقر بحق تقرير المصير الذي تناضل من أجله كمقاومة سواء في فلسطين أو في جنوب لبنان.

لقد بدأ الشعب الأمريكي، فضلاً عن الرأي العام العالمي يضيق ذرعاً بإجرام شارون.

والنفوذ الذي تمارسه الصهيونية على الإدارة الأمريكية على يد «اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للعلاقات العامة» أخذ ينحسر بسبب الإعلام وملاحقة شارون قضائياً بسبب مجازر صبرا وشاتيلا.

إن تقرير ميتشل لا يمكن أن يتخطى مفاهيم النظام العالمي من حيث المبادئ الأساسية مثل الاستيطان والاعتداء على المدنيين أو تدمير البنى التحتية الفلسطينية، كما لا يستطيع السيد تينت رئيس الاستخبارات المركزية الأمريكية الذي يمثل بدوره أمريكا والنظام الدولي الجديد أن يخرج عن مسلمات النظام العالمي، ومنطقة الشرق الأوسط كنظام إقليمي لا تستطيع أن تساوم على الأمور الأساسية في عملية التسوية، أي على الحق والعدل، فلو فعل الرئيس عرفات في أوسلو ما فعله الرئيس حافظ الأسد في جنيف مع الرئيس كلينتون عندما قال «لا» على أمتار محدودة من شاطئ بحيرة طبريا لما تمادى شارون وأمثاله في إحباط السلام.

النهار 2001/7/9

ص.7 عدد 20996

الثقافة السياسية وقدر لبنان

يعتقد البعض أن قدر لبنان هو من صنع الآخرين وخاصة لعبة الأمم الكبرى، وفي نظر هؤلاء أن هذا القدر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يخططه ويريده الغير لوطنهم. ومن خلال تصورهم هذا يعتقدون أن دول الغرب وبالتحديد فرنسا هي التي أوجدت لبنان ورسمت له الحدود المعترف بها دولياً. ويعتقدون اليوم أن لبنان المستقبل سيكون من صنع الولايات الأمريكية المتحدة. إذا هي شاءت وأرادت لهذا الوطن أن يبقى قائماً كونها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي تتربع على قمة النظام الدولي.

هذا الاعتقاد وما شابه يحمل في طياته أخطاء كثيرة وتفكيراً غير صحيح لمفهوم الكيان الوطني، لأن الوجود الثابت على مر التاريخ والعصور أثبت أن هناك مجموعات بشرية شاء لها القدر أن تتوجد على بقعة جغرافية من الأرض تشكل حالة ذهنية State of mind عند أهلها وكان قدرها أن تبني من هذه الحالة وطناً أصبح في النتيجة قدراً إلهياً بناء على مشيئة أبنائه وليس قدراً تقرره بقية الأمم والسياسات الدولية والإقليمية.

الثقافة السياسية في لبنان يجب أن ترتبط بالأرض التي كتبت على صفحات التاريخ عظمة الأجيال من جيل إلى جيل من جبيل إلى صيدا وصور، مدن الأبجدية، إلى بعلبك الرابضة على صدر الزمن، وغيرها من الرموز التاريخية والجغرافية على أرض لبنان.

الثقافة السياسية يجب أن تكمن في أعماق كتب التربية الوطنية وتمخر في غمار التجربة التاريخية التي مر بها اللبناني، بالإضافة إلى المعتقدات التي تربى عليها والعلوم التي اقتبسها في تعدده الثقافي والحضاري والإبداعي. هذه الثقافة هي حقيقة لبنان الحتمية وهي لبنان القدر وليس ما يرسمه الغير من حدود أو يكتبه الآخرون له من دستور أو قانون.

على ضوء هذه الحقائق يجدر بنا أن نسلط الأضواء على واقع الحياة السياسية

ومفاهيم القيم والانتماء وسلوك الأفراد والجماعة في التعاطي والإدراك السياسي بما في ذلك الارتباط العاطفي لتلك القدرية التي تحدثنا عنها. كما أننا نجد من جراء ذلك أن الأكثرية الساحقة من اللبنانيين تؤمن الإيمان المطلق بهذه الحقيقة، وهي الأمل الآتي لقيامة لبنان المستقبل وليس ما تخططه الدول الأخرى وتنفذه.

الثقافة السياسية الصحيحة في لبنان ليس كما يظن ويتصرف البعض على أنها مركنتيلية في ذاتها. إنهم يخطئون لأنها أولاً وأخيراً هي ثقافة الانتماء للوطن ولولا ذلك لما استطاع اللبناني أن يجابه كل هذه المؤامرات التي حيكت على أرضه ويبقى صامداً في وجه العواصف الهوجاء التي ألمت به. هذا الصمود يعود إلى تقدم لبنان الحضاري وإطلالته على الديمقراطية والتقدم والسعي نحو الأفضل في فضاء شاسع من الحرية والكرامة الوطنية.

في جميع الدول العربية ثقافة سياسية حدودها الوطن في حالة الانتماء وفلسفتها حركة التضامن والتعاضد العربي والتكامل الاقتصادي، فلا ضير على اللبنانيين أن يكونوا مثل بقية الدول العربية وأن تكون علاقتهم مع سوريا مميزة، وقد أثبتت هذه العلاقة مساعدة سوريا في عملية تحرير الجنوب اللبناني وجمع سلاح الميليشيات واستقرار الأمن.

في كنه الثقافة السياسية الوطنية الحفاظ على مؤسسات الوطن بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني والملكية الخاصة للأفراد والجماعة، وقد كان الإمام موسى الصدر حريصاً كل الحرص على هذا الأمر. وعند انهيار الدولة والسطو على المؤسسات العامة وثكنات الجيش وقوى الأمن الداخلي، سارع فوراً إلى تشكيل محكمة أولاني رئاستها مع عضوين مؤسسين وبارزين في حركة «أمل» لمحاكمة الغوغائيين والفاسدين الذين انتسبوا إليها في ظروف صعبة فتم طردهم من الحركة، وكنا نجتمع ساعات عديدة للتحقيق في هذا الصدد. وقد أعدنا معدات عسكرية كثيرة إلى الجيش اللبناني وأشياء أخرى إلى أصحابها، هذا لتكون الحركة نقية ويبقى القائد التاريخي نزيهاً ونبيلاً ومدرسة في الثقافة السياسية الصحيحة وقدوة صالحة لسائر أفراد المجتمع.

سئل ونستون تشرشل: هل السياسة مبدأ كذب بكذب؟ فأجاب بأن «على الذي يريد أن يتعاطى الشأن السياسي العام أن يكون الصادق الأول في بلاده ليكون قدوة حسنة لسائر أفراد المجتمع، ولكن عليه أن يكون الكذاب الأول إذا أحوجته الحاجة في

تمثيل بلاده خارجيا». ولسوء الحظ فإن الكثير من السياسيين في لبنان يعملون ويفعلون عكس ما يقوله تشرشل. يكذبون على شعبهم ويصدقون الغير.

الثقافة السياسية الجيدة تنبع من لجن المبادئ الديمقراطية التي يتربى عليها الأحرار بالمعتقد والممارسة والانفتاح على الآخر، ومن حرية الرأي التي تعطي الفكر حقه ومداه في التعبير دون خوف أو مواربة.

وأذكر أنه قبل ربع قرن تقريباً طلب مني الإمام الصدر أن ألقي كلمة بالنيابة عنه بعد صلاة الجمعة في جامعة العاملية، وكنت قد دهشت من هذا الطلب وقلت له ليس دوري ولا موقعي، فقال لي: إنني مضطر للذهاب إلى دمشق لأمر مهم واستثنائي وعليك أن تقوم بذلك.

ولم يقل لي عما يجب أن أتكلم، فاعتليت المنبر في الجامع للمرة الأولى في حياتي وربما للمرة الأخيرة وتحدثت عن الثقافة السياسية التي يجب أن تكون ثقافة ولاء وانتماء للبنان. وأذكر أنني قلت «عش من عمر الدنيا ما عشت ما دمت تؤمن وتدافع وتضحي من أجل هذا الوطن في وجه المعتدي الإسرائيلي وجرائمه في كفر شوبا وقرى الجنوب». وبعد إلقاء الكلمة قال لي الصحافي الأستاذ مصطفى ناصر الذي كان حاضراً يوم ذلك: لقد دهشت مرتين، الأولى عندما طلب منك بالتحديد أن تنوب عنه وليس من غيرك، والمرة الثانية هي الكلمة التي لا علاقة لها بما يقوله المشايخ عادة في خطبة الجمعة وكأنها كلمة من على منبر جامعي وليس من على منبر جامع. وهذا أكبر دليل على أن الإمام الصدر كان جامعاً وموحداً في ثقافته السياسية بين اللبنانيين.

الثقافة السياسية اللبنانية يجب أن لا تكون ثقافة دوغماتيكية لا في الجامع ولا في الكنائس ولا الجامعات والمدارس بل ثقافة الانفتاح والتعاضد، كما يجب أن لا تكون ثقافة طائفية أو مذهبية تريد بناء الوطن على شاكلتها وأهوائها.

الثقافة السياسية الصحيحة هي أن نقرأ نحن اللبنانيين في كتاب وطني واحد يضعنا على درب واحدة وتوليفة صحيحة نحو الأحسن والأفضل. ويجب أن ندرك أن قدرنا هو قدر هذا الوطن. ومهما تقلبت الظروف والأحداث فإن المخلصين سوف يصنعون قدر لبنان الحر السيد المستقل وعلى أسس وطنية تعطي اللبناني المناعة والعزة.

إن الثقافة السياسية الصحيحة هي أن لبنان سواء كان قدراً دولياً أو قدراً إلهياً فعلينا أن نحافظ عليه ولا نترك بعد الآن قدره ومصيره للغير. وقدر لبنان هو من قدر أبنائه الأبرار وليس غيرهم. يقول نيتشيه: «أريد للذين أحبهم من صميم قلبي أن يلاقوا جميع المصاعب والعقبات في طريقهم كي ينصهروا بالإنسانية ويصبحوا إنسانيين». كذلك هو لبنان. فقد عانى الكثير وسوف ينصهر بنفسه بعد كل هذه التجارب ليكون وطن أبنائه ويستعيد مكانته الحضارية بين الأمم. وهذا هو قدره.

النهار 2001/6/27 ص. 5

عدد 20986

الخامس من حزيران
ولبنان «الدور»

كانت سماء الشرق الأوسط مكفهرة ملبدة بالغيوم السوداء ولكنها لم تكن في عصر هارون الرشيد ليخاطبها بقوله الشهير «اذهبي أيتها الغمامة أنى شئت فإن خراجك سوف يعود إلي»، العهد لم يكن العهد العباسي بل كان العصر الناصري وبالتحديد كان يوم الخامس من حزيران عام 1967 حيث انهمرت تلك الغيوم الدكناء شؤماً وغضباً ووبالاً على الأرض العربية ولفت الفاجعة كل العرب بوشاح كبير من الحزن والأسى واللوعة.

سبب ذلك يعود، مهما كانت نوايا القائد صادقة، إلى قرارات خاطئة، وخطابات ارتجالية عاطفية وتقديرات غير مدروسة، بالإضافة إلى عدم فهم وإدراك كافيين لتركيبة النظام الدولي وتركيبة توازن القوى وتوازن المصالح.

الاعتداءات الإسرائيلية كانت خاطفة قاسية وأليمة جواً وبراً وبحراً ولم تستغرق الكثير من الوقت حتى أقر العرب بالهزيمة وسارعوا إلى مطالبة هيئة الأمم بوقف الاعتداءات الإسرائيلية؛ وعلى ضوء ذلك انعقد مجلس الأمن وأخذ المندوبون يدرسون ويناقشون القرارات وصياغتها وكأن العمل جهد أكاديمي وتمحيص لغوي حيث أخذ القاضي اليهودي آرثر غولدبرغ مندوب الولايات الأمريكية المتحدة لدى هيئة الأمم مع المندوب الانكليزي اللورد كارادان يلعبان على الألفاظ بين الانسحاب من أراض عربية أو الأراضي العربية المحتلة ليبقى الالتباس قائماً في تفسير القرار. ولكن مهمة غولدبرغ كانت التركيز أمام الرأي العام العالمي على أن عبد الناصر هو الذي أشعل فتيل الحرب بطلبه سحب القوات الدولية من شرم الشيخ، وكان دور غولدبرغ المماطلة في اتخاذ القرار ليعطي وزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان الوقت الكافي للتوغل في اعتداءاته التوسعية واحتلال المزيد من الأراضي العربية، وفي الوقت ذاته كان الرئيس ليندن جونسون المنحاز كلياً لإسرائيل يرى بذلك فرصة

لتحويل أنظار الرأي العام الأمريكي عن الحرب الفيتنامية المنهكة والمثيرة إلى أزمة الشرق الأوسط.

كان الرئيس عبد الناصر المكبل بعاطفة الجماهير والجماهير المكبدة بعبادة القائد، كلاهما يسبح في بحر من الأوهام والعواطف التي لا تجدي في معالجة الأمور المصيرية. لم يحصل في تاريخ البشرية عاطفة تضاهي العاطفة العربية.

فالقائد الكبير الذي قدم استقالته واعترف بالهزيمة وبالأخطاء التي ارتكبت مع فريق عمله، أعادته هذه العاطفة لأنها ترفض في ثنايا عقلها الباطني فكرة الهزيمة، إلى قيادة السفينة دون محاسبة أو حتى سؤال، وأكثر من ذلك فقد عكف البعض يبرر ما حصل بأنه ليس بالهزيمة بل «نكسة». ولا نزال منذ عشرات السنين نطالب المجتمع الدولي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية.

ولولا بطولة عبور القناة في حرب تشرين 1973 في عهد الرئيس أنور السادات، والرئيس حافظ الأسد وموقف سوريا الصامد، والمقاومة اللبنانية في الجنوب والانتفاضة الفلسطينية، لبقيت وصمة العار كبيرة على جبين الأمة العربية.

العقل العربي مليء بالعاطفة الجياشة، ومن الصعب أن يتعاطى مع الأحداث بموضوعية، فإنه لا يرى إلا صورة القائد، والقائد لا يرى إن كان متهوراً إلا صورته في المرآة معتقداً بأن ما يقوم به هو العقل عينه مأخوذاً بتصفيق الجماهير التي لا تدرك ما يجري.

بعد الهزيمة كانت الضجة قوية وكان الانفعال حاداً وكانت المحاضرات والندوات والنقاشات على قدم وساق في جميع عواصم العالم وخاصة واشنطن عاصمة القرار وعاصمة الأمر والنهي في الموضوع، وكان في تلك الفترة إسحاق رابين سفيراً لإسرائيل في واشنطن ينتقل من مكان إلى مكان محاضراً ومدافعاً عن الدولة العبرية وعن السلام الإسرائيلي المنشود موهماً العالم بأن إسرائيل هي الضحية وأن العرب يريدون القضاء عليها، في إحدى المحاضرات التي ألقاها في الجامعة الأمريكية في واشنطن شاءت الظروف أن أكون من الحاضرين، وكان الجو عابقاً بالغضب والحزن من جهة، ونشوة الانتصار والاعتزاز من جهة أخرى. المشهد كان يجسد الحالتين العربية والإسرائيلية، فقد انقسمت القاعة شطرين؛ قسماً جلس فيه العرب والمناصرون لقضيتهم، والقسم الآخر جلس فيه المناصرون والمتعاطفون مع

الدولة العبرية. في هذا المناخ ألقى رابين محاضرته مذكراً ومكرراً مقولة أن العرب يريدون رمي اليهود في البحر وأن إسرائيل وجدت نفسها محاطة بأعداء لا يرحمون فكان من واجبها الدفاع عن النفس. وأردف يكرر ادعاءاته الكاذبة بأن هاجس إسرائيل الأول والأخير هو أن تعيش بوئام وسلام مع جيرانها العرب.

بعد المحاضرة افتتح باب النقاش والأسئلة فوقف شاب عربي متحمس يرد على أضاليل رابين بقوله: إن النازية الجديدة تتمثل بكم وبالدولة التي تدافعون عنها. فأنتم من اعتدى واحتل أراضي الغير بالقوة واغتصب أرض فلسطين، واليوم كالبارحة تريدون تحقيق أحلامكم التوسعية من الفرات إلى النيل على حساب العرب. وعندما كان الشاب العربي يقول ذلك تعالت الأصوات من الطرف المتعاطف مع اليهود بالضجيج وبالكلمات البذيئة، ولكن رابين أسكتهم وتوجه إلى الشاب العربي سائلاً إياه: من أي بلد عربي أنت؟ فأجابه الفتى بكل فخر واعتزاز: أنا عربي من... فنظر رابين إلى الطرف الذي كان يشوش قائلاً لهم: اسمحوا له أن يتنفس الصعداء ويشم نسيم الحرية هنا لأنه محروم منها في بلاده، فعندها أخذ أنصار رابين يصفقون ويضحكون، ولكن المسرحية لم تنته هنا، فقد هب العديد من الشبان العرب يطرحون الأسئلة ذاتها، ولكن رابين كان يرد عليهم باستهزاء ويستعمل في وجههم الرد ذاته ويتهمهم بأنهم لم يتذوقوا طعم الحرية ولا الممارسة الديمقراطية في بلادهم.

في هذا الجو المحموم وقف شاب لبناني من... يرد على رابين بلهجة أعنف، فاستعمل معه الأسلوب ذاته وقال له من أي بلد أنت؟ فأجابه: أنا من لبنان، فلم يستطع رابين إلا أن يقول له: تقدر أن تقول في لبنان ما تستطيع قوله هنا، لذلك فأنا على استعداد لمناقشتك. فحصل نقاش حاد لم يكن لمصلحة رابين لأن لبنان كان يومها في موقع مميز وعطف عالمي كبير بسبب نظامه المتقدم على الصعيد الديموقراطي والتعدد الثقافي، وكان أكبر دليل على ذلك حالة اليهود في لبنان الذين كانوا مثل سائر المواطنين يتمتعون بالحقوق والواجبات ذاتها ويمارسون طقوسهم الدينية بكل حرية واطمئنان.

كان لبنان «الدور» في الصراع العربي - الإسرائيلي غمامة الديموقراطية والحرية والتعايش يضغط على صدر إسرائيل معنوياً وسياسياً ويطالبها في المحافل الدولية بأن تقبل صيغة التعايش على أرض فلسطين كما هي الحال في لبنان. هذا جعل الدولة العبرية تتآمر كي تتخلص من هذه الصيغة ومن هذا «الدور». والكل يذكر

كم كان هذا الدور مؤثراً وفاعلاً، وأكبر شاهد على ذلك يوم طلب الرئيس عبد الناصر بعد حرب 1967 من الرئيس شارل حلو بتحريك الجالية اللبنانية في عالم الاغتراب للدفاع عن الحقوق العربية.

الحنين إلى الماضي وإلى الدور الذي تحدينا به رابين وأمثاله يعود بنا إلى يوم كانت نفحات الديموقراطية تنعش صدورنا وتبدد همومنا وتعزز أمانينا.

وكم كانت الممارسة عريقة يوم تهجم النائب كمال جنبلاط على الرئيس أحمد الأسعد بسبب حوادث حصلت في إحدى قرى الجنوب، فما كان من الرئيس الأسعد إلا أن ترك منصة الرئاسة لنائبه أديب الفرزلي وجلس مع النواب ليرد على زميل له. فلكم كان يومها الضجيج السياسي جميلاً في قاعة البرلمان وكم كنا نطرب لهذا الضجيج الديموقراطي ونشعر بأن كل يوم يأتي هو فجر جديد في تقدم الديمقراطية، حتى وصلنا إلى يوم لا يستطيع النائب معه أن يضع يده في جيبه عندما يخطب أو يخاطب في قاعة السلطة التشريعية. أو أن البحث في الموازنة ممكن أن يتوقف بقرار إذا لم تؤمن الحصص. كما أن الديمقراطية أصبحت شكلية وقد شبهت بالمحدلة في بلد كلنا في حاجة فيه إلى دوره الذي كان، فأعيدوا إليه هذا الدور خدمة له ولأبنائكم من بعدكم ولا تجعلوا من الغوغائية والتشبيح البديل من الممارسة الديموقراطية.

النهار 2001/6/5 ص. 16
عدد 20964

التخلّص من أعداء الديموقراطية

يقول ابن عربي: «إن هذا الفكر هو الذي شوّه صور العقل». إن دل هذا القول على شيء فإنما يدل على أن الفكر الميليشياوي في لبنان، سواء في السلطة أو خارجها، هو الذي يشوه صورة الدولة من الداخل وصورة المجتمع المدني من الخارج، وفي الحالتين كلتيهما يشوّه صورة الحالة الذهنية التي يتكون منها الوطن.

إن انتصار الدولة الحديثة وانتصار المجتمع المدني بمؤسساته هما إلغاء فعلي وعملي للفكر الميليشياوي ولو لبس صاحبه ثوب المسؤول في السلطة التشريعية أو غيرها. لأن أولئك الذين أفرزتهم الحرب لم تتغير ذهنيتهم، فهم لم يعتادوا ممارسة السلطة بالطرق الديموقراطية لأنها في الأساس لم تكن في صلب تربيتهم. فهم في حالة تأهب دائم للانقضاض على مؤسسات الدولة والمجتمع المدني لإلغائها أو إضعافها فيبقى دورهم قائماً مع أبنائهم وإخوتهم وأزلامهم.

لقد اعتصم الإمام الصدر في الكلية العاملية داعياً إلى إطفاء شرارة الحرب الأهلية، وقد وقف معه الكثير من الشرفاء والوطنيين من جميع الطوائف، وعندما لم يستطع وقف المؤامرة تحرك من البقاع لدعم مؤسسات المجتمع المدني والمحافظة على مؤسسات الدولة.

لم يرد في خاطره البتة أن ينقض إنسان عاقل وشريف على مؤسسات الوطن، أو أن يحارب أخ لبناني أخاه المواطن. ولكنه آمن بكل فخر واعتزاز بالفكر المقاوم والمناهض للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وعمل جاهداً على تعزيز فعل المقاومة ودورها. لقد ميز بين المقاومة والميليشيات وتحققت أمانيه وأفكاره وطموحاته وانتصرت المقاومة على العدو الصهيوني وأصبحت بفعلها منارة ومفخرة للبنان وكل العرب. الأمل والرجاء أن تتحقق دعوته لقيامة دولة الديمقراطية والعدالة وإبعاد الميليشياويين والفاسدين وتطهير المجتمع منهم.

كان يعرف:

أنهم لا يؤمنون بقيامة الوطن لأن ذلك إذا حصل سيكون على حسابهم وإلغاء لدورهم.

إنهم، ومن خلال تربيتهم في الحرب الأهلية، لا يؤمنون بالقضايا المحقة ولا بالمواطنية الصحيحة، بل برعايا وجباة عندهم يقاسمونهم الغنائم ويرشدونهم لهدر المال العام واقتناصه.

إنهم يسعون دائماً لتعيين الأهل والحاشية والأزلام في مناصب حكومية وإدارية وغيرها لتفتيت الإدارة وتخريبها من الداخل.

إنهم يعملون جاهدين لمحاربة أي مواطن يرتبط بالدولة ارتباطاً مخلصاً ويصفونه بالعدو ويدأبون على محاربته بمختلف الوسائل.

لبنان الذي كان منارة الشرق يقف اليوم مكبل الأيدي بسببهم طالباً العون من كل المخلصين للتخلص منهم ومن أمثالهم إنقاذاً لنفسه. إن أحلام الماضي لا تزال في ذاكرة اللبنانيين تعيدهم إلى مفاخرتهم بتركيبتهم الاجتماعية واعتزازهم بصفتهم السياسية وعيشهم مع بعضهم البعض في محبة وإخاء. كل هذا كان عنواناً كبيراً في وجه العنصرية والتفرقة، وقد سجل المحللون والأكاديميون مأخذاً قوياً على الذين يدافعون عن قيام الدولة العبرية بشعار: لماذا لا يتعايش اليهودي والمسيحي والمسلم على أرض فلسطين ويكونون مثل لبنان الوطن الذي كان يتمتع أبناؤه بنهضة ثقافية لا مثيل لها في المنطقة واقتصاد حر ومزدهر ينعم به الجميع، ناهيك بالتقدم الديموقراطي الذي يعمل اللبناني جاهداً لتطويره نحو الأحسن والأفضل.

هذا النموذج اللبناني أزعج إسرائيل لأنها أصبحت مدانة في عنصريتها إذا قورن نظامها بنظام لبنان، لذلك عملت جاهدة مع المتآمرين على تقويض البنية اللبنانية وتهديمها، لأن سؤال «لماذا لا تكونون مثل لبنان» أصبح وصمة عار على جبين الدولة العبرية. وقد عرفت إسرائيل وغيرها أن لبنان تخطى مرحلة الدول النامية وأنه ليس مجتمعاً عرقياً أو دينياً يجعل الوطن دائماً في حالة صراع تنذر بحروب أهلية أو فوضى سياسية... حتى جاء دور الميليشيات.

في محاضرة لي في الجامعة الأمريكية بواشنطن في معهد «أمريكا والعالم» عن الديمقراطية في الشرق الأوسط قلت إن الولايات المتحدة تعيش في فضاء واسع تموج فيه رياح الحرية والديموقراطية وتترك الفسق والتخلف للآخرين دون

مساعدتهم على تحسين أوضاعهم. فإذا حاولت الديمقراطية أن تنتصر في بلد ما فإن أمريكا تعمل على إجهاضها، وأكبر دليل على ذلك ما حصل في الجزائر يوم قال الشعب كلمته وظهرت نتائج الانتخابات لمصلحة الحركات الإسلامية فقامت أمريكا بدور فاعل في دعم الجيش الجزائري معنوياً وإلغاء نتائج الانتخابات.

بعد المحاضرة قام أستاذ جامعي يرد على ما أوردت بقوله: إن المحاضر على ما يبدو لم يتعمق في جذور الديموقراطية، لأن التطوير الذي حصل لها في الغرب كان فعل مساواة الفرد بالفرد والحفاظ على وثيقة حقوق الإنسان دون تمييز عنصري أو ديني أو ما شابه ذلك، فإذا انتصرت الميليشيات الإسلامية فإن هذا ليس انتصاراً للديموقراطية بل لفرق كانت تحارب بعضها البعض ولم تكن تقاوم عدواً خارجياً. فلهذا نحن نفضل ألف مرة حكم الجيش على حكم الميليشيات، وإن هذا لأكبر مساعدة يمكن أن نقدمها لإنقاذ أي بلد من الوقوع في أتون الحرب الأهلية.

مع العلم بأن ثورة المليون شهيد في الجزائر كان لها منا تقدير كبير لأنها كانت تقاتل لتحرير الأرض من الفرنسيين.

هذا الرأي يدل على أننا نحن في لبنان يجب أن نتخلص من أعداء الديموقراطية ومن محادل الانتخابات وأن نعمل على تفعيل العمل الديموقراطي الصحيح وأن نبني مجتمعاً مدنياً تنطلق في أجوائه رياح الحرية وأن نحمل أمانة الوطن عن حق ونردد مع ابن الرومي:

لي وطن آليت ألا أبيعه

وألا أرى غيري له الدهر مالكاً

النهار 9/5/2001 ص. 5
عدد 20945

تعقيب على مقال الدكتور حسين كنعان

في مقاله المنشور في «نهار» الثلاثاء الفائت، يعقد الدكتور حسين كنعان مقارنة عفوية بين النظام الأمريكي والنظام اللبناني.

قلت بعفوية، إذ لا تجوز المقارنة بين نظام ديموقراطي حتى الثمالة، اتسم بشفافية مطلقة وبمشاركة فعلية وفاعلة للرأي العام، ناهيك بعلمانية كاملة، وعدالة اجتماعية قصوى، ونظام مقدار الحرية والديموقراطية فيه ليس إلا صمام أمان ضد صراع الطوائف وتناطح العشائر، بحيث يصح القول بوجود ديموقراطية لبنانية، تتلو من كتاب الغرب أحرفاً وتحسو من كأس الشرق أربعاً، وكأس الشرق كما يعلم الدكتور، خمرتها الاستبداد، وماؤها الإيمان، ولبنان من هذا الشرق المؤمن في القلب، خلافاً لما توهم الواهمون ولما تمنى الحالمون، ومع ذلك فأنا أقر مع الدكتور كنعان بأن النظام السياسي عندنا ينحو نحو الديموقراطية الصحيحة، وكل من سار على الدرب وصل، ولكن متى؟

في تقديري أننا قد نصل إليها عندما تكون مواكب السياح عائدة من المريخ، أما الأسباب، فدعني منها، إلى أن ينبت الريش على جناحي آخر «زغب الحواصل»، إن منطقتنا أضيق من أن تتسع لصراع زعيمين فكيف إذا تصارع فوقها ثلاثة أنبياء؟

مشكلة لبنان ليست في دستوره ولا في نظامه، ولو كان الأمر كذلك لهان الأمر وانفتحت أفاق الحل، لأن الدساتير لا تؤمن مجتمعاً حراً ومتحرراً من الغيبيات، مبرأ من السلبيات، متمرداً على المسلمات، فالدستور كالبزة تفصل على مقاس الجسم، وحسب نتوءاته وعيوبه. والحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان ليست هبة من حاكم أو عطية من نظام إنما حقائق بشرية، لها أسبابها التاريخية والاجتماعية والثقافية والجغرافية تفرض نفسها على الحكم والحاكم وأولي الأمر فينا.

لقد حركت مقالة الدكتور حسين كنعان في داخلي مواجد ومواجع، أخذتني بعيداً عن الموضوع الذي نحن في صدده، فلنعد إلى المقال نناقش ما طرح من نقاط

وما عرض من موضوعات، ولكن قبل الدخول في المناقشة لي ملاحظة: صحيح أن السياسة كالاقتصاد، علم، ولكنه من النوع الذي يعبر عن نفسه ويتكيف بحسب واقع الناس، وظروف الزمان والمكان، وهو كبقية العلوم النظرية يتحول ويتبدل عند التطبيق حتى يكاد المرء ينكر الأصل. ويجد نفسه أمام شيء آخر مختلف تماماً، هنا أفترق ولا اختلف عن الدكتور كنعان، ومن دون أن أصل، طبعاً، إلى حدود تجاوز المنهج الأكاديمي، في درس النظام اللبناني، وفي السياسة اللبنانية عموماً، مع الحرص على فهمي للسياسة بأنها علم وفن واستيعاب الواقع وتأهيله للوصول به إلى المثال.

يشكو الدكتور كنعان في مقاله من تدخل السلطة التشريعية، بشخص رئيس المجلس النيابي، في السلطة الإجرائية، خلافاً لنص الدستور وروحه، ولمبدأ فصل السلطات، محذراً من انعكاسه السلبي على الديموقراطية ومبدأ الفصل وأداء النظام.

إنها نظرة أكاديمية سليمة، لا جدل في ذلك، ولكنها تغفل تركيبة الواقع اللبناني والعرف القائم على اعتبار الرئاسات مواقع لطوائف بعينها تؤمن مشاركتها في كل أنواع القرارات، ومن البديهي، والحال هذه، أن يكون لطائفة الرئيس دورها في السلطة الإجرائية بصفتها الترجمة العملية لكل التشريعات، علماً أن الوزراء النواب يشتركون في العملية التشريعية إلى جانب مشاركتهم في السلطة الإجرائية، وحل هذه المشكلة، في بلد لا تحكمه الأحزاب والبرامج والكتل السياسية، وينتخب النائب فيه على قاعدة محض شخصية وعائلية وطائفية، تحلّ بالفصل بين النيابة والوزارة.

يطرح المقال موضوع الموازنة التي تناقشها، ولا أقول تدرسها، اللجنة المالية ومعظم أعضائها لا علاقة لهم بعلم المالية، ولا بعلم الاقتصاد، ويقترح إنشاء جهاز فني متخصص تابع لرئاسة المجلس النيابي، تكون مهمته درس الموازنة وتفنيدها، وتصويبها بحسب مقاييس علمية، قبل طرحها على الهيئة العامة، بذلك تتدارك الأخطاء والعيوب الكثيرة التي تشوب قانون الموازنة الذي يحكم مالية البلاد عاماً كاملاً.

إنه اقتراح جدير فعلاً بالاهتمام، وهنا أضم صوتي لصوت صاحب المقال وأتمنى ان يأخذ الاقتراح طريقه إلى التنفيذ، فالموازنة من أخطر القوانين، إذا لم تكن الأخطر، التي يقرها مجلس، ومن الواجب أن تخضع لتدقيق أهل العلم والاختصاص،

بعيداً عن أهواء السياسة ومصالح السياسيين، ونحن مع اعترافنا بتداخل السياسة بالاقتصاد، والاقتصاد بالسياسة لا نرى مصلحة في طغيان السياسة، طغياناً شبه كامل على قانون الموازنة.

نقطة أخرى مهمة يثيرها المقال، تتعلق بالمجالس المنتخبة كلياً أو جزئياً، من مجلس النواب، كالمجلس الدستوري، والمجلس الوطني للإعلام، ويطالب لأعضاء المجلسين بحصانة توازي حصانة النواب، احتراماً لمبدأ الانتخاب، وتشبهاً بالنظام الأمريكي، الذي أشارك الدكتور كنعان في تقديري له وإعجابي به، ولكن أيننا منه، وأينه منا. مرة أخرى يقع الدكتور في شرك المقارنة غير المتكافئة.

إن المجلس الدستوري يتمتع بالحصانة القضائية، وقد منحه القانون صفة الاستقلال التام عن السلطتين التشريعية والإجرائية، وأجزل لأعضائه العطاء وجعل من قراراته أحكاماً مبرمة لا تقبل الطعن أو المراجعة، وبالتالي فلا مشكلة لديه ولا عذر لأعضائه إن لم يقوموا، بالمهمة الموكلة إليهم على أكمل وجه. أما المجلس الوطني للإعلام، ومع تقديري لجميع أعضائه، فرداً فرداً، فأنا مع أحد اثنين: إما منحه حق القرار الملزم مع ضوابط وضمانات وشروط صارمة للعضوية وإما إلغائه بالمرة، فهذا المجلس، وأكرر تقديري لكل عضو فيه، لم يتمكن من القيام بأي دور يذكر في رفع مستوى الإعلام، وصون حريته وهو في وضعه الراهن غير مؤهل لأي دور جدي فاعل.

في المقال أيضاً كلام على تعديل اتفاق الطائف «وحتى إذا لزم الأمر كتابة دستور جديد» كون الاتفاق يشكل ترجمة لتوافق الطوائف والمذاهب، وليس لمواطنية المواطن.

هنا نتوقف قليلاً مع الدكتور كنعان لنتباصر في الأمر، على تعبير مشايخنا الأجاويد، فعندما يبلغ الخلاف مستوى الهوية والسيادة والاستقلال، يصبح توافق الطوائف والمذاهب غاية الطلب.

وهنا نكرر ما بدأنا به، إن المطلوب ليس تعديل النصوص وتبديل الدساتير بل إصلاح اجتماعي، ينطلق من المناهج التربوية، وتكوين مؤسسات اجتماعية غير طائفية، وإقامة مراكز توعية وتثقيف وتنوير، فما معنى ألا يكون في لبنان، ميتم واحد لا يحمل اسما طائفياً، وما معنى ألا تشارك أوقاف الطوائف في مشروع اجتماعي إنساني مشترك، وما معنى أن ترفع في شوارع بيروت لافتات تنتصر لكل قضية

عربية، من تطوان إلى عمان ولا ترفع لافتة واحدة تقول: «لبنان يناديكم يا عرب، أن تفوا بالتزاماتكم تجاهه، فقد خاض معركتكم في جنوبه بدماء شبابه، وأرزاق أهله، واقتصاد شعبه».

هذه المظاهر، وغيرها الكثير، تدفعنا إلى سؤال: هل كان المجتمع السياسي اللبناني في مستوى اتفاق الطائف؟ وهل كانت دولتنا المترجم الأمين لنصه وروحه؟ لقد سبق أن قلت في أكثر من مناسبة، لرجال النخبة: يمموا وجوهكم شطر المجتمع، ففيه الداء وفي إصلاحه الدواء.

رشيد القاضي

النهار 2001/4/10 ص. 15
عدد 20926

الدستور روح وحياة

سئل أفلاطون عن الحركة فلم يجب فقام ومشى ليدل على أن الحركة ليست مفاهيم نظرية إنما هي حالة فعل وردة فعل. لم يقصد بذلك آلية الحركة بل حركة الفرد وتفاعله مع سائر أفراد المجتمع ومع الدولة. ما يهمنا من ذلك القول هو مدى الحركة السياسية في لبنان ومدى تفاعلاتها ومع من، وهل هي حركة تنطلق من الدولة إلى الفرد أم أنها حركة تبدأ بالفرد وتنتهي بالدولة؟ الحقيقة أنها الحالتان معاً، لأنه إذا تحولت الحركة في اتجاه واحد تصبح حركة سلطوية بعيدة عن نشأة اللبناني الذي فطر على ممارسة الحرية وتفرد في محيطه ببناء نظام سياسي متحرك ينمو بسرعة نحو الديموقراطية الصحيحة.

هذا النظام يرتكز على دستور وطني، شانه شأن غيره من الدساتير قابل للتعديل والتغيير لكي يتماشى مع روح العصر، وأهم ما فيه فصل السلطات بعضها عن بعض. فعندما تدور السلطة التشريعية والتنفيذية في فلك واحد، أو عندما تحتضن إحداهما الأخرى وتقوم بالوظيفة غير المنوطة بها، تنتهي حركة الحياة السياسية في المجتمع. مثالاً على ذلك ما فعله رئيس السلطة التشريعية عندما قام بمبادرته الشهيرة في بكركي وإعلانه عن إعادة انتشار القوات السورية في لبنان متخطياً بذلك دور السلطة التنفيذية، وهو الذي يجب أن يعرف أكثر من غيره أن هذا الأمر يرجع إلى الحكومتين اللبنانية والسورية. أو كما فعل عندما أمضى ليلته في فقرا ليتباحث مع رئيس الوزراء حول شؤون وقضايا تخص السلطة الإجرائية. وهو أيضاً الذي يجب أن يعرف أكثر من غيره أن مجلس النواب لا يفوض صلاحياته إلى أحد. فإذا كان قد فوض إلى نفسه هذا الحق فإن ذلك انتقاص من حقوق ممثلي الشعب، لأن التفويض الذي يحملونه بعد انتخابهم هو أمانة في أعناقهم وضمائرهم، لأنه من الشعب وإلى الشعب. وقد ناط بهم الناخب اللبناني السهر على حسن سير الحكومة ومحاسبتها وليس الانصياع لإرادتها أو إبرام الصفقات معها. فبدل التصريحات والمبادرات والمحاصصة، على السلطة التشريعية أن تقوم بدراسة القضايا القانونية

والتشريعات التصويبية التي تتلاءم مع روح العصر لخلق حالة تقدم نحو الأحسن في نظامنا الديموقراطي وتطوير آلية العمل البرلماني.

فلا ضير من مقارنة الدساتير العالمية ودراسة القانون الدستوري كي يتعلم المرء ويأخذ منها ما هو منطقي ووطني وليس ما هو طائفي ومذهبي ومناطقي. فعلى سبيل المثال، لقد وضعت بعض الدول في نصوصها الدستورية آلية معينة لتعيين أشخاص في السلطة التنفيذية والدبلوماسية والإدارية. وتقوم هذه الآلية على موافقة السلطة التشريعية على الشخص الذي ترشحه الحكومة ليتبوأ مراكز مهمة في الدولة، كما هي الحال في الولايات الأمريكية المتحدة. لقد نص دستور هذه الدولة على أن تتقدم السلطة التنفيذية المتمثلة برئيس الجمهورية باسم الأشخاص المرشحين للمراكز المسؤولة والمهمة إلى مجلس الشيوخ ليصار إلى مناقشتهم واستجوابهم على يد المجلس بكل الأمور التي تتعلق بماضيهم وحاضرهم، بلقاءاتهم وبأخلاقياتهم، وغير ذلك حتى تعطى الموافقة أو عدم الموافقة. لقد قام مجلس الشيوخ وعلى أشهر عديدة باستجواب قاض زنجي رشحته الإدارة لمنصب قاض في المحكمة العليا للولايات الأمريكية المتحدة، وقد كان الرأي العام يتابع هذه المناقشات في الإعلام المرئي والمسموع لكي يعرف من هو الشخص الذي سوف يتبوأ عضوية أعلى سلطة قضائية في البلاد.

إن هذا الأمر يحصل لمعظم المرشحين للمراكز العليا في الإدارة وللدبلوماسيين الذين يعملون في الخارج، ويستثنى من ذلك رئيس جهاز الموظفين في البيت الأبيض ورئيس مجلس الأمن القومي، لأن لهذه الوظائف صفة استشارية لرئيس الجمهورية ولا يتمتع أصحابها بصلاحيات تنفيذية مع الخارج.

إن هذه الموافقة (CONFIRMATION) ليست انتخاباً لأن انتخابات السلطة التشريعية تعطي الشخص المنتخب قدراً ومقاماً كبيرين. ففي نظامنا اللبناني ينتخب المجلس رئيساً له ليقوم بالوظيفة المنصوص عنها في الدستور، كما أنه ينتخب رئيس الجمهورية الذي يصبح بعد انتخابه وبعد القسم رمز البلاد ورأس السلطات وحامي الدستور. السؤال هنا كيف ينتخب مجلس النواب نصف أعضاء المجلس الدستوري ونصف أعضاء المجلس الوطني للإعلام لأنه بعد انتخابهم يجب أن يتمتع هؤلاء الأعضاء المنتخبون بمقام كبير وبحصانة أكبر من حصانة النائب إذا لم تكن مثلها، مع العلم بأن أحد المجلسين له الصفة الاستشارية فقط. كما أن هناك الكثير من

القوانين العثمانية التي لا يزال معمولاً بها وقد أصبحت خارج الإطار والزمان.

من أهم الأعمال المنوطة بمجلس النواب حق مناقشة الموازنة العامة وإقرارها بعد الموافقة عليها بقانون، لأن ذلك يرتبط بحياة المواطنين ومستوى معيشتهم وسلامة نقدهم الوطني. ففي الدول الديموقراطية نجد أن هناك جهازاً كبيراً من أصحاب الاختصاص والكفاءات في عالم المال والاقتصاد مرتبط بمجلس النواب على مدار السنة لدراسة وتنفيذ بنود الموازنة قبل أن تصبح السياسة المالية في البلاد. وليس من الضروري أن يكون من النواب خبراء في حقل المال والاقتصاد، وإذا حصل يكون ذلك دليل عافية ونعمة للبلاد. فبدل الإنفاق على الحرس والتشريفات نجد أنه من الأجدى لخدمة الشعب أن يكون هناك خبراء في هذا الحقل كي ينعم الشعب بالعيش الرغيد ويعرف لماذا يدفع الضرائب، فإذا كانت ضريبة المواطن تنفق عليه وعلى الوطن فإنه بهذه الحالة يطمئن ويعرف أن النواب الذين انتخبهم يسهرون على أمنه الاقتصادي.

يشعر المواطن اللبناني في حياته السياسية والمالية والاجتماعية بأنه لا يتمتع بنعمة النظام الديموقراطي المعاصر، لأن التفسير الذي يعطيه بعضهم عن اتفاق الطائف ودستوره لتبرير ما يجري هو أن لبنان بلد التوافق المذهبي والطائفي ومن الصعب جداً أن يكون غير ذلك. فإذا جاء ميثاق الطائف في نظرهم بتفسير واجتهاد كهذين، فالأحرى بنا أن نتطلع إلى تعديل الطائف وحتى إذا لزم الأمر كتابة دستور جديد لنظام سياسي ينضوي تحت لوائه جميع اللبنانيين بالعدل والمساواة والحقوق والواجبات من دون تمييز بين لبناني وآخر.

لم نجد في جميع الدراسات التي تتحدث عن مقارنة الأنظمة السياسية والقوانين الدستورية في العالم نظاماً كالنظام السياسي الحالي المطبق في لبنان، بحيث إن مركزية القرار ترتبط بموافقة مجلس الوزراء المنوط به وحده مجتمعاً سلطة القرار.

وفي ضوء ذلك نجد أن الدستور اللبناني، حسب النص، لا علاقة له بالمحاصصة ولا بتداخل السلطات، لأن ركائزه ديموقراطية وتعتمد في الدرجة الأولى على فصل السلطات، وأن الحركة الديموقراطية هي ان يكون هناك اختلاف في الرأي وتباين في وجهات النظر خدمة للشعب. بإظهار الشفافية المطلوبة حول الشؤون المطروحة. ولكن غير المسموح به هو أن يكون خلاف ما حول هوية الوطن وسيادته واستقلاله.

النهار 01/4/3 ص. 6 عدد 20919

بأية رؤية نضمّد جروح الوطن؟

الرؤية في نظر أصحابها هي واقع يشبه الحقيقة أو هو جزء منها، وعلى هذا الأساس يتصرف المسؤولون على أن رؤيتهم صائبة لإدارة شؤون الوطن الداخلية والخارجية. فإذا حصل خلل أو انعدام شفافية في رؤيتهم، فإنهم يعملون على تصحيح ذلك بالطرق الديموقراطية. هذا شأن الدول التي استطاعت عبر تصويب الرؤية أن تسير أشواطاً بعيدة في عالم التقدم والرقي وأن تحافظ قبل كل شيء على سيادتها. وقوفاً عند هذه المبادئ، كيف يشعر اللبنانيون بأن وطنهم ليس صاحب سيادة في المفهوم العملي للسيادة عندما يواجهون حقيقة الأمر، ويجدون أن سيادتهم ليست حقيقة لا شكلاً ولا مضموناً في عالم تتسابق فيه الأمم على تحصين سيادتها وكرامتها الوطنية؟ فمقياس السيادة هو مقارنة هذه السيادة المرغوب فيها والمطلوبة بغيرها من سيادات الأمم وكرامتهم.

إن أسباب اهتزاز السيادة هي من حال اهتزاز الولاء الوطني، ففي المجتمع السليم والحر يعطي المواطن ولاءه للمؤسسات الدستورية كي تحميه وتحمي أفراد المجتمع بعدل وإنصاف وتحمي قبل كل ذلك «الذات الوطنية». ومن هنا، يجب أن يدرك أي مسؤول أنه إذا استقطب ولاء سياسياً، فيجب أن يستقطب هذا الولاء في حالة الوطنية وليس الطائفية والمذهبية كي نستطيع أن نبني على هذا الولاء مداميك السيادة الوطنية وليس سيادة الزعيم الجديد على مجموعة من أبناء طائفته أو مذهبه. إننا لا نجد أن اللبناني الحر تنقصه الرؤية ولا الإقدام لبناء وطنه، فقد كان التاريخ شاهداً لدوره ومساهمته في بناء الأوطان.

وعبر عن ذلك الإمام موسى الصدر أمام هيئة وطنية للإنقاذ[1] تشكلت من شخصيات لبنانية قبل اندلاع الحرب بقوله: «إن عبقرية اللبناني أنه مخر البحار

(1) كان ذلك مطلع 1975 وكنت حاضراً الاجتماع وهو مدون في الصحف. وكان من أعضاء هذه الهيئة شارل مالك وادوار حنين وسليم حيدر وغيرهم.

وعبر الأجواء ليعمر أوطان الغير ويكتب لهم دساتيرهم وقوانينهم، وهو الآن يناشد من يؤازره على شد أوصال الديموقراطية في بلده وعلى من يكتب له دستوراً وقوانين تحميه من نفسه ومن الآخرين». فعلينا جميعاً أن نصوّب الرؤية ونحسن قراءة الأمور جيداً لأن ما يحاك لبلدنا أمر خطير. فإن المؤامرة كبيرة ويجب أن يكون التصدي لها أكبر منها. ولكن لم يحصل هذا التصدي فوقعنا في ما وقعنا فيه وذهبنا نطوف حول الطائف نطلب مؤازرة الآخرين لكتابة دستور جديد ووقف الحرب.

وكان بعد الطائف الفخر كل الفخر أن حققت المقاومة بدعم من سوريا أهدافها وحررت الجنوب من براثن الاعتداء الإسرائيلي.

ولكن مع كل هذا النصر لا تزال الوحدة الوطنية بعيدة المنال والكثير من بنود الطائف لم تر النور، وإن دل هذا على شيء فعلى أن الوضع ممسوك ولكن غير متماسك، لأننا ويا للعار، لم نبلغ سن الرشد كما عبّر عن ذلك احد الرؤساء السابقين.

نعم بأي رؤية وأي أمانة تدار شؤون هذا الوطن؟ فإذا سمحت ظروف الحرب أن يأتي أحد رموزها إلى السلطة، فهذا لا يعني أن نسمح له بأن ينجر وراء مصالحه الشخصية ويؤثر سلباً على الآخرين وعلى سمعة الوطن. إن النتائج الملموسة التي نراها أمامنا والتي نقرأ عنها أكبر دليل على أن خبرته وخبرة جماعته مستمدتان من خلفيات الحرب التي تخطت كل القيم وحللت الذبح على الهوية وتعالت على القانون وعبثت بكل شيء.

إن قادة الأوطان لم يتخرجوا في مدرسة الميليشيات بل من مدرسة الاستقلال والتطلع إلى عالم الحرية والازدهار، فإذا كان النظام السياسي اللبناني لم يرسِ قواعده بعد على أسس ثابتة ومتينة، فهذا لا يعني أن يبسط الزعيم الجديد حمايته على الفاسدين والمرتشين وهم الذين بسببهم تم تصنيف الأمم المتحدة للبنان في مقدم الدول التي يعيث فيها الفساد، والكل يعرف أين وقفت همة الرئيس سليم الحص في عملية الإصلاح الإداري، وربما للأسباب نفسها لم تلج حكومة الرئيس الحريري هذا الباب بعد. لهذه الأسباب ولغيرها سمح رئيس البنك الدولي لنفسه أن يطالبنا بإصلاح ذات البين بعدما وصلت مصالحتنا للأمور إلى نقطة الصفر. إن لبنان الذي شهد حالاً من الازدهار لم تسبقه إليها دولة من دول المنطقة والذي قاربت عملته الوطنية أن تكون من العملات الصعبة، ينوء اليوم تحت دين يناهز الثلاثين مليار دولار في آخر هذه السنة.

هذا الواقع المؤلم سببه أصحاب الفكر الميليشياوي البعيد كل البعد عن القيم والأخلاق الوطنية. يفعلون ما يفعلون باسم مذاهبهم ويعرفون أنهم بذلك يبررون للذين من أمثالهم في الطرف الآخر القيام بالعمل نفسه ليستتب لهم الأمر وتهتز دعائم الوحدة وتحل مكانها مصلحة الزعماء الجدد وعائلتهم وحاشيتهم وأزلامهم. لا مكان عند هؤلاء للنخبة وأصحاب الكفاءات الذين لا يحملون فكراً ميليشيوياً ولا تسكعاً ولا ذلاً ولا مهانة. فوضعوهم أمام أمرين: إما أن يقبعوا في بيوتهم حفاظاً على كرامتهم وإما أن يتركوا وطنهم على مضض سعياً وراء تحقيق الذات والعيش الكريم. وقد عبر عن ذلك الإمام الصدر في خطابه الشهير في كنيسة الكبوشيين بقوله: «لبنان بلدنا وإنسانه كتب مجد لبنان بجهده وهجرته وتفكيره ومبادراته. إنساننا هذا يجب أن يحفظ في هذا البلد». ولكنهم لم يحفظوه بل دفعوا به كي يقف أمام السفارات طلباً للهجرة وصوناً لكرامته.

مع كل ذلك يجب ألا ننسى وبموضوعية أنه لا يزال في لبنان الكثير من القادة الشرفاء الذين ينطلقون من أساس جيد ويحملون أفكاراً وطنية تخولهم تكوين رؤى سديدة وواضحة لقيامة هذا الوطن، ويستحقون مؤازرة الجميع كي يعود لبنان مفخرة العرب ومنارة الشرق.

يقول بيراكليس اليوناني: «لا يمكن أن تكون أثينا حرة إذا لم يكن أهلها أحراراً». وكذلك بالنسبة إلينا، فعلينا أن نمارس هذه الحرية وإلا فلن نرى لبنان حراً ومستقلاً.

النهار 2001/2/5 ص. 5
عدد 20883

تسلم الرئيس الأميركي مهماته

جاء في البند الأول من قاموس الأونيسكو «كما أن الحرب تبدأ في عقول الرجال كذلك مداميك السلام يجب أن تنطلق من عقول الرجال». أي الرجال يقصد هذا الميثاق؟ بالطبع لا يقصد الرجال العاديين إنما يقصد القادة الذين يستطيعون بقراراتهم أو بما لهم من دور أو من خلال موقعهم التأثير على الأحداث، والذين في مقدورهم أن يختاروا طريق السلام أو طريق الدمار. وأي رجال يقصد الميثاق أكبر من رئيس الولايات الأمريكية المتحدة؟ هذه الأمة الفتية التي استطاعت أن تخترق الزمن بأسرع ما يمكن لأمة أن تخترقه وتتربع على قمة النظام الدولي بعد مئتي عام على تأسيسها.

أعطى الدستور الأمريكي الرئيس صلاحيات واسعة، وخاصة ما يتعلق بالسياسة الخارجية والدفاعية. فهو رأس الدبلوماسية والعلاقات الخارجية والدفاعية. وبموجب كل هذه الصلاحيات التي تستطيع أن تحرك القدرات الأمريكية الهائلة، لم يعد الرئيس الأمريكي مجرد قائد أمريكي بل صار قائداً عالمياً، وكما شعر الجميع من خلال وسائل الإعلام المرئي والمسموع بأن الانتخابات الأمريكية الرئاسية أصبحت حالة عالمية تستأثر باهتمام القادة والسياسيين والمفكرين والمحللين في جميع أنحاء العالم، وأن الرجل الذي يدخل البيت الأبيض يحمل أوراق السياسة الخارجية والدفاعية التي يتوقف عليها الكثير والعظيم من الأمور والصراعات التي تدور اليوم. وإذا كان الدستور الأمريكي قد حرم الرئيس إعلان الحرب وترك اتخاذ هذا الأمر للكونغرس، فهو لم يمنعه من أن يكون القائد الأعلى للقوات المسلحة، فمن خلال هذه الصلاحيات يستطيع أن يورط بلاده في حالة حرب وأن يفرضها على الكونغرس، لأن عالم التكنولوجيا فرض معطيات جديدة يصعب معها على الكونغرس ممارسة حقه من الناحية العملية وليس الدستورية. فالرئيس لا يستطيع في هذا العصر النووي انتظار التئام الكونغرس كي يناقش ويقرر في مثل هذه الحالة. وفي الماضي الغابر لم يستطع الكونغرس ممارسة هذه الصلاحيات، إذ قام عام 1846 الرئيس جيمس بولك

بإعطاء أوامره للجنرال تيلر لاحتلال المناطق المتنازع عليها على ضفاف نهر نيوغراندي مع المكسيك ولم يجد الكونغرس نفسه إلا مرغماً على الاجتماع وإعلان حالة الحرب. لأن التكتيك المتبع في الإدارة هو توريط الماكينة العسكرية وبعدها تصبح الحال أمراً واقعاً لا تستطيع أمريكا التراجع عنه إلا إذا عبر الشعب عن استيائه ورفضه الحرب كما حصل في حرب فيتنام.

لم يتبع الرئيس بوش الأب أياً من الحالتين أي الطلب من الكونغرس قرار إعلان الحرب على العراق ولا قام بتوريط الجيش لجعل القضية «أمراً واقعاً» ولكنه لجأ إلى وسيلة ثالثة هي تنفيذ قرارات هيئة الأمم. وبهذه الطريقة ضرب ضربته وحطم أكبر قوة عسكرية عربية تشكل خطراً فعلياً على الدولة العبرية، مما جعل إسرائيل تشعر منذ ذلك الوقت بالاطمئنان الأمني إلى حد ما بعدما تحطمت الآلة العسكرية العراقية وتحطمت معها معنويات الجيش العراقي. فإذا كان صحيحاً ما يقوله بعض المفكرين والأكاديميين الأمريكيين «من أن السياسة الخارجية الأمريكية هي امتداد عملي وفعلي للسياسة الداخلية» يكون أحرى أن يقف يهود أمريكا إلى جانب الرئيس بوش الأب في معركته الانتخابية ضد كلينتون بعدما أدى لإسرائيل خدمة كبيرة في أعقاب ضرب الجيش العراقي. ولكن النتيجة جاءت عكسية فلم تعترف إسرائيل ومعظم يهود أمريكا بهذا الجميل وحاربت قوى الضغط الصهيونية الرجل وساهمت في إسقاطه في الانتخابات.

ترك هذا الأمر جرحاً كبيراً عند بوش الأب دون أن يفصح عن ذلك، ولكنه أخذ فترة الأعوام الثمانية التي أمضاها كلينتون في السلطة يخطط لمعركة رئاسية يخوضها في وجه خصومه. علينا هنا أن لا ننسى أن بوش الأب سبق أن شغل منصب رئيس الاستخبارات المركزية، بالإضافة إلى خبرته كنائب رئيس طيلة ولاية ريغان، وكرئيس لولاية واحدة، وقد تعلم بنتيجة ذلك من أخطائه وخاصة الانتخابية منها، إذ كان عليه عندما خاض الانتخابات للمرة الثانية أن يجد البديل من اللوبي اليهودي بعدما تبين له أن هذا اللوبي يجب ألا يكون المحرك الرئيسي كإثنية وحيدة في الداخل الأمريكي، فثمة في أمريكا إثنيات عديدة ومن جميع بلدان العالم. وهذا ما جعل أمريكا تسمي نفسها المجتمع الا'صهاري. فهناك الجالية الإسبانية، والعربية، والصينية، وغيرها، بالإضافة إلى الإثنية الكبرى من الزنوج التي تشكل قوة انتخابية كبيرة.

كان من نتائج تخطيطه هذا فوز ابنه بالرئاسة بعد المخاض الذي شاهدناه بإعادة فرز الأصوات وتدخل المحكمة العليا في فلوريدا حتى جاء حسم الموضوع من المحكمة الدستورية العليا في واشنطن.

والحقيقة هي أن الماكينة الأمريكية لصنع القرارات لا يمكن أن تفهم جيداً إلا بمقدار علاقتها برئيس الجمهورية. فطبيعة النظام الأمريكي، كونه نظاماً رئاسياً، تحمل الرئيس المسؤوليات الجسام في كل ما يمت إلى الصلاحيات التنفيذية بصلة. فالرئاسة لا تفهم جيداً من دون الإلمام العميق بطبيعة القيّمين على الجهاز التنفيذي الذين يعيّنهم الرئيس بعد موافقة مجلس الشيوخ، ولكن الرئيس مطلق الصلاحيات بعد التعيين إذ يحق له طرد أي مسؤول لا يرتاح إليه. من هذا المنطلق نجد أن التعيينات التي قام بها الرئيس بوش الابن في إدارته الجديدة لا تخلو من بصمات والده. فلأسماء المعينين مدلولاتها ومعانيها الإثنية بدءاً بالجنرال باول إلى كوندوليزا رايس للأمن القومي وتشاو المولودة خارج أمريكا للشؤون الاجتماعية، وإن دل هذا فعلى أن البديل من اللوبي اليهودي هو التبصر في شأن الاثنيات الأخرى وتحريكها، ولاسيما العنصر الأسود. إن أول عمل سيقدم عليه الرئيس بوش الابن بعد قسم اليمين هو تكريم الزنجي مارتن لوثر كينغ. وسوف يكون لذلك أثره الكبير في الزنوج عاطفياً. إن للرئيس الكلمة الأولى في البلاد. فعندما يتكلم يسمعه الجميع وعندما يكرم يدرك الناس لماذا هذا التكريم وعندما يخطب يعرف الجميع مغزى الكلمة. إنه رجل قوي يعمل من خلال المؤسسات القائمة ولكنه ليس ديكتاتوراً لأن السلطة التشريعية والرأي العام له بالمرصاد.

يقول الإنجيل «اعرفوا الحق والحق يحرركم». هذا القول اتخذته مؤسسة الاستخبارات المركزية شعاراً لها، فإذا كان هذا الشعار هو حقاً الشعار الذي يقتدي به الرئيس الأمريكي فلماذا لا يكشف الرئيس بوش الابن في المستقبل كل الحقائق التي تتعلق بأزمة الشرق الأوسط والويلات التي عانى ولا يزال يعانيها الجميع وخاصة لبنان من جراء السياسة الإسرائيلية؟

إذا كانت الحقيقة تجعل الأمريكيين أحراراً فعليهم أن يتحرروا من هيمنة القوى اليهودية الضاغطة خدمة للسلام وتخليص الفلسطينيين واليهود الأبرياء من العذاب والقهر. إنها أمنية العالم العربي أن يأتي اليوم الذي يقول فيه الرئيس بوش

الابن الحقيقة عن الصهيونية في إسرائيل ونياتها التوسعية وانتهاكاتها لكل الأعراف والقرارات الدولية.

لقد أيقظ التمادي الإسرائيلي ودور اللوبي اليهودي الاثنيات الأخرى، وهذا ما سوف يؤثر سلباً على دور اليهود وإسرائيل في المستقبل المنظور، ولكن يجب أن تتعاطى الدول العربية مع الرئيس الجديد بإيجابية وموضوعية كي لا تجد إسرائيل حجة تتذرع بها في وجه العرب.

يجب أن يبتعد العرب عن لعبة الإرهاب، لأن إسرائيل تريد أن تؤثر على الرأي العام الأمريكي بخلقها الشائعات والدعايات التي تؤذي سمعة العرب. وليس هنالك من شيء يؤثر في الأمريكي مثل كلمة «إرهاب».

إن الرئيس بوش الابن لا يريد أن يتمثل بسلفه وبسياسته حيال الشرق الأوسط، وإذا تعاون العرب معه فسيعطيه ذلك الزخم الكامل للمضي في مواقف شجاعة في وجه إسرائيل. والمطلوب اليوم أن يكون التضامن العربي قد وجد طريقه للتعاطي بالعقلانية السياسية مع الرئيس الجديد وصولاً إلى سلام شامل وعادل في المنطقة.

النهار 2001/1/20 ص. 1/12
عدد 20859

النظام الدولي الجديد
وانعكاساته على بقية الأمم

تختلف الآراء والتحليلات السياسية حول مفهوم النظام الدولي وتركيبته. كما أن هنالك آراء عدة عن الوظيفة والطريقة التي يتعامل بها هذا النظام وبقية الوحدات (الأمم) الأخرى. إن الفرضية المنطقية والحقائق التاريخية تدل على أنه بعد أي حرب عالمية ينبعث من رمادها ويعقبها نظام دولي، لأن الحرب يجب أن تثمر عن نتائج سياسية. ومن الطبيعي أن تكون حصيلة هذه النتائج غنيمة المنتصرين الذين يشكلون بعد فوزهم نظاماً دولياً هم القادرون على وصفه وتبيان تركيبته وفرزه ودوره «Role of Structure and Function».

ولا أحد يستطيع أن يغير النظام الدولي إلا الذين أوجدوه وصنعوه أو الأقوياء القادرون على تفكيكه وتغييره.

إننا لا نريد أن نعود إلى النظام الدولي الروماني Paxo Romana ودونة روما العظمى ولا إلى الإمبراطورية الصينية التي كان يعتقد أهلها بأنها السماء الوسطى تملي قراراتها على الأرض بقوة مستمدة من آلهتها، ولا النظامين المسيحي Christiandom ومفهوم الأمة الإسلامية (أمة وسطاً) بمفاهيمها العالمية وانتصاراتها الواسعة. إن كل ذلك أصبح من التاريخ الغابر، ولكن التاريخ الذي لا يزال ماثلاً أمام أعيننا، هو نظام ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. فالحرب العالمية الأولى، قد أفرزت نظاماً دولياً، مفكك الأوصال بتحالفات، البعض منها علني والبعض الآخر سري. وكان هذا النظام نظام القوى الكبرى Multipolar system وكانت عصبة الأمم إحدى أهم ما أفرز بطابعها الإنساني المرتكز على القانون الدولي في تسوية النزاعات والخلافات بين الأمم. أما الحرب العالمية الثانية فقد انبثق منها نظام القطبين: الولايات المتحدة الأمريكية متزعمة العالم الحر والاتحاد السوفياتي وحلفائه متزعمة الإيديولوجية الشيوعية. وعاش العالم على الحرب الباردة التي

تمثلت سياسياً وعملياً بقاعدة.. إذا كان باستطاعتي قتلك وباستطاعتك قتلي فمن الأفضل أن نتفاهم وبعضنا البعض لأن نظرية لعبة الصفر Zero Sum Game تنهي الاثنين.

وفي ضوء هذه المعادلة، انبثقت نظرية التفاهم السلوكي Behavioral Understanding بين الجبارين التي تنطوي، على أنه مهما حدث من صراعات فيجب ألا تنتهي إلى تصادم بين الجبارين، لأن نتائج ذلك قد تؤدي إلى الدمار الشامل، وعلى أسس من الخوف والرعب تمت اتفاقات عدم انتشار الأسلحة المدمرة Non- Proliferation Treaty وحرب النجوم.

بعد الحرب اختلفت الآراء والتحليلات حول مفهوم نظام الرأسين Bipolar System والتساؤلات كانت تدور حول النظام العالمي Universal System الذي كان يتمثل بهيئة الأمم وبخاصة مجلس الأمن، والدور الردعي المرتبط به، كي يجعل من نظام الرأسين نظاماً يراعي حقوق واستقلال بقية الأمم. ومن المبادئ الحميدة التي يتألف منها الميثاق، حرية الحركة لبعض الدول مثل مجموعة دول عدم الانحياز أو الدول الحيادية التي من المفترض أن تمثل الدول دورها المستقل تجاه الجبارين. ومن المفيد أن نذكر بأنه لدى انبثاق مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز كانت كلمة مندوب الاتحاد السوفياتي أندريه غروميكو آنذاك في هيئة الأمم وكأنها الكلمة نفسها التي ألقاها المندوب الأمريكي هنري كابوت لودج والتي تقول لكلا الطرفين.. إن من ليس معنا فهو ضدنا. وكان الرفض مطلقاً من الجبارين لقيام كتلة عدم الانحياز، لأن ذلك يؤثر ويمس بمصالحهما. كما أن الجبارين رفضا قيام نظام إقليمي مستقل عنهما heirical & regional system لذلك قاما بتأليف أحلاف سياسية في العالم من حلف وارسو إلى الحلف الأطلسي لإلغاء التوجه عند الآخرين بالتطلع إلى أحلاف مستقلة عنهما.

نظام القطب الواحد

إن ما نريد أن نركز عليه الآن، هو ما حصل بعد حرب عالمية ثالثة لم تحصل كأخواتها من الحروب بمعناها العسكري، بل حصلت بفلسفة ومفاهيم أيديولوجية واقتصادية واجتماعية انتصرت فيها الليبرالية الأمريكية ونظامها الرأسمالي على الشيوعية الدولية المتمثلة بالاتحاد السوفياتي.

إن السياسة الدولية تصبو دائماً إلى القوة وتتمحور حولها، ومن يحزها يحصل على الجائزة الكبرى، شئنا أم أبينا. فالقوة في معظم الأحيان تكون غير عادلة عندما تتمتع بها الدول لأنها دائماً تبقي مصلحة الأمة التي تمثل وليس شيئاً آخر. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لم يبق سوي قوة واحدة هي الولايات الأمريكية المتحدة، ولكن هذا لا يعني أن النظام الدولي الذي كان قائماً على نظرية القطبين أصبح الآن نظام القطب الواحد، لأننا إذا أقررنا بذلك، فإننا نقر بأن أمريكا الآن أصبحت الشرطي العالمي أو الفلك الوحيد الذي تدور حوله بقية الأفلاك ولا تستطيع الدول الأخرى أن ترى النور والحياة من دونه. إننا لا نستطيع أن نسلم بذلك لأن ما جرى بالفعل هو أن أمريكا وحدها أصبحت القوة العظمى في العالم وحولها قوى إقليمية أخرى لا تستطيع أن تتحرك من دون التنسيق والاتفاق معها للقيام بأي عمل على مستوى دولي وإقليمي. ولكن بدون شك فإن هذه القوة العظمى هي الوحيدة وصاحبة التأثير الأكبر على بقية الأمم في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية والدبلوماسية، بحيث انه باستطاعتها أن تروج وتؤمن مصالحها الحيوية بشتى الوسائل والسبل المتاحة لها.

إن طبيعة الصراعات الإقليمية وتركيبة الأنظمة في معظم الدول تساعد أمريكا على تأمين مصالحها بالشكل الذي تريد. وقد استطاعت هذه الدولة أن توجد أمامها، أو أنها هي التي بغية التوصل إلى غايتها خلفت دولاً متنافسة ومتصارعة ومتخاصمة بسبب الجغرافيا والتاريخ أو المصالح. هذا الوضع مهد الطريق للدولة العظمى لأن تحقق أهدافها على حساب هذه الدول، لأن تركيبة أنظمتها السياسية ركيكة يحكمها عادة الأفراد أو قبائل همها الوحيد الحفاظ على السلطة وحمايتها بفضل الولايات الأمريكية المتحدة. فلو أخذنا الأنظمة الإقليمية Regional Systems المتحركة لوجدنا أن حركة هذه الدول في محيطها على عداوة خفية أو علنية مع جيرانها. إن القارة الإفريقية تعيش حالة من الفوضى والذعر وفي بعض الحالات الحروب الأهلية في ما بينها أو مع دول مجاورة لها. ومن هنا تستطيع أمريكا أن تدخل القار الإفريقية وتؤمن مصالحها وأهدافها. يقول بعض السياسيين الأمريكيين بأن التحرك الأمريكي باتجاه إفريقيا هو إنساني هدفه تقديم المساعدات لهذه الدول مثل إثيوبيا وأنغولا والسودان وغيرها. ولكن من السذاجة القبول بذلك لأن أمريكا ما كانت ولن تكون جمعية خيرية لأحد.

مستقبل النظام الدولي الجديد وحلف شمال الأطلسي

تشبه الحرب الباردة جزيرة على أرضها عملاق كبير وحوله أناس بأوضاع متنوعة. ونعني بذلك العملاق الولايات المتحدة والناس بالدول الصغيرة. وهذا العملاق يتمتع باللعبة وكأنه الإمبراطور الروماني الذي يشاهد المتصارعين في الحلبة ويتلذذ بالأدوار وبالانتصارات التي ينجزها اللاعبون، وعندما يتعب يطلب من الأقزام الهدوء والسكينة كي ينام ويرتاح. وفي ذات يوم أفاق العملاق ووجد على الجزيرة شيئاً يشبهه، إنه عملاق آخر. وهنا بدأت الكارثة وذلك عندما أصبح الاتحاد السوفياتي يملك صواريخ عابرة القارات فبدأت عملية المصارعة بينهما فأخذ الأقزام ينتظرون بحماسة المتصارعين متضرعين لو يقع الاثنان في البحر أو يقتلا بعضهما البعض ليرتاح ويتحرر الأقزام منهما. ولكن المتصارعين انتبها لتوازن القوى فاضطرا لعقد حلف توازن المصالح على حساب الآخرين، ودامت هذه الحال حتى عادا إلى التصارع فوقع الدب السوفياتي في المحيط الداكن وهو الآن يطلب من الفيل الأمريكي انتشاله وانقاذه، وهنا عاد هذا العملاق يتمتع بسلطة الأقوى على الجزيرة حتى إشعار آخر، ولكن بريزينسكي Zbigniew Brzenuski يعارض هذا القول استناداً إلى مقولة أن أمريكا هي القوة العظمى الآن والأخيرة في هذا العالم.

ولهذا السبب فإنه يعتقد أن عليها أن تحافظ على هذا الدور لأنها بذلك تستطيع أن تؤمن الاستقرار في هذا العالم، كما أنها تستطيع أن تحافظ على القيم العالمية وعلى المفاهيم التي طرحها الرئيس جورج بوش تحت شعار النظام العالمي الجديد The New Order ولكن ذلك يجب أن يكون بعهدة النظام العالمي U.N الممثل بالأمم المتحدة ومع تطويره لكي يتماشى والنظام الدولي الجديد. ونقصد بهذا التطوير، إيجاد تركيبة جديدة لمجلس الأمن ودور أكبر للجمعية العمومية، ولا نستطيع أن نزيد على ميثاق الأمم المتحدة أشياء كثيرة لأنها وافية كافية من ناحية المبدأ. إن أمريكا كانت على يقين بأن النظام العالمي لا يقر، وبخاصة بوجود حق الفيتو في مجلس الأمن، بضرب يوغسلافية، لذلك لجأت إلى الأطلسي. إن القيم التي يجب التركيز عليها ليست القيم المبنية على توازن القوى وتوازن المصالح، بل يجب أن تكون مفاهيم إنسانية تخص قيمة وكرامة وحق الإنسان في كل مكان في هذا العالم. لقد وضعت أمريكا حصاراً اقتصادياً على 35 دولة بين 93-96 بسبب ما تدعيه من عمليات دعم «الإرهاب» ومن اتجار وتسهيل وزراعة للمخدرات. إن التعريف الذي تعطيه

أمريكا للإرهاب هو تعريف أميركي ولصالح وغايات أميركية، فكيف يحق لأميركا أن تصف من يقاتل في سبيل تحرير أرضه في جنوب لبنان أو في أي بقعة أخرى من العالم بأنه إرهابي، ولا تصنف إسرائيل وتعنتها وتماديها وشراستها في قهر وتعذيب واغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني، بالإرهابية. لذلك ينظر المفكرون والمثقفون والنخبة في هذا العالم إلى أمريكا نظرة غاضبة وثائرة لأنهم يرون أنها عائق على طريق تقدمهم وخطر على سيادتهم وحريتهم ومدمرة لاقتصادهم وازدهارهم. إنها تتحدث عن أنظمة هي تقاطعها وتحاصرها وتقول بأنها تقهر شعوبها ولكنها في الوقت نفسه تتعامل وإياها أو تستعملها للضغط على دول أخرى كما هي الحال في العراق لأن الذي يدفع الثمن هو الشعب العراقي وليس نظام صدام.

الحلف الأطلسي بدأ من طرفين يحتاج بعضهما إلى البعض في مواجهة الشيوعية والاتحاد السوفياتي؛ الولايات الأمريكية المتحدة مع كندا من جهة، وعشرة دول أوروبية من جهة أخرى. وقد تداعت هذه الدول الاثنتا عشرة للاجتماع في واشنطن في 4 نيسان سنة 1949, لتدرس حرب العصابات في وجه اليونان من قبل الشيوعيين، وحصار برلين سنة 1948. وقد وقعوا في واشنطن على معاهدة من 14 بنداً أهم ما في هذه المعاهدة هو اندفاع الدول الأوربية نحو أمريكا لحمايتها من الشيوعية والاتحاد السوفياتي.

وفي سنة 1952 دخلت تركيا واليونان وفي سنة 1955 دخلت ألمانيا الغربية وفي سنة 1990 أصبحت ألمانيا الموحدة عضواً بدل ألمانيا الغوبية وفي سنة 1982 دخلت إسبانيا مضماره.

وفي سنة 1997 اتخذ وزراء خارجية الحلف قراراً سمح بموجبه بالسماح لدول أوروبا الشرقية بالانضمام إلى الحلف فدخلت بولندة وهنغاريا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا في الطريق.

إن المبادئ الرئيسية للحلف هي أمن أوروبا وازدهاره. كما أن الحلف حسب ميثاقه، يسعى جاهداً لتطوير التعاون المثمر والجاد مع كل الدول والمنظمات الأوروبية والأطلسية. بالإضافة إلى التعاون المطلق مع شرعة وميثاق الأمم المتحدة. وبناء عليه فقد قامت القوى الأطلسية سنة 1995 برعاية دولية لتنفيذ القرار الذي ينص على سلام في بوسنيا Bosnia Peace agreement ولكن عندما عرف الحلف الأطلسي أنه سوف لا يحظى بموافقة مجلس الأمن في موضوع يوغسلافية بسبب استعمال حق

النقض من قبل روسيا والصين، لذلك اتخذ قراراً بالهجوم على يوغسلافية بحجة أن الحلف هو أداة شرعية للأمم المتحدة ودرع وقاية لحماية الأمن والاستقرار.

إن الوظيفة الرئيسة للحلف الأطلسي هي الترابط بين الأعضاء والحفاظ على الاستقرار والأمن بواسطة قوة رادعة أطلسية كافية تستطيع القيام بالمهمات المطلوبة منها عند الحاجة مع تطوير الأمن والدفاع الأوروبي وإدارة الأزمات من أعضائها بطريقة سلمية والانفتاح على الآخرين للانضمام إلى الحلف بناء على البند العاشر من معاهدة واشنطن شرط أن تلتزم الدول المنضوية بمبادئ الحلف وأهدافه. يدعي الحلف أن الرسالة التي يريد أن يقوم بها هي الحفاظ على القيم والمفاهيم الغربية وليس المصالح الأطلسية.

عندما شعر الرئيس ديغول سنة 1966 بأن الحلف يوظف طلباً للمصالح الأنكلوساكسونية، انسحبت فرنسا من الحلف احتجاجاً على سياسة أمريكا المنحازة إلى بريطانيا، وليس من الاتحاد الأوروبي. وفي سنة 1995 بعد ثلاثين سنة من المقاطعة عادت فرنسا إلى الحلف واحتلت موقعاً لنفسها في اللجنة العسكرية، ولا ننسى موقف ديغول بعد حرب 1967 عندما وصف اليهود بقوم يحبون السيطرة Domineering People وكان ذلك انتقاد لأمريكا التي تتزعم الحلف الأطلسي ولكنها تخالف بنوده التي تدعو إلى الوقوف في وجه المعتدي أياً يكن، وقد كانت إسرائيل المعتدية على حقوق وسيادة الدول العربية أكبر دليل على ذلك.

وفي عملية تحييد روسيا الاتحادية وأوكرانيا عمدت الولايات المتحدة إلى إبرام اتفاقيات معهما للحد من دورهما في عمليات أطلسية في أوروبا. ففي سنة 1997 وقع الحلف مع روسيا اتفاقاً تاريخياً حول علاقة الطرفين يدعو إلى التفاهم حول كل القضايا الاستراتيجية في أوروبا والتفاهم حولها، ومن هنا نجد أن دور روسيا هو دور شبه محايد في الحرب الدائرة في يوغسلافيا وكوسوفو، وحتى تقوم أمريكا بمحاصرة روسيا عمدت بعد أيام إلى اتفاق مماثل مع أوكرانيا.

لا أحد يقر بأن الحلف الأطلسي بزعامة أمريكا وعضوية 19 دولة أوروبية قام بضرب يوغسلافيا لأن الدكتاتور ميلوسيفيتش يضطهد الأقلية الألبانية الإسلامية في كوسوفو. فأين هي حقوق بقية الأقليات المضطهدة في العالم؟ وأين حقوق الشعب الفلسطيني الذي يعاني منذ نشوء الأطلسي ما لا يعانيه أي شعب آخر من غطرسة الإسرائيلي.

إن أمريكا لم تذهب إلى يوغسلافية بسبب اضطهاد الأقلية الألبانية، بل ذهبت كي تؤمن مصالحها في القارة الأوروبية. ويستطيع المرء أن يرى الحضيض الضمني الذي تعانيه الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا واليونان وفرنسا. يقول الرئيس كلينتون في الخطاب الذي ألقاه في واشنطن في 23 آب سنة 1998 عن التشدد على حملة وموقف الأطلسي «في الدفاع عن القيم والرؤى الصائبة لأوروبا الحرة الموحدة والتي تنعم بالسلام. اليوم نرسل رسالة وحدة وعزم لتحقيق أهداف الأطلسي في وجه ميلوسيفيتش الذي لا يفهم إلا لغة القوة. إننا نقوم بهذا مع شركائنا الأوروبيين ومع الأطلسي ومع أوكرانيا وروسيا لنجد من يردع الرئيس اليوغسلافي الذي يشعل نار الغضب بين الأمم والشعوب المتعددة المعتقدات والمذاهب».

لماذا لا تريد أمريكا ومعها حلفاؤها حسم الموضوع اليوغسلافي بسرعة كما حصل في العراق، فقد حضرت أمريكا حوالى 1700 طائرة وكانت تقوم هذه الطائرات بحوالى 1500 إلى 2000 طلعة في اليوم الواحد بينما يوغسلافيا استحضرت 400 طائرة وقد زادت العدد مؤخراً وتقوم بحوالى 400 إلى 600 طلعة في اليوم. ألا تدرك أمريكا أن القصف الجوي لا يغير من طبيعة الأنظمة وإزاحة الحاكم وقد كانت ولا تزال تجربتها في العراق ماثلة أمام الأعين وأمام كل صحافة حرة نبيلة.

أن أمريكا تريد أن تبقى ذلك العملاق الذي يلعب على الجزيرة بمفرده ويقوم بإرسال تجارب وإرسال رسائل إلى الدول الأخرى. كما ويريد أن يظهر مدى القوة الأمريكية وكيف أنه يستطيع أن يستعملها عندما يشاء وحيثما يشاء بعنف وألم ضد الذين لا يشاركونه الرأي ويوافقون على سياسته الخارجية.

خلاصة: عندما تتحرك الولايات الأمريكية المتحدة، الدولة العظمى في هذا العالم، إن كان في بغداد أو كوسوفو أو بلغراد أو أي مكان آخر في العالم، فإنها تدعي لنفسها وللآخرين حرية الحركة بناء على زعمها بأن القدر قيض لها أن تحمل عبء «الأمانة الإنسانية» من دون أن تسعى هي إلى ذلك.إن هذا الزعم أمر جيد بالنسبة لجميع الأمم ولكل إنسان في ربوع هذا العالم، ولكن هذه الأمانة هي رسالة البشرية جمعاء عبر ميثاق هيئة الأمم المتحدة. إن المادة الحادية عشرة من ميثاقها تنص ما ملخصه: «على الجمعية العمومية أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلام والأمن الدوليين...»، ولم ينط هذا الأمر بمجلس الأمن القومي الأمريكي ولا بأمانة الحلف الأطلسي. فأثبت أنه باستطاعة أمريكا أن تقوم مع هيئة الأمم أو

بالتنسيق معها للوصول إلى هذه الأهداف السامية، إذ إن الجميع يدعم هذا التوجه ويباركه شرط أن يكون عادلاً وشاملاً.

إن الأمانة الإنسانية هي عصارة تجارب وثقافات وتراكمات من التراث البشري العظيم عبر التاريخ ضحى من أجلها أنبياء وعباقرة وفلاسفة حتى وصلت إلينا وتبلورت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المؤلف من ثلاثين مادة The International Bill of Rights أهم ما جاء في هذا الميثاق[1] المادتان الأولى والثانية «جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وإن لكل إنسان حق التمتع بالحقوق والحريات كافة الواردة في هذا الإعلان من دون أي تمييز ناجم عن العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو الميلاد، أو غير ذلك».

فإذا كانت المادتان الأولى والثانية هما ما يعبر عنه المفكرون الأمريكيون والغربيون وبخاصة ريمون آرون الذي يدعي بأن الحضارة الغربية هي التي أوجدت ما نصت عليه وثيقة حقوق الإنسان وكرامة الدول وسيادتها، ويقول: إذا فكر أحد بأن يمس مبادئ هذه الحضارة الغربية بأذى فإن العالم الحر يجب أن يدمر من يفكر في ذلك قبل أن يقوم بأي عمل آخر. إن الحضارة الغربية بمبادئها هي غاية بحد ذاتها. ولا يمانعه ساموبل هانتغتون ولا غيره هذا الرأي، ولكن هل يعتقد هؤلاء وغيرهم أن أمريكا بضربها يوغسلافيا قد تطبق المادتين الأولى والثانية لتحافظ على أقلية مضطهدة وإنسان معذب أو أنها ذهبت إلى بغداد لتنقذ الإنسان العراقي من الإرهاب والاستعباد والفقر والمرض؟ أم أنها جاءت بسبب مصالحها القومية؟ إنها أسئلة نطلب إلى الذين يدافعون عن مبادئ الحضارة الإنسانية وليس المدنية الغربية، الإجابة عنها، لأن الحضارة الإنسانية هي ملك للبشرية وليس لدولة من دون أخرى.

نعم يتأثر العالم بأسره لهذه المبادئ، لأن حرية الإنسان وكرامته أثمن ما في الدنيا، ولكن الليبرالية والسياسة الخارجية والأمن القومي الأمريكي تدعو إلى مبدأ العقلانية (Rationalism) تحت شعار أن العالم يجب أن يتكيف مع أمريكا ويقبل بالتفسير الذي تعطيه حول سيادة الأمم وحقوق الإنسان. إن الجميع يقبلون بالمبادئ التي يؤمن بها المواطن الأمريكي في بلده ويطلبون من الإدارة الأمريكية في سياستها

(1) من نص محاضرة ألقيت في جمعية متخرجي جامعة بيروت العربية.

الخارجية أن تطبق المبادئ التي وضعها الآباء المسنون لهذه الدولة الفتية.

إن سمعة أمريكا وتعاملها مع دولة إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني، ينكران عليها كل ما تدعيه من مبادئ إنسانية، ويجعلان الدول الأخرى تشعر بأن الدولة العظمى تسعى دائماً وراء الأمن القومي الأمريكي والمصالح القومية، ليس إلا.

إننا نجد أن أجدى عمل تستطيع الدول أن تقوم به في الوقت الحاضر للحفاظ على مصالحها وتخفيف الخسائر عنها، هو أن تخاطب الشعب الأمريكي وليس الإدارة الأمريكية. ولكي تستطيع القيام بذلك فإن عليها أن تؤسس لنفسها قوى ضاغطة يجب أن تعبر عن نفسها وعن مدى ارتباطها بمبادئ الإنسان والديمقراطية التي تمارسها في بلدها، لأنه لا يمكن أن تطالب الشعب الأمريكي بأن يكون معها في قضاياه المحقة من دون أن تظهر له أنها جديرة ومحقة في ما تطالب به وتريد تحقيقه.

السفير 1999/5/18
ص. 9 عدد 8297

لو كان موجوداً لما حصلت الحرب العراقية الإيرانية

رؤيته للإنسان تتجاوز الأبعاد المناطقية والدينية والقومية

-1-

كان الإمام الصدر، ينظر إلى المجتمع اللبناني في جانب منه، على أن فيه فئة محرومة وفئة حارمة، وكان يرى أن الفئة الحارمة، ما كان يطلق عليه أنذاك المارونية السياسية، التي كانت تحتوي أفراداً من جميع الطوائف اللبنانية، وهي كانت الفئة الحاكمة والمسيطرة والتي أدت إلى حرمان القسم الأكبر من الشعب اللبناني بجميع طوائفه. فكلما تحسّن وضع المحرومين في لبنان تتحقق أمنيات السيد موسى. أما بكون السؤال يتحدث عن الشيعة، فلا شك أن القاعدة الأساسية للحرمان هي القاعدة الشيعية، لذلك فالشيعة اليوم في وجههم الاجتماعي وإلى حدٍ ما الاقتصادي دخلوا في التركيبة والصيغة اللبنانية.

السيد موسى الصدر، وضع الأسس التي شكلت المنطلق الذي انطلقنا منه لتحقيق هذه الأهداف، فهو كان يرى اللبنانيين من منطلق حقوق الإنسان، فهو لم يميز في الحرمان بين طائفة وأخرى، لذلك فحركة المحرومين (أمل) بدأت مع السيد موسى منطلقة من كل الطوائف اللبنانية، وتخص كل اللبنانيين وأبرز العناوين التي شكلت أسس الإنطلاقة:

1ـ إلغاء الحرمان.

2ـ تحسين المؤسسات الدستورية.

3ـ تحصيل أكبر قدر من الحرية للمواطن اللبناني لتحقيق أهدافه كمواطن.

وهذا ما يؤكد أن نظرة الإمام الصدر كانت تشمل جميع اللبنانيين.

بدون شك هناك تقدم، خصوصاً أننا نتحدث في مختبر لبناني زئبقي،

ورجراج. فلبنان ليس بكوكب مستقل في هذا الفضاء، فهو جزء من هذه المنطقة، يؤثر ويتأثر بها، وفي هذه الأيام يتأثر أكثر. فعندما نتحدث عن الوضع الشيعي، فلا يمكن أن نفصله عما يحدث في المنطقة المحيطة. لكني أرى في المحصلة، أن هناك تطوراً على مستوى رؤية الشيعة للبنان رؤية موضوعية، انطلاقاً من إيمانهم بأن لبنان وطن نهائي وديمقراطي ويجب المحافظة عليه ويعملون على بناء مؤسساته، من هنا يظهر واضحاً الوعي لدى الشيعة اتجاه لبنان، بينما قبل ذلك وفي أيام الإمام الصدر، الذي كان يشعر أن المواطن الشيعي في حالة اغتراب عن الوطن وهو مقيم فيه.

- 2 -

طموحات الإمام الصدر لم تتحقق فعلاً، وفي هذا السياق أورد هذه الواقعة، وهي: سئل أفلاطون عن الحركة، فقام ولم يجب ومشى...

والإمام الصدر أطلق على مشروعه اسم الحركة، وذلك انطلاقاً من ديناميكيته وحركته، فهو وضع حجر الأساس. الهدف أن تكون هناك ديمقراطية في لبنان تحت عنوان «لا فرق بين مواطن وآخر إلا بقدر ما يقدم هذا المواطن لوطنه» فطموحات الإمام الصدر أكبر مما تحقق بكثير، وعندما نسأل عما تحقق، نقول إننا مازلنا في بداية الطريق، وتحقيق هذه الطموحات يتطلب مزيداً من الحركة للوصول إلى الأهداف السامية التي حددها الإمام الصدر، الذي لم يكن متقوقعاً في لبنان، بل كان صاحب أفق واسع، كان صاحب بعد عربي وإسلامي، وله تطلعات في هذه الأبعاد ويشرحها دائماً، والأهم في شخصية الإمام الصدر وتطلعاته ما يتعلق برؤيته للإنسان، التي تتجاوز الأبعاد الدينية والمناطقية والقومية.

- 3 -

مطلب الإمام الصدر كان مطلباً شمولياً يشمل لبنان كله، وأذكر في إحدى الجلسات مع الإمام الصدر، وكانت تحضرها إحدى الهيئات المعنية بالحوار اللبناني، ومحضر هذه الجلسة نشر في الصحف آنذاك، وأذكر أن من أعضاء هذه الهيئة شارل مالك، وإدوار حنين، وسعيد حيدر وكان موضوعها «إنقاذ لبنان»، عندما استمع إليهم الإمام الصدر، قال: «إن سبب ألمي ينطلق من أن لبنان، مصدر العلم والذي كتب معظم دساتير هذه المنطقة هو اليوم يبحث عمن يكتب له دستوراً حضارياً متجدداً يتماشى مع روح العصر». ثم بدأ بشرح رؤيته للبنان حول الدستور والمؤسسات

والديمقراطية... وأذكر مدى إعجاب الحاضرين بآراء الإمام الصدر، وما زلت أذكر بعد أن أنهى اللقاء كيف نحى شارل مالك جانباً وقال «لم ألتقِ برجل يلم بالعبقرية كما الإمام الصدر».

وأذكر مرة أتى إلي الأستاذ كلوفيس مقصود وطلب مني أن ألتقي وإياه الإمام الصدر، وعندما التقيناه، توجه إليه مقصود بسؤال حول الوضع الإيراني وكان ذلك قبل انتصار الثورة الإسلامية بسنة، فقال الإمام الصدر مجيباً بعد تحليل، إن الشاه سيسقط وستنتصر الثورة، وكانت ردة فعل كلوفيس مقصود بعد اللقاء بأن اعتبر الإمام الصدر مخطئاً في قراءته للوضع الإيراني.

لذلك أستطيع القول باطمئنان إن الإمام الصدر كانت لديه ميزة عن الكثيرين من القادة، وهي ميزة إستشراف المستقبل والقراءة الموضوعية للواقع.

وبالعودة إلى مطالب الإمام الصدر، فيمكنني القول إن هذه المطالب الكبيرة والسامية لم تتحقق بعد.

- 4 -

جريمة الاختطاف استهدفت المنطقة ككل، وكنت إثر اختطاف الإمام الصدر، قد كلفت بمتابعة القضية، فزرت الجزائر وفرنسا والتقيت كبار المسؤولين فيهما، كما التقيت كورت فالدهايم أمين عام الأمم المتحدة آنذاك، والتقيت بمسؤولين أمريكيين، لذلك وصلت إلى قناعة بأن اختطاف الإمام الصدر لم يكن اختطافاً لشخص، بل باعتباره قضية معنية بمستقبل العلاقات العربية_ الإيرانية، والعلاقات الإسلامية- العربية، وهو رجل انفتاح، كل ذلك لمواجهة الصهيونية وموضوع القدس.

لذلك فإن الإمام الصدر لو كان موجوداً لما حصلت الحرب العراقية_ الإيرانية، وكان صاحب قدرة مميزة على الإقناع، وخصوصاً القادة الذين التقاهم، فاختطاف الإمام الصدر لم يكن بعيداً عما كان يخطط للمنطقة من اضطراب وكوارث شهدتها منذ عشرين عاماً حتى اليوم.

- 5 -

- جريمة الاختطاف نفذها الليبيون. أما من شارك؟ والتفاصيل التي أحاطت بهذا العمل؟ ولا يمكن أن تكشف، مادام النظام الليبي موجوداً، إنما الإثباتات تدل

على أن النظام الليبي هو وراء القضية، الحديث عن الشركاء في هذه الجريمة يحوطه كلام كثير، ومن كان وراء القذافي، كلها أسئلة لم تتضح بعد... لذلك يمكن القول باختصار، إن أعداء الاستراتيجية والرؤية التي كان يعمل على تحقيقها الإمام الصدر، هم من ساهم وشارك في هذه الجريمة.

.6.

من سيعلن الوفاة؟ المشكلة أن إعلان الوفاة يتطلب شخصاً أو جهة تعلم علم اليقين أن الوفاة قد حصلت، لذلك فإن الاستنتاج شيء والحقيقة شيء آخر. فالغموض الذي مازال يحيط بقضية الإمام الصدر ومرافقيه هو الذي يمنع إعلان الوفاة. أما في الجانب الشرعي وفيما يتعلق بعائلات الإمام الصدر ومرافقيه فالأمر له معالجاته الشرعية التي لها آراء وحلول في هذا المجال.

مجلة النور 1998/1/9
ص. 25/24 عدد 88

الحرب الباردة أضعفت ثقة العرب بأنفسهم وببعضهم بعضا

النظام العالمي الجديد فرصة للعالم العربي؟

يؤثر عن كبير المسرحيين، وليم شكسبير، وهو «مفكر» سياسي أيضاً، قوله: «إن بعض الأمم شاءت لها الأقدار أن تولد عظيمة وبعض الأمم لم تخلق عظيمة بل ساهمت وسعت لتكون عظيمة فأصبحت عظيمة من خلال سلوكها وتصميمها وبعد رؤيتها كي تحقق هدف العظمة، وبعض الأمم شاءت لها الأقدار أن تلقى العظمة على أعتاقها وتتحمل أعباء ومسؤولية هذه العظمة شاءت أم أبت». والنظر في هذه المقولات الثلاث ينتهي بسرعة إلى أنها تنطبق على الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إنها ولدت عظيمة لأنها شبه قارة مستقلة لا ينتابها خوف على أمنها من الخارج. وساهمت بدورها، كدولة فتية بعد الحرب العالمية الثانية، في تكريس عظمة وجودها الطبيعي والجغرافي، ناهيك عن بالإمكانيات والطاقات التي تتمتع بها في الداخل والخارج.

إن أكبر عظمة لأي أمة كانت، صغيرة أم كبيرة، هي أن تساهم في تمتين أواصر الأخوة والسلام بين أبناء البشر، وأن يكون لها الدور الفاعل في إنماء الحضارة الإنسانية وتقدم الشعوب. فإذا كانت الولايات المتحدة منحازة إلى بنود دستورها المستمد من الأفكار الإنسانية للفيلسوف الإنكليزي جون لوك، ومن مبادئ عظمائها أمثال لنكولن وجيفرسون وولسن وغيرهم، فالعالم بأسره يقف معها. أما إذا كانت مع أفكار ترومان وجونسون وفورد فإن العالم يرجع عن تأييده لها. وعندما يكون المثل الأعلى للرئيس كلينتون شخصيات إنسانية فذة أمثال لنكولن وجيفرسون وكينيدي، فإن المجتمع الدولي يتفاءل بالخير، ويتعاون مع الإدارة الحالية لبناء نظام دولي مبني على العدالة الإنسانية.

من هذا المنطلق يجب التعاون مع أمريكا، أي من موقع قدرها وقدر الآخرين بالنسبة إليها في الوقت الحاضر، وربما إلى أن يأتي الأوان بدول أخرى فتسعى إلى

العظمة وتحقق حلمها. وعلى ضوء ذلك يمكن أن يحصل تغيير في تركيبة النظام الدولي القائم بنظام دولي آخر ينشأ عن صعود بعض الأمم هرم القوة، فتنشأ حالة دولية جديدة. فإذا لم يستطع الاتحاد السوفياتي السابق المحافظة على عظمته، يبدو من العسير على أي دولة أخرى أن تحل محله وتزج العالم في صراع قوة جديدة. وعصر التكنولوجيا الحديثة والأسلحة المتطورة يلغي مقولة شكسبير في شروط عظمة الأمة.

يعتقد فريق من السياسيين والباحثين بأن ليس هناك نظام عالمي جديد تتربع على رأسه الولايات المتحدة. أي إن ما نشهده اليوم ليس سوى تركيبات جديدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والعقيدة الشيوعية، وما يسمى نظاماً دولياً جديداً لا يحمل المواصفات المحددة لمفهوم النظام الدولي وتعقيداته.

فالنظام الداخلي ليس شركة يديرها رب عمل بالطريقة التي يشاء. إن كلمة نظام System كما عرفها توماس هوبز تعني: «أي عدد من الناس يلتقي على مصلحة واحدة أو عمل واحد يعد نظاماً في العلاقات، ويمكن أن يكون البعض من هذه الأمور منتظما». لقد استعمل هوبز كلمة «ناس» ليعرف معنى «النظام». لكننا بصدد تعريف «النظام الدولي». فيجوز وضع «الأمم» محل «الناس»، أو وضع «قادتها» محل «الناس». وهؤلاء القادة ينطقون باسم أممهم ويلتقون أو يختلفون على مفاهيم أو رؤى للقضايا العامة، أو على ما ينشدون من الأمن والاستقرار لبني جلدتهم. وهم إذ يتعاطون حل مشاكلهم، أو تنسيق العلاقات في ما بينهم، أو التخطيط لعمل عسكري، فإنهم يأخذون بالاعتبار نوعية النظام الدولي الذي يعيشون فيه ويقدرون انعكاسات تركيبة هذا النظام على تصرفاتهم، كما يقدرون توازن المصالح مع توازن القوى، بحيث يمكن أن يقود تضارب المصالح إلى الحرب، أو إلى تفاهم ينتهي إلى السلم. ولكن على الجميع أن يمتثلوا إلى مفاهيم القانون الطبيعي ومبادئه. ولو أن لغة القانون الطبيعي ولغة الأديان، لم تشكل الرادع الفعلي والحقيقي لوضع حد لغرائز الأفراد ومصالح الأمم.

إن فكرة النظام الدولي ليست إلا من صنع الرجال الذين يصنعون الحرب والسلم. فإذا كانت فكرة الحرب تدور في عقول الرجال، فإن فكرة بناء السلام مصدرها عقول الرجال. وإذا تميزت عقول الرجال بالعقلانية المطلوبة ازدادت حظوظ السلام. ولكن الغرائز والمصالح تواقة للسلم كما هي تواقة للحرب. والنظام

الدولي، شئنا أم أبينا، هو من صنع الذين ينتصرون في الحرب، ومن الأدلة على ذلك أن الأمريكيين الذين كان لهم دورهم في الحرب العالمية الثانية بادروا إلى إنشاء هيئة الأمم وطرح مبادئ المجتمع الدولي وإقامته على السلام العالمي وتقرير المصير.

إن التاريخ الأوروبي منذ 1648 حتى الحرب العالمية الثانية، أو ما سمي «بالحقبة الوستفالية» أنشأ نظامه الدولي على توازن القوى، وشرعة القانون الدولي. وكان محور الأفكار السياسية، السائدة في تلك الحقبة التاريخية، حصانة الأمة واستقلالها وسيادتها، وحقوق المواطن وواجباته في بلده، واحترام القوانين المرعية الإجراء، وحتمية تقرير المصير، وضرورة تقسيم العالم إلى دول مستقلة. كل ذلك كان أمراً طبيعياً مترتباً عن النظام الدولي في ذلك الوقت، وأسهم هذا النظام المبني على تعدد القوى والأقطاب في لجم الحرب والحد من انفجارها.

ونشأ النظام الدولي مع نشوء الأمم الحديثة، وأهم مقوماتها هي وحدة الأمة ومصالحها. مادام المفهوم القومي للأمة فالمصلحة القومية هي اللغة الأساسية للعلاقات الدولية في حالة السلام وحالة الحرب. ففي حالة السلم تتعاون هذه الأمم لحل مشاكلها بواسطة الدبلوماسية، وتتعاون مع بعضها لحل المشاكل الآنية أو العالقة بالتفاهم من دون الوصول إلى حافة الحرب.

ومنذ الحرب العالمية الثانية ساد نظام الرأسين الذي تقاسمته الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي. وكان من مترتبات هذا النظام «المتماسك» زج الكبار الصغار في حروب محدودة تلتقي مع مصالحهم، والتفاهم على ألا تؤدي المنازعات المحلية، مهما حصل، إلى المواجهة بين الجبارين. وعلى الضد منه نظام الرأسين غير المتماسك، بحيث تؤدي لعبة الصغار إلى دفع الكبار إلى المواجهة.

أما اليوم فيغلب ما يسمى بالنظام العالمي العام، المتمثل بهيئة الأمم ونظام النقض في مجلس الأمن، المتضافر مع النظام الهرمي أو نظام الرأس الواحد الذي تقوده، اليوم، الولايات المتحدة.

يدل واقع الوضع العربي القائم على أن العرب لن يكونوا على ما كانوا عليه قبل حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة. فهم في حالة إرباك وتشرذم.

وحالتهم اليوم أسوأ مما كانت عليه إبان الحرب الباردة. فيومذاك مارسوا سياستهم الخارجية من باب خلفي، متسترين بدور الحلفاء. وكان لكل منهم حلفاؤه

ومؤازروه حسبما تقتضي مصالح الحلفاء وليس مصالحهم. فكان يطالب بعضهم بالاعتدال والتنسيق مع الغرب، وبعضهم الآخر كان ينادي بالشعارات الثورية والإيديولوجيات اليسارية. أما الذين كانوا يطالبون بالتنسيق مع الغرب فقد صحت رؤيتهم بإدراك أو بغير إدراك. أما الذين تبنوا الأفكار الثورية وخاصة الشيوعية منها، وجدوا أن هذا الوهم كان حاجباً كبيراً للرؤية الصحيحة، وعاملاً مبعثراً للأحلام والطموحات لم يحقق لهم ولأوطانهم سوى عقبات جديدة في طريق الحداثة والتقدم.

ويتوقع المراقب أن تكون محادثات السلام العربية ـ الإسرائيلية محطة رئيسية لإعادة وحدة التضامن العربي، وحافزاً يفتح للعرب باب التاريخ المغلق فيدخلوا منه إلى آفاق جديدة من العقلانية، ومن التعاطي مع المتغيرات. ويتأتى ذلك إذا أدركنا أن هذه المتغيرات أنشأت ظرفاً دولياً جديداً يجب الانتقال منه إلى الديموقراطية والليبرالية والعدالة الاجتماعية. وعلى هذا الأساس يجب رسم الأولويات. ويمكن صياغة هذه الأولويات على النحو التالي:

أولاً: إن النظام الدولي الجديد ليس ضد العرب، وعليهم أن يدركوا بأن لا أحد يستطيع مساعدتهم بقدر ما يستطيعون هم أنفسهم مساعدة بعضهم بعضا. إن فريقاً من البحاثة الأمريكيين المتحيزين لإسرائيل نشروا الدراسات والمقالات التي تقول بأن العربي لا يثق إلا بغير عربي، بينما اليهودي لا يثق إلا باليهودي الآخر ويعتقد دائماً بأن العالم كله أعداء وليس العرب وحدهم الأعداء...

إننا لنا مع الرأي الأول الذي ينزع ثقة العربي من العربي الآخر. فالحقيقة هي أن الحرب الباردة أسهمت إلى حد كبير في تفرقة العرب وزعزعة عوامل الثقة فيما بينهم. والحق أن الطروحات الأيديولوجية والثورية كانت وراء الانقسامات العربية. وكذلك إن مصالح الأمم تلتقي مع مصالح العرب أكثر مما تلتقي مع الدولة العبرية.

ثانياً: تدل بعض الدراسات الصادرة عن «البنتاغون» على أن كل مواطن عربي «وذلك شيء نسبي» يصرف حوالى 450 دولاراً في السنة على التسلح وصيانة الآلة العسكرية، وذلك بسبب تعطل التسوية العادلة والشاملة في الصراع العربي الإسرائيلي. أما إذا حصلت التسوية فإن كلفة المشروع العربي العسكري ستتحول نحو التنمية في شتى أشكالها. وحتى يتم ذلك فإن المطلوب من الولايات المتحدة المساعدة الجادة والفعالة في وقف لعبة التسلح، لأن التعادل في توازن القوى يجب ألا يؤثر على إسرائيل في حالة السلام، وعليها أن تتخلص من السلاح النووي، وتصبح شريكاً في

معادلة الحد من انتشار الأسلحة النووية، لأن السعي وراء تنوع الأسلحة ربما يصبح عديم الفاعلية إذا توافرت المعرفة العلمية لدى معظم دول المنطقة. وإذا توافرت الإمكانات الضرورية لبعض الدول العربية فإن في استطاعتها أن تصنع القنبلة النووية وترمي منطقة الشرق الأوسط في جحيم حقيقي.

ثالثاً: إن الخطوة الحقيقة في التقدم لمواجهة القرن الواحد والعشرين هي بتوفير العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير فرص العمل، بحيث تكون التنمية هي العنصر الأساسي في تقدم هذه الشعوب، وباستفتاء الشعب عند اتخاذ القرارات المصيرية.

إن الصراع العربي الخفي هو بين من يملك ومن لا يملك. وهذه معضلة لا يمكن أن يحلها إلا العرب أنفسهم بانفتاحهم على النظام الدولي الجديد، والاستفادة من خبرات أركانه في المشاريع التنموية، ومساعدة الفقراء في العالم العربي في إنشاء هيئة تنموية بمسأندة دولية لصندوق عربي مشترك تشرف عليه الجامعة العربية وبنك الإنشاء والتعمير والبنك الدولي فترسى قواعد التقدم نحو العصرنة والحداثة، بحيث تصبح العقلانية والعمل الأساس في النهج العربي للتكيف مع النظام الدولي الجديد، في العلاقات الخارجية، والتوجه نحو البناء والانفتاح الديموقراطي والتعاون الاقتصادي داخل العالم العربي.

الحياة 1993/11/17
ص. 18 عدد 11235

المتغيرات الدولية: «سلم روماني» جديد؟

إن فن التعاطي في شأن السياسة الدولية أثناء الحرب الباردة كان فناً يرتكز على ثنائية القطبين وعلى القواسم المشتركة بينهما حتى بات واضحاً من قراءة تاريخ هذه الفترة بالذات أن الدول وقادتها الذين لم يدركوا أبعاد «التفاهم السلوكي» Behavioral Under standing الذي كان قائماً بين القوتين العظيميين في لعبة الحرب الباردة، وقعوا في شباكها وزجوا أنفسهم في صراعات وحروب أصبحت عبئاً عليهم، على الأقل من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

ففي تلك الفترة الزمنية كانت منطقة الشرق الأوسط مسرحاً يستقطب الحضور الدولي لعوامل عديدة أهمها سياسة الأحلاف، الصراع العربي- الإسرائيلي، وإطلالة النزعة القومية العربية ومدى تأثيرها على توازن القوى في حالة أي تغيير قد يطرأ على تركيبة هذه الأنظمة وعلى البعد الأيديولوجي الذي كان من الممكن أن يصبح نهجاً ومنطلقاً سياسياً واقتصادياً لهذه الدول، لأن فلسفة القطبين كانت تدور حول كسب عقول الأفراد والجماعات إما للمعسكر الشيوعي أو للمعسكر الرأسمالي. ولم يترك كلا المعسكرين خيارات أخرى تخرج عن نطاق العقيدتين وكأنهما كانا يقرآن في كتاب واحد عندما استعمل هنري كابوت لودج وأندريه غروميكو في هيئة الأمم، والاثنان كانا يمثلان بلادهما في هذه المنظمة آنذاك في مخاطبة شعوب العالم بشعار «من هو ليس معنا فهو ضدنا».

واستعملت هذه العبارة من جانب الاثنين كرسالة موجهة إلى الدول النامية، لإشعارها بأن الجبارين لا يقران بقوة ثالثة في النظام الدولي، وبأن هذا النظام هو للذين صنعوه بعد انتصارهم في الحرب العالمية الثانية ولا أحد يستطيع تغيير هذا النظام إلا أولئك الذين أوجدوه، علماً بأن المنافسة كانت مشروعة بينهما لاستقطاب

الدول وليس لتفردها أو لاستقلاليتها عنهما. فعلى هذه الدول أن تختار أياً من العقيدتين وأن تلحق بأي من القطبين.

هنا نجد أن الرئيس عبد الناصر عبر تعبيراً دقيقاً عن ذلك عندما خاطب وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالس في أول زيارة له لمصر بعد الثورة المصرية. قال له إن اللعبة تدور ما بين عقيدة القومية العربية من جهة والعقيدة الشيوعية من جهة أخرى، وأي تدخل منكم في اللعبة كطرف ثالث سيساعد الشيوعية والمعسكر الاشتراكي على تحقيق بعض الأهداف على فريقنا القومي الذي هو بالنتيجة لمصلحتكم. وارتاح دالس وأعجب لهذا المنطق وتراجع موقتاً عن التدخل حتى إنه ظن، مع الرئيس إيزنهاور، أن دعم عبد الناصر في مواجهة خطر تدفق الشيوعية إلى العالم العربي هو في مصلحة الولايات المتحدة، إذ إن انتصار عبد الناصر سيتحول بالنتيجة انتصاراً لمفاهيم الليبرالية والرأسمالية وإلحاق مصر والعرب بالمحور الأمريكي. لكن هذه الرؤية لم تتحقق لأن البعد الاستراتيجي الذي كان عبد الناصر يعمل من أجله هو الاستفادة من الصراع الأمريكي- السوفياتي واستغلال الوقت لتحقيق أهدافه في اللعبة وتحويلها إلى صراع ما بين المعسكرين اللذين يتنافسان على النفوذ في المنطقة وإخراج الفريق القومي منتصراً. ونبه آلن دالس رئيس الاستخبارات الأمريكية في ذلك الحين شقيقه جون فوستر دالس إلى أن الطريقة التي يستخدمها عبد الناصر ما هي إلا خدعة هدفها السعي والعمل على تصاعد قوة مصر إلى أعلى قدر ممكن بحيث يستطيع بعدها الهيمنة على الأنظمة العربية وفرض هذه القوة على حالة النزاع العربي ـ الإسرائيلي وزعزعة النظام الإقليمي، وبالتالي الانتقال النوعي إلى زعزعة ركائز النظام الدولي من خلال تحالفه مع دول عدم الانحياز التي هي بالنتيجة لمصلحة السوفيت أكثر مما هي لمصلحة الولايات الأمريكية المتحدة، وبالتالي فإن الرجل «سيختار حليفاً له ضدنا ويخلق لنا متاعب كثيرة مع أصدقائنا» في المنطقة.

كل هذه الأحلام التي كانت تدور في رأس الرئيس عبد الناصر والجماهير العربية من حوله لم تكن واقعية، بل كانت مهرجاناً كرنفالياً مغموراً بالعاطفة وبنشوة الماضي وتطلعاً مفعماً بآمال غير موضوعية في لعبة الأمم. فالرئيس عبد الناصر المحرك الرئيسي في هذا المجال لم يكن يدرك مضمون التفاهم السلوكي بين الجبارين، فوقع ضحية اللاعب الذي لم يكن يتقن فن اللعبة ولم يكن مهيأً لها فوقع

مع فريقه العربي في ساحة المعركة. فكانت كارثة 1967 أصعب مما أصاب العرب منذ سنة 1948 ولا تزال أوزارها وأثقالها عبئاً كبيراً حاسماً على كواهل العرب.

لم يدرك عبد الناصر، ومعه بعض العرب، أن حليفهم السوفياتي في الحرب الباردة كان دائماً يحاول الاستفادة من الورقة العربية في جردة مصالحه الاقتصادية مع الغرب خصوصاً الولايات الأمريكية المتحدة أو تنازلات سياسية في أماكن أخرى من العالم. ولم يجد العرب في صراعهم مع إسرائيل إلا ابتعادهم عن الشعارات واعتمادهم على أنفسهم وقوتهم الذاتية وإدراكهم، ولو بالمضمون السياسي، أن الاتحاد السوفياتي غير مؤهل وغير مستعد للوقوف معهم إلا في حدود لعبة «التفاهم السلوكي» بينه وبين الولايات الأمريكية المتحدة وقد حصل ذلك سنة 1973.

أما الآن، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي واستقرار أمر اللعبة على لاعب واحد هو الولايات الأمريكية المتحدة، فإن أنظار السياسيين والمحللين والمفكرين تتحول عن أساليب اللعبة القديمة إلى فن جديد مبني على معطيات جديدة أفرزتها المتغيرات التي طرأت على تركيبة توازن القوى مع توازن المصالح، لأن القوة الوحيدة أصبحت في مأمن من هذا كله فتحولت قوة مهيمنة على الساحة الدولية. ويمكنها الاحتفاظ بالتربع على قمة الهرم، أقله في المستقبل المنظور، وبحوزتها قوة متفوقة بإمكانها الوقوف في وجه أي دولة أو مجموعة من الدول تراودها فكرة منازعة الولايات الأمريكية المتحدة. ويشير بعض التقارير إلى أن الإدارة الأمريكية تدرس إمكان إنشاء قوة طارئة ضاربة سريعة التحرك قوامها 1,6 مليون جندي متخصصين في كل المجالات العسكرية ولا تستطيع أي قوة فردية أو جماعية من دول العالم أن تقف في وجهها، ولديها الإمكانيات لردع أي خطر من أي جهة أتى وبمقدورها أن تتصدى لمن تخوله نفسه استعمال أسلحة الدمار الشامل، وهي مستعدة لردعه والتخلص منه بقوة انتقامية فاعلة. وهي ترصد لذلك مبلغ 1200 بليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة. وإذا تصورنا قيمة هذا المبلغ فإننا نشعر بأن ليس في استطاعة دولة واحدة، أو مجموعة دول أن توفر من اقتصادها هذا المبلغ لمنافسة هذه القوة. إن التفسير الذي تعطيه الولايات الأمريكية المتحدة لهذا هو أنها تريد من جراء ذلك بناء نظام دولي مستقر لا يعطي أي حافز لأي من جميع الدول، المتقدمة والنامية منها، مجرد التفكير في زعزعة النظام الدولي الجديد الذي تتحدث عنه إدارة الرئيس بوش.

في ضوء نتائج التغيير الحاصل، كيف تستطيع الدول العربية التعاطي مع هذه

القوة الوحيدة المهيمنة؟ إن روما الجديدة تفرض سلامها على الآخرين وليس سلام الاخرين عليها... فإذا كان سلامها المستقبلي في منطقة الشرق الأوسط يتسم بالشجاعة في الخلق والإبداع والعدالة على طريق الأهداف السامية لكل شعوب المنطقة فإن العرب ماضون معها إلى النهاية ولا يريدون تكرار الأخطاء وعدم الإدد راك، لكنهم لا يريدون أن يكونوا ضحية السلام بمفهومه الصهيوني «السلام مقابل السلام واغتصاب أرض الآخرين».

فإذا كانت اللعبة دارت في الحرب الباردة بين الشيوعية والقومية العربية فهل أن اللعبة اليوم تدور بين الكيانية من جهة والأصولية من جهة أخرى، وأن تدخل الولايات الأمريكية قد يساعد الأصولية على الفريق الكياني، علماً بأن الأصولية ليست مستوردة كالعقيدة الشيوعية، فهي من تراث هذه الشعوب ومعتقداتها. ربما يكون ذلك صحيحاً إذا لم تستطع الولايات المتحدة فرض سلام عادل وشامل على أبناء هذه المنطقة وإيقاف إسرائيل على حدود الأرض والسلام.

كان موقف العرب واضحاً من الكيانية العربية والتطلع إلى التفاهم والتضامن العربيين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤتي ثمارها بالخير عليهم أجمعين عندما وقفوا في وجه العراق والأسلوب القسري الذي استعمله ضد الكويت. وإذا كان هناك من أصوليين عرب قد وقفوا مع العراق وكانوا يعزون مواقفهم هذه إلى قاعدة عدائهم لإسرائيل وسياستها، فإذا استطاعت أمريكا أن تبرهن لهم على أن إسرائيل لن تعربد على حساب العرب وأن حرب الخليج حتى الآن لم تخرج المنطقة من حال الرعب التي تعيش فيها بقدر ما كانت تهدف إلى تحقيق وجهة نظر أمريكية لتعلن من خلالها قراءة الصفحة الأولى من النظام العالمي الجديد.

إن الهدف الرئيسي ليس الأصولية ولا الكيانية إنما التطلع إلى وحدة اقتصادية وسياسية على طريقة ما تقوم به أوروبا لنفسها. وليس صحيحاً ما تقوله إسرائيل إن العالم العربي هو منطقة جغرافية وليس وحدة اقتصادية ولا سياسية حتى ولا نمطاً تراثياً واحداً. ولم تكن طريقة العاطفة الأصولية غير تلك العاطفة التي طرحها عبد الناصر بأهدافها القومية لقهر العدو الصهيوني المغتصب. فكما نادى عبد الناصر بتحرير فلسطين، فالدعوة لا تختلف بأبعادها عن ذلك بطلب تحرير القدس والأراضي العربية المحتلة.

والجدير بالذكر أن صدام حسين، عندما اجتاح الكويت، وجد نفسه في مأزق

مع الأسرة الدولية بما في ذلك الدول العربية، فسارع رأساً لتبني الأصولية وراح ينادي بالإسلام مستعملاً الآيات القرآنية في تحريك العاطفة العربية تحت شعار تحرير الأراضي العربية ودحر الدولة الصهيونية المعتدية. كان يريد أن يبرر اعتداءه على الكويت كمدخل لتحرير فلسطين، ونجد هنا كيف أنه ابتعد عن نهجه البعثي ليتحول إلى الأصولية لكسب عواطف العرب والمسلمين. فإذا كان التعنت الإسرائيلي هو الذريعة الأساسية عند العرب لتبني الفكر الأصولي، فعلى أمريكا والغرب أن يدركوا جيداً أن الصراع ما بين أصولية إسرائيل التي قد تولد أصولية عربية سيجر المنطقة إلى ما لا تحمد عقباه ولا خيار عن طريق الحرب وإخماد حالة النزاع إلا عندما يقف العالم ومعه أمريكا في ردع الدولة العبرية عن اغتصاب الحقوق العربية، وتشعر الأسرة الدولية بأن الصراع هذا قد يودي بنا إلى حرب لا تهدأ، وأن الأسلوب الذي تتبعه إسرائيل في المفاوضات لا يظهر أن النظام الدولي الجديد إذا تركها على تعنتها أصبح أكثر حكمة من نظام الحرب الباردة.

هل يعيد التاريخ نفسه ويقف جيمس بيكر ما بين الكيانية والأصولية كما فعل سلفه دالس بين القومية والشيوعية وتبقى الذريعة الرئيسية لكل مواقف إسرائيل المتعنتة، فتدفع بالعرب إلى الوقوف في وجه هذا الطغيان. آن الأوان للولايات الأمريكية المتحدة كي تبرهن فعلاً وحقاً على نيتها في تطبيق مقولتها وخطابها السياسي في الحفاظ على نظام عالمي جديد، ينطوي على استقرار وسلام عادل لكل شعوب الكرة الأرضية.

الحياة 1992/5/3

ص. 13 عدد 10677

استراتيجية مختبر الفيزياء والكيمياء بين أمريكا والاتحاد السوفياتي وحلفائهما!

لقد أضافت دول القرن العشرين مختبر الفيزياء والكيمياء إلى قاموسها العسكري وشعرت أن تفاعل الفيزياء والكيمياء في هذا المختبر يزيد إلى قوتها الكلاسيكية في المجال الحربي شيئاً من الضمانات لوجودها واستمرارها بين الأمم.

إن وجود الأوطان لا يعني الذاتية والاستقلال إلا إذا استطاعت هذه الأوطان أن تبني لنفسها سيادة تكون ركيزة لذاتيتها واستقلالها في عالم بدأ صراعه على نوعية ما ينتجه هذا المختبر من اختراعات تؤثر على موازين القوى وعلى نوعية السيادة الوطنية. يقول الأستاذ الأمريكي هانس مورغانثو «إن السيادة كالمرأة فإما أن تكون حاملاً أم لا، وسيادة الأمة إما أن تكون سيادة (مطلقة) أو لا تكون». معنى السيادة هو أن تستطيع هذه الدولة الحفاظ على نفسها من الغير بقوة السلاح. وهل باستطاعة الولايات الأمريكية المتحدة أو الاتحاد السوفياتي الادعاء بأنهما أصحاب سيادة مطلقة وهما صاحبتا المختبر الفيزيائي والكيميائي الأول في العالم؟ وكيف يكون ذلك إذا شن أحدهما حرباً نووية على الآخر؟ وأين تصبح هذه السيادة حيث لا يكون فيها منتصر بل دمار سيادة الأرض وفناء سيدها الإنسان وطمس حضارته؟..

الواقع هو أنه ما دام هناك منذ مئات السنين جماعات في وحدة جغرافية تطلق على نفسها دولة ذات سيادة لعدم وجود سيادة عالمية مطلقة بمعنى الدولة الجامعة لكل البشرية، الدولة العالمية التي تحل مكان الدول المتعددة. لذلك نرى أنه لهذا السبب تبقى كلمة سيادة بالنسبة للأوطان كلمة قائمة بالنوعية وليس من الضروري بالتساوي بين الأمم. هذه السيادة ضرورية ورئيسية بالقانون الدولي. كذلك بالمفهوم المعاصر للعلاقات الدولية، يضاف إلى هذا الاستنتاج التاريخي بأن الدولة ذات السيادة هي الدولة التي يجب أن تعي دورها بين الأمم وتعي مفهوم هذه السيادة في الفترة التاريخية التي تعيشها ضمن الإمكانيات والطاقات التي تتمتع بها كي

تضبط بذلك وضعها الداخلي والخارجي وتضمن استمرارية بقائها واستقرارها، وعندما تتوصل هذه الدولة إلى ذلك فعندئذ يحق لها أن تستلهم الشعور وتفكر بأنها دولة ذات سيادة حتى ولو كانت نسبية وينقصها المختبر الفيزيائي والكيميائي.

السيادة ليست هبة تعطى من الآخرين إنما هي نضال أيام وصراع وتحد للعقبات مقرونة بالحكمة والوعي السياسي عند المسؤولين عن السيادة الوطنية والساهرين على شأنها.

السيادة ليست السيطرة على حقوق الغير إنما موقعها الحقيقي هو الحفاظ على حقوق الغير بالإضافة إلى قدسية حقوقها، وليس التعليل بأن الخطوات التي يخطوها الوطن هي دائماً على حق، فلم يكن الاتحاد السوفياتي على حق لتدخله في تشيكوسلوفاكية وأوروبا الشرقية، وكذلك الولايات الأمريكية المتحدة لم تكن على حق في حربها الفيتنامية وقد اعترفت بأن تدخلها في فيتنام كان أمراً لا مبرر له ونكسة في سياستها الخارجية.

لم تندحر الولايات الأمريكية المتحدة بقوة الثوار الفيتناميين فحسب إنما بقوة الغلواء السيكولوجية التي هبت داخل الولايات المتحدة ضد الحرب، وهذا التراجع الأمريكي في فيتنام لم يكن إلا تحت تأثير الوعي السياسي عند الأمريكي وشعوره وإحساسه بأن بلده ليس على حق في حرب لا مبرر لها. لقد خمدت أصوات بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي والمغالين بالحرب باستعمال الرؤوس النووية المحدودة الهدف Tactical Nuclear Heads وإنهاء هذه الحالة المقلقة لأمريكا. وهل كان ضمير أمريكا الإنساني يخولها أن تكون البادئة في الربع الأخير من القرن العشرين باستعمال السلاح النووي الفتاك وهي لا تزال نادمة في قرارة قلبها لاستعمالها هذا السلاح سنة 1945؟ هل كان باستطاعتها توظيف هذا السلاح لتعود منتصرة في الحرب أو أن تتراجع عن خطأ ارتكبته في سياستها الخارجية وتعود منتصرة مع الإنسان لأنها لم تستعمل كل ما ينتجه مختبرها الفيزيائي والكيميائي؟

إن نظام الحرب يدعم نظام الدول بناء على ما خطه لنا التاريخ، فلولا نظام الحرب لما كانت هنالك أنظمة دولية، ولكن أي حرب وأي مبررات عند الأطراف المتحاربة، ونحن نعلم أن كل طرف غارق في الحرب يبرر حربه بأنها عادلة وأنه على حق، إنما ضمير الإنسان المعاصر واطلاعه الكافي بواسطة الإعلام يدرك أن الحرب العادلة هي حرب الدفاع عن الأرض والمصير لتبقى السيادة، وليست حرب اعتداء

واغتصاب لأرض الغير وحقوق الغير، كما تفعل إسرائيل اليوم والتي تسرب بدورها إلى الإعلام العالمي من فترة لأخرى بأنها تملك السلاح النووي وتضمن بذلك لنفسها التفوق على العرب وتفرض سيادتها عليهم شاؤوا أم أبوا. تقول مجلة «رولينغ ستون» نقلاً عن محققين أمريكيين وعن عميل سابق للمخابرات الأمريكية المركزية بأن مجموعة من الإسرائيليين بالتعاون مع إدارة جونسون الأمريكية وحكومتي فرنسا وألمانيا الغربية، قد قامت بعملية تهريب خمس عشرة قنبلة نووية وهي الآن في حوزتها. وقد تنسى إسرائيل بأنها لا ترعب جيرانها لأن الغبار النووي يؤثر عليها كما يؤثر عليهم، ويبقى وضع الدول العربية البعيدة عن خط المواجهة أن تحذر نفسها من رعونة إسرائيل وتفكر ملياً في اقتراحات وزير الطاقة الأمريكي السيد شليسنغر وعما تعنيه حول المسؤولية العسكرية الأمريكية بمد غطاء أمني على آبار النفط في الخليج العربي.

إن منتجات المختبر النووي قد غيّرت الكثير من موازين القوى، بحيث لم يعد الصراع اليوم صراعاً على نفوذ الدول فحسب بقدر ما هو سباق حول تكوين رؤية المستقبل ونتائج حرب نووية ربما تقع حرب إبادة Detterance. إن العالم اليوم يدير حرباً ليست قائمة ولا يشاؤها أن تحصل. ومن يريد أن ينتحر فليفكر بجدية هذه الحرب. الحرب النووية هي عملية تهويل باسم الأسلحة الذرية، والكثير من المنظرين في العلاقات الدولية يعتقد أن هذه الأسلحة ضرورية لمعادلة القوى، إنما بحد ذاتها لا تجدي غير ذلك فتيلاً، لأن انفجارها هو عملية انتحارية لا تكسب من ورائها الدول والعائلة البشرية سوى الدمار والفناء.

إذا كانت هذه الأسلحة جيدة ووجودها جيد بالنسبة لمن يملكها، فهذا ليس إلا إرضاء للجموح الوطني وسيادة الأمة. ولكن ما دام هناك فرقاء يحصلون عليها وفرقاء يتعطشون للحصول عليها، فهنا يشهد العالم الصراع بين الذين يملكون والذين لا يملكون.

الذين يملكون كونهم أعضاء في النادي النووي يطلبون من بعضهم البعض وبمفاهيم أصبحت كالدستور العالمي القائم الذي خط شفهياً ولعقبات كثيرة لم يتسن له أن يصبح ميثاقاً مكتوباً يفرض على الجميع وتتبنى بنوده الأسرة الدولية... الذين يملكون يدعون بأنهم أصحاب العقلانية ويطلبون من بعضهم البعض تخطي نظام اللاعقلانية كي لا يتوصلوا مع العالم إلى نظام الانتحارية، لأن ما يجب إدراكه عند

الجميع أن وجود هكذا سلاح يجب استعماله لإبعاد شبح الحرب والرعب وليس أن يكون المسبب ولا الأدوات التي ترعب الإنسان بحرب يخاف مجرد التفكير فيها.

إن أعضاء النادي النووي قد أخذوا يتصاعدون في أواخر القرن العشرين فهناك دول عديدة قد أصبحت تقرع أبواب النادي وبمستندات شبه واضحة في الحقل الذري، لأنها تملك الخبرة والعلم والإلمام بصنع القنبلة الذرية، إنما العائق الرئيسي الذي يقف حجر عثرة في طريق هذه الدول هو التكاليف المادية الباهظة التي يترتب عليها إنشاء الأفران الذرية.

هذه الدول هي أفريقيا الجنوبية، الهند، سويسرا، اليابان، والآن نجد أن إيران قد أبدت رغبتها بجدية للانتماء إلى النادي النووي متحملة كل التكاليف بالاتفاقية التي خطتها مع فرنسا لإنشاء الفرن النووي في إيران.

السؤال يدور هنا عن مدى تساهل أعضاء النادي النووي بتسهيل مهمة من يرغب في الانتماء إلى النادي. المبررات كثيرة، أهمها أن هذه الطاقة يمكن استخدامها في سبيل المصالح العمرانية والاستفادة منها في حقول الإنماء الزراعي والاقتصادي الخ... هذه المبررات صادقة في الجوهر لكنها مقلقة، حيث إنها ممكن أن تتحول إلى أداة حربية وتزيد من عوامل الرعب النووي وخاصة عند دولة كإسرائيل التي فقدت اللاعقلانية في سياستها المتعنتة واغتصابها حقوق العرب.

الكثيرون من المنظرين بشأن الطاقة النووية يطالبون إما بإزالة القنبلة كلياً من الوجود أو تسليمها لهيئة الأمم المتحدة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتوظيفها في المجالات التي تخدم العائلة البشرية بدل أن يكون وجودها شبح رعب دائم يهدد العالم بالفناء ويزعزع إيمانه بالوجود والبقاء. وقسم آخر من المنظرين في هذا الحقل يقترح أنه يجب أن يسمح لكل دولة من أعضاء الأسرة الدولية اقتناء القنبلة الذرية حيث تصبح المعادلة معادلة ردع كاملة تكون محصلتها أن وجودها أو عدم وجودها يساوي الشيء ذاته، لأن الأضداد من النوع الواحد تلغي مفاعيل هذه الأضداد إذا كانت متساوية وتخلق حالة اللاوجود لهذه الأضداد من الناحية العملية والسيكولوجية. أما أن يقتصر المختبر الفيزيائي والكيميائي على فئة معينة من أعضاء الأسرة الدولية فهذا يدل على عدم التكافؤ والمساواة ويضع سيادة الأمم التي لا تملك في درك الهرم العالمي وتجعلها تتألم عندما تفكر بمعنى سيادتها.

إن حجة العملاقين النوويين بالنسبة لبقية الأمم وخاصة التي لا تملك، هي أنهما هما القيمان على السلام العالمي، أما ادعاء الدول الصغيرة بنزع السلاح النووي فإنه لمصلحة من لا يملك، وفكرة إعطاء السلاح النووي للجميع فإنه ليس من مصلحة اقتسام ما نملك مع الآخرين؛ والدلائل كانت واضحة عندما اختلفت فرنسا مع الولايات المتحدة لأنها لم تزودها بالقنبلة النووية كما فعلت مع انكلترا، كذلك نقمة الصين على الاتحاد السوفياتي الذي رفض تزويدها بهذه الطاقة.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي صادقت عليها الجمعية العمومية لهيئة الأمم لم تظهر حتى الآن إلى حيز التنفيذ وهي بانتظار محادثات (سالت) للحد من الأسلحة النووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات الأمريكية المتحدة كي تطبق وتخفف من وطأة السباق حول التسلح النووي. وإذا توصل الفرقاء في محادثات (سالت) إلى اتفاق بهذا الصدد في أعقم فترة زمنية يمر بها الإنسان وتتخبط بها علاقات الدول وخاصة أزمة الشرق الأوسط المتفجرة فيكونان قد حققا هدف تعاليمهما في سدرة النظام العالمي. أما السلبيات التي يمكن أن تنتج عن هذا الاتفاق فهي أن الأعضاء الذين ليسوا بمستوى العملاقين تكون قد جنت على نفسها بالتخلف إذا قبلت بهذه المعاهدة، لأن مضمون المعاهدة يرمي إلى المحافظة على فوقية الاتحاد السوفياتي والولايات الأمريكية المتحدة وحلفائهما الأقوياء. ولكن المعضلة الحقيقية في وجه هذه المعاهدة هو أنه مادامت الدول النووية تحفظ فقط لنفسها حق اقتناء هذه الطاقة فإنه لا شك بأن السباق والسعي حاصل عند الدول الأخرى للحصول على هذه القوى إما بصنعها أو تهريبها غير عابئة بما تنص عليه معاهدة الأقوياء. إن عدم التوصل إلى اتفاق بين أمريكا وروسيا حول الحد من الانتشار النووي يضر بمصالحهما على الشكل التالي:

أولاً: الأعباء المادية التي تترتب عليهما في السباق النووي وازدياد نسبة البطالة وتحويل الطاقة الإنتاجية إلى التصنيع العسكري والحربي. إن العالم اليوم ينفق ما يعادل الـ 300 مليار دولار سنوياً وعلى رأسه العملاقان في حقل التسلح، وتدل دراسات معهد لندن الاستراتيجي على أن الميزانية العسكرية تتصاعد وبنسبة عالية في كل الدول، مع أن تكاليف المعيشة والبطالة أخذت تتصاعد وبسرعة أكثر في جميع أنحاء المعمورة.

ثانياً: عليهما تعليق نشاطات التجارب الذرية والكبح من انتشار مادة

اليورانيوم ولو أدى ذلك إلى إبعاد بعض الحلفاء المهمين لهما في علاقاتهم الخارجية لأنه في نهاية المطاف إذا تكاثر اليورانيوم فسوف يشكل لهما هبة رماد ذرية تؤثر على موازين القوى والاستقرار العالمي حتى ولو كان من الناحية السيكولوجية على الأرجح لأن الشعور بعدم إمكانية الدول صاحبة المختبر الفيزيائي والكيميائي على استعمال منتجات المختبر النووية، يرجع إلى روادع عقلانية ووجدانية تدل على قيمته من الناحية العملية إلا في حالات الجنون الإنساني الذي تهدد به إسرائيل.

إن العالم لم يشهد بعد الحرب العالمية الثانية بأن الدول النووية تميل إلى إلغاء هذه القوى إنما العمل للحفاظ عليها وتطعيمها بمفاعيل أقوى ولكن في سبيل الحصول عليها فقط إرضاء للسيادة القومية. وإننا نقرأ اليوم بأن الحوار الدائر في محادثات (سالت) قد أصبح نوعاً من الجدلية حول الهدف واستراتيجية الصواريخ عابرة القارات، وهذا أمر يخصهما وحدهما فقط ويرتبط بالنسبة لهما بالمعادلة التالية:

ـ القوى النووية المعادية ضد القيم المعادية تساوي التمحيص الاستراتيجي في عمليات حرب لا يحلم أحد بأنها سوف تقع لأنها إذا وقعت ستكون قاضية.

ـ انضباطية التصرف والعقلانية في عدم إطلاق الطلقة الأولى ضد تصعيد الحرب النووية اللاعقلانية تساوي عملية حرب باردة لا أكثر ولا أقل، لأن الإنسان يمكن أن يقبل فئة من الناس تقتل فئة أخرى ولكنه لا يريد من أي فئة أخرى أن تقتله، وكذلك الإنسان لا يقبل شيئاً يقتل الجميع لأنه واحد منهم.

إن حرب الأعصاب الناشئة عن هذه المعادلة تدل على حالة التفوق الذي يتبوأه العملاقان وكون هذه الحالة تعطيهما الرتبة العليا في هرمية النظام العالمي الذي هو من صنعهما وهندستهما فلا يبغيان ورتبتهما هذه إلغاء حالة التشنج الدولي ولا يشاءان التغيير لأنه ليس لمصلحتهما، لإدراكهما الحقيقي بأن نوعية القوة حتى ولو لم تستعمل تقرر نوعية الرتبة والاستعلاء في معراج الأمم.

ويعلم العالم اليوم علم اليقين بأنه إذا تخلص من كلمة حرب والاستعداد للحرب، فإن كلمة أمم وأوطان سوف تزول من الوجود، ولكن كلمة حرب سوف تبقى مادام هنالك أمم وأوطان ومصالح متضاربة تجر الدول للوقوف في وجه بعضها البعض وتدعوها للتحالفات والاستعداد، ولو ذهبنا بحلمنا الإنساني بعيداً في خلق

دولة عالمية، فيجب أن نبقي في خفايا مخيلتنا بأن القوي هو الذي سوف يسيطر ويقرر سياسة هكذا دولة. البعض ممكن أن يقول بأن هذه السيطرة غير واردة في حالة نزع السلاح، ولكنه يبقى في غريزة الإنسان وقومياته كلمة حرب يقودها بالعصي والحجارة لأن ذلك من نزعته وتقليده التاريخي.

يقول اسماعيل فهمي وزير خارجية مصر، بأن الوضع في الشرق الأوسط قد أصبح بيد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بعدما اتفقا على صيغة الحل وما علينا إلا الانصياع للاتفاق الثنائي الذي تم بينهما لأن ذلك هو حتمية يمليها علينا النظام العالمي برأسيه الأمريكي والسوفياتي.

أولاً: لأنهما يسيطران على مصدر، نوعية وكثافة الأسلحة.

ثانياً: وقوفهما في وجه انتشار التسلح النووي إلا في سبيل تنفيذ سياستهما يدل على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي عملية عدم المشاركة ولا أحد يريد أن يشارك ما يملك مع الآخرين وخاصة إذا كانت هذه المشاركة تقليصاً لنفوذه.

ثالثاً: الدول القوية تدعي بأن حفظ السلام العالمي كما هي ترتئيه هو مسؤوليتها الأولى وأنها غير مهتمة بتاتاً للتخلص من المختبر الفيزيائي والكيميائي إنما الحفاظ عليه وتقويته لأنه جيد، وعلى بقية أعضاء الأسرة الدولية أن يطعموا أفكارهم السياسية بوجود هذا المختبر ولا ينسوا بأنهم يعيشون في مناخه وتحت تأثيرات ما ينتج من السلاح النووي المرعب.

الحوادث 1977/11/4 ص. 82/81
عدد 1095

أمريكا والعرب الغائبون!

بعد كل حرب عالمية قام نظام دولي تزعمته الدول المنتصرة وأشرفت على توازن معادلاته. فالحرب العالمية الثانية أفرزت نظاماً دولياً أعطى الولايات المتحدة المرتبة الأولى في النظام العالمي السائد اليوم. والمتعامل مع الدولة الأمريكية هذه لا بد من أن يأخذ في الاعتبار هذه الحقيقة شاء أم أبى.

لقد فرض على جميع الدول في عصر التكنولوجيا والمواصلات الحديثة أن تتأثر بعضها ببعض من خلال لعبة النظام الدولي القائم. وما يهمنا، هنا، وفي ما يتعلق بدور الولايات المتحدة، هو مركز الرئاسة الأمريكية التي تقول عنها المادة الثانية من الدستور الأمريكي:

«إن السلطة التنفيذية يؤتمن عليها رئيس الجمهورية». وهذا البند يفترض، أو يقرر أن على رئيس الجمهورية تطبيق القانون بكل تفاصيله وعلى الجميع. أيضاً يعطي الدستور الأمريكي الحق لرئيس الجمهورية في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية. وهذا الحق يعود إليه، لكونه المؤتمن على السلطة التنفيذية.

في هذا الضوء برز في تاريخ أمريكا رؤساء أقوياء استطاعوا من خلال ممارستهم الحكم أن يعطوا رئاسة الجمهورية دورها الحقيقي، أمثال واشنطن وجيفرسون ولينكولن وروزفلت وكينيدي. كما برز رؤساء كأيزنهاور الذي اقتبس عن ماديسون وهاملتون مبدأ يقول بأن رئاسة الجمهورية يجب أن تبقى في إطارها التشريعي. لذلك سمي هؤلاء الرؤساء الذين لم يتصرفوا إلا بناء على ما ينصه الدستور، أو أحكام المحكمة العليا، أو تشريعات الكونغرس بالرؤساء المحافظين، أو المتحفظين. وعندما جاء كينيدي إلى الرئاسة صرح بأنه واجه صعوبات ثلاث:

ـ أولاً: ضغوطات الكونغرس.

ـ ثانياً: صعوبة ضبط الأحداث والسيطرة عليها.

ـ ثالثاً: كيف يمكنه أن يعطي أمريكا دورها الأساسي في السياسة الخارجية.

غير أن الرئيس كينيدي استطاع أن يكون صاحب القرار في السياسة الخارجية والدولية. وهو لم يعط دوره لوزير خارجيته، بعكس الرئيس أيزنهاور الذي كان يوافق، بصورة آلية وطبيعية، على آراء وخطوات وزير خارجيته دالاس.

المهم في الأمر أن كينيدي صنع قرارات سياسته الخارجية بنفسه. وهو بذلك تخطى السياسة السائدة والمعروفة.

وفي نظر أساتذة العلوم السياسية الأمريكيين أن الرؤساء الأقوياء في الولايات المتحدة تخطوا الأمور الآتية:

ـ أولاً: انتزاع المبادرة من يد الكونغرس في الحروب المحدودة التي واجهت أمريكا في عهودهم. وحسب الدستور الأمريكي: «لا يحق لرئيس الجمهورية أن يعلن الحرب على أية دولة من دون موافقة الكونغرس سلفا»

ـ ثانياً: المبادرة في المجال الاقتصادي وتقرير مبدأ المنافسة، خصوصاً مع الاتحاد السوفياتي كي تبقى أمريكا في موقع الهيمنة والتفوق.

ـ ثالثاً: أن يعمل الرئيس عل تصدير الديموقراطية الاجتماعية، إلى العالم (وهو مبدأ من الادعاءات). وهنا يأتي الدور الأمريكي في التدخل تحت هذا الشعار.

طبعاً الرئيس الأمريكي القوي في استطاعته أن يلعب هذا الدور، لأنه المسؤول عن السياسة الخارجية وعلاقة أمريكا بالعالم، وكذلك هو قائد القوات البحرية والجوية والبرية، كما هو، آلياً، رئيس حزبه.

السؤال هنا هو كيف يصنع القرار السياسي في الولايات المتحدة؟

إن مجلس الأمن القومي يتألف من رئيس الجمهورية ووزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس الاستخبارات ورئيس مجلس الأمن القومي نفسه. ويلتئم هذا المجلس لبحث القضايا المصيرية، خصوصاً الشؤون الدولية. ويتم فيه تبادل المعلومات ووجهات النظر. كما يدور النقاش بين الأعضاء من دون تدخل من رئيس الجمهورية. وفي نهاية الأمر يعلن الرئيس القرار مصراً على خطة بديلة في حال فشل القرار - الخطة المتخذ.

هذه التركيبة السياسية هل تسمح للغير بأن يتدخل في الشؤون السياسية وبالذات مسألة الانتخابات الأمريكية؟ بعض التصريحات التي تصدر في موسكو،

ليست مثلاً للاستهلاك المحلي، إنما التأثير بشكل أو بآخر على مجرى الانتخابات يقول خروتشيف إنني سوف أعمل على إسقاط نيكسون في الانتخابات الأمريكية وذلك بعد «حوار المطبخ».

وبالفعل أخذ خروتشيف يتصلب في محاربته كينيدي بعد أن تناسى انتقاداته لنيكسون. وبالطبع هذا ما أعطى كينيدي المرشح قوة إضافية لدى الرأي العام الأمريكي، والأسباب طبعاً معروفة. ماذا بالنسبة إلى كارتر وريغن؟ معهما الوضع مختلف لأن تطوراً مهماً حدث على صعيد العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية، والمعادلة السياسية الدولية التي نشأت منذ منتصف الستينات. ومن هنا ننظر إلى الرئيس كارتر على أنه «الرئيس المعتدل»، وإلى ريغن على أنه المرشح الذي يحاول انتزاع المبادرات في حقل السياسة الخارجية. وطبعاً هذا يخيف أوروبا والاتحاد السوفياتي معاً. لأن ريغن يعتقد أن مصاريف الميزانية الحربية والتطور التكنولوجي العسكري يجب أن يقوى ويزداد، بينما كارتر يؤمن بما يسمى بمعادلة «لعبة الصفر» حيث إن كلا العملاقين في استطاعته أن يدمر الآخر حتى ولو تلقى الضربة الأولى. ولا نستطيع الحكم بأن هذه العقلانية بعيدة عن ريغن. فالتطرف في المجال العسكري وتنميته ممكن أن يكون للاستهلاك المحلي الأمريكي.

أما إسرائيل، وهي السرطان الذي يتحكم في الجسد السياسي الأمريكي، خصوصاً وزارة الخارجية الأمريكية، فإنها تلعب لعبة التحريك الشعبي. وكأنها تأخذ السلاح من يد رئيس الجمهورية لتستعمله هي في سياسة أمريكا بالذات، بمعنى أوضح سلاح إقناع الرأي العام الأمريكي بسياسة خارجية معينة تخدم مصالحها.

يقول الرئيس الأمريكي ترومان، وقد رددها من بعده إيزنهاور: إن أهم وظيفة ملقاة على عاتق رئيس الجمهورية هي إقناع الأمريكيين بأن يعملوا ما يجب أن يعملوه هم بأنفسهم خدمة لمصالحهم وحفاظاً على الديموقراطية الاجتماعية.

أين العرب من كل هذا؟

الغياب العربي المطبق عن لعبة الانتخابات الرئاسية الأمريكية هو شيء غريب يدل على عدم إدراك ووعي لدور الرئاسة الأمريكية والضغوطات التي تستعملها إسرائيل على أقوى سلطة في العالم؛ سلطة رئيس الجمهورية.

ويجب ألا يغيب عن ذهننا أن الأمريكيين يحترمون رئيسهم، ولهم كلمة يقولونها دائماً: إن الرئيس تكلم.

أيضاً ماذا عن العرب إزاء الانتخابات الأمريكية؟ في الولايات المتحدة نحو 35 صحيفة تعالج القضايا السياسية الخارجية أهمها 11 صحيفة يترأس تحرير الأقسام المتعلقة بالشرق الأوسط فيها يهود أمريكيون، أو أنصار لإسرائيل. فهل يؤثر العرب في الإعلام، أو في وزارة الخارجية، أو في أي قطاع أساسي في الولايات المتحدة.

في سنة 1981 يترأس العرب قمة الاقتصاد النقدي العالمي. وأي تضخم مالي عالمي تتحمل مسؤوليته الدول العربية. كذلك فإن أي تقدم اقتصادي في العالم ستكون البلدان العربية هي المسؤولة عنه. وإذا كان لدى العرب هذه القوة الهائلة والفريدة فماذا ينقصهم. هل نقول إن الرؤية السياسية المبرمجة والواعية والمنظمة والمسؤولة هي التي تنقصهم؟؟ هذا إذا لم نذكر غياب المثقف العربي عن لعب دوره الضروري داخل أمريكا. وهذا الغياب تتحمل مسؤوليته الدول العربية نفسها وكذلك المثقف. ولو أن جهازاً عربياً مؤهلاً وجد للاهتمام بشؤون السياسة الأمريكية التي تبدأ بالانتخابات، يدرس ويخطط بإمكانات عربية ودعم عربي، لاستطاع العرب أن يكونوا قوة ضاغطة تؤثر من دون شك على مجرى الانتخابات الأمريكية انطلاقاً من أن المجتمع الأمريكي هو «مجتمع منفتح» يسمح بحرية التحرك.. والتحرك في اتجاه الاعتدال وانتزاع الأوراق التي تلعب بها إسرائيل. غير أن هذه اللعبة العربية في المحور الأمريكي لا تستطيع أن تأخذ موقفاً لها، لأن أكثرية العرب أصبحوا أسرى شعارات دوغمائية لا يستطيعون التحرر منها.

واشنطن

أميركا والاثنيات... والعرب

منذ قيام دولتهم، اعتبر الأمريكيون مجتمعهم «خليطاً مركبا». وعلى هذا الأساس بدت الولايات المتحدة منظمة إنسانية تضم شعوباً وعرقيات وأدياناً متعددة اندمجت في ما بينها لصياغة أمريكا المستقبل.

وبالرغم من أن العرقية شكلت أساساً عضوياً في قيام الأمة الأمريكية، إلا أن الديموقراطية كانت الوعاء والمحرك الحر للعلاقات القائمة بين أقليات المجتمع الأمريكي. وهكذا كانت ولا تزال أمريكا فكرة إنسانية لقطعة أرض قبل أن تكون أمة ديناميكية.

ويمكن القول إن الصراع الذي شغل العالم لقرنين سالفين، لم تكن جذوره الحقيقية قائمة على الفوارق والصراعات الأيديولوجية والسياسية فقط، إنما كانت عصبية الطابع والجوهر، فئوية الاتجاه. ففي عصر القوى النووية والكمبيوتر والمركبات الفضائية والمنظمات الإقليمية والدولية، لم تحل عقدة الفوارق العصبية بين الناس. وما وجدناه بعد كل ذلك أن العصبية لم تزل فاعلة ومدمرة كالسابق.

إن مستقبل الإتنولوجيات مرتبط بتركيب «الدولة المركبة». والدراسات والإحصاءات التي وضعت حول 132 بلداً تدل على أن 12 بلداً تعد عرقية بحتة وتنتمي إلى أتنولوجية واحدة. فقط 110 بلدان تحضن الأتنولوجيات المتعددة. وإذا نظرنا إلى هذه «الأوطان المركبة»، أو «المجتمعات المركبية» نجدها تعيش اضطراباً داخلياً بسبب تركيبتها الإتنولوجية (نيجيريا، بيافرا، باكستان، بنغلادش...). أما في الهند فيبدو الصراع طائفياً، وفي ماليزيا عرقياً، وفي زائير قبلياً، وفي إيرلنده طائفياً وعرقياً.

في ضوء هذا الكلام ومفهوم الدولة المركبة، كانت أمريكا تحاول إنشاء نظامها ومجتمعها على أساس صهر الأقليات الاتنية في قالب واحد تحت شعار فلسفة جون لوك أبي الدستور الأمريكي الذي يعطي الأمريكي حقه وكرامته تحت راية النظام الديموقراطي. غير أن الدراسات العلمية الرصينة تذهب إلى أن أمريكا، ومنذ مطلع

السبعينات، لم تنجح في عملية صهر الاثنيات المكونة لمجتمعها حسب النصوص الدستورية الأمريكية المستوحاة من فلسفة جون لوك. وقد بدأت تظهر في الأفق بوادر الشعور والتميز الاتنولوجي فيها. إذ أإن هذا الشعور خلق لغة تخاطب متبادلة بين هذه العرقيات والاتنيات والمرشحين للمناصب العامة، خصوصاً منصب رئاسة الجمهورية.

فهذا المنصب المؤثر، داخلياً وخارجياً، في نهج سياسة أمريكا الخارجية، بدأ يتفعل بحضور الاتنيات وفاعليتها، والتي أصبحت المد الحقيقي لسياسة أمريكا الخارجية. ويوم بدأ الصراع حول قبرص بين اليونان وتركيا كان لأمريكا موقف منحاز لليونان. طبعاً، أن سبب ذلك يعود إلى تأثر السياسيين الأمريكيين بأصوات الأمريكيين المتحدرين من أصل يوناني. ولو كانت أمريكا تأخذ بمصلحتها البحتة لوقفت مع تركيا، لأنها تعني الكثير لها استراتيجياً وعسكرياً... والمثل التركي يمكن ذكر غيره...

أكثر من ذلك، فإن المرشح الأمريكي للمناصب العامة، بما فيها رئاسة الجمهورية، حينما يخاطب «العرقيات» الداخلية، فإنه يستعمل «لغات» خاصة بكل واحدة منها. فللزنوج اللغة التي يريدون سماعها على لسان المرشح. وينطبق هذا على لغة التخاطب التي يتوجه بها المرشح إلى المتحدرين من أصل إيطالي، أو فرنسي، أو ألماني الخ...

ما يهمنا، هنا، اللغة التي يخاطب بها المرشح الأمريكي اليهودي. إذ إن المزايدة بين المرشحين لرئاسة الجمهورية بالحفاظ على «أمن إسرائيل» واقتصادها أصبحت أكثر أهمية من الحفاظ على أمريكا ومبادئها ومصالحها...

السؤال: إذا كان عدد اللبنانيين والسوريين في الولايات المتحدة يزيد على ستة ملايين، وهو متقارب إلى حد ما مع عدد اليهود هناك، فلماذا لا يخاطب المرشح الأمريكي هؤلاء كما يخاطب اليهود الذين عبرهم يخاطب إسرائيل؟

القضية تنحصر في نوعية التحرك العربي في أمريكا، وكيف يمكن للعرب أن يكونوا أصحاب فاعلية وتأثير كاليهود وغيرهم من الاتنيات الموجودة في أمريكا.

إن أكثر اللبنانيين والسوريين هم أصحاب شأن اقتصادي واجتماعي. إنما ما يغيب هو شأنهم السياسي. فبعضهم لن يتسيس، كما أن بعضهم الآخر المسيس مازال يعيش الصراعات العربية التقليدية في أمريكا.

المطلوب أن يرتفع حجم الوجود العربي عموماً ليصبح قوة ضاغطة، كما اليهود، وغيرهم، لخدمة القضية الفلسطينية والقضايا العربية الأخرى.

إن المثقفين العرب والأنظمة العربية لم يدركوا التركيبة الاثنية الأمريكية، ولم يحسنوا الإفادة منها.

الفهرست

مسارات سياسية

الحياة منذ فجر التاريخ هي لعبة شاء لها القدر أن تكون المحرك الأساسي في تاريخ الشعوب. هذه اللعبة أدركها الإنسان بالغريزة ليحافظ على مصالحه وطموحاته، وبقيت ضمن أطرها المحدودة حتى تكوين النظام السياسي بمفهوم الأمة، فأخذت اللعبة أبعادها وراحت تدور على عدة محاور في النظام الدولي والأقليمي والعربي. وهنا يحاول الدكتور حسين كنعان على ما يقارب من نصف قرن التوصل إلى أصول اللعبة وأبعادها وإدارتها واستخلاص العبر من خلال مجريات الأمور.

الدكتور كنعان الذي تحلّى بمراكز عالية في وطنه وعمل في التدريس في الجامعات الأميركية في واشنطن والجامعة اللبنانية والجامعة الأميركية في بيروت يحاول بإدراكه وحسّه الأكاديمي بطرحه الموضوعي التوصل إلى أعماق الثقافة السياسية التي تتحكم بهذه الأمور وتترك لعبة الصراع تأخذ أبعادها.

الناشر





للطباعة والنشر والتوزيع
بناية يعقوبيان - بلوك ب طابق 3 - شارع الكويت - المنارة - بيروت 2036 6308
لبنان - تلفاكس: 009611-740110 E-Mail: alkhayal@inco.com.lb